سلسلة مداخلات وأوراق نقدية

الاقتصاد السياسي للهيمنة والتحرر في فلسطين

وقائع مؤتمر مواطن السنوي السابع والعشرين

مضر قسيس
جلبير الأشقر
والتر مينولو
باسم الزبيدي
طارق دعنا
طارق صادق
عصام الحاج حسين
لميس فراج
بيان عرقاوي
منيس الفار
روجر هيكوك
عبد الجواد عمر

الاقتصاد السياسي للهيمنة والتحرر في فلسطين

وقائع مؤتمر مواطن السنوي
السابع والعشرين

الاقتصاد السياسي للهيمنة والتحرر في فلسطين

ضمن سلسلة: مداخلات وأوراق نقدية

The Political Economy of Hegemony and Liberation in Palestine

Part of the series: Critical Interventions

نشر لأول مرة في سنة 2025، بيرزيت

من قبل معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان في جامعة بيرزيت

ISBN-13:

978-9950-408-22-7 (النسخة الورقية)

978-9950-408-23-4 (النسخة الإلكترونية)

© معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان - جامعة بيرزيت 2019. هذا الكتاب مُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي. يمكن الاطلاع على شروط الرخصة من خلال الوصلة:
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/deed.ar

مضر قسيس وآخرون

الاقتصاد السياسي للهيمنة والتحرر في فلسطين وقائع مؤتمر مواطن السنوي السابع والعشرين

272 صفحة، 21*15 سم

1. الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي
2. العمال الفلسطينيون
3. الموارد الطبيعية
4. المقاومة
5. المثقفون الفلسطينيون
6. فلسطين

أ. العنوان

ب. السلسلة

معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان

جامعة بيرزيت

www.muwatin.birzeit.edu

BIRZEIT UNIVERSITY

معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان

Muwatin Institute for Democracy and Human Rights

المحتويات

المساهمون في الكتاب ..... **ج**

مقدّمة **1**
مضر قسيس

في الاقتصاد السياسي للهيمنة والتحرّر وعلاقتهما بفلسطين **7**
جلبير الأشقر

مسألة فلسطين ومشكلتها في الأفق الكولونيالي للحداثة **13**
والتر مينولو

الاقتصاد السياسي لأزمة منظمة التحرير الفلسطينية **29**
باسم الزبيدي

المجمع الصناعي-العسكري بوصفه عصب الحياة
لمشروع الاستعمار-الاستيطاني في إسرائيل **39**
طارق دعنا

الاقتصاد السياسي للاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي:
بين إخضاع الفلسطينيين وتسليع الحقوق **83**
طارق صادق

الفساد في إدارة الموارد والثروات الطبيعية الفلسطينية
ودور الاحتلال الإسرائيلي **109**
عصام الحاج حسين

واقع العمالة في فلسطين: الوظيفة كأداة للاحتواء 125
لميس فراج

تقييم أثر الأَمْوَلة على التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة 151
بيان عرقاوي ومنيس الفار

صعود المثقفين الفلسطينيين وسقوطهم: أكاديميو جامعة بيرزيت حالة دراسية (1990-2021) 175
روجر هيكوك

هبّة بلا- تنظيم؟ الفعل الذرّي المقاوِم كحدَثٍ عوارضي 187
عبد الجواد عمر

المساهمون في الكتاب

جلبير الأشقر

أستاذ دراسات التنمية والعلاقات الدولية في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن. له مؤلفات عديدة، بينها: العرب والمحرقة النازية: حرب المرويات العربية-الإسرائيلية (2010)، الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية (2013)، وانتكاسة الانتفاضة العربية: أعراض مرَضية (2016).

عصام الحاج حسين

المدير التنفيذي للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان». انضم لأمان منذ العام 2002، حاصل على درجة الماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان من جامعة بيرزيت، ولديه خبرة متراكمة في مجالات عدة تتعلق بمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد والحكم الرشيد في مختلف القطاعات.

عبد الجواد عمر

طالب دكتوراه في العلوم الاجتماعية في جامعة بيرزيت، ولديه

اهتمامـات بحثيـة متعـددة، تتمحـور فـي أساسـها حـول مفهـوم المقاومـة وتاريخـه فـي السـياقات العالميـة، بمـا فيهـا فـي فلسـطين.

طارق دعنا

عضـو الهيئـة الأكاديميـة فـي كليـة العلـوم الاجتماعيـة والإنسـانية فـي معهد الدوحة للدراسـات العليا. وهـو مستشـار سياسـي لشـبكة السياسـة الفلسـطينية «الشـبكة»، ومحـرر مشـارك فـي مجلـة Middle East Critique.

باسم الزبيدي

عضـو الهيئـة الأكاديميـة فـي دائـرة العلـوم السياسـية، وفـي برنامـج الماجسـتير فـي الديمقراطيـة وحقـوق الإنسـان فـي جامعـة بيرزيـت.

طارق صادق

عضو الهيئة الأكاديمية في دائرة الاقتصاد في جامعة بيرزيت.

بيان عرقاوي

عضـو الهيئـة الأكاديميـة فـي دائـرة العلـوم الماليـة والمصرفيـة فـي جامعـة بيرزيـت منـذ عـام 2016. حاصلـة علـى درجـة الدكتـوراه مـن جامعـة بونـد فـي أسـتراليا. تُرتكـز اهتماماتهـا البحثيـة فـي النظريـات القانونيـة للتنميـة الماليـة. عملـت مديـرة للتحليـل المالـي فـي قطـاع الاتصـالات وتكنولوجيـا المعلومـات، قبـل أن تلتحـق بالحقـل الأكاديمـي. وهـي كذلـك ناشـطة فـي حمايـة حقـوق الحيوان.

منيس الفار

عضـو الهيئـة الأكاديميـة فـي دائـرة العلـوم الماليـة والمصرفيـة فـي جامعـة بيرزيـت منـذ عـام 2005. حاصلـة علـى درجتـي الماجسـتير

فـي إدارة الاعمـال فـي جامعـة بيرزيـت، وفـي العلـوم الإداريـة (تركيـز العلـوم الماليـة والمصرفيـة) مـن جامعـة ادنبـرة بالمملكـة المتحـدة. ترتكـز اهتماماتهـا البحثيـة فـي حوكمـة الشـركات ودراسـات النـوع الاجتماعـي.

لميس فرّاج

باحثة فـي السياسـات الاقتصاديـة والتنمويـة. حصلـت علـى درجـة الماجسـتير فـي الاقتصـاد مـن جامعـة بيرزيـت عـام 2016، وعلـى درجـة البكالوريـوس فـي الاقتصـاد مـن الجامعـة نفسـها عـام 2010.

مضر قسيس

مديـر معهـد مواطـن للديمقراطيـة وحقـوق الإنسـان، وعضـو الهيئـة الأكاديميـة فـي دائـرة الفلسـفة والدراسـات الثقافيـة، ومديـر برنامـج الماجسـتير فـي الديمقراطيـة وحقـوق الإنسـان، والمديـر المشـارك لمبـادرة كرامـة فـي جامعـة بيرزيـت.

والتر مينولو

عضـو الهيئـة الاكاديميـة فـي جامعـة ديـوك فـي الدراسـات الرومانسـية. تنصـب اهتماماتـه البحثيـة حـول فهم وكشـف الأسـاس التاريخـي لنظـام العالـم الحديـث/ الاسـتعماري والخيالـي.

روجر هيكوك

مناضـل أممـي، وأسـتاذ التاريـخ المعاصـر. مهتم بقضايا فلسـطين، والعلاقـات بيـن شـمال وجنـوب البحـر الأبيـض المتوسـط، والتربيـة، وتفاعـل النظريـة مـع التطبيـق العملي.

مقدّمة

مضر قسيس

أسعفنا العلم كثيراً في مواجهة ظروف جائحة كوفيد-19 عن طريق إيجاد اللقاحات للوقاية من الفايروس، بيد أن الاقتصاد السياسي للوقاية أرغمنا أن تكون خطوتنا باتجاه العودة إلى اللقاء والمصافحة متواضعةً، وغير واثقة.

سأطرق، على سبيل تأطير ممكن لفصول هذا الكتاب موضوع الاقتصاد السياسي لإنتاج المعرفة. إن المعضلة التي استدعت ماركس إلى كتابة مؤلفه الشهير «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» وإدماجه في بداية كتاب «رأس المال» تكمن في أن منظّري الاقتصاد السياسي الكلاسيكي كانوا ينظرون إلى النظام الرأسمالي باعتباره الشكل النهائي المطلق للإنتاج الاجتماعي، بدلا من كونه مرحلةً عابرةً لتطوره. تتكرر هذه المعضلة المنهجية في النظرة السائدة إلى القضية الفلسطينية هذه الأيام، التي ترى في الاستعمار واقعاً كأنه أزلي، وتناقش القضية الفلسطينية من منظور العلاقة مع الاستعمار والصراع معه، وليس من منظور تجاوزه.

لـدى القـوى التحرريـة اسـتراتيجية للخـروج مـن براثـن النظـام العالمـي الراهـن - مـن خـلال تجـاوزه. إنهـا تسـعى إلـى مغـادرة الحلبـة، فهـي تـدرك أن هـذا النظـام مصمـم خصيصـاً للانقضـاض علـى شـروط عيـش الغالبيـة السـاحقة (الـ 99%)، وأن فـرص الدخول فـي الـ 1% مشـابهة لفـرص الربـح فـي اليانصيـب، وهـي أقـل بكثيـر مـن 1% لأن المقاعـد هنـاك، فـي عالـم الثـروة الضيـق، محجـوزة، وعليـك أن تصـارع أصحابهـا، بينمـا لا يوجـد صـراع مـن أجـل الانضمـام إلـى الـ 99%. هنـاك فقـط تنافـس علـى لقمـة العيـش، وهـو تنافـس يبـدو طبيعيـاً تمامـاً فـي ظـل الأيديولوجيـا السـائدة، بـل يشـعر بعـض المتنافسـين أنهـم يشـبهون الـ 1% مـن حيـث كونهـم «رياديين»، بـل «مبدعيـن» و«مبتكريـن» يقـع علـى عاتقهـم اكتشـاف سـبل العيـش مـن دون وسـائله!

يطلقـون علـى هـذا «الإبـداع» فـي التـوق إلـى السـراب أسـماء كثيرة، مـن بينهـا التفكيـر الإبداعـي، والتفكيـر غيـر التقليـدي، والتفكيـر النقـدي، والتفكيـر خـارج الصنـدوق؛ ولكـن يتضـح فـي الممارسـة الفعليـة أن الصنـدوق هـو الثـورة، وهـو الحريـة، وهو كرامـة المجتمع الفلسـطيني. أمـا خـارج الصنـدوق، فـيوجـد السـوق، والفردانيـة والتنافـس بـدلاً مـن التعـاون، وتحقيـق متطلبـات الموضـة، وتسـليع الـذات بـدلاً مـن تحقيقهـا.

بـات هـذا النـوع مـن «الإبـداع» دارجـاً فـي مؤسسـات إنتـاج المعرفـة، التـي باتـت أسـيرةً لمفاهيـم مثـل «اقتصـاد المعرفـة» الـذي يبـدو أنـه يتلخـص بالاقتصـاد فـي المعرفـة - أي الجهـل! باتـت هـذه المؤسسـات كحامـل السـلاح الـذي يعتقـد أن «سـلاحه» يحميـه، ولكنـه يقضـي عمـره فـي حمايـة السـلاح. عندمـا تعتقـد الجامعـات أن المـال هـو الـذي يضمـن بقاءهـا، يصبـح البحـث عـن المـال شـغلها الشـاغل. ولا ينتـج هـذا الوضـع عـن عـدم درايـة أو سـوء فهـم، ولكنـه ينجـم عـن تضافـر عوامـل تبـدو محتومـةً، وتدفعنـا إلـى الحلـول التكتيكيـة، وإلـى إدارة الأزمـات بـدلاً مـن تجاوزهـا،

لأننا ننظر إلى آليات العيش فيها بدلاً من السعي إلى تغييرها. إنها ليست حالةً من نقص المعرفة، بل حالة من التقاعس. والتقاعس هنا، هو تحديداً العزوف عن التفكير النقدي، والعزوف عن الخروج من الصندوق النيوليبرالي، والعزوف عن التشبّث بالقيم الإنسانية العليا. ويكمن التقاعس أيضاً في العزوف عن البحث عن بديل للوضع الراهن، والانغماس في البحث عن أفضل السبل للتعايش معه. هو تقاعس لأنه يحاول التعايش مع الوضع الراهن، رغم عدم إمكانية تصور استمراره.

ومما يساهم في خلق وتعزيز هذا التقاعس، سياسة احتواء مؤسسات إنتاج المعرفة، التي نجحت إلى حد كبير، ولكنها ما تزال لم تغير جينات هذه المؤسسات، ولم يفت أوان النضال ضد هذه السياسات وإلغائها. هذا أكيد، لأن النظام العالمي الراهن ليس مطلقاً!

ولكن كيف تعمل سياسة الاحتواء؟ نشعر، نحن الأكاديميون والعاملون في مؤسسات إنتاج المعرفة بشكل عام، أن أمامنا مهلةً أطول قبل الانضمام إلى الـ 99%، أو أننا أكثر تأهيلاً في التنافس على اليانصيب. نشعر بذلك، أو بالأحرى نلهث وراء هذا السراب، رغم أن تأهيلنا نفسه يؤهلنا لإدراك ضيق الفرص، وتناقضها مع المتطلبات الأخلاقية. بيد أن هناك اقتصاداً سياسياً للمؤسسات الأكاديمية والمنظومة التي تحيط بها، وأثره علينا كأثر السحر. تحوي هذه المنظومة عنصرين: الأول، هو المجتمع الذي يحتاج إلى المعرفة المنتَجة من أجل تحسين الحياة، بما في ذلك الحرية والسعادة وصون الكرامة. ولكن هناك، من ضمن هذا المجتمع، الـ 1% الساعون إلى الاستحواذ على ثروة المجتمع، والذين يجدون في بيئة وبنية إنتاج المعرفة أداةً يسخّرونها من أجل هذا الاستحواذ. فأداة المعرفة متعددة الاستعمالات، وبالإمكان تصورها مشكّلةً على شكل طيف، في طرفه الأول تلك المعرفة التي تسعى إلى تغيير الواقع، وفي

طرفه الثاني تلك التي تدعونا إلى البحث عن زاوية خاصة بنا في الواقع الموجود، وتدفع باتجاه حصر إنتاج المعرفة في تلك الهادفة إلى عقلنة الواقع المجنون، فهي تطبّع الاستثناء، وتدعو إلى الاستكانة، وتخلق أطراً لهيمنة الـ 1% تحت شعارات الريادة والإبداع، ولكنها تتجلى، في أوضح صورها، بما يعرف بالامتثال. كيف بالإمكان تخيل مكان لإنتاج المعرفة التي تتحدى الواقع وتدفع باتجاه تغييره، ولكنه أيضاً يفتخر بتعزيز منظومة الامتثال، والضبط، وما شابه؟ هذا هو واقع مؤسسات إنتاج المعرفة عالمياً، وفلسطين ليست استثناءً.

تمتلك القلة المستفيدة من هذا الوضع الكثير من الأدوات والمقومات للدفاع عن بقائه، بيد أنه لا جدوى من أي أداة من دون مشغّليها، الممتلكين للإرادة الكفيلة بتقرير مفعول الأدوات على اختلافها. ولكن الإرادة مشروطة بالمعرفة، وبالتالي، فإن أحد المفاتيح الرئيسة لعملية التحرر من الهيمنة يكمن فيما ننتجه في الجامعة. فهي قادرة على إنتاج معرفة تحررية إذا تمكنت من الحفاظ على استقلالها، ودأبت على الحفاظ على بوصلتها موجهةً نحو الحرية والعدالة والمساواة، ونحو صالح المجتمع، بدلاً من صالح القوى المهيمنة فيه وعليه، نحو تغيير الواقع بدلاً من المناورة لإدامته.

إذا كان الاقتصاد السياسي هو دراسة العلاقات الحقيقية بين الناس بشأن الأشياء، بهدف إعلاء شأن الإنسان وصون كرامته، فلا بد من إعادة توجيه سياسة التعليم العالي باتجاه اقتصاد الحرية، وهو اقتصاد لا يتقاطع مع أهداف القلة المتخفية وراء شعار حرية السوق. فحتى لو كانت الأخيرة عظيمة الشأن، كما يدّعي الداعون إليها، فيجب ألّا تحدث على حساب من وُجد السوق من أجلهم. عند دراسة العلاقات الحقيقية بين الناس في مجتمعات تطغى فيها علاقات القوة، لا بد للدارس أن يحدد منظوره، فإما دراسة تهدف إلى تعزيز علاقة الهيمنة

وإعادة إنتاجها، أو إلى كسر علاقات الهيمنة. وإن نقد الاقتصاد السياسي يعني، أولاً، الانطلاق من حتمية إلغاء منظومة الهيمنة.

يتضمن هذا الكتاب أوراقاً ومداخلات قدمت في مؤتمر مواطن السنوي السابع والعشرين (1-2 تشرين الأول/ أكتوبر 2021)، وهي تطرق قضية أنماط الهيمنة، ودوافعها لدى القوى الاستعمارية، المباشرة منها، وغير المباشرة، البعيدة منها والأقرب، بما في ذلك قوى الهيمنة وأدواتها بين الفلسطينيين. وتطرق أيضاً أفعال التحرر في فلسطين والعالم. ولا تُغفل قوى الهيمنة التي تعمل في عقر دار الساعين إلى التحرر، أو ما يعرف بالثورة المضادة.

في الاقتصاد السياسي للهيمنة والتحرّر وعلاقتهما بفلسطين

جلبير الأشقر

في الاقتصاد السياسي للهيمنة

درج تعبير «الاقتصاد السياسي» (economy political) منذ فترة طويلة، باعتباره تسمية يسارية في مقابل التسمية اليمينية «علم الاقتصاد» (economics). حيث أشارت التسمية الأصلية إلى دراسة الشؤون الاقتصادية في علاقتها بسياسة الحكومة وقراراتها، أي ما غدا يُشار إليه وفق التسمية الجديدة بتعبير «الاقتصاد الكلّي» (macroeconomics) لتمييزه عن «الاقتصاد الجزئي» (microeconomics) الذي يهتم بتسيير المنشآت. وقد أخذت التسمية الجديدة تسود منذ أواخر القرن التاسع عشر، في مرحلة تاريخية شهدت ذروة الإيمان بأن شتى الأمور الاجتماعية يمكن إدراكها وحلّها علمياً على غرار الأمور الطبيعية. كما أفصحت التسمية عن رغبة في تحييد التحليل الاقتصادي عن النقد الاجتماعي الجذري الذي صاغه كارل ماركس في

مؤلفه الكبير، كتاب «الرأسمال» «Capital» (أو «رأس المال» كما عُرف بالترجمة العربية الرائجة)، الذي صدر جزؤه الأول في العام 1867، حاملاً عنواناً فرعياً هو «نقد الاقتصاد السياسي».

لم يكن قصد ماركس من عنوانه الفرعي نقد تعبير «الاقتصاد السياسي» بحد ذاته، بل نقد نظريات الاقتصاد السياسي الشائعة في زمنه. والحال أن الاقتصاديين التقدميين والماركسيين يتميزون اليوم بمواصلة استخدامهم للتعبير الأصلي، فيتحدثون عن «الاقتصاد السياسي»، بينما من يتحدث عن «علم الاقتصاد» هم من زعموا فصل الاقتصاد عن السياسية، ولاسيما أصحاب النظرة التكنوقراطية الذين يدّعون الاعتلاء فوق الصراعات الاجتماعية والسياسية، وينادون بأسطورة حكم «الخبراء». في المقابل، يدحض التقدميون والماركسيون هذا الادّعاء، باعتباره مضللاً، شأنه في ذلك شأن سائر عناصر الأيديولوجيا البرجوازية التي تجهد لطمس الفروقات الطبقية والإيهام بحرصها على «المصلحة العامة» أو «الوطنية».

هذا وثمة قول مأثور لفلاديمير لينين، مؤسس الدولة البلشفية، في معرِض ردّه في عام 1922 على اقتراح دعا إلى التمييز بين «مكتب سياسي» و«مكتب اقتصادي» في قيادة الدولة، عندما أكّد: «إن السياسة هي اقتصاد مركّز». وقد عنى بقوله هذا أن الأمور الاقتصادية سياسية بامتياز، وأن السياسة هي خلاصة الاقتصاد إذ ترتهن به وتتحكّم بمصيره. هذه الفكرة الديالكتيكية (من حيث إشارتها إلى التواصل النوعي بين ظاهرتين تبدوان وكأن بينهما حاجزاً مُحكماً) في وصف السياسة تُحيلنا بدورها إلى فكرة ديالكتيكية أخرى أكثر شهرة بكثير، عبّر عنها في القرن التاسع عشر المنظّر العسكري البروسي كارل فون كلاوزفيتز، في مؤلفه المعروف «عن الحرب» «On War»، حيث وصف الحرب بأنها «مواصلة للسياسة بوسائل أخرى». وهكذا تكتمل لدينا معادلة طريفة وعميقة المغزى: إن الحرب مواصلة للسياسة التي هي اقتصاد مركّز.

لننظر في أمر الصهيونية على ضوء هذه المعادلة. تقتضي السياسة الصهيونية بطبيعتها مواصلة حربية، مثل أي مشروع استعماري يرمي إلى الاستيلاء على أراضي شعب آخر. الحرب في حال الصهيونية ليست خياراً بين خيارات أخرى، بل هي مكوّن عضوي لا يتحقق المشروع الصهيوني بدونه. حتى أن الحرب ليست مرحلة عابرة في تحقيق هذا المشروع، بل هي مكوّن دائم؛ إذ تقوم الصهيونية بصورة مستديمة على فرض هيمنتها بقوة السلاح على أرض فلسطين السليبة وشعبها. الحرب إذاً ملازمة للصهيونية بالضرورة، ولذا لا سبيل إلى سلام حقيقي ودائم على أرض فلسطين سوى بإنهاء المشروع الصهيوني، بوصفه مشروعاً يقتضي صيانة دائمة لدولة استعمار استيطاني وتمييز عنصري.

لنُدخل الآن العامل الاقتصادي في المعادلة: إن السياسة الصهيونية تكثيفٌ للاقتصاد الإسرائيلي، بمعنى أن هذا الأخير هو مسخّر من حيث الأساس لخدمة المشروع الصهيوني. وكما وصفها وصفاً صائباً، منذ زمن طويل، يساريون يهود إسرائيليون مناهضون للصهيونية، فإن الدولة الصهيونية «جيش لديه دولة»، بدل أن تكون «دولة لديها جيش». وبالتالي فإن المجمّع الصناعي-العسكري-الأمني هو للدولة الصهيونية بمثابة العمود الفقري الذي تلتفّ كافة النشاطات الأخرى حوله ويتفرّع منه معظمها. هكذا تكتمل المعادلة الخاصة بالصهيونية، في كونها مشروع سياسي تُشكّل الحرب امتداداً طبيعياً له، ويُسخّر الاقتصاد لخدمة جوهره الحربي.

في الاقتصاد السياسي للتحرّر

قام مشروع التحرّر الفلسطيني، كما تجسّد إثر الهزيمة العربية في العام 1967، على غاية مزدوجة هي تحرير الأرض وتحرير الإنسان. وقد تبنّت غالبية فصائل المقاومة الفلسطينية

المسلّحة التي تطوّرت بعد الهزيمة، المبدأ القائل إن تحرير الأرض شرطٌ لتحرير الإنسان. أي أن هذه الفصائل نادت بتأجيل «تحرير الإنسان»، بما في ذلك تحرّر العمّال من الاستغلال الرأسمالي وتحرّر النساء من الاضطهاد الذكوري، إلى أجل بعيد، يشترط بلوغه «تحرير الأرض» أولاً، بمعنى القضاء على الدولة الصهيونية.

من هذا المنظور، فإن المعادلة المذكورة أعلاه تتجلّى في صدد التحرّر الفلسطيني على النحو التالي: إن الحرب، أي المقاومة المسلّحة، استمرار طبيعي لسياسة التحرّر بمعناه الضيق المحصور بالأرض دون سواها، وتقتضي هذه السياسة بالتالي اقتصاداً مسخّراً لغرضها الأساسي. أما تبعات هذا المنظور، فهي أن المقاومة الفلسطينية المسلّحة سعت وراء الحصول على المال، بوصفه «عصب الحرب»، من أي مصدر أتى، مع القبول بالشرط الملازم لأي تمويل توفّره أنظمة استبدادية، ألا وهو السكوت عن طبيعتها الاستبدادية، بل ومدحها مع المساهمة في إيهام الناس بأنها حريصة على تحرير فلسطين وعلى مصير شعبها.

لقد أثبتت التجربة التاريخية عقم منظور «الأرض قبل الإنسان» هذا؛ إذ قاد إلى الارتهان بأنظمة استبدادية ما لبثت، على اختلافها، أن طعنت المقاومة الفلسطينية في ظهرها. وكانت النتيجة في نهاية المطاف إخفاقاً في تحرير الأرض تحريراً فعلياً، مع تحوّل كبرى منظمات المقاومة المسلحة إلى جهاز أمني تابع للاحتلال الصهيوني، يرعى مجتمعاً فلسطينياً تشوبه عيوب الاستغلال الطبقي والاضطهاد الجنسي والقهر السياسي تحت إشراف سلطة بالغة الفساد، بينما ساد في قسم آخر من أرض فلسطين مشروعٌ سياسي يقتصر على «تحرير الأرض»، من دون سواها، وينبذ بشدة «تحرّر الإنسان» بمعنيي التحرّر الطبقي والجنسي، متذرّعاً بالدين على غرار سائر أنظمة التزمّت الديني.

يبلغ التباين أقصاه بين هذا الإخفاق التاريخي في التجربة الفلسطينية والنجاحات الباهرة في تجارب حركات تحرّر أخرى اعتنت بالجمع بين الكفاح لتحرير الأرض ونضالات التحرّر الطبقي والتحرّر الجنسي، بما أتاح لها تعبئة طاقات الشعب بأعلى المستويات، ولعل أعظمها في التاريخ الكفاح البطولي الذي خاضته حركة التحرّر الوطني الفيتنامية ضد الاستعمار الفرنسي، ومن بعده الاحتلال الأمريكي.

هذا ونظراً لصعوبة التحرّر الفلسطيني الفائقة، لكونه يواجه عدواً استيطانياً يفوق الشعب الفلسطيني عدداً على أرضه التاريخية ضمن «الخط الأخضر» (الحدود السابقة لحرب 1967)، ويعادله عدداً في عموم فلسطين التاريخية، فضلاً عن تفوقه العظيم في القدرات العسكرية؛ لا بدّ للتحرّر الفلسطيني، أكثر من أي كفاح آخر ضد نير أجنبي، من أن يعوّض عن ضعفه العسكري النسبي بتفوّق معنوي يتيح له تحقيق غايتين أساسيتين: الأول، تعبئة قصوى لكافة طاقات الشعب الفلسطيني؛ والثانية، شقّ صفوف المجتمع الإسرائيلي، بسلخ أكبر عدد ممكن من أفراده عن الصهيونية وكسبهم إلى جانب تأييد مشروع تعايش سلمي على أساس المساواة السياسية والاجتماعية.

وفي سبيل تحقيق هذه الغاية، لا بدّ لمشروع التحرّر الفلسطيني من أن يسعى وراء «تحرير الإنسان» على المستويين الطبقي والجنسي، بأعلى درجة ممكنة، قبل تحرير الأرض ومن أجل تحريرها؛ بمعنى أنه لا بدّ من أن يتحرّر المجتمع الفلسطيني ويحقق قدراً عالياً من المساواة بشتى أوجهها داخل صفوفه، قبل أن يحرّر أرضه، وكي يستطيع تحريرها وإنجاز المساواة بين العرب واليهود عليها. لذا، ينبغي على معادلة التحرّر الفلسطيني أن تغلّب السياسة، أي سياسة التحرّر بكافة أصنافه، بما فيها التحرّر الطبقي والتحرّر الجنسي، على الحرب (الكفاح المسلّح)، التي لا بدّ من أن تعود بالتالي إلى نصابها بوصفها

«مواصلة للسياسة بوسائل أخرى»، حسبما تقتضي الحاجة الدفاعية والسياسية، بدل جعل الحرب مبدأً أولياً دائماً ورئيسياً من منطلق التوهّم بالقدرة على تحرير الأرض بالقوة.

وعليه، فلا بدّ إذاً من استراتيجية سياسية تحرّرية للكفاح الفلسطيني تقوم على تشخيص موازين القوى وسُبُل تغييرها، من خلال إنجاز تعبئة قصوى لطاقات الشعب الفلسطيني، بنسائه ورجاله، وتوفير شروط صموده الاقتصادية. وهذا يقتضي إزاحة السلطتين الاضطهاديتين اللتين قامتا في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإحلال قيادة وطنية تحرّرية موحّدة محلّهما. هذا أيضاً شرطٌ لا بدّ منه للتمكّن من شق المجتمع اليهودي الإسرائيلي، وتصعيد الضغط على الدولة الصهيونية، من خلال حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، وتوسيع دائرة نبذ العدوانية الإسرائيلية والتعاطف مع الشعب الفلسطيني داخل الدول الداعمة للمشروع الصهيوني، بغية قطع امدادات هذه الدول لآلة الحرب الصهيونية.

مسألة فلسطين ومشكلتها في الأفق الكولونيالي للحداثة

والتر مينولو

عندما أتحدث عن الأفق الكولونيالي للحداثة، فإنني أبدأ منذ العام 1500، كون ما حدث في هذا العام، مع «اختراع» أمريكا، شكّل لحظة تحوّل في النظام العالمي. وما نختبره، وعلينا أن نتعامل معه اليوم، هو تجليات وعواقب هذا التحوّل. وهذا ما أعنيه بالأفق الكولونيالي للحداثة.

أما بالنسبة لمسألة فلسطين، فقد انتهى كل شيء؛ سواء كان ذلك في الأمم المتحدة، أو في كتاب إدوارد سعيد الشهير «مسألة فلسطين»، أو في مقال ماركس «حول المسألة اليهودية»، وغير ذلك الكثير. إن مسألة فلسطين ليست معروفة ومألوفة فحسب، بل إنها أيضاً سؤال ومشكلة مثيران للاهتمام، لأنه إذا كان الفلسطينيون يمثلون مشكلة، فإن السؤال الواضح هو «يمثلون مشكلة لمن؟». وهذا بالضبط ما يشبه قول إن السود أو الأفارقة الأمريكيين في الولايات المتحدة يمثلون مشكلة. ومع

ذلك فهم ليسوا مشكلة في حد ذاتهم، بل هم مشكلة للبيض. وفي الوقت نفسه، ولأنهم يمثلون مشكلة للبيض، تصبح مشكلة الأسود التعامل مع حقيقة أن البيض لديهم مشكلة. وهكذا، أرى مشكلة فلسطين بطريقة مماثلة. وبما أن فلسطين تشكل مشكلة للغرب ولإسرائيل، إذاً بالطبع سيكون لدى الفلسطينيين مشكلة، لأن الغرب وإسرائيل ينظرون إلى فلسطين على أنها مشكلة.

هذا هو دافعي لاستكشاف مسألة فلسطين ومشكلتها في الأفق الكولونيالي للحداثة، من خلال معالجة ثلاثة قضايا رئيسية: الكولونيالية؛ والدولة القومية؛ والنظام العالمي منذ عام 2000، مع التركيز هنا على ثلاثة مفاهيم رئيسية: نزع النفوذ الغربي (dewesternization)، واستعادة النفوذ الغربي (rewesternization)، ونزع الكولونيالية (decoloniality).

أما بالنسبة لقضية الكولونيالية، فإن القضية الفلسطينية ما تزال من دون حل، على الرغم من تراجع الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية. ومع أن الاستعمار الاستيطاني قد تم حلّه في العديد من الأماكن، إلا أنه ما يزال موجوداً في العديد من الأماكن، مثل فلسطين، وكندا، والولايات المتحدة، حيث ما يزال السكان الأصليون، في الحالتين الأخيرتين، يتعاملون مع المستعمِر (مُمثل الدولة الإمبريالية الأساسي)، ومنذ زمن أسبق بكثير. هؤلاء الناس المُنحدرين من المستعمِر السابق هم ما نسميهم في الأرجنتين «creole». وهذه هي الحال في كندا والولايات المتحدة والأرجنتين وبوليفيا وأماكن أخرى. وفيما يتعلق بهذه القضية، سأستعرض بمزيد من التفصيل كيف أن الكولونيالية لم تنتهِ، بل هي موجودة في كل مكان، وعلى جميع المستويات وأماكن الوجود.

أما بالنسبة لقضية الدولة القومية، فأبدأ من حقيقة ما شهدناه في السنوات الأخيرة حول طبيعة المشروع الوطني الفلسطيني

وآفاقه. وهنا فإن السؤال المرتبط مع الاستعمار هو سؤال الدولة القومية. وكما هو معروف، فإن الدولة القومية من اختراع البرجوازية، ونتيجة ظهورها في أوروبا، فأصبحت الدولة القومية أداة قوية للاستعمار منذ القرن التاسع عشر. وعلى ضوء المشروع القومي الأوروبي يمكننا أن نقرأ مشروع ثيودور هرتزل لدولة إسرائيل. كانت أوروبا تبني الدولة القومية، ولم ينظر هرتزل إلى إسرائيل على أنها دولة دينية.

في الواقع، ومنذ البداية، عارض الكثير من الحاخامات مشروع هرتزل، لأنه كان مشروعاً علمانياً. وهذا مهم للغاية، لأن ما حدث في أواخر القرنين الثامن عشر والتاسع عشر هو أن العرب واليهود جردوا من تدينهم نوعاً ما. هكذا أصبح المسلمون عرباً في أوروبا، وأصبح اليهود المتدينون يهوداً عرقيين. وهذا يشمل الجوانب ذات الصلة بالدولة القومية، والتي ما تزال حاضرة حتى اليوم بطرق مختلفة، في أماكن مثل فلسطين وبوليفيا والصين. ومن المهم أن نأخذ بعين الاعتبار أن قضية الدولة القومية هي جزء من القضية الكولونيالية، وبالتالي، فهي جزء من تحوّل الكولونيالية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، عندما حلّت البرجوازية الناشئة والدولة القومية في القرن التاسع عشر مكان الممالك الدينية المسيحية.

وفيما يتعلق بالقضية الثالثة (النظام العالمي منذ عام 2000)، يمكن أن نرى بوضوح أن جزءاً من صعوبة التجديد يكمن في الحاجة إلى العودة إلى التشخيص الملائم المتعلق بطبيعة القوى المهيمنة. ولذلك سأتناول القضايا الثلاثة بعمق فيما يلي.

قضية الكولونيالية

سأعالج هذه القضية من خلال التعريف، بداية، بآنيبال كيخانو؛ فاسمه قد لا يكون مألوفاً في الشرق الأوسط، لكنه معروف

جداً في أمريكا الجنوبية، وأصبح الآن معروفاً في أوروبا والولايات المتحدة. وأود أيضاً الإشارة إلى أن كل ما أقوله يأتي من آنيبال كيخانو، لأنه تبعاً لقيامه بنشر مقال يعرض مفهوم الكولونيالية، نشأت عدة مجموعات عمل ومراكز أبحاث، وأنا أنتمي إلى إحدى مجموعات العمل هذه (أو إحدى مؤسسات الفكر والرأي أو النماذج النظرية) التي تضم أشخاصاً في أمريكا الجنوبية والولايات المتحدة وأوروبا، والآن في أوروبا الشرقية. هناك مقالتان رئيسيتان لكيخانو، أطلقتا هذا النوع من التحقيق، والنشاط، والتوجه السياسي. لتوضيحهما، فإن قضية الكولونيالية أساسية، ولكن، ماذا تعني الكولونيالية؟ عندما قدّم كيخانو مفهوم الكولونيالية، فقد قدّمه بالنسبة لعقلانيّة الحداثة، وهذا هو المقال الأساسي الأول، أي أنه لا حداثة دون الكولونيالية، فالكولونيالية مكوّن من مكونات الحداثة. حتى تلك اللحظة، كانت القضية الوحيدة المرئية هي الحداثة. وهكذا، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، قال أنتوني جيدينز: «من الآن، سننتقل إلى الحداثة على طول الطريق». واعتقدنا أنه إذا كان الأمر كذلك، فإننا محكوم علينا بالهلاك، لأن مستقبلنا سيكون كولونيالياً على طول الطريق.

المقال الرئيسي الثاني الهام (هناك الكثير، لكنني سأذكر هذين الاثنين فقط) يجادل أن الكولونيالية أعادت تعريف نزع الاستعمار. لأنه حتى عام 1992، أو دعنا نقول منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى انهيار الاتحاد السوفييتي، حدثت عمليات نزع الاستعمار في أفريقيا وآسيا وأمريكا، وحدثت في نهاية القرن الثامن عشر وأثناء القرن التاسع عشر مع الثورة الأمريكية التي أدت إلى دستور الولايات المتحدة، والثورة الهايتية، واستقلال أمريكا الجنوبية. لذلك، عندما تم نزع الاستعمار في آسيا وإفريقيا، كان عمر الدولة القومية في الأمريكيتين 120 عاماً بالفعل، وبالتالي، فهو نوع مختلف من الزمانية بين العالم الجديد والعالم القديم.

لكـن السـؤال هنـا، وهـو السـؤال الأهـم، يتعلـق بهـدف نـزع الاسـتعمار خـلال الحـرب البـاردة. وكمـا هـو معـروف، فـإن مـا يعنيـه نـزع الاسـتعمار خـلال الحـرب البـاردة كان شـيئين: إعـادة المسـتوطنين إلـى ديارهـم، وتشـكيل دولـة قوميـة فـي أيـدي السـكان الأصلييـن. وهـذا مـا حـدث فـي أماكـن كثيـرة. لقـد كان نصـراً، ولكنـه فـي الوقـت نفسـه كان فشـلاً، لأن الدولـة القوميـة ظلـت فـي جميـع الأماكـن التـي نُـزع الاسـتعمار عنهـا، فـي أيـدي نخبـة، أقليـة، اسـتمرت - فـي الدولـة القوميـة التـي تـم تشـكيلها حديثـاً - بالقيـام بالضبـط بمـا كان يقـوم بـه المسـتوطنون الإمبراطوريـون، ولكـن هـذه المـرة، بأيـدي السـكان الأصلييـن أو المحلييـن. وهكـذا، شـكلوا دولاً قوميـة، لكنهـم لـم يشـكّكوا فـي طبيعـة أو وظيفـة الدولـة القوميـة، وهـو مـا أثـار كيخانـو التسـاؤلات حولـه. لذلـك، قـال إن نـزع الاسـتعمار لا يمكـن أن يكـون مشـروعاً للدولـة القوميـة، لأنهـا متأصلـة جـداً فـي الكولونياليـة. ولكـن هـذا هـو بالضبـط مـا حـدث علـى مسـتوى النظريـة السياسـية، والاقتصـاد السياسـي، والثقافـة، والتعليـم، والجامعـات، والمـدارس: لـم يقـم الاقتصـاد السياسـي الليبرالـي، أو الاقتصـاد السياسـي الماركسـي، بالتشـكيك فـي النظريـة السياسـية للدولـة، ولـم يتـم التشـكيك فـي التعليـم. وكان التعليـم فـي المسـتعمرات السـابقة يحـاول نوعـاً مـا «اللحـاق بالركـب»، بـأن يصبـح حديثـاً. وفـي حيـن أن التحـول إلـى الحداثـة أمـر جيـد، لكنـه فـي الوقـت نفسـه فـخ، وهـو فـخ نواجهـه اليـوم، بطـرق مختلفـة وتواريـخ محليـة متباينـة، ولكـن علـى المسـتوى العالمـي.

ولتوضيـح مـا يعنيـه نـزع الاسـتعمار بالنسـبة لكيخانـو فـي ذلـك الوقـت، يجـب الانتبـاه إلـى قيامـه بتسـليط الضـوء علـى أهميـة التمييـز بيـن الحداثـة والتحديـث. لأن الحداثـة هـي خطابـة، بمعنـى الإقنـاع، أي خطـاب يقنعـك بأنـه عليـك أن تصبـح حداثيـاً. ومـن ثـم، فـإن الحداثـة هـي سـرديّة (مجموعـة خطابـات مقنعـة)، علـى جميـع المسـتويات. وأمـا التحديـث، فهـو تطبيـق.

ولذلك كان التحديث والتنمية مشروعي الولايات المتحدة عندما تولّت قيادة العالم بعد الحرب العالمية الثانية، فأُزاحت خطاب التقدم والحضارة اللذان كانا مشروع وخطاب الإمبراطورية البريطانية والاستعمار الفرنسي، منذ القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ومن هنا، فإن الحداثة هي الخطاب الذي يضفي الشرعية على التحديث، بأي وسيلة كانت، كالتعليم والتنمية والوسائل العسكرية، لاستئصال المشكلة عن طريق التحديث. وهكذا، كان الاستعمار نتيجة للحداثة. والكولونيالية هي المنطق الكامن الصامت الذي ينفذ التحديث. ولهذا قال كيخانو أنه لا حداثة من دون كولونيالية، ولا تحديث من دون فعل استعماري. هكذا يرى المرء الحداثة والتحديث والتنمية، ولا يرى عواقبها. أما الآن، فالناس يرفعون أصواتهم ويتحدثون عن هذه القضية، لأنهم يعيشون تبعات الحداثة والتحديث.

هكذا، يصبح السؤال: ما هو إنهاء الاستعمار، عندما نتحدث عن نزع الكولونيالية؟ قال كيخانو، في تلك اللحظة، في العام 1992، إن إنهاء الاستعمار يتجلى في إعادة تشكيل معرفي، ما يعني أننا لا نستطيع أن نتحدث عن إنهاء الاستعمار من دون مساءلة البنية التحتية الأساسية للمعرفة على جميع أنواع المستويات، وفي جميع مجالات الممارسة. أما تجليات هذه المعرفة، فيمكن تتبعها في مجالات وطرق مختلفة. فهي تتجلى، على سبيل المثال، في اللاهوت، سواء كان اللاهوت المسيحي أو الإسلام؛ وتتجلى في التشكيل والهيكل الانضباطي العلماني للجامعة؛ وفيما نسميه الثقافة بشكل عام؛ وفي الحياة اليومية، في الترفيه (السينما والفن)، وأشياء أخرى كثيرة. ولهذا السبب بالتحديد، قال كيخانو إن العالم لا يمكن أن يتغير، كما قال ماركس، إذا لم يتغير الناس الذين يسكنوه. فإذا كانت الإبستمولوجيا الكولونيالية تتحكم في الذاتية، فإن المعرفة بشكل عام تتحكم في الذاتية. لذلك، فالحديث عن التحرر، يعني أننا بحاجة إلى أن نعيش التحرر، إلى أن

نبدأ بتحرير أنفسنا، من خلال فصل أنفسنا عن البنية المعرفية والسيطرة على الذات التي وضعتها الحداثة والكولونيالية.

من أقوى التعبيرات عن ذلك اليوم، التكنولوجيا وما تقدمه لتسهيل حياتنا، مثل الأجهزة اللوحية والإنترنت. بالتالي، مع جائحة كوفيد-19، أصبحنا محاصرين إلى حد كبير. لذلك، إذا لم نكن منتبهين ومدركين لما يجري، أعتقد أننا سنظل محاصرين بالسيطرة الذاتية من التكنولوجيا. بالطبع، علينا استخدام التكنولوجيا، ولا يمكننا تجنب ذلك، ولكن في ضوء مدى سيطرة التكنولوجيا علينا، فإن السؤال هو كيف يمكننا استخدام التكنولوجيا للتحرر من هذا النوع من البنى والروابط التي اخترعتها التكنولوجيا، بحيث تقوم بتشكيل الذوات على أساس يومي. فما هي الذوات؟ وما هو الذي تخضع له هذه الذوات؟ نحن نتعرض لأشياء كثيرة، والتكنولوجيا تساهم في ذلك.

قضية الدولة القومية

قضية الدولة القومية صعبة للغاية عند التعامل معها في الحياة اليومية، وحتى لو من الناحية النظرية، يمكننا أن نرى مشاكل الدولة القومية. أما ما أعنيه بقضية الدولة القومية، فهذا يتطلب الخوض في مشاكل الدولة القومية، وسأكتفي بذكر بعضها.

المشكلة الرئيسية **الأولى** هي أن الدولة القومية نشأت مع إعلان حق الرجل [man] والمواطن. دعونا نركز على «الرجل»، لأن هذا يمكن أن يقودنا إلى فهم السمة الأبوية للدولة القومية. وبهذا المعنى، كان الأمر مرتبطاً بشكل غير مباشر بالعنصرية، التي هي أحد أسس الكولونيالية وكولونيالية القوة؛ فحقوق «الرجل» لا تستثني النساء فحسب، بل من المهم أيضاً فحص ما يشير إليه «الرجل». لأن هذا «الرجل» لم يكن من جنوب إفريقيا، أو من السكان الأصليين، أو صينياً.

تدور حقوق الرجل، بشكل أساسي، حول مفهوم الرجل ومفهوم الإنسانية الذي يتسم بمركزية أوروبية، حيث أنه موجه نحو مصالح أوروبا. ومن ثم، بهذا المعنى، فإن المشكلة الرئيسية الأولى للدولة القومية، التي ما تزال قائمة حتى اليوم، هي أن التركيز الرئيسي للدولة القومية هو القومي وليس الإنساني. وهذا ما نراه ونشهده اليوم في كل مكان، سواء في الولايات المتحدة أو في أوروبا، عندما يتعلق الأمر بمسألة الهجرة، مما يؤدي إلى قيام الدولة القومية بإغلاق أبوابها. أما الذريعة، فهي الدفاع عن الوطن/الأمة، وهذه مشكلة خطيرة جداً، والحل غير واضح.

المشكلة الرئيسية **الثانية**، هي أن الدولة القومية لا تركز فقط على الأمة بدلاً من الإنسانية، ولكن أيضاً، في النظام العالمي الرأسمالي، تجسد الدولة القومية أهمية الاقتصاد. وبينما اقتصادنا رأسمالي، ليست كل دولة نيوليبرالية. الصين ليست نيوليبرالية ولكنها رأسمالية. على الرغم من أن الاقتصاد كان دائماً مهماً في العالم الرأسمالي، إلا أن النيوليبرالية جعلته مؤخراً أكثر أهمية، إلى حد أن الاقتصاد أصبح مبرراً لتوجيه الحياة والدولة. ومن ثم، في الاقتصاد الرأسمالي، الذي حشدته الثورة الصناعية والثورة التكنولوجية، من المهم أن نأخذ في الاعتبار أن الطبيعة شيء خارجنا، وأنها موجودة للبشر. ومع ذلك، في الدولة القومية، تستغل الشركات الطبيعة.

والمشكلة الرئيسية **الثالثة** هي عندما تصبح الدولة القومية هيكل الحكم خارج أوروبا. ومن ثم، فإن الدولة القومية التي تشكلت بعد إنهاء الاستعمار كانت سيئة التشكيل. إذ إن ما حدث هو أن السيطرة انتقلت من المستعمِر إلى النخبة، التي ظلت تفعل نفس ما فعله المستعمِر السابق. أما مسألة فلسطين وإسرائيل، فهي لحظة خاصة للغاية ضمن عمليات إنهاء الاستعمار التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة. ففي الهند على سبيل المثال، بدأ غاندي بالفعل عملية إنهاء الاستعمار، ولكن توطيد الدولة القومية كان في 1947.

وهكذا، في الوقت الذي كانت فيه آسيا وأفريقيا تتخلصان من الاستعمار، حتى مع ذلك النوع من القيود التي يمكننا رؤيتها على العمل، كان ذلك بمثابة انتصار في الوقت نفسه. وبعد أن منحت عصبة الأمم البريطانيين التفويض بتنظيم شرق الأردن، تم إنشاء دولة إسرائيل الصهيونية، وبدأت العمل كامتداد للاستعمار الأوروبي في الشرق الأوسط. لذا، ما أعتقد أنه مهم في التشخيص الذي يجب التفكير فيه هنا، هو العمليات المزدوجة؛ فمن ناحية، لدينا إنهاء الاستعمار في أفريقيا وآسيا، ومن ناحية أخرى، لدينا تشكيل دولة غربية، قياماً على مشروع هرتزل الذي حظي بدعم العديد من اليهود، وعمل بنفس الطريقة التي عمل بها الاستعمار الاستيطاني السابق. وعلى الرغم من أن هرتزل كان علمانياً، إلا أنه أيضاً تصور فلسطين على أنها *Terra Nullius*، أي أرض فارغة، وأن الأرض الفارغة كانت خطاباً يدور على أفواه وأقلام المستعمِرين السابقين، من الإسبان والبرتغاليين إلى البريطانيين. لذا، فقد تم تطبيق خطاب الاستعمار والحفاظ عليه في دستور دولة إسرائيل. وهذا يعيد إلى ذهني كتاب مايكل بريور «الكتاب المقدس والاستعمار». بريور كاهن أيرلندي، يستكشف ثلاث لحظات خلال 500 عام قدم فيها الكتاب المقدس سياقا لخطاب الاستعمار. اللحظة الأولى كانت في الأمريكتين، واللحظة الثانية كانت في جنوب أفريقيا، واللحظة الثالثة كانت دستور دولة إسرائيل. والآن، نحن نعلم أن فلسطين معترف بها أيضاً كدولة، ولكن هناك نوعاً من الفارق في القوة يكتسب شرعيته من خلال دعم الدول الغربية لإسرائيل. ومن ثم، من منظور الكولونيالية، وكيفية تشكل الكولونيالية وتحولها وتحورها، إلا أنها حافظت على الخطاب والمنطق نفسيهما، ويمكن للمرء أن يشهد كيف أن هذا المنطق نفسه ما يزال قائماً حتى اليوم.

لذا، فإن إحدى الفترات المعيارية التي يؤسس لها المثقفون الغربيون والفلسطينيون هي 1882، 1977، 2002، إلى آخره،

ثم 1947، 1948، 1967، و1967 حتى اليوم. لذا، سأركز على عام 1967 حتى اليوم، وسأقدم بعض القرارات التي لم أرها بعد. ومن هنا، أعتقد أنه بالنسبة لي، ولنا، ومن منظور كيفية عمل الاستعمار وكيفية عمل الحداثة، المهم هنا هو أن اللحظة الأولى من عام 1882 لم تكن مسألة دولة، بل كانت مسألة مهاجرون روس يفرون من المذابح. وكانت اللحظة الحاسمة الأخرى هي تفكك السلطنة العثمانية، واللحظة التي أعطت فيها عصبة الأمم الشرعية لبريطانيا لإعادة تنظيم ما نسميه اليوم الشرق الأوسط. ثم ما حدث عام 1948، بإنشاء إسرائيل، ثم الحرب المصرية الإسرائيلية، ثم ما حدث عام 1967 حتى اليوم (وهذا هو محور اهتمامنا الأساسي). وأعتقد أنه من المهم جداً إنشاء نوع من التمييز، كما أود أن أقول من عام 1967 حتى عام 2000، ثم من عام 2000 حتى اليوم. لذلك، من المهم الآن أن نتناول المسألة الثالثة.

قضية النظام العالمي منذ عام 2000: تفكيك النفوذ الغربي واستعادته، وتفكيك الاستعمار

ما أوردته أعلاه يوفر السياق، وهنا، أنوي المساعدة في تشخيص النظام العالمي. كل دولة قومية لديها نافذتان: إحداهما محلية، والأخرى دولية. ومن هنا، منذ العام 2000، هناك بوادر على أن شيئاً ما تغير جذرياً، ولا أستطيع الخوض في التفاصيل هنا، لذلك سأركز على الاستنتاج أكثر من الأدلة التي تدفعني إلى هذا الاستنتاج.

بداية، يقول الكثير من الناس، إننا في حرب باردة جديدة. كلا، ليس صحيحاً. إنه تشبيه سهل، لكن الظروف تغيرت تماماً. لماذا؟ لأن الحرب الباردة اندلعت بين شقيقين من عصر التنوير، الرأسمالية الليبرالية وشيوعية الدولة. بعد انهيار

الاتحاد السوفييتي، ومنذ عام 2000 وما بعده، أصبحنا في لعبة مختلفة. إن ما نسميه الاقتصاد الرأسمالي هو اقتصاد عالمي، ولكن في حالة الصين وإيران وبوليفيا، حيث الاقتصاد رأسمالياً، هناك فرق، في التاريخ المحلي، حيث مكّن توحيد الاقتصاد من توطيد الدولة، التي تنفك عن الغرب، وترفض اتباع قواعده. وأرى الآن، من أجل أن أعطيكم اليوم ثلاثة أمثلة وثلاثة تواريخ محلية، أن هذا هو الحال في روسيا والصين وإيران. لذلك، أطلقت على ذلك اسم «تفكيك النفوذ الغربي». لماذا أسميه هكذا؟ في الواقع، هذا المصطلح ليس لي. مفهوم تفكيك النفوذ الغربي تم تقديمه عام 2008، على يد كيشور محبوباني، الذي كان سفير سنغافورة لدى الأمم المتحدة في التسعينات، ثم أسس مدرسة للسياسة العامة في جامعة سنغافورة الوطنية، وأطلق على تلك المدرسة اسم «Kuan Lee»، وكان أحد رواد عملية تفكيك النفوذ الغربي.

إذن، ما هو الفرق هنا بين الحرب الباردة في الجزء الأخير من القرن العشرين، وما نسميه اليوم تفكيك النفوذ الغربي/ مناهضة الغرب؟ حسنًا، قلت من قبل إن الصين رأسمالية، لكنها ليست نيوليبرالية، بل على العكس من ذلك، تُعَد الصين إحدى القوى الرئيسية اليوم التي تعمل بطريقة ما على إيقاف الليبراليين الجدد. لماذا؟ يرى الكثير من الناس أن النيوليبرالية هي مرحلة جديدة من الرأسمالية، كما هي، ولكن هناك جانب آخر من المشروع النيوليبرالي مهم للغاية، وهو تجانس العالم. كان هذا هو المشروع المسيحي منذ القرن السادس عشر لتوحيد العالم، ثم كان مشروع الإمبراطورية البريطانية لنقل العالم إلى الحضارة. لكن، عملت الصين على إيقاف ذلك.

لذلك، كان الكثير من الناس في الغرب معادين، وكانوا يسخرون، قائلين إن الصين رأسمالية وماوية وكونفوشيوسية. وإحدى النقاط الرئيسية في عملية تفكيك النفوذ الغربي هي أن

توطيد دولة قوية من شأنه أن يسمح لها بالتفاوض. لذا بطبيعة الحال، ستتفاوض الصين مع الغرب، وسيتفاوض الغرب مع الصين، كما هو الحال مع روسيا وإيران، بطرق مختلفة. لكن السؤال هو إعادة تشكيل معارفهم، وثقافتهم، وذاكرتهم، ولغتهم الخاصة، وهو ما أعتقد أنه يمثل الفارق الكبير. لذا، أعني أن إيران لن تنهار، لأن إيران لا تتعزز فقط بالقوة العسكرية وقوة الدولة والقوة الاقتصادية، حتى مع الصعوبات، ولكن هناك عالم كامل يسمى الثقافة، بمعنى طريقة العيش والوجود في العالم، وهو ما نحن عليه، وكذلك الأمر بالنسبة لروسيا. أحد الأشياء التي لفتت انتباهي مع فلاديمير بوتين، هو أنه عندما تدخل، وأوقف النية الغربية للسيطرة على كييف والسيطرة على أوكرانيا، فقد استولى للتو في أوكرانيا على الجزء الذي كان تاريخياً ملكاً لروسيا. كما أنه ألقى الكثير من الخطابات، حيث عاد إلى استذكار تاريخ روسيا لتبرير تدخله.

لذا في هذه الحالات الثلاث، ولكن خلال الحرب الباردة، أعني ستالين وماو، قاموا بتهميش الكنيسة الأرثوذكسية نوعاً ما وأجروا مفاوضات. لكن ستالين كان يتبع حكم الرأسمالي الليبرالي الذي يهمش الكنيسة المسيحية. لذا فإن إحدى السمات المميزة لتفكيك النفوذ الغربي هي توحيد الدول المنشقة في علاقتها بالغرب، وهذه هي المشكلة التي نراها اليوم مع الصين والولايات المتحدة. ومن ثم، عندما نقرأ ما قاله الدبلوماسي الصيني، فمن الواضح بشكل متزايد أنهم يعبرون عن عدم موافقتهم، وهذا النوع من التأكيد ليس تأكيداً على ماركس، ولكنه تأكيد على ثقافتهم الخاصة. هذا هو ما يعنيه تفكيك النفوذ الغربي: عدم قطع العلاقة مع الغرب بشكل كامل؛ فهو مستحيل لأسباب عديدة، وببساطة لأن الغرب موجود، وقد توسع خلال الـ 500 عام الماضية، وهو موجود فينا جميعاً، وعلينا أن ندرك ذلك. لكن ما يميز تفكيك النفوذ

الغربي، وهذا ما أكده محبوباني في فصل من كتاب نشره عام 2008، هو أنه عكس التحول الذي لا رجعة فيه إلى نصف الكرة الشرقي. وهكذا وصف تفكيك النفوذ الغربي/ مناهضة الغرب، وقد أسهبتُ في الأمثلة والأدوات المفاهيمية الخاصة بي.

أما بالنسبة لاستعادة النفوذ الغربي، فهي الثورة المضادة التي رأيناها قادمة مع بوش وتشيني، ومن الواضح مع أوباما. وبالتالي فإن استعادة النفوذ الغربي هي محاولة لاستعادة قيادة الغرب التي فقدت مصداقيتها مع بوش وتشيني، في محاولتهما توسيع الديمقراطية، كما كان جورج بوش يقول، لتبرير غزو العراق. على الرغم من أن كوندوليزا رايس أوضحت مؤخراً أن الأمر لا يتعلق بالديمقراطية، بل لأسباب أخرى، وبهذا القول فقد ساعدت في الكشف عن المنطق الكامن وراء غزو العراق. إلا أن أوباما يحاول إعادة ترسيخ وإصلاح اللحظة التي بدأ فيها الغرب يفقد هيمنته. لقد أدرك أوباما ذلك، وحاول إعادة ترسيخ الهيمنة من خلال خطاب القاهرة، ثم هونولولو، وخطاب هيلاري كلينتون عندما قالت إن القرن الحادي والعشرين هو قرن المحيط الهادئ الأميركي، لأنهما حدّدا التهديد في كيفية نمو الصين. ومن هنا فإن استعادة النفوذ الغربي هي الجهد ومحاولة استعادة الهيمنة، ففي هذه اللحظة تنهار الهيمنة الغربية، والآن، خاصة بعد ترامب، نرى كيف تفقد الولايات المتحدة هيمنتها. لذلك، تسعى الولايات المتحدة إلى الهيمنة من خلال العقوبات والقواعد العسكرية، حيث تعتبر سياسة الهيمنة هذه ضرورية. وفي ضوء ذلك، يمكننا أن نفهم ما قاله كيسنجر - وكان شخصاً ذكياً جداً ودبلوماسياً - عندما قيم كيف تفقد الولايات المتحدة هيمنتها، وأن العالم يحتاج إلى قائد، وأن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة القادرة على ذلك. وهذه هي مشكلة استعادة النفوذ الغربي اليوم.

ولكن، كيف يرتبط ذلك بفلسطين وإسرائيل؟ ولماذا تدعم

إسـرائيل عمليـة اسـتعادة النفـوذ الغربـي؟ ولمـاذا تعتبـر دولـة إسـرائيل حاسـمة فـي عمليـة اسـتعادة النفـوذ الغربـي؟ يمكننـا معالجـة هـذه الأسـئلة مـن خـلال تسـليط الضـوء علـى أن اسـتعادة النفـوذ الغربـي، فـي هـذه اللحظـة، لا يقتصـر فقـط علـى دعـم القواعـد العسـكرية والعقوبـات وجميـع أنـواع الإمكانيـات الماليـة، ولكنـه مدعـوم أيضـاً مـن خـلال العلاقـات العالميـة بيـن الـدول، حيـث توجـد ثـلاث دول تلعـب دوراً حاسـماً فـي اسـتعادة النفـوذ الغربـي: اليابـان فـي المحيـط الهـادئ، ووكولومبيـا فـي أمريـكا اللاتينيـة، وإسـرائيل فـي الشـرق الأوسـط.

ولذلـك فـإن دراسـة العلاقـات بيـن هـذه الـدول الثـلاث والولايـات المتحـدة مـن شـأنه أن يؤكـد أهميـة هـذه الـدول كحلفـاء للولايـات المتحـدة. وبهـذا المعنـى، مـن خـلال دراسـة العلاقـات التـي تربـط فلسـطين، أعتقـد أن فلسـطين ليـس لديهـا خيـارات أخـرى اليـوم. وذلـك لأن علاقـات فلسـطين مـع إيـران معروفـة جـداً، ومـع روسـيا الأمـر أكثـر صعوبـة، نظـراً لوجـود سـكان يهـود فـي روسـيا وسـكان يهـود فـي إسـرائيل، ولا أعـرف أي نـوع مـن السياسـة ينتهجهـا بوتيـن أو سـوف ينتهجهـا . وعندمـا يتعلـق الأمـر بالصيـن، يبـدو أنهـم يتبعـون شـعار «دعونـا نتنـازل»، عندمـا يتعلـق الأمـر بالصـراع الإسـرائيلي-الفلسـطيني. ومـن هنـا، علـى المسـتوى الدولـي، أمـام فلسـطين خيـار آخـر مختلـف، لـم يكـن موجـوداً مـن قبـل، وهـو تفكيـك النفـوذ الغربـي. ويتجلـى تفكيـك النفـوذ الغربـي، كمـا هـو الحـال اليـوم، فـي ثـلاث دول رئيسـية، روسـيا والصيـن وإيـران، تحمـي آسـيا الوسـطى، التـي كانـت ومـا تـزال مكانـاً مرغوبـاً للغايـة لسـنوات عديـدة، كمـا كان واضحـاً عندمـا كان كولـن بـاول وزيـراً للخارجيـة، لأنـه أدرك إمكانيـة وحيويـة سـيطرة الولايـات المتحـدة علـى آسـيا الوسـطى.

أمـا بالنسـبة لنـزع الكولونياليـة وإنهـاء الاسـتعمار، فالسـؤال المطـروح الآن، بعـد كيخانـو، هـل مـا يـزال إنهـاء الاسـتعمار يمكـن أن يكـون مشـروعاً للدولـة؟ رأينـا هـذا فـي بوليفيـا، عندمـا أنشـأ

إيفو موراليس وزارة إنهاء الاستعمار. ولهذا السبب أؤكد على أن إنهاء الاستعمار في خدمة الدولة لا يمكن أن ينجح، لأن الدولة متأصلة في العلاقات الدولية، وبالتالي لا يمكنها تجنب السياسات الرأسمالية للشركات والنخبة، التي تجبر الدولة في كل مكان على اتخاذ قرارات معينة.

لذلك، يجب أن يكون تفكيك الاستعمار والكولونيالية في أيدي الشعب، في أيدينا. ومن الأهمية بمكان أن نفهم ما ينطوي عليه ذلك على وجه التحديد، والإصرار على أن نزع الاستعمار يجب أن يكون في أيدينا، نظراً لتجاربنا المختلفة، وتاريخنا الشخصي، وتاريخنا المجتمعي، ومناطقنا. ومع أخذ ذلك بعين الاعتبار، فإن نزع الاستعمار يعني شيئين: من ناحية، فإن تشخيص الاستعمار هو الذي يسمح لنا فهم بناه السياسية والاقتصادية والثقافية المعقدة. ولهذا السبب يتعين علينا أن ننفصل عن الإغراء الثقافي للحداثة وما بعد الحداثة، الذي يؤثر على الناس بطرق عديدة، سواء كان ذلك من خلال «الآيباد»، وبطاقات الائتمان، والترفيه، والتكنولوجيا التي تحاصرنا وتمنعنا من التفكير؛ لأن التكنولوجيا تستخدم للتلاعب بالمستهلكين. كان هذا واضحاً خلال الحرب الباردة والنصف الثاني من القرن العشرين، على سبيل المثال، عندما أثّرت أنواع مختلفة من الإعلانات على المستهلك وتلاعبت به فيما يتعلق بما يجب استهلاكه. يتم استخدام التكنولوجيا بطريقة تتحكم في ذاتيتنا، من خلال فرض طريقة وجودنا وطريقة عملنا، وهي أقوى بكثير من الاستهلاك. لذا، فإن إدراك هذا التشخيص المتعلق بالعالم الذي نعيش فيه أمر أساسي للتساؤل حول كيفية بدء عملية فك الارتباط. وعندما يتعلق الأمر بفك الارتباط، فهذا يعني تغيير ذاتيتنا ومعرفتنا. ولهذا السبب فإن إعادة البناء المعرفي أمر مهم للغاية، لأننا إذا أعدنا تشكيل المعرفة التي تم تأسيسها وما زالت قائمة، فلن نتمكن من إعادة تشكيل ذاتيتنا.

عـلاوة علـى ذلـك، مـن ناحيـة أخـرى، فـإن فـك الارتبـاط يعنـي أيضـاً أهميـة التفكيـر فـي إعـادة تشـكيل الجماعـة، لأن المفهـوم الغربـي للمجتمـع يهمّـش الجماعـة، فالمجتمعـات الغربيـة تقـوم علـى فكـرة الفـرد. ومـن هنـا، فـإن التأكيـد علـى وجـود أفـراد أحـرار فـي المجتمـع لا يعنـي أنهـم يتقدمـون علـى المجتمـع، لكـن هـذا مـا رأينـاه خـلال أزمـة كوفيـد-19، عندمـا رفـض النـاس الإغـلاق للحفـاظ علـى حريتهـم، دون أن يفكـروا فـي أنهـم قـد يعرضـون الآخريـن للخطـر. لـذا، فـإن إعـادة تشـكيل المجتمـع يعنـي إعـادة تشـكيل شـكل مـن أشـكال الحيـاة، حيـث لا يكـون الهـدف الرئيسـي هـو النجـاح أو المـال، بـل العيـش معـاً فـي وفـرة وانسـجام، كمـا قـال العديـد مـن الفلاسـفة الأصلانييـن.

الاقتصاد السياسي لأزمة منظمة التحرير الفلسطينية

باسم الزبيدي

تحليلات ومقاربات كثيرة ومتنوعة يتم تداولها عادة من قبل المنشغلين بالشأن العام الفلسطيني لسبر غور تعثر أو إخفاق المشروع الوطني التحرري على يد «الممثل الشرعي والوحيد»، الذي جعل من مفردة التحرير قلب مسمى كيانه الرسمي «منظمة التحرير الفلسطينية» (المنظمة). تنقسم التحليلات بهذا الشأن إلى آراء تُحيل التعثر أو الإخفاق إلى فرادة المشروع الصهيوني وقدرته البنيوية ومقومات قوته الاستثنائية. ويرى أصحاب هذا الرأي أن الفلسطينيين، قيادةً ومنظمةً وشعباً، قد فعلوا وما زالوا يفعلون ما أمكنهم لبلوغ تحررهم لكنهم لم ينجحوا، وذلك لاختلال ميزان القوة لصالح المستعمِر. وبذلك فإن عدم نجاح مشروع التحرر حسب هذا الرأي، يعود إلى عوامل خارجية، لا ذاتية.

أما الرأي الآخر، فيُحيل التعثُّر والإخفاق ماضياً وحاضراً

الـى أسـباب بنيويـة، منهـا مـا هـو ذاتـي يرتبـط بالبنيـة الفكريـة والمؤسسـية والسياسـية للمنظمـة، ومنهـا:

1. التضـاد بيـن الهويـة والأيديولوجيـا، الأمـر الذي حـول المنظمة إلـى مسـرح للصـراع والتعـارض والمناكفـة بيـن الوطنييـن والقومييـن والليبراليين واليساريين، ولاحقا الإسـلاميين؛ مـا أدى الـى اسـتنزاف المنظمـة وإفقادهـا الانسـجام الداخلـي، وحـدَّ مـن قدرتهـا علـى إنجـاز التحـرر والانعتـاق.

2. فوضـى تحديـد الأولويـات واختيـار المسـارات. وقـد ترتب على ذلـك غيـاب التوافـق الجـاد إزاء مسـائل هامـة مثـل: هـل تكـون الأولويـة للفعـل المسـلح أم الفعـل السياسـي والدبلوماسـي أم الفعـل الشـعبي الجماهيـري؟ ومـا الصيغـة الأنسـب لتحقيـق وترجمـة التحـرر والانعتـاق؟ وهـل بالإمـكان وجـود دولـة ومؤسسـات وأنظمـة وقوانيـن فـي ظـل غيـاب السـيادة الفعليـة، أم حقـوق مدنيـة، أم مجـرد صمـود وثبـات وبقـاء علـى الأرض، أم أنهـا معركـة لتفكيـك بُنـى اسـتعمار إحلالـي؟

3. الهيمنـة والاسـتئثار مـن قِبَـل قيـادة المنظمـة، وهـو مـا نتـج عنـه إقصـاء وتحييـد الكثيـر مـن الطاقـات، وتهميـش وإقصـاء فصائـل وقـوى وشـرائح وشـخصيات وطنيـة، حيـث تُقصـى اليـوم تيـارات وقـوى سياسـية وازنـة مثـل حركتـي حمـاس والجهـاد الإسـلامي عـن المنظمـة، رغـم امتلاكهمـا رصيـداً شـعبياً كبيـراً.

4. النهـج الأبـوي التسـلطي للقيـادة الفلسـطينية والمناقـض للتقاليـد المؤسسـية ولمفـردات التحـرر والانعتـاق، وميـل القيـادة الشـديد للعلاقـات الزبائنيـة، ولتغليـب الاعتبـارات الفصائليـة الضيّقـة، ومهادنـة الفسـاد السياسـي والمالي، وعـدم قبـول التعدديـة الحقّـة وعـداء الاختـلاف السياسـي.

5. أخيـراً، مـن البديهـي - بالطبـع - أن يتـم ربـط فشـل مهمـة

التحـرر بعوامـل خارجيـة مثـل إسـرائيل، والتطـورات الإقليميـة، والحسـابات الدوليـة التـي نـادراً مـا تتقاطـع مـع مـا يريـده الفلسـطينيون.

هـذه الأسـباب، وربمـا غيرهـا، يتـم عرضهـا عـادة لغـرض تحليـل وفهـم أزمـة المنظمـة، وهـي الأزمـة التـي حالـت، ومـا زالـت تحـول، دون تمكينهـا مـن إنجـاز التحـرر للفلسـطينيين، مـا يعنـي أن معالجـة هـذه الأسـباب مـن شـأنه أن يصـوّب حـال المنظمـة، ويمكّنهـا مـن العـودة والانغمـاس مجـدداً بمعركـة التحريـر.

مداخلتـي هنـا تذهـب إلـى مـا وراء تلـك الأسـباب سـالفة الذكـر، حيـث تسـعى إلـى إلقـاء الضـوء علـى ماهيّـة الاقتصـاد أو «المـال السياسـي» الـذي حكـم أداء المنظمـة، ودمـغ رؤيتهـا ومواقفهـا وبرنامجهـا واسـتراتيجيتها وآليـات عملهـا وثقافتهـا السياسـية التـي فشـلت فـي إنجـاز التحـرر والانعتـاق، وتركـت البـاب مشـرّعاً لانكسـاراتٍ كثيـرة فـي حيـاة الفلسـطينيين.

مـا أقصـده بالاقتصـاد السياسـي تلـك العلاقـة التبادليـة (أي علاقـة التأثّـر والتأثيـر) بيـن المـال والسياسـة، وصـدى تلـك العلاقـة علـى جماعـة سياسـية معينـة مـن حيث توزيـع وإدارة مقومات القـوة والثروة والتأثيـر بيـن أفرادهـا. ولإيضـاح هـذه المسـألة، سـأتناول أمـران أساسـيان: يتمثـل الأول فـي الطبقـة المنتجـة للاقتصـاد السياسـي ومحدوديـة تطلعاتهـا التحرريـة. فيمـا سـيناقش الثانـي انعكاس ذلـك النـوع مـن الاقتصـاد السياسـي اللاتحـرري علـى أزمـة المنظمـة.

الطبقة المنتجة للاقتصاد السياسي ومحدودية تطلعاتها التحررية

عانـى أبنـاء الطبقـة الرأسـمالية - أسـوة بغيرهـم مـن الفلسـطينيين - مـن فقـدان وطنهـم وتحولهـم إلـى لاجئيـن مشـتتين، قبـل أن يبـدأوا

بالبحث عن أمنهم الشخصي والاقتصادي، بما في ذلك حماية مصالحهم الاقتصادية وأرباحهم في وجه عدم الاستقرار. وقد تبوأ أبناء هذه الطبقة من رجال الأعمال الفلسطينيين وأصحاب المشاريع الرأسمالية مواقع اقتصادية مؤثرة في البلدان العربية، مواقع أملت عليهم النأي بأنفسهم عن التطرف والراديكالية فكراً وسلوكاً، والاستمرار في خدمة الأنظمة العربية وتعزيز التكاملية معها. وقد وجد أفراد هذه الطبقة في الرأسمالية ترياقاً لألم غربتها (كما يقول رجا الخالدي)، وافترضت أن خدمة الوطن والربح والمنفعة الخاصة أمران منسجمان يكمل أحدهما الآخر.

لكن هذا التهذيب للمتناقضات والجنوح إلى تبسيطها وتسطيحها، لا يخفي حقيقة عنيدة هي التضاد الحتمي والصدام الدائم بين مصالح طبقة رأس المال ومصالح الوطن بالعموم. فمصالح تلك الطبقة تسبق مصالح الوطن وتسمو عليها، لا بل وتحددها، لتمنح الوطن وقضيته معانيهما. فانطلاقاً من مصلحة الطبقة يتحدد معنى الوطن والوطنيَّة، فهذان الأمران ليسا خارج علاقات القوة التي تلعب الثروة دوراً حاسماً في تحديد معناهما. وبالطبع، حالة فلسطين ليست استثناءً، على الرغم من اعتقاد البعض أنها يمكن أن تشكل استثناءً بحكم عملية التحرر. إن القول بانسجام العلاقة واتساقها بين الاستثمار في الوطن من جهة، وجني الربح والمنفعة الخاصة من جهة أخرى، هو في واقع الحال إقراراً بانسجام العلاقة بين ازدهار المال والتجارة الحرة والتحول إلى السوق والخصخصة من جهة، وتعاظم نطاقات الفقر والبطالة والبؤس بين الفلسطينيين من جهة أخرى.

إن تعثر الحلول للقضية الفلسطينية لم يمنع يوماً تبني قيم السوق الحر، ومراكمة الثروة، وتعزيز قوة الطبقة الرأسمالية الفلسطينية ونفوذها. وهو ما يدحض - من جهة - الادعاء القائل بأن أولوية أهل الثروة هي الوطنيَّة الفلسطينية، ويفسر – من جهة أخرى- لماذا بقيت مصالح أصحاب الثروة محصنة وقادرة على تخطي الصعوبات.

لقد ترك صعود رأس المال الفلسطيني بصيغته الليبرالية أثراً كبيراً على فرص وثقافة التحرير والانعتاق، عبر تعزيزه قوة طبقة لا يعتمد نجاحها بالضرورة على انتزاع التحرر، بقدر ما يعتمد على كل نشاط اقتصادي يعود عليها بالربح، سواء كان عقاراً أو سلعة أو قرضاً. لذا، ما كان يمكن للمقايضة الوظيفية بين الزيادة في رأس المال والاستهلاك والتشكيل الطبقي من جهة، وتراجع الوطن وفلسطين والبرنامج السياسي من جهة أخرى، أن تكون أكثر وضوحاً. نعم، قد لا يكون لدى الفلسطينيين وطناً أو دولة أو سيادة ينعمون بها، لكن من الواضح أن لطبقتهم الثرية رأسمالية تم اتخاذها ككينونة وجود.

ومن باب الرغبة بالحضور الفاعل في مسرح الفعل، تبوأت شخصيات من هذه الطبقة مواقع مهمة وحساسة في المنظمة وغيرها، ففي عام 1964 أنشأت المنظمة الصندوق القومي الفلسطيني الذي صار بمثابة وزارة مالية للمنظمة، حيث جمع تبرعات الفلسطينيين والحكومات العربية، وفرض على الفلسطينيين ضريبة مقدارها 6% تحت بند «تحرير فلسطين»، وأدار استثمارات المنظمة. وقد عُيِّن عبد الحميد شومان، مؤسس البنك العربي، أول رئيسٍ لهذا الصندوق، الأمر الذي شكّل مؤشراً على عمق العلاقة بين المنظمة وأبناء الطبقة الثرية، ما مكّن البنك العربي لاحقاً من التوسط بين المنظمة والملك الاردني في مطلع السبعينات لإنهاء الأزمة بين الطرفين. كما قدّم البنك المذكور قروضاً ماليةً للمنظمة وللأردن أكثر من مرة لإخراجهما من أزماتهما المالية.

كما قام أشخاص من هذه الطبقة الثرية بالوساطات السياسية لصالح المنظمة، ما جعل البعض (مثل حركة فتح) يعتبرها «طبقة وطنية» وجزء من مشروع التحرر، على قاعدة أنها تتناقض مع الاستعمار. عبر ذلك الحضور، تداخلت العلاقة وتعمقت بين تلك الطبقة والنخب السياسية، فقام مثلاً أشخاص من تلك الطبقة،

مثل حسيب صبّاغ، رئيس مجموعة شركة اتحاد المقاولين، بالوساطة بين قيادة المنظمة والإدارة الأمريكية، وهي الوساطة التي أفضت إلى بدء مسلسل الحوار بينهما، وصولاً إلى بيان رونالد ريغان الشهير في 14 كانون الأول/ديسمبر 1988. وقد نص ذلك البيان على قبول المنظمة قراري مجلس الأمن رقم 242 و338، واعتراف المنظمة بحق إسرائيل في الوجود، وشجب المنظمة للإرهاب. لقد مثّل هذا الحوار بين المنظمة والولايات المتحدة البداية العلنية لتبني قيادة المنظمة نهجها المعتدل، وما رافقه من أوهام، قادت أصحابها لاحقاً إلى فخ أوسلو المحكم.

إن انغماس شخصيات من هذه الطبقة بهموم المنظمة هو فقط جزء من الرواية التي لا تكتمل من دون الإشارة إلى أن غالبية الأثرياء الفلسطينيين قد تفرّغوا حصرياً لاستثماراتهم الخاصة، فحققوا الأرباح العالية بينما قبع مجمل الفلسطينيين في الداخل والشتات في الفقر والعوز، حيث هم بأمس الحاجة إلى الدعم الاقتصادي، وإلى وجود المراكز والمؤسسات البحثية والثقافية والإعلامية، والمستشفيات والجامعات والشركات السياحية الوطنيَّة لتعزيز صمودهم ودعم نضالاتهم ضد المحتل. من بين هؤلاء الأثرياء الذين انكبّوا على خدمة مصالحهم الاقتصادية من دون غيرها، أبناء عائلات ثرية من بينها عائلات سعيد خوري، وأبو خاطر، وقرقش، وعبد اللطيف جميل، والمصري، وعصفور، وابو غزالة، وإيراني، وتوفيق جورج، والبندك، وألكس جورج، واسميك، وزعرور، وجمجوم، وغيرهم الكثيرون.

شكّلت مرحلة أوسلو نقطة تحول نوعي ومهم في سيرة تطور هذه الطبقة التي أصبحت قادرة على ممارسة نشاطاتها الاقتصادية بحرية ويسر، لا سيما في ظل محددات نيوليبرالية نص عليها وباركها القانون الأساسي الفلسطيني، الذي جاء في مادته رقم 21 أن النظام الاقتصادي في فلسطين يقوم على «أساس مبادئ الاقتصاد الحر»، الأمر الذي يضمن دوراً حاسماً للقطاع الخاص

والنخبة الرأسمالية في تحديد بنية ووظيفة السلطة الفلسطينية، ويؤكد تعمق اعتمادها على الدعم الخارجي.

بموازاة ذلك، لغرض حماية النظام الناشئ، شَرَعَت السلطة الفلسطينية في إجراء إصلاحات مؤسساتية وسياسية وأمنية وقانونية، لتعزيز الشفافية المالية وتحسين الكفاءة وتطوير الخدمات والمرافق العامة، مستأنسة بإجماع واشنطن الذي ينص على كبح جماح التدخل الحكومي في الاقتصاد، وإطلاق العنان لإمكانات السوق كافة. وقد أثار هذا التوجه، وما يزال، كثيراً من الاستغراب لأنه ينبثق من افتراض إشكالي مفاده أن جوهر مشكلة الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال يتمثل في التدخل الحكومي الزائد لضبط الأمور التجارية والمالية، وليس في الاحتلال وسياساته الإلحاقية!

في الأثناء، تمخّض عن تلك الإصلاحات انفتاحاً اقتصادياً، كما أُرسيت قواعد السوق والخصخصة؛ ما حفّز طبقة رأس المال على الاستفادة منها لتعزيز شراكاتها الاقتصادية وتعظيم فرص ربحها. وقد أنتجت البيئة الجديدة تحالفاً متيناً بين أصحاب المال والنخبتين السياسية والأمنية، الأمر الذي ترك آثاراً سلبيةً عميقة على الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني بالعموم؛ إذ تركزت الثروة والسلطة في يد قلة حَرَفَتْ المشروع الوطني عن بوصلته التحررية وأدخلته في نطاق حساباتها الاقتصادية، وفي نطاق إدارة الاحتكارات والسيطرة على القطاعين الخاص والعام.

في ظل هذا الثالوث، نشأ وتعزز الاستبداد السياسي وترسّخت الاحتكارات وسبل حمايتها، مبكراً، عبر سن قوانين من قبيل قانون تشجيع الاستثمار (1998)،[1] وقانون تنظيم أعمال الوكلاء التجاريين (2000)، وهي قوانين عززت من تأثير وسطوة رأس

[1] سبقه قانون آخر في العام 1995، ألغي مع صدور قانون 1998 (المحرر).

المال في الشأن العام، خدمة لمصالحها، وليس لبناء اقتصاد يحمل الوزن الثقيل للتحرر والانعتاق من المستعمر. لقد كان لصعود هذه الشرائح في سلَّم رأس المال والسلطة، بصيغتهما النيوليبرالية، أثَراً بالغ السلبية على فرص دحر الاحتلال، بعد أن طغى النشاط الاقتصادي على الفعل الوطني وهمّشه وأقصاه، وبعد أن صار الشأن الوطني يدار وكأنه عقار أو سلعة أو قرض بنكي، وبعد أن تم تحويل السياسة إلى فضاء من الإقصاء والتهميش والاستبداد ومعاداة ما هو انعتاقي تحرري.

انعكاس الاقتصاد السياسي اللاتحرري على أزمة منظمة التحرير الفلسطينية

يمكن إجمال تلك الانعكاسات بما يلي:

أولاً: يتضح مما سبق أن المنظمة مثّلت منذ البداية ساحة هامة لنشاط الطبقة الرأسمالية الفلسطينية، حيث تمكنت تلك الطبقة من التأثير بقوة على رؤى ومواقف ومقررات واستراتيجية المنظمة، كما أثرت أيضاً على مجمل علاقات الفلسطينيين إقليمياً وعالمياً ومحلياً. وقد نجحت تلك الطبقة في تهميش المضامين الثورية في فكر وبنية المنظمة، ما حولها إلى بنية بيروقراطية لا علاقة لها بالتحرير، وإلى كيان يشبه الكيانات العربية القائمة. وقد تمكنت طبقة رأس المال من ترك بصماتها على الوطنيَّة الفلسطينية، لتصبح الأخيرة مجرد حالة لا تتجاوز كونها صيغة تأسيسية لكيان يحكمه السوق والربح، ويسود فيه رأس المال والخصخصة والتجارة الخارجية، ويعيش بوئام وسلام مع سواه من الدول، بما في ذلك إسرائيل واصدقائها.

ثانياً: يتضح أيضا أن انتقال الثقل السياسي من المنظمة إلى السلطة الفلسطينية كان قد رافقه انتقالٍ موازٍ لثقل وتأثير ونفوذ

طبقة رجال الأعمال وأصحاب الاحتكارات والمشاريع التجارية الكبرى، لكن هذه المرة في إطار السلطة الفلسطينية المدعومة دولياً، والمضبوطة بالأنظمة والقوانين النيوليبرالية، وفي نطاق شراكة مع النخبتين السياسية والأمنية، ما مكّن ذلك الثالوث من الاستحواذ على الثروة والسلطة معاً.

ثالثاً: لقد جاء انتقال مركز الثقل من الخارج إلى الداخل (أو من المنظمة إلى السلطة) متزامناً مع تراجعٍ لافت لدور مؤسسات المنظمة وهياكلها التمثيلية، تلك الهيئات التي كان من المفترض أن تمنح الشرعية السياسية لقيادة المنظمة، لا سيما المجلسين الوطني والمركزي واللجنة التنفيذية. مقابل ذلك التراجع، انتعشت مؤسسة الرئاسة وتعزّز دورها إلى أقصى الحدود، حيث أصبح رأس هرمها يسيطر على جميع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وصار يحكم البلاد والعباد بمراسيم رئاسية وقرارات بقوانين يدور حول شرعيتها جدل كبير. وبذلك أصبح الشأن العام يدار على يد قلة، غير منتخبة، من المتنفذين الذين يعملون باعتبارهم مستشارين أو خبراء أو أصحاب مصالح ومشاريع خاصة، أو مدراء بنوك أو قيادات أجهزة أمنية أو أعضاء لجنة مركزية وغير ذلك.

رابعاً: يلاحظ اليوم أيضاً تراجعاً لافتاً لدور الأحزاب والتنظيمات السياسية، والمنظمات الشعبية، والنقابات العمالية والمهنية، والاتحادات الطلابية، والأطر النسوية، والجمعيات الخيرية، ولجان العمل الشعبي، بينما يتعاظم حضور منابر وأطر نيوليبرالية حديثة التشكُّل مثل: جمعيات وملتقيات رجال الاعمال، جمعية البنوك، سلطة النقد الفلسطينية، شركة الاتحاد للإعمار والاستثمار، اتحاد الغرف التجارية والصناعية، صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية، الاتصالات الفلسطينية، وغير ذلك من المنابر الخاصة بأصحاب الاعمال والبنوك والتجار والمضاربين والسماسرة.

خامساً: أما بخصوص الصندوق القومي الفلسطيني، فهو في طريقه إلى التلاشي، إذ بات يتلقى موارده المالية اليوم من وزارة المالية الفلسطينية، وذلك بعد انتقال الدعم الأجنبي من المنظمة إلى السلطة الفلسطينية. ولضمان سيطرته عليه، أبقى الرئيس محمود عباس الصندوق تحت سيطرته الحصرية لتمكينه من استخدامه كأداة لعقاب الفصائل الفلسطينية عندما تخالفه الرأي، كما حصل عندما تم وقف مخصصات الجبهتين الشعبية والديمقراطية اللتان تتقاضيانها من الصندوق القومي، بوصفهما فصيلين مؤسسين في المنظمة.

أمام كل ما تقدم، يبقى السؤال: ما جدوى الحفاظ على منظمة تحرير أفسدها المال السياسي، وأضحت مجرد شاهد زور، لا يتجاوز دورها حجب الشرعية عما هو تحرري؟ ما جدوى الحفاظ على منظمة تحرير هي ذاتها بأمسّ الحاجة إلى انعتاق؟

المجمع الصناعي-العسكري بوصفه عصب الحياة لمشروع الاستعمار-الاستيطاني في إسرائيل*

طارق دعنا

مقدمة

اعتمدت إسرائيل منذ تأسيسها في العام 1948 على «اقتصاد الحرب»، بما يشمله ذلك من تصنيع واستثمار وتصدير وتوظيف في المجالات العسكرية والأمنية، كأحد دعائم بناء الدولة والاقتصاد والمجتمع. ولقد راكمت التجربة التاريخية الإسرائيلية الخبرة في هذا المجال، إلى أن أصبحت اليوم عنواناً دولياً

* تأتي هذه الورقة ضمن مشروع بحثي يدرس العلاقة ما بين الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي والإنتاج العسكري والأمني، واستندت على ورقتين:
طارق دعنا، «الإنتاج العسكري-الأمني واقتصاد الحرب في سياق الاستعمار-الاستيطاني الإسرائيلي»، **دورية عمران** 10، عدد 39 (2022)؛
Tariq Dana, "A Cruel Innovation: Israeli Experiments on Gaza's Great March of Return," *Sociology of Islam* 8, no. 2 (2020).

للابتكارات العسكرية-الأمنية التكنولوجية، ولاعباً أساسياً في سوق السلاح العالمي. ويتضح ذلك في صعودها المتسارع في التصنيفات العالمية. ففي الفترة ما بين 2015-2019، صُنّفت إسرائيل كثامن أكبر مصدر للأسلحة في العالم، وقُدّرت مساهمتها بـ 3% من صادرات الأسلحة العالمية، بزيادة قدرها 77% من فترة الأربع سنوات السابقة.

ترافق هذا الصعود مع كثافة الدراسات والتقارير الإعلامية التي ترى في التطور العسكري-الأمني الإسرائيلي «معجزةً» فريدةً حوّلت البلد الصغير إلى «قوة عظمى»، ذات تقنية عالية، في وقت قصير نسبياً.[2] وتميل هذه القراءات إلى تبنّي مقاربات اختزالية لشرح صعود إسرائيل العالمي في هذا المجال، مع تركيزها بشكل أساسي على عوامل يمكن اعتبارها ثانويةً. ومن العوامل التي يتم التركيز عليها، على سبيل المثال، انتشار ثقافة الابتكار، وازدهار قطاع التكنولوجيا العالية، والاستثمارات الحكومية والخاصة في البحث والتطوير (D&R)، ومشاركة الدولة والشركات الخاصة في البرامج الدولية لتطوير الأسلحة. على الرغم من أهمية هذه العوامل للدول الساعية لتطوير القطاعات العسكرية والأمنية، إلّا أنّ الحالة الإسرائيلية لها خصوصية تتعلق بسياقها التاريخي وبنيتها الحالية، وهذا ما يشكل المصدر الأساسي لتغذية «الهوس» الإسرائيلي في التفوق عسكرياً وأمنياً. هذا الهوس يجب أن يفهم فكراً وممارسةً كأيديولوجية.

يعتبر هذا المقال أن الاستعمار الاستيطاني يقدم إطاراً تفسيرياً متماسكاً لفهم هوس إسرائيل بالابتكار العسكري والأمني. لقد أدى الانبعاث الأخير لدراسات الكولونيالية الاستيطانية إلى تقديم شروحات ساهمت بفهم أعمق للبنى والوظائف

[2] Yaakov Katz and Amir Bohbot, *The Weapon Wizards: How Israel Became a High-Tech Military Superpower* (New York: St. Martin's Press, 2017).

المتعددة لدولة إسرائيل، بما في ذلك الاستعمار المستمر للمناطق المحتلة، وسياسة إسرائيل الخارجية، خصوصاً اتجاه الإقليم العربي.[3] يساهم المقال في النقاش الحاصل عبر تحليله للعلاقة العضوية بين الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي وجهوده الدؤوبة لتطوير ترساناته العسكرية والأمنية. واستناداً إلى أعمال هالبر[4] وهيفر[5] وزريق،[6] يهدف هذا المقال إلى تعزيز فهمنا للكيفية التي يحافظ بها الابتكار العسكري والأمني، والدعم الخارجي، واقتصاد الحرب المستمر، على الطابع الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي وأهدافه، ويعززها. ففي قلب هذا المشروع الاستعماري الاستيطاني يكمن التوجه الاستراتيجي والأيديولوجي من أجل بناء قوة عسكرية أكبر. وقد دفع هذا الأمر بالدولة الإسرائيلية إلى الشروع في تعبئة غير محدودة وواسعة النطاق للموارد البشرية والاقتصادية، لخدمة التقدم التكنولوجي العسكري.

هناك مستوى مهم آخر سيتم تسليط الضوء عليه، يتعلق بالطرق التي يتم من خلالها توطيد ديناميكية العمل للابتكار العسكري والأمني، بشكل أساسي من خلال التجارب العنيفة والوحشية لأشكال جديدة من الأسلحة وتقنيات المراقبة على الفلسطينيين. ومع ذلك، فإن الحالة الإسرائيلية ليست غير مسبوقة. تاريخياً، نفذت جميع التشكيلات الاستعمارية والاستعمارية

[3] Rachel Busbridge, "Israel-Palestine and the Settler Colonial 'Turn': From Interpretation to Decolonization," *Theory, Culture & Society* 35, no. 1 (2018).

[4] Jeff Halper, *War Against the People: Israel, the Palestinians and Global Pacification* (London: Pluto Press, 2015).

[5] Shir Hever, *The Privatization of Israeli Security* (London: Pluto Press, 2017).

[6] Elia Zureik, David Lyon and Yasmine Abu-Laban, eds., *Surveillance and Control in Israel/Palestine* (New York: Routledge, 2011); Elia Zureik, *Israel's Colonial Project in Palestine: Brutal Pursuit* (New York: Routledge, 2015).

الاستيطانية، بحكم طبيعتها أصلاً، العنف البنيوي والتعبئة المستمرة للحروب لتوسيع وتقوية الامتداد الشامل لمشاريعها الاستعمارية. استهدف العنف والحروب الاستعمارية الدول المستعمَرة بشكل منهجي من خلال الإبادة والتهجير، وفرض التجارب الوحشية للحداثة والتكنولوجيا الغربية.[7] كانت هذه السياسات والممارسات مركزيةً بالنسبة إلى الكولونيالية، حيث شكلت ديناميكيات العنف والحروب الاستعمارية عاملاً مسبباً رئيسياً لابتكار ترسانات الحرب، وتنظيم الجيش، واستراتيجيات وتكتيكات الحرب.[8] بالمثل، ساهم الاستعمار أيضاً، بشكل كبير، في اختراع وتطوير تقنيات الأمن والمراقبة للسيطرة على السكان في المناطق المستعمَرة. وقد أظهر زريق كيف عملت المستعمرات كمختبرات لتطوير واختبار تقنيات المراقبة، وكيف أن الأساليب الأساسية الحالية لإدارة السكان ومراقبتهم قد خُلقت وتبلورت في بيئات ضبط استعمارية (على سبيل المثال: البصمات، وإجراء الإحصاءات السكانية، ورسم الخرائط، وعلم الخرائط، والسجن وإدارة السجون، والتحديد النمطي لمواصفات المشبوهين، والقياسات الحيوية في أيامنا هذه).[9]

وبالمثل، أدى ظهور الحركة الصهيونية، وما تلاها من تأسيس إسرائيل في فلسطين، إلى فتح فصل جديد من الحروب والعنف في المنطقة،[10] ووفر دافعاً لإسرائيل للتطور عسكرياً وتقنياً لتحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف الخارجية والداخلية. خارجياً، فإن

[7] Philip Dwyer and Amanda Nettelbeck, eds., *Violence, Colonialism and Empire in the Modern World* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2017).

[8] Geoffrey Parker, *The Military Revolution: Military Innovation and the Rise of the West, 1500–1800* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996).

[9] Zureik, *Israel's Colonial Project in Palestine*, 103,106.

[10] Tariq Dana and Ali Jarbawi, "A Century of Settler Colonialism in Palestine: Zionism's Entangled Project," *The Brown Journal of World Affairs* 24, no. 1 (2017).

منطق القوة العسكرية متجذر في الفكر السياسي الصهيوني، وهو متغير رئيسي لفهم الخيارات والمسارات الاستراتيجية لإسرائيل. وكما أكد الأب المؤسس لدولة إسرائيل، دايفيد بن غوريون، فإن «السياسة الصهيونية هي أولاً وقبل كل شيء سياسة قوة... السياسة تعني القوة... مراكمة القوة، توسيع القوة».[11] التفوق العسكري هو شرط مسبق لبقاء الطابع الاستعماري الاستيطاني للدولة اليهودية الإثنية القومية. إن وجود جيش قوي هو أيضاً أمر أساسي لبقاء الاحتلال آمناً من دون أي تحد، ولمواصلة استعمار الأراضي الفلسطينية، ولسحق المقاومة.

أما إقليمياً، فإن حماس إسرائيل لتعزيز قدراتها العسكرية يحركه، إلى حد كبير، الرغبة في فرض التفوق العسكري على الدول المجاورة. وفي الوقت نفسه، وعلى الصعيد الداخلي، فإن القوة العسكرية هي جزء لا يتجزأ من عقيدة النزعة العسكرية الإسرائيلية، التي تُعتبر «المبدأ التنظيمي المركزي للمجتمع».[12] إذ يشكل الجيش العمود الفقري للعلاقات بين الدولة والمجتمع، حيث إنه توسط العلاقات بين بناء الدولة وبناء الأمة ونظمها، منذ قيام دولة إسرائيل. لقد أدت هذه الديناميكية بشكل فعال إلى طمس الحدود بين المجالين المدني والعسكري لإسرائيل. إذ يشارك المواطنون بنشاط في الأنشطة العسكرية، وينشغل الجيش بحيوية في الأنشطة غير العسكرية، بما في ذلك التعليم، والنظام القضائي، والإسكان، والإعلام، والتنمية الاقتصادية، وإدماج المهاجرين اليهود الجدد. وإضافة إلى ذلك، فإن التجنيد العسكري إلزامي للمواطنين اليهود، لذلك نجد أنّ معظم الإسرائيليين مهيؤون للقيام بمهمات في الجيش

[11] Uri Ben-Eliezer, The *Making of Israeli Militarism* (Bloomington: Indiana University Press, 1998), 66.

[12] Baruch Kimmerling, "Patterns of militarism in Israel," *European Journal of Sociology/Archives Européennes de Sociologie* 34, no. 2 (1993), 199.

والاستخبارات. ولهذا، تعتبر إسرائيل الدولة الأكثر عسكرةً في العالم.[13] ولم تساعد العسكرة الإسرائيلية في التخفيف من التناقضات الداخلية للمشروع الاستعماري الاستيطاني فحسب، بل ساهمت أيضاً في تكوين «رأس مال عسكري» ضخم، هو المصدر الرئيسي للمهارات عالية التقنية في إسرائيل.[14]

من الناحية العملية، تنبع قدرة إسرائيل على اتباع نهج غير تقليدي للابتكار العسكري والأمني، بشكل مباشر، من التجربة الاستعمارية التي استمرت عقوداً في فلسطين. حيث اتخذت التفاعلات العنيفة بين القوات الاستيطانية الاستعمارية الصهيونية والمقاومة الفلسطينية المناهضة للاستعمار، خلال فترة قرن من الاستعمار، أشكالاً مختلفةً، تتراوح من الاحتجاجات الجماهيرية والانتفاضات الشعبية الطويلة الأمد، إلى حرب العصابات والصراع منخفض الحدة، إلى الحرب التقليدية (بين إسرائيل والدول العربية). لقد زودت الديناميكية المتغيرة للمواجهات بين الاستعمار والقوى المناهضة له، القوات الإسرائيلية بثروة من الخبرة التكتيكية والعملياتية، ووفرت لها الزخم لمتابعة العمل على تكنولوجيا أسلحة جديدة، للتغلب على التحديات الناشئة. الأهم من ذلك، أن الكثير من التقدم العسكري والأمني الإسرائيلي يعتمد، بشكل كبير، على تحويل الأرض الفلسطينية المحتلة وسكانها إلى مختبر تجارب باستخدام تقنيات متطورة لمكافحة التمرد، وأنواع أسلحة، ومراقبة، وشرطة.[15] يجري بعد ذلك الترويج لهذه المنتجات بشعارات تسويقية، مثل «أُختبرت في أرض المعركة» و«أثبتت قدراتها القتالية»، مما

[13] Bonn International Center for Conversion (BICC), "The Global Militarization Index," *Bonn International Center for Conversion* (BICC) (2017), https://www.bicc.de/uploads/tx_bicctools/GMI_2017_EN.pdf (accessed 13 January 2019).

[14] Ori Swed and Jouh Sibly Butler, "Military Capital in the Israeli Hi-tech Industry," *Armed Forces & Society* 41, no. 1 (2013): 123-141.

[15] Zureik, Lyon and Abu-Laban, eds., *Surveillance and Control*.

يوفر للشركات الإسرائيلية ميزةً تنافسيةً في سوق الأسلحة العالمي.[16] وعليه، فإن الابتكارات العسكرية والأمنية الإسرائيلية لا غنى عنها لبقاء التكوين الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي، وهي جزء لا يتجزأ من نمو «اقتصاد الحرب» عنده.

لا يمكن فهم نجاح إسرائيل في الابتكار العسكري والأمني، بشكل كامل، من دون الاعتراف بالمساعدة الحيوية التي تقدمها الولايات المتحدة ودول غربية أخرى. لعقود من الزمان، نجحت إسرائيل في إقامة علاقات كفيل-زبون مع القوى العالمية، لا سيما تلك التي لها ماضٍ استعماري واستعماري استيطاني، مثل المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة. ومن المثير للاهتمام أن الكولونيالية الاستيطانية أصبحت تفسيراً مقبولاً، على نطاق واسع، لفهم البعد الأيديولوجي للتحالف الإسرائيلي الأميركي.[17] وتُرجمت هذه الحَصِيصَة المشتركة إلى معادلة استراتيجية بين الكفيل والزبون، حيث تخدم إسرائيل مجموعةً كاملةً من المصالح الأميركية في المنطقة، مقابل دعم مالي وعسكري ملائم. وهذا يفسر المنطق الكامن وراء التزام الولايات المتحدة بتمكين «التفوق العسكري النوعي» لإسرائيل على الدول المجاورة لها، وهو هدف مركزي للسياسة الخارجية، جرى تقنينه بموجب قانون عام 2008.[18]

إلى جانب الولايات المتحدة، قدم الاتحاد الأوروبي أيضاً مساعدةً كبيرةً لصالح تطوير القدرات العسكرية والأمنية الإسرائيلية، لا سيما من خلال مشاريع البحث والتطوير(R&D). منذ عام 1995، كانت إسرائيل مشاركاً رائداً من خارج الاتحاد الأوروبي

[16] Halper, *War Against the People*; Zureik, Lyon and Abu-Laban, eds., *Surveillance and Control*; Hever, *The Privatization of Israeli Security*, 176.

[17] Noam Chomsky and Ilan Pappé, *On Palestine* (Chicago: Haywire Books, 2015).

[18] Naval Vessel Transfer Authority: Public Law 110–429, 2008, 4843.

فـي مجـال الأبحـاث الأوروبيـة، ممـا سـمح للشـركات الإسـرائيلية بالحصـول علـى معاملـة مفيـدة مـن حيـث الشـراكة والمشـاركة فـي مشـاريع البحـث والتطويـر. علـى سـبيل المثـال، تلقـت شـركات الأمـن الإسـرائيلية، مـا بيـن عامـي 2007 و2013، 634 مليـون يـورو مـن البرنامـج الأوروبـي لأبحـاث الأمـن.[19] كمـا تعمقـت مشـاركة إسـرائيل بشـكل أكبـر مـن خـلال «أفـق الاتحـاد الأوروبـي 2020 Horizon EU» (2014-2020)، وهـو أكبـر مبـادرة تمويـل للبحـث والتطويـر فـي العالـم، أشـركت الشـركات الإسـرائيلية فـي مشـاريع عسـكرية وأمنيـة عاليـة التقنيـة، بقيمـة 1.37 مليـار يـورو.

أخيـراً، يتـم اسـتخدام المصطلحيـن «عسـكري» (تهديـد خارجـي) و«أمنـي» (تهديـد داخلـي) بالتبـادل؛ فيشـير هيفـر إلى أن السياسـيين الإسـرائيليين ووسـائل الإعلام يسـتخدمون بشـكل منتظم كلمة «أمن» لتبريـر السياسـات العسـكرية للدولـة، وبالتالـي، لتشـجيع المزيـد مـن الإنفـاق العـام علـى الجيـش.[20] ونظـراً لأن التطـرف فـي العسـكرة قـد طغـى علـى الأمـن باعتبـاره مجـالاً متميـزاً، غالبـاً مـا يُنظـر إلـى قـوات الأمـن الإسـرائيلية علـى أنهـا مكـوّن فرعـي للمؤسسـة العسـكرية الأوسـع. لقـد أثـر هـذا الفهـم بعمـق علـى النظـرة العالميـة للجهـات الأمنيـة الإسـرائيلية الخاصـة، التـي غالبـاً مـا تؤكـد علـى هويتهـا العسـكرية وخلفيتهـا كمصـدر للشـرعية والمهنيـة.[21]

فـي هـذه الورقـة، يقـدم القسـم الأول لمحـةً تاريخيـةً عـن تطـوّر ونمـو الصناعـات والتكنولوجيـات العسـكرية/الأمنية الإسـرائيلية. ويسـلط القسـم الثانـي الضـوء علـى خصائـص النظـام الإسـرائيلي للابتـكار العسـكري والأمنـي، مثـل اعتمـاده علـى النظـام الأميركـي، والنفـوذ

[19] Halper, *War Against the People*, 56.

[20] Hever, *The Privatization of Israeli Security*, 8.

[21] Erella Grassiani, "Between security and military identities: The case of Israeli security experts," *Security Dialogue* 49, no.1–2 (2018).

الإسرائيلي في تجارة الأسلحة العالمية، وربحية هذه الصناعة، والطبيعة المدمرة لهذه الابتكارات، واشتراك الأسلحة الإسرائيلية في الفظائع العالمية. بينما يركز القسم الأخير على كيفية اختبار إسرائيل لأنواع جديدة من الأسلحة عالية التقنية على الفلسطينيين، باستخدام الاحتجاجات الأخيرة لمسيرة العودة الكبرى (GMR) كدراسة حالة.

أولاً: الصناعات والتقنيات العسكرية/الأمنية الإسرائيلية

يمكن تصنيف تطوّر ونمو الصناعات والتكنولوجيات العسكرية/الأمنية الإسرائيلية إلى ثلاث مراحل متميزة. تشكلت كل مرحلة من خلال تطوّر التكوين الاستيطاني الاستعماري، وتحددت من خلال مجموعة من العوامل، بما في ذلك حروب إسرائيل الإقليمية، والتحالفات الخارجية والمساعدات العسكرية، والتحولات في علاقات القوة الإقليمية والعالمية، وتحوّل الاقتصاد السياسي الإسرائيلي.

1. المرحلة الأولى

تغطي المرحلة الأولى سنوات تكوين إسرائيل (1948-1967)، التي شهدت تطوّر الجيش الإسرائيلي من مجموعة صهيونية شبه عسكرية قبل قيام الدولة (مثل الهاغانا والإرغون والشتيرن)، قامت بحملات تطهير عرقي ضد الفلسطينيين. وقد تُرجمت الأهمية الاستراتيجية للجيش بالنسبة إلى دولة إسرائيل والمجتمع في تعبئة واسعة للموارد الاقتصادية ورأس المال البشري، وذلك لخدمة تشكيل مجمع صناعي عسكري ضخم. وكان تسهيل هذه الديناميكية من خلال مركزية الدولة في التخطيط الاقتصادي، وملكيتها الكبيرة للصناعات والتقنيات العسكرية.

يعني وجود مجمعات صناعية عسكرية -مثل تلك الموجودة في الولايات المتحدة وروسيا- وجود تحالف فضفاض بين مجموعات المصالح المكوّنة من النخبة السياسية، والمؤسسة العسكرية، والشركات الخاصة. ويعتبر المجمع الصناعي العسكري الإسرائيلي فريداً من نوعه، لأنه شارك بنشاط في المؤسسات التي يُفترض أنها مدنية، مثل الجامعة العبرية، ومعهد التخنيون الإسرائيلي للتكنولوجيا، ومعهد وايزمان للعلوم، ومستشفى هداسا.[22] لقد أدى التركيب العسكريتاري لهذه المؤسسات إلى إنشاء ركيزة علمية في المجمع الصناعي العسكري، من خلال تزويد الجيش بالخبرة العلمية والبحوث والمختبرات. وقد تغذى المجمع الصناعي العسكري، الذي كان يتسع بسرعة، من خلال موجات إضافية من المستوطنين اليهود الجدد، ذوي الخلفية العلمية، الذين هاجروا من أوروبا والاتحاد السوفيتي في خمسينات وستينات القرن العشرين.

كانت وحدات استخبارات الجيش، المكونة من أجهزة علمية صهيونية وفرق تجسس تعمل في فلسطين الانتدابية، قد وضعت البنية التحتية التكنولوجية للجيش الإسرائيلي.[23] ومن بين هذه الأجهزة، كان «فيلق العلوم» (أعيدت تسميته باسم «رافائيل» في أواخر خمسينات القرن العشرين) الذي وضع الأساس لنظام البحث والتطوير للجيش الإسرائيلي، وكُلّف بتطوير تقنيات الأسلحة والصواريخ، التي جرى اختبارها خلال الهجمات الاستباقية الإسرائيلية على جيرانها العرب في 1967.

[22] Ettay Nevo, "The Science behind Israel's Fight for Independence," *Weizmann Institute of Science* (17 April 2018), https://davidson.weizmann.ac.il/en/online/sciencepanorama/science-behind-israels-fight-independence (accessed 7 April 2019).

[23] Stacy Perman, *Spies, Inc.: Business Innovation from Israel's Masters of Espionage* (Upper Saddle River, NJ: Pearson Education, 2010), 52.

ففي خمسينات القرن العشرين، قاد فيلق العلوم برنامج البحث النووي الإسرائيلي، وحصل على دعم علمي وتقني حيوي من فرنسا، الحليف الرئيسي لإسرائيل في ذلك الوقت. وفي حين أن الصناعة العسكرية الإسرائيلية كانت ما تزال متخلفةً من الناحية التكنولوجية، وقادرةً فقط على تصنيع أسلحة خفيفة، فإن التواطؤ الكبير من جانب فرنسا في برنامجها النووي سهّل حصول إسرائيل على أسلحة نووية معترف بها على نطاق واسع، ولكنها غير معلنة رسمياً.[24]

كما تَشكّل فرع آخر مهم في أعقاب تأسيس إسرائيل مباشرةً، وهو «فيلق المخابرات» الذي تطوّر إلى «الوحدة 8200». وفي عام 1949، قامت هذه الوحدة ببناء أول نظام لمراقبة الاتصالات، بناءً على خطط ومواد مسروقة من هيئة الإذاعة البريطانية.[25] في عام 1960، أنشأت وزارة الدفاع الإسرائيلية «مركز الحاسبات والسجلات الآلية» «MAMRAM»، لدمج تقنية الحوسبة في النظام العسكري الإسرائيلي، بالاعتماد في البداية على حاسوب «Philco 211» الأميركي لأداء المهام العسكرية.[26] وعلى مر السنين، تطوّرت كل من MAMRAM والوحدة 8200 إلى حاضنات ومراكز تدريب ذات تقنية عالية في إسرائيل.

على المستوى الصناعي، فقد أسست إسرائيل شركات كبيرة مملوكةً للدولة، مثل «أنظمة الصناعات العسكرية الإسرائيلية» «Systems IMI» التي ركزت على إنتاج البنادق الهجومية، والمدافع الخفيفة، وقذائف الهاون، والقنابل اليدوية، والذخيرة. تعود أصول أنظمة IMI إلى «Ta'as»، وهي شبكة سرية من

[24] Ephraim Kahana, *Historical Dictionary of Israeli Intelligence* (Oxford: Scarecrow Press, 2006), 216.

[25] Perman, *Spies, Inc*., 95.

[26] Stuart A. Cohen, *Israel and its Army: From Cohesion to Confusion* (London: Routledge, 2008), 91.

مصنعي الأسلحة الخفيفة، التي زودت المجموعات شبه العسكرية الصهيونية بالأسلحة الخفيفة والذخيرة في ثلاثينات وأربعينات القرن العشرين.[27] وفي عام 1951، تأسست شركة الصناعات الفضائية الجوية الإسرائيلية (IAI) كأكبر شركة عسكرية مملوكة للدولة، تقوم الآن بتطوير الطائرات والمركبات الجوية والأنظمة العسكرية الأرضية وأنظمة الصواريخ. كما شهد العام 1958 إعادة تنظيم فيلق العلوم كشركة منفصلة مملوكة للدولة، باسم «Rafael Advanced Defense Systems»، التي أصبحت بعد ذلك أكبر معمل أبحاث في إسرائيل، متخصصة في الفضاء الجوي العسكري وتقنيات الصواريخ والإلكترونيات والأنظمة البحرية. وقد شكلت هذه الشركات المملوكة للدولة واحدةً من أهم مصادر الإيرادات العامة والتوظيف والنمو الاقتصادي والرفاهية العامة للمواطنين الإسرائيليين.[28]

كما شهدت هذه المرحلة الأولى ظهور الصناعات العسكرية الخاصة، التي صُمم خط إنتاجها لتكملة الصناعات العسكرية الحكومية. وكانت شركة «Elbit Systems Ltd» واحدةً من أوائل الشركات الخاصة، تأسست في العام 1966، وهي الآن أكبر منتج خاص لمجموعة واسعة من الإلكترونيات العسكرية، والطائرات من دون طيار، والأنظمة البرية والبحرية، والاتصالات، والمراقبة الاستخباراتية، ومعدات الاستطلاع.[29] علاوةً على ذلك، تمتعت أكبر نقابة عمالية في إسرائيل، «الهستدروت»، باستثمارات كبيرة في قطاع الصناعة العسكرية، وذلك بشكل رئيسي من خلال ملكيتها لشركة «Hervat Haovdim» والشركات التابعة

[27] Farah Naaz, "Israel's Arms Industry," *Strategic Analysis* 23, no. 12 (2000): 2077, 2078.

[28] Alex Mintz and Michael D. Ward, "The Political Eonomy of Military Spending in Israel," *American Political Science Review* 83, no. 2 (1989): 523.

[29] Hever, *The Privatization of Israeli Security*, 66.

لهـا، مثـل Tadiran وSoltam وKoor Metals وVulcan Foundries، التـي اعتمـدت علـى التعاقـد مـن الباطـن مـع الصناعـات العسـكرية المملوكـة للدولـة.[30]

علـى الرغـم مـن الجهـود الهائلـة لإنشـاء قاعـدة صناعيـة عسـكرية متينـة، ظلـت إسـرائيل تعتمـد بنيويـاً علـى الـواردات العسـكرية والمسـاعدات الخارجيـة. شـكلت فرنسـا، مـا بيـن 1948 و1967، المصـدر الرئيسـي لـواردات الأسـلحة، وزودت الجيـش الإسـرائيلي بمـواد متطـورة للغايـة فـي مجـال الطيـران والصواريـخ والتقنيـات النوويـة، ممـا عـزز البنيـة التحتيـة التكنولوجيـة للجيـش الإسـرائيلي.[31] ومـن بيـن مـوردي الأسـلحة الآخريـن لإسـرائيل، نذكـر الولايـات المتحـدة وألمانيـا الغربيـة والمملكـة المتحـدة. وقـد لعبـت هـذه الأسـلحة المسـتوردة دوراً حاسـماً فـي انتصـار إسـرائيل فـي الحـرب العربيـة الإسـرائيلية عـام 1967.

2. المرحلة الثانية

تحـددت المرحلـة الثانيـة (1967-1980) مـن خـلال نتائـج حربيـن عربيتين-إسـرائيليتين كبيرتيـن، فـي عامـي 1967 و1973، أعادتـا تشـكيل المسـار التكنولوجـي الصناعـي العسـكري الإسـرائيلي علـى مسـتويين أساسـيين. أحدهمـا كان قـراراً حكوميـاً بالشـروع فـي تحديـث واسـع النطـاق وتنويـع الصناعـات والتقنيات العسـكرية، والآخـر كان تعزيـز التحالـف الأميركـي الإسـرائيلي الـذي قـدّم مـواردا اسـتراتيجيةً واسـتثمارات وفرصـاً للتطـوّر العسـكري والتكنولوجـي لإسـرائيل.

وضعـت إسـرائيل اسـتراتيجيةً لتوسـيع الصناعـات العسـكرية، نتيجـة

[30] Alex Mintz, "Military-Industrial Linkages in Israel," *Armed Forces & Society* 12, no. 1 (1985b): 11.

[31] Halper, *War Against the People*, 40.

حظر الأسلحة الفرنسي عشية حرب عام 1967.[32] وبناءً على ذلك، فقد شكل الاستثمار في الصناعات العسكرية ما يصل إلى 50% من إجمالي الاستثمار الصناعي في إسرائيل.[33] وارتفع الإنفاق العسكري بنسبة 77%، ووصل إلى ارتفاع تاريخي بلغ 31% من الناتج المحلي الإجمالي بعد حرب عام 1973.[34] ساهم الاستثمار العام الهائل في القطاع العسكري في تشكيل بنية القوى العاملة الإسرائيلية بشكل كبير. فبين عامي 1967 و1975، تضاعف التوظيف في الجيش ثلاث مرات، وزاد بنسبة 50% في عام 1975. وفي الثمانينات، قُدّر أن حوالي 25% من القوى العاملة كانت تعمل بشكل مباشر في القطاع العسكري، نصفهم تقريباً يعملون بشكل غير مباشر في المشاريع المرتبطة بالجيش.[35] وقد كانت 65% من نفقات الدولة على البحث والتطوير مرتبطةً بالجيش، بينما كانت 13% فقط للأغراض المدنية، وحوالي نصف العلماء والمهندسين في إسرائيل كانوا يعملون في مشاريع البحث والتطوير العسكرية.[36]

يجب أن يُنظر إلى تعزيز العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وإسرائيل على أنه العامل الأكثر أهميةً في التقدم العسكري التكنولوجي الإسرائيلي. عمقت الشركات الأميركية مشاركتها

[32] Naaz, "Israel's Aremy Industry," 2077, 2078.

[33] Alex Mintz and Michael D. Ward, "The Political Economy of Military Spending in Israel," *American Political Science Review* 83, no. 2 (1989): 523.

[34] Molti Bassok, "Israel Shells Out Almost a Fifth of National Budget on Defense, Figures Show," *Haaretz* (14 February 2013), www.haaretz.com/israel-news/business/.premium-report-20-of-budget-goes-to-israel-s-defense-1.5229839 (accessed 18 November 2018).

[35] Alex Mintz, "The Military-Industrial Complex: American Concepts and Israeli Realities," *Journal of Conflict Resolution* 29, no. 4 (1985a): 628.

[36] Dan Peled, *Defense R&D and Economic Growth in Israel: A Research Agenda*, http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.121.6633&rep=rep1&type=pdf (accessed 22 January 2019).

في تطوير ترسانة إسرائيل الحربية بعد حرب 1967. وفي عام 1969، باعت وزارة الدفاع حصصها في شركة Tadiran المملوكة للهستدروت إلى شركة GT&E ومقرها الولايات المتحدة، مما عزز بشكل كبير إنتاجية الشركة، والقدرات التكنولوجية والتسويقية.[37] وقد وسعت تاديران إنتاجها ليشمل مجموعةً واسعةً من أنظمة الحرب الإلكترونية والمنتجات الإلكترونية التجارية للاستخدام المدني. بالإضافة إلى ذلك، في عام 1971، زودت شركة لوكهيد مارتن LMT (إحدى أكبر شركات الصناعات العسكرية في العالم) إسرائيل بأسلحة شديدة التطوّر وذات سمعة سيئة، بما في ذلك طائرات C-130 وF-16، التي أصبحت العمود الفقري لسلاح الجو الإسرائيلي.[38] ومن بين المساهمين المهمين الآخرين شركة «بوينغ» التي سلمت العديد من الطائرات والمروحيات العسكرية المتقدمة، مثل B-17 وDC-3 وF-4E Phantom.[39]

وبحلول أوائل ثمانينات القرن العشرين، أصبحت الصناعة العسكرية الإسرائيلية تعتمد بنيوياً على المساعدة التقنية والمالية الأميركية (الحكومة وعدة شركات). وقد أوضح تقرير صادر عن مكتب مساءلة الحكومة الأميركية عام 1983 هذه التبعية، مشيراً إلى أن «إسرائيل تلقت دعماً مالياً وتقنياً أميركياً للمساعدة في تحقيق قدرتها على إنتاج الأسلحة»، مضيفاً أنه:

> في محاولة لتعزيز اعتماد أكبر على الذات، تسعى إسرائيل إلى المزيد من العون الأميركي للمساعدة في

[37] Yehuda Gradus, Shaul Krakover and Eran Razin, *The Industrial Geography of Israel* (London: Routledge, 1993), 103.

[38] Lockheed Martin Israel, "Home Page", lockheedmartin.com/en-il/index.html (accessed 2 February 2019).

[39] Boeing, "Building the Future Together: Boeing in Israel," *Boeing* (2019), www.boeing.com/resources/boeingdotcom/company/key_orgs/boeing-international/pdf/israelbackgrounder.pdf (accessed 7 November 2019).

تطوير صناعاتها الدفاعية وتوسيع فرصها التجارية... صادرات إسرائيل التكنولوجية تعتمد بشكل كبير على المكونات الأجنبية... تتضمن كل جهود إنتاج الأسلحة الإسرائيلية تقريباً مدخلات أميركية.[40]

3. المرحلة الثالثة

تعكس المرحلة الثالثة (من ثمانينات القرن العشرين إلى الوقت الحاضر) تحرير الاقتصاد الإسرائيلي في منتصف الثمانينات، بما جذب فرصاً تجاريةً جديدةً، من خلال الخصخصة الجزئية أو الكاملة للصناعات المملوكة للدولة.[41] على سبيل المثال، شهدت أقدم شركة عامة، وهي IMI Systems، خصخصةً تدريجيةً لبعض الشركات التابعة لها. في العام 2005، باعت الحكومة الإسرائيلية حصتها في وحدة «Magen» التابعة لشركة IMI Systems، المتخصصة في إنتاج الأسلحة الخفيفة، وأُعيدت تسميتها باسم «Israel Weapon Industries (IWI)». وفي الآونة الأخيرة، أعلنت الحكومة الإسرائيلية أنها ستخصخص شركات رئيسيةً تابعةً لأكبر الشركات الإسرائيلية، مثل الصناعات الجوية الفضائية (IAI)، وأنظمة رافائيل الدفاعية المتقدمة.[42] كما شهدت هذه المرحلة أيضاً تصاعد «الحرب على الإرهاب»، بقيادة الولايات المتحدة في أعقاب هجمات 11 سبتمبر، التي

[40] Comptroller General of the United States, "U.S. Assistance To The State Of Israel", gao.gov/assets/150/140281.pdf (accessed 16 June 2019).

[41] Jonathan Nitzan and Shimshon Bichler, *The Global Political Economy of Israel: From War Profits to Peace Dividends* (London: Pluto Press, 2002).

[42] Tova Cohen and Steven Scheer, "Israel approves $4 billion privatization plan for next three years," *Reuters* (5 October 2014), reuters.com/article/us-israel-privatisation/israel-approves-4-billion-privatization-plan-for-next-three-years-idUSKCN0HU0RA20141005 (accessed 16 January 2019).

تزامنت مع الانتفاضة الفلسطينية الثانية (2000-2005). حيث اتسمت حقبة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر بتغيير جذري، نحو تكثيف ممارسات الأمننة وعسكرة ممارسات الشرطة. وقد جعلت هذه التغييرات إسرائيل في مركز الاهتمام الدولي، باعتبارها «نموذجاً عالمياً فريداً للعسكرة الحضرية والأمننة». وقد بنت هذه السمعة تجربة استعمارية استمرت عقوداً في تطوير أساليب مكافحة التمرد، والمراقبة، والشرطة، وإدارة السكان الفلسطينيين.[43]

ثانياً: خصائص الابتكار العسكري والأمني الإسرائيلي

1. الاعتماد على نظام الولايات المتحدة

كان الدعم الأميركي عاملاً تمكينياً هاماً للقوة العسكرية الإسرائيلية. حيث تعد إسرائيل، إلى حد بعيد، أكبر متلق تراكمي للمساعدات الخارجية الأميركية (أكثر من 142.3 مليار دولار من 1949 إلى 2019) التي تأخذ أساساً شكل المساعدات العسكرية.[44] وإن اعتماد إسرائيل على الإعانات الأميركية أمر حيوي، وذلك للتعويض عن «عدم قدرة الصناعة العسكرية الإسرائيلية على تلبية احتياجات الجيش الإسرائيلي»،[45] وهو ادعاء أكدته الروايات الرسمية. وفقاً لتقرير حديث للكونغرس، فإن الدعم العسكري الأميركي لم «يساعد فقط في تحويل القوات

[43] Zureik, Lyon and Abu-Laban, *Surveillance and Control*, 143.

[44] Jermey M. Sharp, "U.S. Foreign Aid to Israel", (2018: updated August 2019), 2, https://fas.org/sgp/crs/mideast/RL33222.pdf (accessed 14 August 2019).

[45] Shir Hever, "Israel's Security Industry as a Business Model: Conflict-Management Industry," in *Human Rights, Human Security, and State Security: The Intersection 3*, ed., Saul Takahashi (Oxford: Praeger, 2014).

المسلحة الإسرائيلية إلى واحدة من أكثر القوى العسكرية تطوراً من الناحية التكنولوجية في العالم»، ولكنه أيضاً ساعد إسرائيل في بناء صناعة الدفاع المحلية الخاصة بها، والتي تعتبر واحدةً من كبار الموردين العالميين للأسلحة.[46] وبكل وضوح بالتالي، فإنه لم يكن بالإمكان تحصيل إسرائيل لقوة تكنولوجية عسكرية لولا دعم الولايات المتحدة.

يعود إضفاء الطابع المؤسسي على المساعدة العسكرية الأميركية لإسرائيل إلى ما بعد حرب 1967. إذ صنّفت إدارة نيكسون إسرائيل «مفتاحاً لمكافحة النفوذ السوفيتي في العالم العربي»، وبدأت دعماً دبلوماسياً واقتصادياً وعسكرياً غير مسبوق.[47] وبناءً على ذلك، ارتفعت المساعدات العسكرية الأميركية بشكل مطرد، من 360 مليون دولار في عام 1968، إلى 1.5 مليار دولار في عام 1973، وارتفعت إلى 2.6 مليار دولار سنوياً بعد حرب 1973.[48] بلغت هذه الرعاية ذروتها في الثمانينات، عندما وصفت إدارة ريغان إسرائيل بأنها «رصيد إستراتيجي» و«حليف رئيسي من خارج الناتو»،[49] واستمر هذا من دون انقطاع في ظل الإدارات الأميركية المتعاقبة.

في العام 2016، وفرت إدارة أوباما صفقةً تاريخيةً، أدت إلى زيادة المساعدة العسكرية الأميركية لإسرائيل من 3.1 إلى 3.8 مليار دولار سنوياً، على مدى عشر سنوات (2019-2028)، بإجمالي 38 مليار دولار. وقد وصفت وزارة الخارجية الأميركية (2016)

[46] Sharp, *U.S. Foreign Aid*, 2.

[47] William B. Quandt, *Decade of Decision: American Policy Toward the Arab-Israeli Conflict, 1967–1976* (Berkeley, CA: University of California Press, 1977): 106.

[48] Clyde R. Mark, *Israel: U.S. Foreign Assistance*, CRS Issue Brief for Congress, 13, https://fas.org/sgp/crs/mideast/IB85066.pdf (accessed 3 July 2019).

[49] Helena Cobban, "The US-Israeli Relationship in the Reagan Era," *Journal of Conflict Studies* 9, no. 2 (1989): 5, 7.

الصفقة بأنها «أكبر تعهد بمساندة عسكرية ثنائية في تاريخ الولايات المتحدة». تنقسم هذه المساعدة إلى فئتين: 33 مليار دولار في التمويل العسكري الأجنبي (FMF)، والتزام بمبلغ 5 مليارات دولار للمساعدة في الدفاع الصاروخي (مكتب السكرتير الصحفي للبيت الأبيض 2016). كما تشير التقديرات إلى أن المساعدات العسكرية الأميركية تمثل أكثر من 20% من الميزانية العسكرية لإسرائيل.[50] كما تُصنف إسرائيل أيضاً، بشكل فريد، على أنها المتلقي الوحيد للمساعدات الأميركية الذي يملك حقاً حصرياً في استخدام 25-30% من هذه الأموال لشراء أسلحة من الموردين المحليين، وليس من السوق الأميركية.

قدمت الولايات المتحدة دعماً حاسماً في تطوير قدرات إسرائيل عالية التقنية في شكل مشاريع بحث وتطوير، ونقل التكنولوجيا، ومرافق الإنتاج المشترك، والتدريب المشترك، والتعاون الاستخباراتي. بعد حرب 1973، أنشأت وزارتا الدفاع الإسرائيلية والأميركية قناةً رسميةً لتبادل معلومات البحث والتطوير، أُضفي عليها الطابع المؤسسي من خلال إنشاء «المجموعة السياسية العسكرية المشتركة» Joint Political Military Group (JPMG)، و«مجموعة التخطيط للمساعدة الأمنية المشتركة» Joint Security Assistance Planning Group (JSAPG) في الثمانينات.[51]

وكان التطور الأكثر أهميةً في هذا الصدد مشاركة إسرائيل في مبادرة الدفاع الاستراتيجي التي أطلقتها إدارة ريغان في عام 1983، التي منحت إسرائيل وصولاً غير مسبوق إلى التكنولوجيا العسكرية

[50] Peter Beinart, "Why Doesn't Obama Use Military Aid Package to Israel as leverage?" *Haaretz*, (8 September 2016), haaretz.com/opinion/why-doesn-t-obama-use-military-aid-package-to-israel-as-leverage-1.5439409 (accessed 8 November 2018).

[51] Kenneth Jacobson, "The United States, Israel, and the Middle East," *The American Jewish Year Book 1990: A Record of Events and Trends in American and World Jewish Life* (1990), 255.

المتطورة وأموال البحث والتطوير. وبحلول نهاية هذه المبادرة، كانت إسرائيل قد استفادت من 332 مشروعاً مشتركاً عسكرياً، ومشاريع بحث وتطوير، بقيمة 2.9 مليار دولار.[52] ومنذ أوائل الثمانينات، تطوّرت علاقات إسرائيل بالنظام التكنولوجي العسكري الأميركي إلى تبعية بنيوية، بحيث أن معظم المشاريع الإسرائيلية الكبيرة (مثل صاروخ Arrow المضاد للصواريخ، وطائرة Lavi ودبابة Merkava والقبة الحديدية)، إمّا تعتمد على نقل التكنولوجيا الأميركية، أو أنها أُنتجت بشكل مشترك في منشآت مشتركة.[53]

علاوةً على ذلك، شجع الدعم العسكري الأميركي على خصخصة القطاعات العسكرية والأمنية الإسرائيلية، وانتشار الشركات الإسرائيلية الخاصة. وفقاً لهيفر:

> ساهمت حقيقة أن إسرائيل اضطرت إلى الاعتماد على المساعدات الأميركية في حالات الطوارئ في تغيير موقف صناع السياسة الإسرائيليين تجاه الصناعة العسكرية. بدلاً من صناعة تعتمد على نفسها، اعتبر صناع السياسة الإسرائيليون بشكل متزايد الصناعة العسكرية كأداة واحدة من بين عدة أدوات لتحقيق أهدافهم الاستراتيجية. لذلك، لم يعد يُنظر إلى خصخصة شركات الصناعة العسكرية على أنها تنازل عن عنصر حيوي من عناصر سيادة الحكومة.[54]

> بسبب الاعتماد الإسرائيلي على المساهمات الأميركية، لا تستطيع معظم الشركات الإسرائيلية التنافس مع نظيراتها الأميركية. بدلاً من ذلك،

[52] Halper, *War Against the people*, 49.
[53] Mark, *U.S.: Israel Foreign Assistance*, 3.
[54] Hever, "Israel's Security Industry", 199.

تعمل الشركات الإسرائيلية كمقاولين من الباطن لصناعة الأسلحة الأميركية، لا سيما في إنتاج الأجهزة الإلكترونية التكميلية للأنظمة المصنعة في الولايات المتحدة، مثل أنظمة التوجيه والملاحة والتدريب والبصرية وأنظمة التعامل الإلكتروني *electronic interface systems*.[55]

2. أسلحة التدمير الآلية

خلال اجتماع اتفاقية الأسلحة التقليدية (CCW) حول أنظمة الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل (LAWS)، المنعقد في الأمم المتحدة في جنيف خلال العام 2014، أوصت إسرائيل بأن يتحلى المندوبون «بعقل متفتح» بشأن إضفاء الشرعية على استخدام الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل (Campaign to Stop Killer Robots 2014). ومع ذلك، لم يدافع أي مندوب آخر عن هذه الأسلحة أو يناقشها، باستثناء جمهورية التشيك. يمكن تفسير هذا الموقف غير المفاجئ على أنه جزء من الأجندة الإسرائيلية، لإعادة تعريف ما هو قانوني في ممارسة الحرب وفي قانونها.

تُعرّف منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل بأنها «أي نظام سلاح يتمتع بالاستقلالية في وظائفه الحاسمة - أي أنه نظام سلاح يمكنه الاختيار (البحث عن أو كشف أو تحديد الهوية أو التعقب أو الاختيار) والهجوم (استخدام القوة ضد أهداف، تحييدها أو إتلافها أو تدميرها) من دون تدخل بشري».[56] يشتمل هذا على مجموعة واسعة من الأسلحة المستقلة، مثل المركبات الجوية

[55] Hever, *The Privatization of Israeli Security*, 142.

[56] Neil Davison, "A legal perspective: Autonomous weapon systems under international humanitarian law," In United Nations Office of Disarmament Affairs (ed.), *Perspectives on Lethal Autonomous Weapon Systems*. New York: United Nations, 2017).

والأرضية والبحرية الآلية غير المجهزة بالرجال (مثال الطائرات من دون طيار)، والأسلحة الموجهة بدقة، والأسلحة الإلكترونية، وأسلحة الروبوت المستقلة. لقد كانت منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل في قلب المناقشات القانونية والأخلاقية المتعلقة بتحوّل تقنيات الحرب، وقد دعت عدة منظمات دولية وجماعات حقوق الإنسان مراراً وتكراراً إلى حظر استخدامها.

وفي آذار/مارس 2019، شدد الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، على أن «الآلات التي تتمتع بالسلطة والتمييز التقديري لإزهاق الرواح من دون تدخل بشري، غير مقبولة سياسياً، وبغيضة أخلاقياً ويجب أن يحظرها القانون الدولي».[57] وبالمثل، أوصى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بوجوب «حظر أنظمة الأسلحة الذاتية التي لا تتطلب تحكماً بشرياً قصدياً».[58] وفي العام 2015، وقع الآلاف من العلماء والتقنيين والأكاديميين، من جميع أنحاء العالم، على خطاب مفتوح يحث على حظر الأسلحة الفتاكة الموجهة بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، كونها «مثالية لمهام مثل الاغتيالات، وزعزعة استقرار الدول، وإخضاع السكان والقتل الانتقائي لمجموعة عرقية معينة».[59]

[57] United Nations, "Autonomous weapons that kill must be banned, insists UN chief," *UN New* (25 March 2019), https://news.un.org/en/story/2019/03/1035381 (accessed 10 March 2019).

[58] United Nations Human Rights Council, "Joint report of the Special Rapporteur on the rights to freedom of peaceful assembly and of association and the Special Rapporteur on extrajudicial, summary or arbitrary executions on the proper management of assemblies," *General Assembly*, (4 February 2016), 15, org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session31/Documents/A.HRC.31.66_E.docx (accessed 4 March 2019).

[59] Future of Life Institute, "Autonomous Weapons: An Open Letter from AI Robotics & Researchers," *International Joint Conference on Artificial Intelligence* (9 February 2016), https://futureoflife.org/open-letter-autonomous-weapons/?cn-reloaded=1 (accessed 26 March 2019).

مـع ذلـك، لـم تُثِـر أي مـن أنظمـة الأسـلحة الفتاكـة ذاتيـة التشـغيل الجدل أكثـر مـن الطائرات مـن دون طيار. ففي حيـن يدعي المؤيدون أن الطائـرات مـن دون طيـار تهاجـم أهدافـاً دقيقـةً وصغيـرة الحجـم، فـإن الحجـة المضـادة تـرى أن هـذه الطائـرات «دقيقـة فقـط بالمعنـى الفنـي الضيـق للكلمـة وأنهـا أقـرب إلـى أسـلحة الدمـار الشـامل مـن حيـث تأثيرهـا علـى المجتمعـات».[60] تدعـم هـذه الحجـة المضـادة أدلـة مـن اليمـن وأفغانسـتان والعـراق وغـزة، حيث تسـبب اسـتخدام الطائـرات مـن دون طيـار فـي دمـار واسـع النطـاق للسـكان المدنييـن وللبنيـة التحتيـة.

يُنسـب إلـى إسـرائيل عـن حـق بأنهـا رائـد عالمـي فـي إنتـاج تكنولوجيـا الطائـرات مـن دون طيـار الفتاكـة وانتشـارها. فـكان العالم الإسـرائيلي أبراهـام كارم Abraham Karem أول مـن أحـدث ثـورةً فـي صناعـة الطائـرات مـن دون طيـار، والتـي اختبرتهـا إسـرائيل على نطـاق واسـع خـلال حـرب 1973.[61] ومنـذ ثمانينـات القـرن العشـرين، اسـتحوذت إسـرائيل علـى أكثـر مـن 60% مـن الصـادرات العالميـة للطائـرات مـن دون طيـار. إذ تعمـل فـي انتاجهـا وتصديرهـا أكثـر مـن 50 شـركة، عامـة وخاصـة، بمـا فـي ذلـك شـركة Elbit، وشـركة الصناعـات الفضائيـة الجويـة الإسـرائيلية، وأنظمـة الدفـاع الجـوي.

تتشـكل قـدرة الشـركات الإسـرائيلية علـى إنتـاج طائـرات مـن دون طيـار متطـوّرة بفضـل سـياق الاسـتعمار. فقـد تكثـف اسـتخدام تكنولوجيـا الطائـرات مـن دون طيـار القاتلـة منـذ الانتفاضـة الفلسـطينية الثانيـة (2000-2005)، وحـرب لبنـان فـي العـام 2006، كمـا اسـتخدمت فـي غـزة فـي أعـوام 2008 و2012 و2014.

تنشـر إسـرائيل طائـرات مـن دون طيـار لثلاثـة أهـداف عسـكرية: أولاً، لإجـراء المراقبـة، وجمـع المعلومـات الاسـتخبارية، والاسـتطلاع

[60] Bradley Jay Strawser et al., *Opposing Perspectives on the Drone Debate* (New York: Palgrave Macmillan, 2014).

[61] Katz and Bohot, *The Weapon Wizards*, 103.

لاكتشاف أشياء أو مناطق معينة يجري استهدافها بوسائل مميتة. ثانياً، شن ضربات من خلال إطلاق قنابل أو إطلاق صواريخ. ثالثاً، تنفيذ «قتل مستهدف»، أو إعدام خارج نطاق القضاء، ضد قادة ونشطاء المقاومة الفلسطينية. كانت إسرائيل أول من جعل سياسة القتل المستهدف قانونيةً، وذلك لتبرير اغتيال القادة الفلسطينيين، على الرغم من عدم شرعية مثل هذه الممارسة في القانون الدولي.[62]

أدت كثافة استخدام الطائرات من دون طيار في عمليات القتل المستهدف إلى خلق «أكبر مختبر في العالم للاغتيالات المحمولة جواً» في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في قطاع غزة.[63] علاوةً على ذلك، تختبر إسرائيل، بشكل منهجي، أنواعاً جديدةً من الطائرات من دون طيار الفتاكة على المدنيين، لأغراض الدعاية التجارية. على سبيل المثال، أشار تقرير استقصائي عقب عملية «الجرف الصامد» في عام 2014 إلى أن 37% من الوفيات، بما في ذلك 164 طفلاً، نجمت عن هجمات بطائرات من دون طيار.[64] في الوقت نفسه، كان من تبعات العمليات الإسرائيلية أن شركة Elbit -التي تنتج 85% من الطائرات الإسرائيلية من دون طيار- عرفت نمواً بنسبة 6.1%، مما جعل الشركة قريبةً من أعلى مستوى لها على الإطلاق منذ عام 2010.[65] وفقاً لصحيفة هآرتس

[62] Lisa Hajjar, "Is Targeted Killing War?" in *Opposing Perspectives on the Drone Debate*, by Bradley Jay Strawser et al. (New York: Palgrave Macmillan, 2014).

[63] Eyal Weizman, *Hollow Land: Israel's Architecture of Occupation* (London: Verso Books, 2007), 241.

[64] Defense for Children International Palestine, *Operation Protective Edge: A War Waged on Gaza's Children*, https://d3n8a8pro7vhmx.cloudfront.net/dcipalestine/pages/530/attachments/original/1436292897/OPE_A_War_Waged_on_Children.pdf?1436292897 (accessed 14 June 2019).

[65] Gabrielle Coppola and Edith Waringa Kamau, "Elbit Gains as Gaza Conflict Seen Fueling Defense Tech," *Bloomberg* (27 July 2014), bloomberg.com/news/articles/2014-07-27/elbit-gains-as-gaza-conflict-seen-fueling-defense-tech (accessed 19 June 2019).

الإسـرائيلية اليوميـة، «فقـد كانـت العمليـة، مـن وجهـة نظـر تجاريـة، أمـراً رائعـاً للصناعـات الدفاعيـة».[66]

3. صناعة مربحة

كمـا ناقشـناه أعـلاه، يعتمـد اقتصـاد إسـرائيل، وعلاقاتهـا التجاريـة الخارجيـة، بشـكل اسـتراتيجي علـى تصديـر أنظمة الأمن عاليـة التقنية وأنظمـة حـرب المـدن. حيـث يُبـاع حوالـي 80% مـن الإنتـاج العسـكري الإسـرائيلي فـي الخـارج، وهـو مـا يمثل 25% من الصـادرات الصناعية الإسـرائيلية.[67] وقـد اكتسـبت صـادرات الأسـلحة الإسـرائيلية مكانـةً بـارزةً خـلال الثمانينـات، وزادت بـروزاً فـي العقديـن الماضييـن، حيـث وصلـت إلـى مسـتوى تاريخـي بلـغ 9.2 مليـار دولار فـي العـام 2017، بزيـادة قدرهـا 40% مقارنـةً بالعـام 2016.[68]

فـي حيـن أن الشـركات المملوكـة للدولـة تظـل المصـدر الرئيسـي للتصديـر فـي البـلاد، سـاهمت الشـركات الخاصـة بشـكل متزايـد فـي نمـو المنتجـات العسـكرية والأمنيـة فـي السـنوات الأخيـرة. وأُنشـئت معظـم الشـركات الخاصـة مـن قبـل أفـراد عسـكريين سـابقين، يسـتغلون خبرتهـم لتوليـد ابتـكارات تجاريـة مربحـة. كمـا أقامـت هـذه المشـاريع الخاصـة مؤسسـات كبيـرةً مقرهـا في إسـرائيل أو الولايات المتحـدة، مـع عـدة فـروع فـي الخـارج، مثـل Magal Security System وISPRA وComverse وCheck Point.

[66] Shuki Sadeh, "For Israeli Arms Makers, Gaza War Is a Cash Cow," *Haaretz* (11 August 2014), haaretz.com/gaza-war-is-arms-industry-cash-cow-1.5258893 (accessed 6 June 2019).

[67] Nick Denes, "From tanks to wheelchairs: Unmanned aerial vehicles, Zionist battlefield experiments, and the transparence of the civilian," in *Surveillance and Control in Israel/Palestine: Population, Territory and Power*, eds., Elia Zureik, David Lyon, & Yasmine Abu-Laban (New York: Routledge, 2011), 171.

[68] Anna Ahronheim, "Israel's defense sales grew 40 percent over past year," *Jerusalem Post* (2 May 2019), jpost.com/Israel-News/Israels-defense-sales-grow-40-percent-over-past-year-553317 (accessed 2 March 2019).

من الصعب تقدير العدد الدقيق للشركات العسكرية الخاصة في إسرائيل، لأنها مصنفة على أنها شركات عالية التقنية، بغض النظر عمّا إذا كانت تعمل في المجالات المدنية أو العسكرية. ومع ذلك، أصدرت وزارة الدفاع الإسرائيلية في العام 2017، 29655 رخصة تصدير لـ 1546 شركة خاصة وتجار مستقلين. وتقوم مديرية التعاون الدفاعي الدولي، التابعة لوزارة الدفاع الإسرائيلية SIBAT، بإدارة هذه الصادرات وتنسيقها، وقد كُلّفت أيضاً بالترويج للشركات الإسرائيلية في الخارج، واجتذاب فرص تجارية جديدة واستثمارات وعقود أجنبية. والحال أن تجارة الأسلحة الإسرائيلية تفتقر إلى الرقابة المدنية والشفافية، وقد وصفتها منظمة الشفافية الدولية بأنها «فساد شديد الخطورة»،[69] وذلك في أعقاب سلسلة من فضائح الفساد والصفقات غير المشروعة التي تضم شخصيات سياسية وعسكرية وتجارية.

4. الاشتراك في جرائم الفظائع العالمية

إلى جانب الاعتبارات المالية، يشكل تصدير الأسلحة الإسرائيلية أداة سياسة خارجية طويلة الأمد، يعتبرها البعض «دبلوماسية أسلحة»،[70] تحقق مجموعةً متنوعةً من الأهداف السياسية والاستراتيجية. فمن ناحية، تعمل هذه السياسة على توسيع النفوذ الإقليمي والدولي لإسرائيل، من خلال تطبيع العلاقات مع دول لم تكن لها علاقات دبلوماسية سابقة معها. ومن ناحية أخرى، تهدف هذه السياسة إلى دعم واستقرار الأنظمة الصديقة المهددة بالاضطرابات الداخلية والتهديدات

[69] Transparency International, *Government Defense Anti-Corruption Index 2013*, https://government.defenceindex.org/ (accessed 6 February 2019).

[70] Aaron S Klieman, Israel's Global Reach: *Arms Sales as Diplomacy* (McLean, VA: Pergamon-Brassey's, 1985).

الخارجية. فاستهدفت دبلوماسية الأسلحة الإسرائيلية البلدان النامية في المقام الأول، غالباً في سياقات من الديكتاتوريات، وانتهاكات حقوق الإنسان، وجرائم الحرب، والإبادة الجماعية. وخلال الحرب الباردة، تركت الأسلحة الإسرائيلية بصمةً كبيرة على ديناميكيات الديكتاتوريات العسكرية والصراعات الأهلية في بلدان جنوب الكرة الأرضية.[71]

خلال سبعينات وثمانينات القرن العشرين، شكلت أميركا اللاتينية وأميركا الوسطى السوق الرئيسي لصناعة الأسلحة الإسرائيلية، حيث كانت تمثل 50-60% من إجمالي صادراتها العسكرية.[72] وقد دعمت الأسلحة الإسرائيلية، بشكل خاص، الديكتاتوريات العسكرية اليمينية المنخرطة في الحروب الأهلية والقمع الداخلي. فهي، على سبيل المثال، زودت المجلس العسكري في السلفادور بـ 83% من الأسلحة المستخدمة خلال الحروب الأهلية في البلاد (1979-1991). ومن بين المتلقين الكبار الآخرين للأسلحة الإسرائيلية كانت تشيلي تحت حكم بينوشيه العسكري (1973-1990)، والديكتاتورية العسكرية الأرجنتينية خلال الحرب القذرة (1974-1983)، والحروب الأهلية في غواتيمالا ونيكاراغوا وهايتي وكولومبيا.

بالإضافة إلى ذلك، أقامت إسرائيل ونظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، وكلاهما كيانان من الكيانات الاستعمارية الاستيطانية، علاقات دبلوماسيةً وعسكريةً قويةً في الدول الأفريقية، استمرت حتى انحلال نظام الفصل العنصري. كان الجانب الأكثر أهميةً في هذه العلاقة هو دعم إسرائيل لحكومة الفصل العنصري لتطوير التكنولوجيا النووية، التي استُبدلت

[71] Benjamin Beit-Hallahmi, *The Israeli Connection: Who Israel Arms and Why* (London: IB Tauris, 1987).

[72] Bishara Bahbah and Linda Butler, *Israel and Latin America: The Military Connection* (London: Palgrave Macmillan, 1986).

بمواد اليورانيوم لتوسيع القدرة النووية الإسرائيلية.[73] مثال آخر هو دعم إسرائيل للديكتاتور العسكري في زائير، موبوتو سيسو سيكو، الذي مُنح صفقة أسلحة خاصة، وذلك لكسره الإجماع الأفريقي حول المقاطعة الدبلوماسية ضد إسرائيل بعد حرب 1973.[74] توضح الأمثلة المختلفة «دبلوماسية الأسلحة» الإسرائيلية التي تتسلل إلى البلدان الأفريقية المحاصرة في حروب أهلية، مثل أوغندا وتشاد وجنوب السودان والكونغو وكينيا وإثيوبيا، وتساعد في إقامة علاقات دبلوماسية وسياسية مع هذه البلدان.[75]

بعد الحرب الباردة، واصلت إسرائيل تزويد الأنظمة المنخرطة في الصراعات الأهلية وجرائم الحرب بالأسلحة.[76] وقد وثقت عدة تقارير كيف كانت الأسلحة الإسرائيلية مشتركةً في الإبادة الجماعية في رواندا، والحرب الأهلية في السودان، ومؤخراً، في التطهير العرقي في ميانمار ضد مسلمي الروهينجا.[77] علاوةً على ذلك، قامت إسرائيل بتصدير أسلحة متطورة وتقنيات أمنية إلى أنظمة استبدادية متهمة بارتكاب انتهاكات مفرطة لحقوق الإنسان، مثل أذربيجان والكاميرون والفلبين والمكسيك والإمارات العربية المتحدة وجنوب السودان وسريلانكا. واليوم، تعد الصين والهند والبرازيل من بين أكبر المشترين لتقنيات الأمن الإسرائيلية.

[73] Sasha Polakow-Suransky, *The Unspoken Alliance: Israel's Secret Relationship with Apartheid South Africa* (New York: Vintage Books, 2011).

[74] Arthur Max, "Israel grants Zaire's Mobutu easy credit for weapons purchases," *AP News* (17 May 1985). https://apnews.com/bedcc30184d30131e976a463462f6418 (accessed 6 March 2019).

[75] Halper, *War Against the People*, 63.

[76] Tariq Dana, "Israel's big business of war," *Jadaliyya* (29 August 2017), jadaliyya.com/Details/34522 (accessed 13 March 2019).

[77] Haaretz Editorial, "Israel Is Arming Criminals," *Haaretz* (27 September 2017) haaretz.com/opinion/editorial/israel-is-arming-war-criminals-1.5453770 (accessed 3 February 2019).

ثالثاً: اختبارات على مسيرة العودة الكبرى (دراسة حالة)

أدى فك الارتباط الإسرائيلي عن غزة في العام 2005، والحصار اللاحق للقطاع، إلى تغيير التصميم المكاني للوجود الاستيطاني الاستعماري الإسرائيلي؛ فمع إخلاء المستوطنات اليهودية المحيطة بالقطاع، استبدلت إسرائيل الانتشار البري العسكري التقليدي بمجموعة معقدة من الحواجز والمنشآت عالية التقنية، مما أدى إلى ظهور احتلال رقمي.[78] وخلال هذه العملية، تحوّلت غزة، بشكل منهجي، إلى «مختبر» يمكن من خلاله جعل ممارسات العنف الاستعماري، والحروب، والاغتيالات، منتجات قابلةً للتصدير ومربحةً. فبالنسبة إلى الشركات الإسرائيلية، تعتبر غزة «صالة عرض» للتحقق من جودة أنظمة الأسلحة الجديدة، وتحسين عملية تطوير الأسلحة، وبدء تصميمات جديدة لتزويد متطلبات المعركة القادمة.[79] لذلك، تُعد غزة بمثابة ركيزة من ركائز الاقتصاد العسكري والأمني الإسرائيلي عالي التقنية.

لا يجري اختبار المنتجات العسكرية والأمنية الإسرائيلية حصرياً على المقاتلين. فقد قدمت تقارير وكالات الأمم المتحدة وجماعات حقوق الإنسان أدلةً دامغةً على الهجمات الإسرائيلية العشوائية، واستخدام أسلحة جديدة وغير تقليدية ضد المدنيين والأهداف غير العسكرية، بما نتج عنه في الغالب سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين وتدمير واسع للمنازل والبنى التحتية. على سبيل المثال، أثناء عملية «الرصاص المصبوب» في العام 2008، اختبر الجيش الإسرائيلي نسخةً مطوّرةً من صاروخ Hydra 70s، الذي طوّرته بشكل مشترك شركات إسرائيلية

[78] Helga Tawil-Souri, "Digital Occupation: Gaza's High-Tech Enclosure," *Journal of Palestine Studies* 41, no. 2.

[79] Ali H. Musleh, "Designing in Real-Time: An Introduction to Weapons Design in the Settler-Colonial Present of Palestine," *Design and Culture* 10, no. 1 (2018): 41.

وأميركية، ومن المحتمل أن يكون قد حمل الفوسفور الأبيض الذي قتل عشرات المدنيين في مدينة غزة ومخيم جباليا.[80]

علاوةً على ذلك، فإن هذه التجارب لا تحدث فقط أثناء الاشتباكات العنيفة بين الجيش الإسرائيلي وحركات المقاومة المسلحة في غزة؛ بل جرى اختبار المنتجات العسكرية والأمنية على المدنيين العزل في أوضاع غير قتالية، ومسيرة العودة الكبرى على سبيل المثال.

جرى إطلاق مسيرة العودة الكبرى من قبل مجموعات شبابية مستقلة في 30 آذار/مارس 2018، للمطالبة بإنهاء أكثر من عقد من الحصار الإسرائيلي، ومن أجل حق العودة للاجئين الفلسطينيين. وسعى منظمو المسيرة إلى إحياء المقاومة الشعبية، بعد تهميشها لسنوات من قبل حكومة حماس والكتائب العسكرية في غزة.[81] تطوّرت مسيرة العودة الكبرى إلى احتجاجات أسبوعية حاشدة، على طول السياج الكهربائي الذي تفرضه إسرائيل لتطويق القطاع. وعلى الرغم من الطابع السلمي للمسيرة، رد الجنود الإسرائيليون بقوة مفرطة، فقتلوا أكثر من 210 شخص، وجرحوا 18 ألف شخص. ووفقاً لمنظمة العفو الدولية،[82] فإن رد إسرائيل العنيف يرقى إلى القتل العمد. وبعد أسابيع قليلة من إطلاق مسيرة العودة الكبرى، ذكرت منظمة أطباء بلا حدود أن عدد الإصابات كان «أكثر من العدد

[80] Michele K. Esposito, "Israeli arsenal deployed against Gaza during Operation Cast Lead," *Journal of Palestine Studies* 38, no. 3 (2009).

[81] Jehad Abusalim, "The Great March of Return: An organizer's perspective," *Journal of Palestine Studies* 47, no. 4 (2018).

[82] Amnesty International, "Israel: Arms embargo needed as military unlawfully kills and maims Gaza protesters", *Amnesty International* (27 April 2018), amnesty.org/en/latest/news/2018/04/israel-arms-embargo-needed-as-military-unlawfully-kills-and-maims-gaza-protesters (accessed 16 January 2019).

الـذي عالجنـاه طـوال عـام 2014، عندمـا أطلقـت عمليـة الجـرف الصامـد العسـكرية الإسـرائيلية علـى قطـاع غـزة».[83]

لقـد أدت إعـادة التصميـم المكانـي للوجود الاسـتعماري الإسـرائيلي بعـد العـام 2005 إلـى تحديـد بنيـة احتجاجـات مسـيرة العـودة الكبـرى وجغرافيتهـا، عبـر «المنطقـة العازلـة» التـي فرضتهـا إسـرائيل علـى مسـافة كيلومتريـن داخـل غـزة، محصنـة بحواجـز إسـمنتية وأسـوار كهربائيـة. لا يمكـن للجنـود الإسـرائيليين دخـول أراضـي غـزة مـا وراء السـياج مـن دون التعـرض لـرد عسـكري مـن قبـل الحـركات الفلسـطينية المسـلحة، وفـي المقابـل، لا يسـمح للفلسـطينيين بالوصـول إلـى المنطقـة المصنفـة علـى أنهـا «المنطقـة العازلـة». أطلـق النشـطاء الفلسـطينيون العنـان لابتـكار تكتيـكات للمقاومـة، ردًا علـى اسـتخدام إسـرائيل المفـرط للقـوة، مـع الحفـاظ علـى الطابـع غيـر المسـلح لـمسيرات العـودة الكبـرى، مثـل حـرق الإطـارات لإعاقـة رؤيـة القناصيـن الإسـرائيليين، وإطـلاق طائـرات ورقيـة بسـيطة مـزودة بشـبكات صيـد لعرقلـة الطائـرات الإسـرائيلية مـن دون طيـار، بعضهـا كانـت مليئـةً بأذيـال مشـتعلة لتعطيـل أنشـطة الجيـش الإسـرائيلي والمسـتوطنين اليوميـة. والحـال أن المسـافة القصيـرة بيـن المتظاهريـن والجنـود قللـت أيضـاً مـن فعاليـة الأسـاليب التقليديـة لتفريـق الحشـود، مثـل القنابـل الغازيـة التـي تُطلـق مـن البنـادق أو المركبـات. وقـد شـجع ذلـك الجيـش الإسـرائيلي علـى تطويـر واختبـار أسـلحة فتاكـة وأسـاليب تفريـق للحشـود، بحيـث يمكنهـا أن تقمـع المتظاهريـن عـن بعـد.

مـن بيـن الأسـلحة الفتاكـة التـي جـرى اختبارهـا علـى المتظاهريـن

[83] Médecins Sans Frontières, "MSF teams in Gaza observe unusually severe and devastating gunshot injuries," *Médecins Sans Frontières*, (19 April 2018), msf.org/palestine-msf-teams-gaza-observe-unusually-severe-and-devastating-gunshot-injuries (accessed 16 June 2019).

بندقية تافور Tavor 7، وهي واحدة من أكثر البنادق الهجومية عالية السرعة تقدماً. صنعت هذه البندقية من قبل شركة IWI، وهي أحدث جيل من عائلة Tavor Bullpup Rifle، التي رُوج لها باعتبارها «سلاحاً مبتكراً وقوياً ودقيقاً وموثوقاً»، بعد أن «أختبرت بدقة من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي على جميع التضاريس وبأداء لا تشوبه شائبة».[84] تعتبر بندقية تافور سلاحاً مضغوطاً، مصمماً خصيصاً لساحات القتال الحضرية، وتتميز بقدرة ذخيرتها على التمدد والانفجار داخل الهدف، مما يتسبب في إصابات خطيرة وعجز دائم وموت. ولذلك يحظر القانون الإنساني الدولي بشكل صارم استخدام هذا النوع من الذخيرة.[85]

تشتمل عائلة Tavor Bullpup Rifle على سلسلة من النماذج التي أطلقت في العام 1995، وقد جرى تشغيل أول نموذج من Tavor في عام 2003، بعد اختباره خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية. واختُبرت أنواع متعددة من بندقية تافور المعدلة، واستُخدمت في الحروب الإسرائيلية ضد غزة خلال العقد الماضي. على سبيل المثال، في أعقاب عملية الرصاص المصبوب في 2008-2009، تلقى مدير الصناعات العسكرية الإسرائيلية تعليقات راجعة من الجيش الإسرائيلي حول استخدام بندقية تافور، وقد ذكرت أنّ «السلاح ممتاز ولا يوجد شيء لإصلاحه».[86] وبعد الحرب الإسرائيلية على

[84] Israel Weapon Industry (IWI), IWI Launches 7.62X51mm TAVOR BRifle Family, *IWI*, (30 October 2017), https://iwi.net/iwi-launches-7-62x51mm-tavor-bullpup-rifle-family (accessed 23 June 2019).

[85] International Committee of the Red Cross (ICRC), *Rule 77: Expanding Bullets. International Humanitarian Law Database* (n.d.), https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v1_rul_rule77 (accessed 22 June 2019).

[86] Gil Ronen, "Tavor Rifle Gets Perfect Marks," *Arutz Sheva* (31 March 2009), https://www.israelnationalnews.com/news/130707 (accessed 22 July 2019).

غـزة فـي عـام 2012، جـرى الإعـلان عـن أن بندقيـة تافـور مثاليـة، واسـتبدلت رسـمياً بندقيـة M16 الأميركيـة الصنـع فـي ألويـة المشـاة التابعـة للجيـش الإسـرائيلي. بعـد عمليـة الجـرف الصامـد لعـام 2014، حصلـت بندقيـة تافـور علـى جائـزة بندقيـة العـام، مـن قبـل الجمعيـة الوطنيـة للبنـادق ومجلـة الرمـاة الأميركييـن American Rifleman Magazine، وحصلـت علـى جائـزة Golden Bullseye السـنوية. كمـا يجـري تصديـر نمـاذج مختلفـة مـن عائلـة Tavor Bullpup Rifle بكميـات كبيـرة، ويتـم اسـتخدامها مـن قبـل الجيـوش وفـرق التدخـل السـريع فـي الشـرطة فـي أميـركا اللاتينيـة وأفريقيـا وآسـيا.[87]

تشـير الدلائـل إلـى أن اختبـار بندقيـة Tavor 7 علـى المتظاهريـن خـلال مسـيرات العـودة الكبـرى كان مسـؤولاً عـن 81% مـن الإصابـات. وكان المصابـون فـي الغالـب مسـتهدفين بشـكل حصـري بطلقـات فـي السـاق، وعانـوا مـن بتـر أطرافهـم السـفلية. فلاحظـت منظمـة أطبـاء بـلا حـدود «مسـتوى شـديداً مـن الدمـار فـي العظـام والأنسـجة الرخـوة، وجروحـاً خارجيـةً كبيـرةً يمكـن أن تكـون بحجـم قبضـة اليـد».[88] وأكـد تحقيـق أجرتـه منظمـة العفـو الدوليـة أن «العديـد مـن الجـروح التـي لاحظهـا الأطبـاء فـي غـزة تتفـق مـع تلـك التـي تسـببها بنـادق تافـور عاليـة السـرعة إسـرائيلية الصنـع والتـي تسـتخدم ذخيـرة عسـكرية عيـار 5.56 مـم».[89] جـرى تشـغيل Tavor 7 فـي أواخـر عـام 2018، وصنفـت دوليـاً علـى أنهـا «أثبتـت نفسـها علـى نطـاق واسـع فـي سـاحة المعركـة».[90]

[87] Michael Peck, "Forget the Uzi: Meet Israel's Deadly Tavor Assault Rifle," *The National Interest* (21 November 2018), https://nationalinterest.org/blog/buzz/forget-uzi-meet-israels-deadly-tavor-assault-rifle-36837 (accessed 22 July 2019).

[88] Médecins Sans Frontières, "MSF teams in Gaza."

[89] Amnesty International, "Six months on: Gaza's Great March of Return," *Amnesty International* (19 October 2018), amnesty.org/en/latest/campaigns/2018/10/gaza-great-march-of-return (accessed 22 January 2019).

[90] Israel Weapon Industry (IWI).

علاوةً على ذلك، اختبرت القوات العسكرية الإسرائيلية منتجات وطرقاً جديدةً لمكافحة الحشود وتشتيتها، طوّرتها شركات إسرائيلية خاصة، من بينها نوعان من الطائرات من دون طيار، مصممة خصيصاً لإلقاء قنابل الغاز المسيل للدموع على المتظاهرين عن بعد: الأولى، أطلق عليها اسم «نظام طائرات الإعصار من دون طيار لضبط الاضطرابات Cyclone Riot Control Drone System»، طورتها شركة الأسلحة ISPRA، وهي طائرة هليكوبتر مسلحة من دون طيار لمكافحة الشغب، مزودة بجهاز لإسقاط الغاز المسيل للدموع، يجمع بين 12 خرطوشة من الألومنيوم والذخائر الصغيرة. كُشف عن هذا النظام في معرض MILIPOL للأسلحة والأمن في باريس في العام 2015، واستخدم لأول مرة خلال احتجاجات غزة في العام 2018. ووفقاً للنشرة التسويقية لـISPRA، فإن هذه الطائرة «توفر لقوات الشرطة القدرة على استخدام ذخائر فتاكة أقل مما يتيح الدقة القصوى، والتحكم في الوقت الحقيقي في حالات الشغب والحد الأدنى من الإصابات للمدنيين مع الحفاظ على مسافة بين قوات الشرطة ومثيري الشغب».[91] وعلى الرغم من الخطاب التسويقي فيما يتعلق «بالدقة»، شوهد نظام Cyclone Riot Control Drone، في عدة حالات، يسقط عبوات الغاز المسيل للدموع بشكل عشوائي في المناطق التي تجمّع فيها الصحفيون والطاقم الطبي.[92] وبعد تجربته على المتظاهرين، قامت ISPRA بالترويج رسمياً لنظام الطائرات من دون طيار لمكافحة الشغب في معرض أذربيجان الدولي للدفاع في سبتمبر 2018.

[91] ISPRA, Cyclone Riot Control Drone System (2015), ispraltd.com/image/users/423329/ftp/my_files/Riot%20Control%20Drone%20-%20Cyclone-1.pdf?id=30746915 (accessed 23 June 2019).

[92] Al Jazeera, "Gaza protests: All the latest updates," *Al Jazeera* (12 November 2018), aljazeera.com/news/2018/04/gaza-protest-latest-updates-180406092506561.html (accessed 3 March 2019).

نشرت شرطة الحدود الإسرائيلية طائرة من دون طيار أخرى، مسيلة للدموع، تُعرف باسم بحر الدموع Sea of Tears. هذه الطائرة من دون طيار هي نسخة معدلة من الطائرة الصينية من دون طيار DJI، المصممة أصلاً لتصوير الفيديو الجوي التجاري؛ وقد أعادت تصميمها شركة «Aeronautics Ltd.» الإسرائيلية، لنقل الغاز المسيل للدموع ورشّه على أهداف بعيدة. يمكن لبحر الدموع هذه إلقاء عشر عبوات غاز مسيل للدموع في وقت واحد، من ارتفاع يتراوح بين 10 و20 متراً. وفقًا للمتحدث باسم شرطة الحدود، إنها «طائرة من دون طيار صغيرة لها القدرة على التحليق فوق مناطق معينة وبقع معينة ثم إطلاق الغاز المسيل للدموع في المناطق التي نريد منع المتظاهرين من الوصول إليها».[93] على الرغم من أن استخدام هذه الطائرة على متظاهري مسيرات العودة الكبرى كان لا يزال قيد التجربة، إلّا أن منتجها سرعان ما تلقى مئات الطلبات من المشترين الأجانب.

استغل الجيش الإسرائيلي أيضاً مسيرات العودة الكبرى لتقييم فعالية السياج الكهربائي على طول حدود غزة، المعروف من قبل الإسرائيليين باسم «السياج الذكي»، ولدى الفلسطينيين باسم «سياج القتل الذاتي». فخلال المظاهرات، قُتل عشرات الفلسطينيين بالقرب من الجدار، وفي حالات أخرى، أُطلق الرصاص على أشخاص وهم يقفون على مسافة بعيدة منه.[94] بني السياج الكهربائي في عام 2002، وجرى لاحقاً توسيعه وتحسينه وتجهيزه بأجهزة مراقبة وأجهزة فتاكة متطوّرة

[93] Ynet News, "New drone technology drops tear gas on Gaza protesters," *Ynet* (30 March 2018), ynetnews.com/articles/0,7340,L-5211564,00.html (accessed 22 March 2019).

[94] B'Tselem - The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories, "Fatalities since Operation Cast Lead," *B'Tselem* (2019). btselem.org/statistics/fatalities/after-cast-lead/by-date-of-event (accessed 2 August 2019).

تكنولوجياً. وكجانب هام من جوانب الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، يمتد السياج متعدد الطبقات على امتداد 60 كيلومتراً فوق المنطقة البرية بين إسرائيل وغزة، بمتوسط ارتفاع يبلغ 10 أقدام. وهو يتألف من مستويين تفصل بينهما فجوة: الأول مصنوع من حاجز خام من الأسلاك الشائكة، والثاني سياج مجهز بأجهزة استشعار كهربائية عالية التقنية، وكاميرات مراقبة، وأبراج مراقبة، ومراقبة بالأقمار الصناعية، ونظام كشف للمحيط متصل بمركز قيادة وتحكم. وتعزز السياج بنظام إطلاق نار آلي بمجرد الرؤية See-Shoot، يتألف من شبكة من المدافع الرشاشة الآلية والقناصة الآليين، وهي قادرة على فرض منطقة محظورة بعمق 1500 متر تقريباً.[95] كما أنه محمي بمركبات أرضية مستقلة مزودة بمدافع آلية.

صممت السياج وبنته شركة الأمن الإسرائيلية الخاصة «Magal Security Systems»، التي تعتبر المزود الرائد عالمياً لتقنية أمن المحيط المحوسبة. اشتهرت الشركة عالمياً ببناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية، والأسوار الكهربائية على طول حدود إسرائيل مع مصر والأردن ولبنان وسوريا. وفي مقابلة مع قناة بلومبرغ التلفزية، أكد الرئيس التنفيذي السابق للشركة، سعار كورش Saar Koursh، أن «غزة أصبحت صالة عرض لـ «السياجات الذكية التي تنتجها الشركة، حيث يقدر العملاء أن المنتجات قد اختبرت في المعركة».[96] وقد عززت

[95] Stephen Graham, "Robo-War™ dreams: Global South urbanisation and the US military's 'Revolution in Military Affairs.'," *Crisis States Research Centre Working Papers*, 20 (November). lse.ac.uk/international-development/Assets/Documents/PDFs/csrc-working-papers-phase-two/wp20.2-robo-war-dreams.pdf.

[96] Jonathan Ferziger, "Gaza Barrier Can't Withstand an Assault by Mob, Fencemaker Says," *Bloomberg* (11 April 2018), bloomberg.com/news/articles/2018-04-10/gaza-barrier-can-t-withstand-an-assault-by-mob-fencemaker-says (accessed 2 July 2019).

خبرة ماغال في إقامة حواجز وأسوار الفصل عالية التقنية، لحبس المجتمعات الفلسطينية، من مكانة الشركة الدولية. وقد أسست ماغال العديد من الشركات التابعة العالمية، وأقامت أنظمة الحواجز الأمنية في أكثر من 100 دولة.

خلاصة

الإطار الاستعماري الاستيطاني هو شرط مسبق، وضروري، لفهم ديناميكيات الابتكارات العسكرية والأمنية الإسرائيلية. يعتبر الإنتاج النشط للمعدات العسكرية والأمنية المتطورة ورفيعة المستوى أولويةً قصوى في استراتيجيات إسرائيل الداخلية والخارجية، ويهدف إلى الحفاظ على بقاء واستمرارية النسيج الاستيطاني الاستعماري للدولة والمجتمع الإسرائيليين. لقد وجه هذا المنطق الدولة الإسرائيلية منذ إنشائها، وتُرجم إلى إنشاء مؤسسة عسكرية مهيمنة في كل مجال مجتمعي، ومجمع صناعي عسكري واسع يشمل بعمق المجالات الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية. ومع ذلك، لا ينبغي فهم قدرة إسرائيل على الابتكار على أنها مجرد نتيجة لجهود محلية؛ إذ تعتمد إسرائيل بنيوياً على المساعدة العسكرية الأميركية، التي تستلزم دعماً مالياً وتقنياً رئيسياً، ونقل التكنولوجيا المتطورة، والإنتاج المشترك الكبير للأسلحة عالية التقنية. من دون هذه الاستثمارات الأميركية الهائلة، لم يكن من الممكن تحقيق قدرة إسرائيل عالية التقنية وقوتها العسكرية.

كان الإنتاج المتزايد للمعدات العسكرية والأمنية في العقود الماضية، بمثابة مصدر رئيسي للصادرات، والأرباح العامة والخاصة، والنمو الاقتصادي، والدبلوماسية، وعزز سمعة إسرائيل على المسرح العالمي. وهي سمعة ملطخة بالدماء؛ إذ تتميز مبيعات الأسلحة الإسرائيلية بالعلامة التجارية الفريدة

للأسلحة «المختبرة في المعركة» و«التي أثبتت جدارتها قتالياً»، من خلال التجارب على السكان الفلسطينيين العزل في الأراضي المحتلة. على وجه الخصوص، استخدمت غزة لتكون نقطة انطلاق للتجارب الإسرائيلية الوحشية للمنتجات العسكرية والأمنية، قبل أن تجد طريقها إلى سوق السلاح العالمي. حدثت هذه التجارب في سياق الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على غزة في الأعوام 2008 و2012 و2014، وكذلك أثناء الاحتجاجات الفلسطينية السلمية، كما يتضح من حالة مسيرات العودة الكبرى.

في الختام، فإن أي اعتبار لمساهمة إسرائيل في صناعة التكنولوجيا عالية المستوى في العالم يجب أن يأخذ في الاعتبار الجذور الاستيطانية الاستعمارية لهذه الابتكارات، التي بنيت بالكامل على القمع ونزع الملكية وأشكال مختلفة من الجرائم الاستعمارية. لا يُصنع التصدير الإسرائيلي للأمن والابتكارات العسكرية لتحسين حياة الإنسان ورفاهه، ولكن، وكما يتضح مما سبق، هو يُصنع لدعم الممارسات الاستبدادية والسلطوية للدول، بالإضافة إلى الميليشيات المتورطة في جرائم الحرب. وبالتالي، فإن مقاومة الاستعمار الاستيطاني لا ينبغي أن تكون مجرد شأن فلسطيني، بل شأناً عالمياً. تقع على عاتق جميع الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي والمجتمع المدني العالمي والحركات الاجتماعية العابرة للحدود، مسؤولية مقاومة وردع الإجراءات الإسرائيلية على المستوى العالمي.

قائمة المصادر

دعنا، طارق. 2022. «الإنتاج العسكري-الأمني واقتصاد الحرب في سياق الاستعمار-الاستيطاني الإسرائيلي». **دورية عمران** 10، عدد 39.

Abusalim, Jehad. 2018. "The Great March of Return: An Organizer's Perspective." *Journal of Palestine Studies* 47, no. 4.

Ahronheim, Anna. 2018. "Israel's defense sale grew 40 percent over past year". *Jerusalem Post*. https://www.jpost.com/Israel-News/Israels-defense-sales-grow-40-percent-over-past-year-553317. Accessed 2 March 2019.

Al Jazeera. 2018. "Gaza protests: all the latest updates". *Al Jazeera*. https://www.aljazeera.com/news/2018/11/12/gaza-protests-all-the-latest-updates/ Accessed 3 March 2019.

Amnesty International. 2018. "Israel: Arms embargo needed as military unlawfully kills and maims Gaza protesters". *Amnesty International*. https://www.amnesty.org/en/latest/news/2018/04/israel-arms-embargo-needed-as-military-unlawfully-kills-and-maims-gaza-protesters/ Accessed 16 January 2019.

—. 2018. "Six Months on: Gaza's Great March of Return". *Amnesty International*. https://www.amnesty.org/en/latest/campaigns/2018/10/gaza-great-march-of-return/ Accessed 22 January 2019.

Bahbah, Bishara, and Linda Butler. 1986. *Israel and Latin America: The Military Connection.* london: Palgrave Macmillan.

Bassok, Molti. 2013. "Israel Shells Out Almost a Fifth of National Budget on Defense, Figures Show." *Haaretz*. www.haaretz.com/israel-news/business/.premium-report-20-of-budget-goes-to-israel-s-defense-1.5229839 Accessed 18 November 2018.

Beinart, Peter. 2016. "Why Doesn't Obama Use Military Aid Packages to Israel as Leverage?" *Haaretz*. haaretz.com/opinion/why-doesn-t-obama-use-military-aid-package-to-israel-as-leverage-1.5439409 Accessed 8 November 2018.

Beit-Hallahmi, Benjamin. 1987. *The Israeli Connection: Who Israel Arms and Why.* London: IB Tauris.

Ben-Eliezer, Uri. 1998. *The Making of Israeli Militarism.* Bloomington: Indiana University Press.

Boeing. 2019. "Building the Future Together: Boeing in Israel." *Boeing*. www.boeing.com/resources/boeingdotcom/company/key_orgs/boeing-international/pdf/israelbackgrounder.pdf Accessed 7 November 2019.

Bonn International Center for Conversion (BICC). 2017. "The Global Militarization Index." *Bonn International Center for Conversion (BICC)*. https://www.bicc.de/uploads/tx_bicctools/GMI_2017_EN.pdf Accessed 13 January 2019.

B'Tselem-The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories. 2019. "Facilities since Operation Cast Lead." *B'Tselem*. https://www.btselem.org/statistics/fatalities/after-cast-lead/by-date-of-event Accessed 2 August 2019.

Busbridge, Rachel. 2018. "Israel-Palestine and the Settler Colonial 'Turn': From Interpretation to Decolonization." *Theory, Culture & Society* 35, no. 1 (2018).

Chomsky, Noam, and Ilan Pappe. 2015. *On Palestine.* Chicago: Haywire Books.

Cobban, Helena. 1989. "The U.S.-Israeli Relationship in the Reagan Era." *Journal of Conflict Studies* 9, no. 2.

Cohen, Stuart A. 2008. *Israel and its Army: From Cohesion to Confusion.* London :Routledge.

Cohen, Tova, and Steven Scheer. 2014. "Israel approves $4 billion privatization plan for next three years." *Reuters*. https://www.reuters.com/article/us-israel-privatisation-idUSKCN0HU0RA20141005 Accessed 16 January 2019.

Comptroller General of the United States. 1983. *U.S. Assisstance To The State Of Israel.* Comptroller General of the United States.

Congressional Research Service. 2018. *U.S. Foriegn Aid to Israel.* Congressional Research Service.

Coppola, Gabrielle, and Kamau Waringa. 2014. "Elbit Gains as Gaza Conflict Seen Fueling Defense Tech." *Bloomberg*. https://www.bloomberg.com/news/articles/2014-07-27/elbit-gains-as-gaza-conflict-seen-fueling-defense-tech#xj4y7vzkg Accessed 19 June 2019.

Dana, Tariq. 2020. "A Cruel Innovation: Israeli Experiments on Gaza's Great March of Return", *Sociology of Islam* 8, no. 2.

Dana, Tariq, and Ali Jarbawi. 2017. "A Century of Settler Colonialism in Palestine: Zionism's Entangled Project." *The Brown Journal of World Affairs* 24, no. 1.

Davison, Neil. 2017. "A legal perspective: Autonomous weapon systems under international humanitarian law," In United Nations Office of Disarmament Affairs (ed.), *Perspectives on Lethal Autonomous Weapon Systems*. New York: United Nations.

Defense for Children International Palestine. 2015. *Operated Protective Edge: A War Waged on Gaza's Children.* Ramallah: Defense for Children International Palestine.

Denes, Nick. 2011. "From tanks to wheelchairs: Unmanned aerial vehicles, Zionist battlefield experiments, and the transparence of the civilian." In *Surveillance and Control in Israel/Palestine: Population, Territory and Power*, edited by Elia Zureik, David Lyon and Yasmine Abu-Laban, 171-196. New York: Routledge.

Dwyer, Philip, and Amanda Nettelbeck. *Violence. Colonialism and Empire in the Modern World.* Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2017.

Esposito, Michele K. 2009. "Israeli arsenal deployed against Gaza during Operation Cast Lead." *Journal of Palestine Studies* 38, no. 3.

Ferziger, Jonathan. 2018. "Gaza Barrier Can't Withstand an Assault by Mob, Fencemaker Says." *Bloomberg*. https://www.bloomberg.com/politics/articles/2018-04-10/gaza-barrier-can-t-withstand-an-assault-by-mob-fencemaker-says#xj4y7vzkg Accessed 2 July 2019.

Future of Life Institute. 2015. "Autonomous Weapons Open Letter: AI & Robotics Researchers." *International Joint Conference on Artificial Intelligence*. https://futureoflife.org/open-letter-autonomous-weapons/?cn-reloaded=1 Accessed 26 March 2019.

Gradus, Yehuda, Shaul Krakover, and Eran Razin. 1993. *The Industrial Geography of Israel.* London: Routledge.

Grassiani, Erella. 2018. "Between security and military identities: The case of Israeli security experts." *Security Dialogue* 49, no. 1-2 (2018).

Haaretz Editorial. 2017. "Israel Is Arming Criminals." *Haaretz*. haaretz.com/opinion/editorial/israel-is-arming-war-criminals-1.5453770 Accessed 3 February 2019.

Hajjar, Lisa. 2014. "Is Targeted Killing War?" In *Opposing Perspectives on the Drone Debate*, by Bradley Jay Strawser and et al., 21-29. New York: Palgrave Macmillan.

Halper, Jeff. 2015. *War Against the People: Israel, the Palestinians and Global Pacification.* London: Pluto Press.

Hever, Shir. 2014. *Israel's Security Industry as a Business Model: Conflict-Management Industry.* Vol. 3, in *Human Rights, Human Security, and State Security: the Intersection*, edited by Saul Takahashi, 195-223. Oxford: praeger.

—. 2017. *The Privatization of Israeli Security.* London: Pluto Press.

Jacobson, Kenneth. 1990. "The United States, Israel, and the Middle East." In *The American Jewish Year Book, 1990: A Record of Events and Trends in American and World Jewish Life*, 225-257.

Kahana, Ephraim. 2006. *Historical Dictionary of Israeli Intelligence.* Oxford: Scarecrow Press.

Katz, Yaakov, and Amir Bohbot. 2017. *The Weapon Wizards: How Israel Became a High-Tech Military Superpower.* New York: St. Martin's Press.

Kimmerling, Baruch. 1993. "Patterns of militarism in Israel." *European Journal of Sociology/Archives Européennes de Sociologie* 34, no. 2.

Klieman, Aaron S. 1985. *Israel's Global Reach: Arms Sales as Diplomacy.* McLean: Pergamon-Brassey's.

Lockheed Martin Israel. "Home Page". n.d. https://www.lockheedmartin.com/en-il/index.html Accessed 2 February 2019.

Mark, Clyde R. 2005. *Israel: U.S. Foriegn Assisstance.* CRS Issue Brief for Congress, Foriegn Affairs, Defense, and Trade Division, Congressional Research Service.

Max, Arthur. 1985. *Israel grants Zaire's Mobutu easy credit for weapons purchases. AP News*. https://apnews.com/bedcc30184d30131e976a463462f6418 Accessed 6 March 2019.

Médecins Sans Frontières. 2018. "MSF teams in Gaza observe usually severe and devastating gunshot injuries". *Médecins Sans Frontières*. https://www.msf.org/palestine-msf-teams-gaza-observe-unusually-severe-and-devastating-gunshot-injuries Accessed 16 June 2019.

Mintz, Alex. 1985. "Military-Industrial Linkages in Israel." *Armed Forces & Society* 12, no. 1.

—. 1985. "The Military Complex: American Concepts and Israeli Realities." *The Journal of Conflict Resolution* 29, no. 4.

Mintz, Alex, and Michael D Ward. 1989. "The Political Economy of Military Spending in Israel." *American Political Science Review* 83, no. 2.

Musleh, H. Ali. 2018. "Designing in Real-Time: An Introduction to Weapons Design in the Settler-Colonial Present of Palestine." *Design and Culture* 10, no. 1.

Naaz, Farah. 2000. "Israel's Arms Industry." *Strategic Analysis* 23, no. 12.

Nevo, Ettay. 2018. "The Science behind Israel's Fight for Independence". *Weizmann Institute of Science*. https://davidson.weizmann.ac.il/en/online/sciencepanorama/science-behind-israels-fight-independence Accessed 7 April 2019.

Nitzan, Jonathan, and Shimshon Bichler. 2002. *The Global Economy of Israel: From War Profits to Peace Dividends.* London: Pluto Press.

Parker, Geoffrey. 1996. *The Military Revolution: Military Innovation and the Rise of the West.* Cambridge: Cambridge University Press.

Peck, Michael. 2018. "Forget the Uzi: Meet Israel's Deadly Tavor Assault Rifle". *The National Interest*. https://nationalinterest.org/blog/buzz/forget-uzi-meet-israels-deadly-tavor-assault-rifle-36837 Accessed 22 July 2019.

Peled, Dan. 2001. *Defense R&D and Economic Growth in Israel: A Research Agenda.* Department of Economics, University of Haifa, Haifa: Samuel Neaman Institute for Advanced Studies in Science and Technology.

Perman, Stacy. 2010. *Spies, Inc.:Business Innovation from Israel's Masters of Espionage.* Upper Saddle River: Pearson Education.

Polakow-Suransky, Sasha. 2011. *The Unspoken Alliance: Israel's Secret Relationship with Apartheid South Africa.* New York: Vintage Books.

Quandt, William B. 1977. *Decade of Decision: American Policy Toward the Arab-Israeli Conflict, 1967-1976.* Berkeley: University of California Press.

Ronen, Gil. 2009. "Tavor Rifle Gets Perfect Marks". *Arutz Sheva*. https://www.israelnationalnews.com/news/130707 Accessed 22 July 2019.

Sadeh, Shuki. 2014. "For Israeli Arms Makers, Gaza War is a Cash Cow." *Haaretz* haaretz.com/gaza-war-is-arms-industry-cash-cow-1.5258893 Accessed 6 June 2019.

Strawser, Bradley Jay, et al. 2014. *Opposing Perspectives on the Drone Debate.* New York: Palgrave Macmillan.

Swed, Ori, and Jouh Sibly Butler. 2013. "Military Capital in the Israeli Hi-tech Industry." *Armed Forces & Society* 41, no. 1.

Tawil-Souri, Helga. 2012. “Digital Ocuppation: Gaza’s High-Tech Enclosure.” *Journal of Palestine Studies* 41, no. 2.

United Nations Human Rights Council. 2016. “Joint Report of the Special Rapporteur on the right to freedom of peaceful assembly and of association and the special Rapporteur on extrajudicial, summary or arbitrary executions on the proper management of assemblies.” org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session31/Documents/A.HRC.31.66_E.docx Accessed 4 March 2019.

Weizman, Eyal. 2007. *Hollow Land: Israel’s Architecture of Occupation.* London: Verso Books.

Zureik, Elia. 2015. *Israel’s Colonial Project in Palestine: Brutal Pursuit.* New York: Routledge.

Zureik, Elia, David Lyon, and Yasmine Abu-Laban. 2011. *Surveillance and Control in Israel/Palestine.* New York: Routledge.

الاقتصاد السياسي للاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي: بين إخضاع الفلسطينيين وتسليع الحقوق

طارق صادق

مقدمة

يقوم الاستعمار الاستيطاني على أساس إحلال السكان الأصليين بسكان مستوطنين، ليس بالضرورة باستخدام القوة، فقد يكون الإحلال من خلال التضييق على السكان وفرض بيئة طاردة. كذلك يشمل الاستعمار الاستيطاني قمع الاقتصاد ومنعه من النمو والتنمية.

إن استمرار الاستعمار الاستيطاني في فلسطين لمدة تزيد عن 73 عاماً، خلق إطاراً معقداً ومتشابكاً من السياسات الإسرائيلية والاستراتيجيات تجاه الاقتصاد الفلسطيني. تتداخل السياسات

الإسرائيلية فيما بينها، وتتداخل تأثيراتها، لتفرض نظاماً معقداً يهيمن على كل مناحي الحياة للفلسطينيين.

تهدف هذه الورقة إلى إظهار الإطار الذي تهيمن إسرائيل من خلاله على الاقتصاد الفلسطيني، وتُخضع من خلاله الفلسطينيين لنظام الهيمنة الإسرائيلي. تقوم إسرائيل بتقسيم فلسطين إلى مناطق منفصلة جغرافيا، لكل منها نظام خاص وقيود خاصة. تتعامل إسرائيل بآليات مختلفة بين الفلسطينيين في داخل الخط الأخضر وفي الضفة الغربية وقطاع غزة. كما فرضت هذه التجزئة واقعاً مختلفاً على الفلسطينيين داخل القدس، ثم قسمت الضفة الغربية في اتفاقية أوسلو إلى ثلاث مناطق (أ، ب، ج) وبات الفلسطينيون في مناطق «ج» تحت سيطرة إسرائيلية كاملة. لكن بالرغم من هذه التجزئة والتعامل مع الفلسطينيين بأنظمة مختلفة، بات المشترك بين الفلسطينيين جميعا هو وقوعهم تحت الهيمنة الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني في كل مناحيه.

تختلف الأدبيات في وصف حالة الاقتصاد الفلسطيني وعلاقته مع الاقتصاد الإسرائيلي، وتقتصر معظم بيانات الاقتصاد الفلسطيني المتوفرة على الضفة الغربية وقطاع غزة. لذلك، فإن معظم التحليل في هذه الورقة يقتصر على اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة. لكن مفهوم الاقتصاد الفلسطيني لا يقتصر على النشاط الاقتصادي الفلسطيني في هذين الإقليمين فحسب، بل يشمل أيضاً الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، والعلاقات الاقتصادية مع فلسطينيي الشتات.

تكمن أهمية هذه الورقة في أنها تضع إطاراً شمولياً للاقتصاد الفلسطيني وآليات الهيمنة الإسرائيلية. لذلك، يساعد هذا الإطار في تحليل أي سياسة اقتصادية ممكنة وكيفية مقاومة الإخضاع الإسرائيلي للفلسطينيين من خلال الاقتصاد.

مراجعة أدبية

تناولت العديد من الدراسات الآثار المتداعية لسياسات الاستعمار الاستيطاني في فلسطين، وتشير جميعها من دون اختلاف إلى الأثر السلبي للسياسات الإسرائيلية، سواء في الضفة الغربية وقطاع غزة أو في الأرض المستعمرة داخل الخط الأخضر. لكن دراسة هذه السياسات بشكل منفرد يخفض من الأثر الاقتصادي لها. فمثلاً، لا يمكن دراسة الكلفة الاقتصادية لسياسة هدم المنازل من دون الأخذ بعين الاعتبار أن هدم المنازل الفلسطينية هو مقدمة للبناء الاستيطاني. كما لا يمكن فصل ذلك عما تشكله المستوطنات من منظومة طرقات ومدن صناعية وسيطرة على منابع المياه... إلخ. لذلك، من الضروري دراسة سياسات الاستعمار الاستيطاني في فلسطين بشكل شمولي.

ينظر مفهوم مصفوفة السيطرة، الذي قدمه جيف هالبر،[1] إلى السياسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة على أنها سلسلة متشابكة من الآليات، لا تتطلب جميعها بالضرورة احتلالاً مادياً للأراضي، مما يسمح لإسرائيل بالسيطرة على كل جانب من جوانب الحياة الفلسطينية في الأرض المحتلة. تتكون مصفوفة السيطرة من ثلاث مجموعات: خلق حقائق على الأرض من خلال مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات، والفصل من خلال نقاط التفتيش والطرق الالتفافية، والقيود والعقوبات القانونية عندما يحاول الفلسطينيون توسيع مجال حياتهم. وتشمل المجموعة الأخيرة تصاريح التنقل وتصاريح البناء وهدم المنازل والاعتقالات والغرامات. يتطلب الحفاظ على

[1] Jelf Halper, "The 94 Percent Solution: A Matric of Control", *Middle East Report*, no. 216 (2000), https://www.researchgate.net/publication/269909302_The_94_Percent_Solution_A_Matrix_of_Control.

مصفوفة السيطرة استخدام القوة العسكرية التي تستخدمها إسرائيل على ترددات مختلفة في الأرض الفلسطينية المحتلة. تتبنى إسرائيل نهج عدم القبول بحل الدولتين، وفي الوقت نفسه، رفض الحقوق المتساوية في دولة واحدة. البديل الوحيد هو الحفاظ على مصفوفة السيطرة.[2]

مرت السياسات الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني في المناطق المحتلة عام 1967 بمراحل مختلفة. بحسب إحدى الدراسات، فقد تميز العقدين الأولين بعد الاحتلال الإسرائيلي بتكامل جزئي للاقتصاد الفلسطيني مع الاقتصاد الإسرائيلي، بالسماح للعمال الفلسطينيين بالعمل داخل الخط الأخضر، وكان للعقد الأول تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني.[3] بعد ذلك، انعكست العملية، مع نمو الاقتصاد الإسرائيلي الغني بمعدل أسرع.

من أسباب عدم التوازن هذا السياسات الإسرائيلية المتمثلة في القيود المفروضة على استخدام الموارد الطبيعية، والقيود المفروضة على أنشطة القطاعات الإنتاجية، ومصادرة الموارد الطبيعية للاقتصاد الفلسطيني، والافتقار إلى الجهاز المصرفي الفلسطيني، وفجوة البنية التحتية على جانبي الخط الأخضر. نتيجة لذلك، ازدادت تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي خلال هذه المرحلة، من خلال الاعتماد على السلع الإسرائيلية، وضعف التجارة مع الدول العربية، بالإضافة إلى القيود المفروضة على استخدام الموارد. بعد ذلك اتخذت الحكومات الإسرائيلية منحى مختلف، حيث

[2] Jelf Halper, *War Against the People: Israel, the Palestinians and Global Pacification* (London: Pluto Press, 2015).

[3] Fadle M. Naqib, "Economic Aspects of the Palestinian-Israeli Conflict: The Collapse of Oslo Accord," *United Nation Univercity/ wider* (Oct 2002), 1-21.

اتجهت إلى الفصل عن المناطق المستعمرة عام 1967، بدلا من التكامل الجزئي.[4]

بدأت الأدبيات بدراسة تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي،[5] حيث تتحدد التبعية للاقتصاد الإسرائيلي من خلال التجارة، وتدفقات العمالة عبر الخط الأخضر، والقيود المالية وخدمات البنية التحتية للفلسطينيين من قبل إسرائيل. في ظل هذه التبعية ومصادرة موارد أملاك الفلسطينيين، فإن أي برامج تنموية للفلسطينيين ستكون غير واقعية.

هناك جانبان لتبعية الاقتصاد الفلسطيني:[6] الجانب الأول هو الاعتماد على العمالة داخل الخط الأخضر، والثاني هو الاعتماد على التجارة مع الاقتصاد الإسرائيلي. لانخفاض عدد العمال الفلسطينيين داخل الخط الأخضر أثر سلبي على مستوى إجمالي الدخل، بينما تحد القيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني استيعاب سوق العمل للعمالة الإضافية. مع ذلك، يؤدي التشغيل داخل الخط الأخضر إلى زيادة التبعية وإضعاف القطاعات الإنتاجية الفلسطينية.

وفقا لأرنون،[7] تغيرت تبعية الاقتصاد الفلسطيني من الاعتماد

[4] Raja Khalidi and Sahar Taghdisi-Rad, *The economic dimensions of prolonged occupation: Continuity and change in Israeli policy towards the Palestinian economy*, UNCTAD Report, (Geneva: United Nations, Conference on Trade and Development, 2009).

[5] Yusif A. Sayigh, "The Palestinian Economy under Occupation: Dependency and Pauperization," *Journal of Palestine Studies* 15, no. 4 (Summer 1986), 46 – 67.

[6] Arie *Arnon and Jimmy Weinblatt*, "Sovereignty and Economic Development: The Case of Israel and Palestine," *Monaster Center for Economic Research* (Beer Sheva: Ben-Gurion University of the Negev, 2001), 13-99.

[7] Arie Arnon, "Israeli Policy towards the Occupied Palestinian Territories: The Economic Dimension," *Middle East Journal* 61, No. 4 (Number 2007), 573-595.

على العمالة في الاقتصاد الإسرائيلي لتشمل أيضا الاعتماد على الدعم المالي من الدول المانحة. في ظل ضعف القطاعات الانتاجية، تعتبر زيادة إنتاجية قطاع التجارة من دواعم التبعية، حيث يتألف في الغالب هذا القطاع من تجارة الجملة والتجزئة للواردات الإسرائيلية، في حين أن إنتاجية القطاعات الإنتاجية تتقلص أو راكدة. ووفقا للشقاقي،[8] أثرت الإنتاجية المتزايدة بشكل سلبي على صغار التجار والحرفيين، لأن التجار الكبار قطعوا عنهم الصفقات التجارية مع الاقتصاد الإسرائيلي. وبالتالي، أدى هذا التحول في العلاقات التجارية إلى زوال هذه الطبقة الوسطى.

شكلت اتفاقية أوسلو، وما تلاها من سياسة إغلاقات، مأسسة للعلاقة التبعية للاقتصاد الفلسطيني، حيث بات الغلاف الجمركي تحت سيطرة إسرائيل وحدها، وأصبحت إسرائيل وحدها من تحدد سياسة العلاقات التجارية للاقتصاد الفلسطيني.[9] وبالتالي، فإن جميع البرامج التنموية الممولة دوليا لا تساهم في تحقيق تنمية حقيقية للاقتصاد الفلسطيني في ظل تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي،[10] وهذا يتفق مع ما ذكره صايغ.[11]

تذهب روي إلى مفهوم أبعد من نظرية التبعية في تحليل الاقتصاد الفلسطيني. إذ أنها تناولت مفهوم الإفقار التنموي (de-development) وعرفته بـ «العملية التي تقوض أو تضعف

[8] Ibrahim Shikaki, "The Political Economy of Dependency and Class Formation in the Occupied Palestinian Territory Since 1967," in *Political Economy of Palestine: Critical, Interdisciplinary and Decolonial Perspectives*, by Alaa Tartir and Tareq Danna and Timothy Seidel (Cham, Switzerland: Palgrave Macmillan. Middle East Today, 2021), 49-80.

[9] Shir Hever, *The Political Economy of Israel's Occupation: Repression Beyond Exploitation* (London: Pluto Press, 2010).

[10] Aala Tartir and Timothy Seidel, *Palestine and Rule of Power: Local Dissent vs. International Governance* (London: Palgrave Macmillan, Middle East Today Series, 2019).

[11] Sayigh, "The Palestinian Economy under Occupation,".

قـدرة الاقتصـاد علـى النمـو والتوسـع مـن خـلال منعـه مـن الوصـول إلـى واسـتخدام المدخـلات اللازمـة لتعزيـز النمـو الداخلـي إلـى مـا بعـد مسـتوى هيكلـي محـدد». عـلاوة علـى ذلـك، فـإن تدميـر المنـازل والبنيـة التحتيـة، والسـيطرة علـى المـوارد، والإغـلاق والقيـود المفروضـة علـى الحركـة، قـد عجلـت مـن تدهـور الاقتصـاد الفلسـطيني.[12] جديـرٌ بالذكـر أن التبعيـة بحـد ذاتهـا ليسـت هدفـا للسياسـات الإسـرائيلية. وعلـى الرغـم مـن أن علاقـة التبعيـة تمنـع اسـتقلال الاقتصـاد الفلسـطيني، إلا أن العديـد مـن الـدول المسـتعمرة اسـتقلت اسـميا، لكنهـا بقيـت تابعة لمسـتعمريها بعـد الاسـتعمار. إن تبعيـة الاقتصـاد الفلسـطيني، بالنسـبة لإسـرائيل، هـي طريـق لإخضـاع الفلسـطينيين وقمـع مقاومتهـم ضـد الاحتـلال.[13]

الإطار النظري

بالنظـر إلـى نظريـات التبعيـة والإفقـار التنمـوي والإخضـاع المقدمـة فـي مراجعـة الأدبيـات أعـلاه، فـإن الإطـار التالـي يجمـع جميـع هـذه النظريـات. نعتبـر عمليـة الإفقـار التنمـوي للاقتصـاد الفلسـطيني هـي نتيجـة لمصفوفـة السـيطرة المفروضـة. وبالتالـي فـإن مصفوفـة السـيطرة مـن السياسـات الإسـرائيلية التـي تمنـع الاقتصـاد الفلسـطيني مـن اسـتخدام مدخلاتـه ومـوارده، أدت إلـى كبـت النمـو وزوال القطاعـات الإنتاجيـة. نتيجـة لذلـك، يتـم توفيـر العمالـة الفلسـطينية للاقتصـاد الإسـرائيلي بأجـور تدنـو أجـور العمـال الإسـرائيليين. هـذه تبعيـة راسـخة ناتجـة عـن عمليـة الإفقـار التنمـوي. وعلـى الرغـم مـن أن العمـل فـي الاقتصـاد الإسـرائيلي

[12] Sara Roy, "De-development Revisited: Palestinian Economy and Society Since Oslo," *Journal of Palestine Studies*, (March 1999): 64–82.

[13] Hever, *The Political Economy of Israel's Occupation*.

يـؤدي إلـى تدفـق الدخـل إلـى الاقتصـاد الفلسـطيني، إلا أن الاعتمـاد علـى العمالـة يسـمح للسياسـات الإسـرائيلية بالسـيطرة علـى العمـال الفلسـطينيين، وبالتالـي السـكان الفلسـطينيين، مـن خـلال نظـام تصاريـح دخـول الخـط الأخضـر بنـاءً علـى الفحـص الأمنـي. يمكـن تعريـف هـذه العمليـة علـى أنهـا عمليـة إخضـاع الفلسـطينيين للسياسـات الإسـرائيلية وللبيئـة القسـرية.

الشكل (1): الإطار النظري لفرض السيطرة والإخضاع الاقتصادي للفلسطينيين[14]

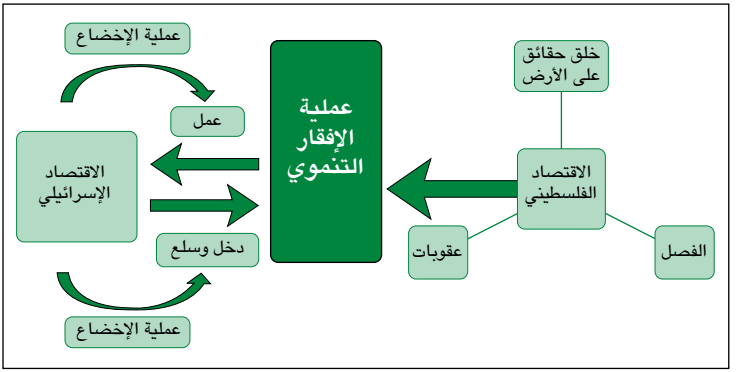

مصفوفة السيطرة (Matrix of Control)

أوجـدت إسـرائيل «حقائـق علـى الأرض» مـن خـلال مصـادرة الأراضـي وبنـاء المسـتوطنات ومعسـكرات الجيـش. كمـا تحتـل قواعـد الجيـش مسـاحات شاسـعة مـن الأرض، وتبقـي الأسـلحة جاهـزة لإعـادة تأكيـد السـيطرة مـن خـلال القـوة الغاشـمة. تشـمل «الحقائـق علـى الأرض» الأخـرى المجمعـات الصناعيـة واسـتمرار السـيطرة الإسـرائيلية علـى طبقـات الميـاه الجوفيـة والأماكـن المقدسـة والسـياحية.

[14] من إعداد الباحث.

يربط نظام الطرق السريعة والالتفافية المستوطنات، ويخلق حواجز إضافية بين الفلسطينيين، داخل مناطق الضفة الغربية، كما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى جانبي الخط الأخضر. تفرض «الحدود الأمنية» (الشبكة السميكة للمناطق العسكرية المغلقة ونقاط التفتيش الداخلية في الأراضي) سياسة إسرائيل المعلنة المتمثلة في «الفصل» عن الفلسطينيين، وتقيد حركة الفلسطينيين بشكل أكبر لتعيق وصولهم إلى مواردهم.

أما المجموعة الثالثة من آليات السيطرة، وهي الأكثر تفصيلاً، فهي تلك ذات الطبيعة البيروقراطية أو «القانونية». إذ يتم تشريع قيود على الفلسطينيين، مما يؤدي إلى فرض عقوبات كلما حاول الفلسطينيون توسيع مساحة حياتهم. تفرض على الفلسطينيين قيود على البناء، وعندما يقومون بالبناء تهدم المنازل. كما يفرض عليهم ضرائب سكن عالية في القدس، وعندما لا يستطيعون السداد يطردون خارج المدينة. وبالتوازي مع ما سبق، تعمل آليات السيطرة على حصر الفلسطينيين في جيوب صغيرة وتفرض عليهم بيئة طاردة، بينما تسمح «المخططات الهيكلية» الموسعة حول المستوطنات (على عكس حلقات التخطيط المشددة حول التجمعات الفلسطينية) لإسرائيل بأن تؤكد أنه تم «تجميد» بناء المستوطنات داخل المخططات.

إذا ما درسنا سياسات الاستعمار الاستيطاني بخصوص قطاع غزة، كحالة خاصة، فإن هذه الحالة تلخص آليات مصفوفة السيطرة على الفلسطينيين في هذه المنطقة الجغرافية. فرضت إسرائيل «حقائق على الأرض» بما أسمته «انسحاب أحادي الجانب»، تاركة الفلسطينيين في بقعة جغرافية معزولة عن العالم وعن الفلسطينيين وتحت القمع والهدم المستمرين لكن بوتيرة متغيرة. كما قامت بفصل قطاع غزة بشكل كامل عن الضفة الغربية وعن المناطق المستعمرة عام 1948. ولم تبدأ عملية الفصل مع بدء الحصار

عام 2006، بل بدأت منذ العام 1967، بحيث استخدمت الحكومات الإسرائيلية استراتيجيات مختلفة في التعامل مع هاتين المنطقتين الجغرافيتين. على سبيل المثال تم السماح لبنك فلسطيني واحد بالعمل في قطاع غزة، بينما سمح لبنك عربي واحد بالعمل داخل الضفة الغربية في الثمانينات. وبالتالي، فإن أي تعاملات بنكية وتحويلات بين الضفة الغربية وقطاع غزة كان عليها أن تمر من خلال البنوك الإسرائيلية. وفي المجموعة الثالثة، فرضت إسرائيل على قطاع غزة مساحة ضيقة في البحر للصيد، وكل من يجتازها يتعرض للاعتقال أو لإطلاق النار.

الإفقار التنموي في الاقتصاد الفلسطيني

تعيق الممارسات الإسرائيلية العمل «الطبيعي» لقوى اقتصاد السوق في الاقتصاد الفلسطيني. وتشمل هذه الممارسات: القيود المفروضة على استخدام الموارد الطبيعية، والمصادرات الضخمة للموارد من الاقتصاد الفلسطيني الفقير إلى الاقتصاد الإسرائيلي الغني، ومنع الأنشطة التجارية من خلال نظام تنظيمي مفروض، والضغط المالي، وفصل الاقتصاد الفلسطيني عن الأسواق العربية وبيئته الطبيعية، وربط ثروات العمالة الفلسطينية بالاقتصاد الإسرائيلي، وتفتيت السوق الفلسطيني، ورفع تكاليف التعاملات التجارية.

لفهم التغيرات المتعلقة بعملية الإفقار التنموي في هيكل الاقتصاد الفلسطيني، تظهر نظرة عامة على توزيع الاقتصاد الفلسطيني على القطاعات في الشكل 2 أدناه، أن الاقتصاد الفلسطيني يتجه نحو الخدمات بشكل متزايد. وقد أدى تراجع القدرة الإنتاجية إلى تقلص قطاعي الزراعة والتصنيع، فانخفضت حصة قطاع الزراعة من 33.2% في العام 1972، إلى 8.1% في العام 2019، بينما ارتفعت حصة الخدمات من 55% في العام 1972، إلى 71.6% في العام 2019. وعلى الرغم من التوسع في حصة الصناعات التحويلية

في الفترة 1994-1995، بسبب بعض الاستثمارات الخاصة بعد اتفاقية أوسلو، إلا أن هذا التوسع كان مؤقتاً. لقد انخفضت حصة الصناعات التحويلية من 20.1% في العام 1995، إلى 13.4% في العام 1999، تلاه ركود في القطاع. ويعكس التراجع في قطاع التصنيع بعد توسع مؤقت نقص القدرات الإنتاجية.

الشكل (2): توزيع الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب القطاع[15]

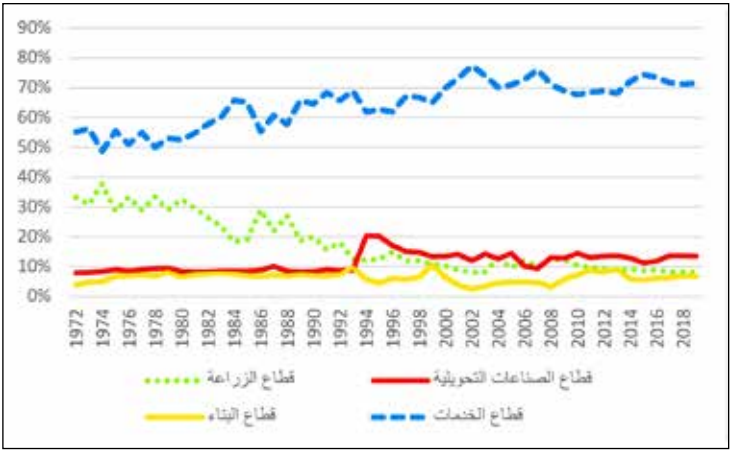

بالنظر إلى قطاع الزراعة وحده (وهو قطاع يستوعب العمالة غير الماهرة) في الشكل 2، نرى وجود علاقة عكسية واضحة بين التشغيل في الاقتصاد الإسرائيلي والعمل في قطاع الزراعة. أي كلما شددت إسرائيل من سياسة إغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة، توجه العمال إلى قطاع الزراعة الفلسطينية، لكن من دون تحقيق نمو حقيقي على المدى الطويل في إجمالي القيمة المضافة لقطاع الزراعة، وفي تراجع انتاجية العمل في

[15] منتج بناء على معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ويمكن إعادة انتاجه عبر الوصلة التالية:
https://pcbs.gov.ps/site/lang__ar/507/default.aspx

ظل القيود المفروضة على استخدام موارد هذا القطاع. أي أن سياسة الإغلاق تشكل طبقة كادحة مسحوقة من العمال غير المهرة. فبعد أن قامت سياسات الاستعمار الاستيطاني بسلب مصادر رزقهم في الزراعة ومصادر المياه الضرورية لتنمية الزراعة، بات دخلهم يخضع لسياسة إغلاقات تصاريح عمل.

الشكل (3): قطاع الزراعة وعلاقته بالعمل في الاقتصاد الإسرائيلي[16]

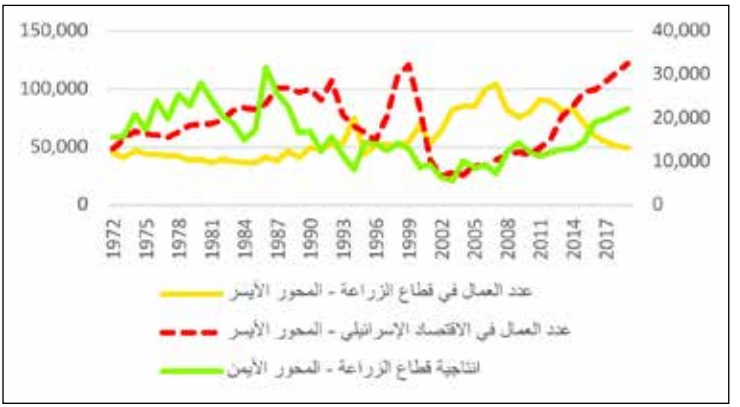

على الرغم من اعتقاد البعض بأن اتفاقية أوسلو ستعطي دفعة لتنمية الاقتصاد الفلسطيني عبر التكامل مع الاقتصاد الإسرائيلي، من خلال الغلاف الجمركي الواحد والسماح للفلسطينيين بالعمل بحرية داخل الخط الأخضر، إلا أن إسرائيل نفذت منها الغلاف الجمركي فقط، وباتت تتحكم وحدها بالسياسة التجارية. ونظراً لعدم السماح بدخول الفلسطينيين بالعمل داخل الخط الأخضر، ولسلب المصادر الطبيعية للفلسطينيين، ارتفعت نسبة البطالة بشكل ملحوظ بعد اتفاقية أوسلو. كذلك استمرت بالازدياد في قطاع غزة، نتيجة ممارسات الفصل والحصار.

[16] منتج بناء على معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ويمكن إعادة انتاجه عبر الوصلة التالية:
https://pcbs.gov.ps/site/lang__ar/507/default.aspx

الشكل (4): نسبة البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة[17]

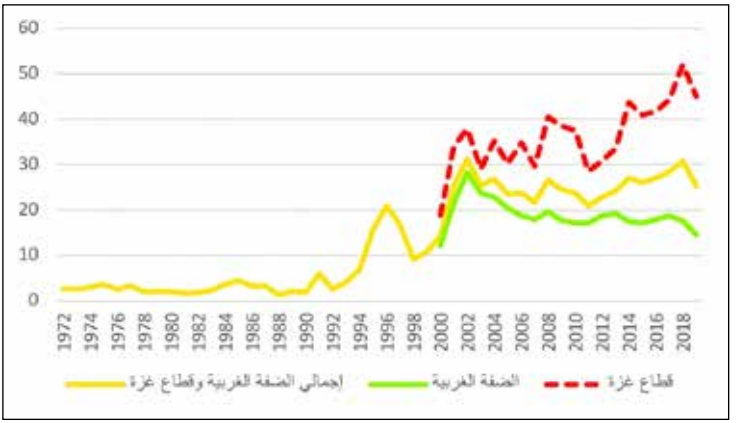

شكلت آليات فرض الحقائق على الأرض، من الاستيطان وتوسيع المخططات الهيكلية للمستوطنات، وما تبعه وسبقه من منع تطوير البنية التحتية وتهجير الفلسطينيين، عملية إفقار للفلسطينيين في الضفة الغربية. كما تسببت سياسة الهدم في القدس بانخفاض مستوى المعيشة للمقدسيين المتضررين ثلاثة أضعاف المتضررين في مناطق «ج» من الضفة الغربية.[18] بينما شكلت سياسات فصل قطاع غزة وتدميره، بإفقار الفلسطينيين بشكل كبير، كما نرى في أطلس الفقر (الشكل 5)، حيث أن المناطق المظللة باللون الأغمق هي أكثر فقراً.[19] في الضفة الغربية، شكلت القيود المفروضة في

[17] منتج بناء على معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ويمكن إعادة انتاجه عبر الوصلة التالية:
https://pcbs.gov.ps/site/lang__ar/507/default.aspx

[18] Shir Hever, "The Economic Impact of Displacement: Analysis of the Economic Damage Caused to Palestinian Households as a Result of Displacement by Israeli Authorities," *Norwegian Refugee Council* (Jerusalem, 15 Apri, 2015), https://www.nrc.no/globalassets/pdf/reports/the-economic-impact-of-displacement.pdf.

[19] Shir Hever, *A Costly Divide: Economic Repercussions of Separating Gaza and the West Bank* (Tel- Aviv: Gisha – Legal Center for Freedom of Movement, 2015).

منطقة الأغوار، وفي جنوب الضفة الغربية، ضغطا على الفلسطينيين للمزيد من الإفقار. كما ساهم الجدار المبني داخل الضفة الغربية في ديمومة حالة الفقر، وضعف احتمالية الخروج منها.[20]

الشكل (5): أطلس الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة[21]

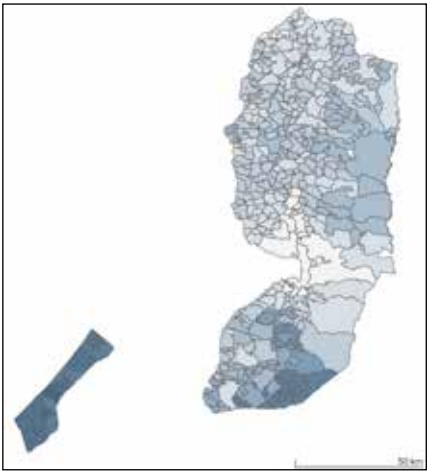

تشكل عملية الاستيطان أحد أهم أدوات مصفوفة السيطرة. تفرض المستوطنات واقعها على الفلسطينيين، سواء في الضفة الغربية أو في المناطق المحتلة داخل الخط الأخضر. إن اختيار مكان المستوطنات على أعالي الجبال وبين التجمعات الفلسطينية أو في المناطق الأكثر خصوبة والأقرب من ينابيع المياه، وما يرافق هذه المستوطنات من طرق وبنى تحتية، يهدف إلى فصل الفلسطينيين بعضهم عن بعض وفصلهم عن مصادرهم.[22] كما

[20] Tareq Sadeq and Michel Lubrano, "The Wall's Impact in the Occupied West Bank: A Bayesian Approach to Poverty Dynamics Using Repeated Cross-Sections," *Econometrics*, Birzeit University, 30 May 2018.

[21] المصدر: الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، عبر: https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__en/1221/default.aspx

[22] Nu'man Kanafani and Ziad Ghaith, "The economic base of Israel's colonial settlements in the West Bank," *Palestine Economic Policy Research Institute*, Ramallah, 2012.

تحتوي بعض هذه المستوطنات على مدن صناعية كبيرة، بعضها متخصص لاستغلال الموارد الطبيعية في أماكنها، وبعضها يستقبل العمال الفلسطينيين من القرى المجاورة بهدف إخضاع الفلسطينيين إلى عملية الاستعمار الاستيطاني.

بالرغم من أن القدس غير ظاهرة في أطلس الفقر (الشكل 5 أعلاه)، إلا أن نسبة الفقر فيها تتجاوز 72% حسب الإحصاءات الإسرائيلية. في الوقت ذاته، تسيطر آليات مصفوفة السيطرة بشكل ضيق على الفلسطينيين في القدس، حيث تفرض وقائع على الأرض من خلال مصادرة أراضٍ وبيوت بشكل متسارع، وكانت قد قامت بعزلها بشكل كامل عن محيطها الفلسطيني، وفرضت قيوداً على البناء والعمل والأعمال، وقامت بهدم أو إغلاق أبنية. لذلك تراجع الاقتصاد الفلسطيني، وقامت العديد من المنشآت بالإغلاق. فعلى سبيل المثال، تراجع عدد الفنادق الفلسطينية في القدس الشرقية من 34 فندقاً عام 2011 إلى 21 فندقاً عام 2018.

بينما تراجعت إنتاجية معظم القطاعات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ارتفعت الانتاجية والقدرة التشغيلية لقطاع التجارة، خاصة بعد العام 2008، نتيجة زيادة التسهيلات الائتمانية المعطاة لهذا القطاع والزيادة في القروض الاستهلاكية لعامة الناس. أثرت الإنتاجية المتزايدة بشكل سلبي على صغار التجار والحرفيين، نتيجة لقطع التجار الكبار الصفقات التجارية مع الاقتصاد الإسرائيلي عنهم.[23] استطاعت السلطات الإسرائيلية أن تخلق طبقة من كبار التجار قادرين على إغراق السوق الفلسطينية بالمنتجات الإسرائيلية عندما تريد، خاصة وأن هذه الطبقة تحصل على امتيازات للحركة عبر الخط الأخضر مقارنة بعامة الفلسطينيين، حيث يكون من مصلحتهم استمرار حالة الهيمنة على الاقتصاد الفلسطيني.

[23] Shikaki, "The Political Economy of Dependency".

التبعية الاقتصادية وإخضاع الفلسطينيين

تعرف التبعية الاقتصادية بالتبادل بين اقتصاد غني واقتصاد تابع (فقير)، بحيث يصدر الاقتصاد الفقير موارده للاقتصاد الغني بثمن زهيد مقابل الحصول على سلع مصنعة من الاقتصاد الغني. في حالة الاقتصاد الفلسطيني، تتم مصادرة الموارد، وليس بيعها، لمصلحة الاقتصاد الإسرائيلي، بينما يقوم الاستعمار الاستيطاني بعملية إفقار للاقتصاد الفلسطيني، لتقوم الطبقة المسحوقة بقبول العمل في الاقتصاد الإسرائيلي بأجر أقل من أجر العامل الإسرائيلي. ونظرا لعملية إضعاف القطاعات الانتاجية والقيود على الاستيراد من خارج فلسطين التاريخية، يستورد الفلسطينيون معظم وارداتهم من الاقتصاد الإسرائيلي. لذلك، هذه ليست حالة تبعية اقتصادية بالمفهوم التقليدي، بل هي عملية تبعية مفروضة.

لا تقتصر التبعية الاقتصادية على العلاقة مع الاقتصاد الإسرائيلي، بل تتسع أيضا إلى تدفق الأموال من الخارج، من خلال المساعدات المالية المقدمة من المانحين الدوليين للسلطة الفلسطينية أو لمؤسسات المجتمع المدني. وعلى الرغم من أن المساعدات الدولية كانت تحت مسمى دعم بناء مؤسسات «الدولة الفلسطينية» والحفاظ على حل الدولتين، وتجاوزت إجمالي قيمتها 30 مليار دولار (وصلت قيمة المساعدات أكثر من 500 دولار للفرد عام 2008)، بما يضع السلطة الفلسطينية في المرتبة الثانية عالميا في الحصول على المساعدات؛ إلا أنها فشلت في تحقيق أهدافها.[24] كما أن معظم هذه المساعدات كانت تعود بشكل غير مباشر، عن طريق الواردات واستخدام عملة الشيكل الإسرائيلي في المساعدات، إلى الاقتصاد

[24] Jeremy Wildeman and Alaa Tartir, "Can Oslo's Failed Aid Model Be Laid to Rest?," *The Palestinian Policy Network*, September 2013.

الإسـرائيلي. وقـد قـدر حيفيـر بـأن 72% مـن المسـاعدات الدوليـة للفلسـطينيين صبـت فـي الاقتصـاد الإسـرائيلي.[25]

الشكل (6): المساعدات الدولية المقدمة للسلطة الفلسطينية[26]

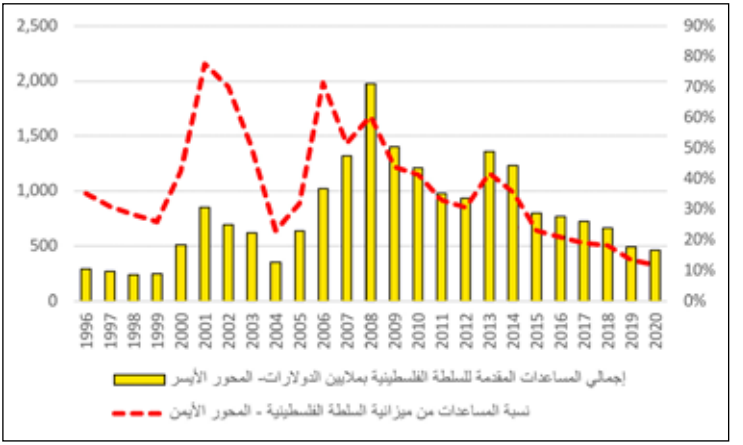

كمـا أشـير سـابقاً، إن حالـة تبعيـة الاقتصـاد الفلسـطيني للاقتصـاد الإسـرائيلي ليسـت تبعيـة اقتصاديـة بالمفهـوم التقليـدي لهـا. ذلـك أن الإطـار العـام لعلاقـة التبعيـة هـذه ليسـت علاقـة بيـن اقتصاديـن سـياديين، أحدهمـا (التابـع) يملـك مـوارد، والآخـر (المهيمـن) يملـك أدوات الانتـاج. إن الإطـار العـام لهـذه العلاقـة هـو إطـار الاسـتعمار الاسـتيطاني، حيـث يسـعى الاسـتعمار إلـى الهيمنـة علـى المسـتعمَر صاحـب الأرض، وفـرض نظامـه عليـه، وسـرق مـوارده وثقافتـه، ووضعـه أم خياريـن: الخضـوع لنظـام هـذا الاسـتعمار الاسـتيطاني وقيـوده أو الطـرد.

[25] Shir Hever, "How Much International Aid to Palestinians Ends Up in the Israeli Economy?," *Aid Watch*, Ramallah (September 2015), 2-15.

[26] منتـج بنـاء علـى معطيـات سـلطة النقـد الفلسـطينية، ويمكـن إعـادة انتاجـه عبـر الوصلـة التاليـة:
https://www.pma.ps/ar/Statistics//TimeSeriesData

شكلت اتفاقية أوسلو وما تلاها من بروتوكول باريس الاقتصادي، مأسسة للعلاقة التبعية، حيث باتت التجارة مع المنتجين الإسرائيليين هي الملاذ الوحيد للاقتصاد الفلسطيني. تشكل الإجراءات الإسرائيلية على المعابر تكلفة إضافية على المستوردين والمصدرين، من وإلى الضفة الغربية وقطاع غزة. بالإضافة إلى ذلك، تتعرض بعض البضائع للتلف أو لفقدان الصفقات التجارية نتيجة التأخير الإسرائيلي في منحها أذونات المرور.[27] ولذلك يفضل التجار الفلسطينيون العلاقات التجارية مع الشركات الإسرائيلية، فتشكل الواردات الإسرائيلية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي 55% من إجمالي الواردات، وتشكل الصادرات إلى الاقتصاد الإسرائيلي حوالي 90% من إجمالي الصادرات.[28]

كما تم توضيحه في الإطار النظري، تتم عملية إخضاع الفلسطينيين عن طريق علاقة تبعية الاقتصاد الفلسطيني، سواء على الاقتصاد الإسرائيلي أو على مساعدات الدول المانحة.

بعيد النكبة بعدة سنوات، بدأ الإسرائيليون بتشغيل الفلسطينيين في المناطق المستعمرة عام 1948 للعمل في منشآتهم التي تحتاج إلى العمالة غير الماهرة، خاصة في البناء والزراعة. وكذلك بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، بدأ الإسرائيليون باستخدام نفس الاستراتيجية. بدأ تشغيل الفلسطينيين من المناطق المحتلة عام 1967 في الاقتصاد الإسرائيلي في المناطق المحتلة عام 1948 في قطاعي الزراعة والبناء.

استحوذ التشغيل في الاقتصاد الإسرائيلي على نحو ربع العمالة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة في ثمانينات القرن الماضي. وأدت سياسة التشغيل إلى تدفق الأموال إلى

[27] Hever, *The Political Economy of Israel's Occupation*.

[28] Palestinian Central Bureau of Statistics, https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__en/507/default.aspx?lang=en(2020).

اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، مما أدى إلى نمو الناتج الإجمالي المحلي بنسب مرتفعة تجاوزت 10%، مما جعل الصحف الإسرائيلية تكتب عن «فوائد الاحتلال» للفلسطينيين. لكن هذه النسب المرتفعة لم تكن كافية لإرجاع الاقتصاد إلى ما قبل حرب 1967، كما أن هذا النمو في النسب سرعان ما تراجع بسبب ضعف القطاعات الانتاجية والقيود المفروضة عليها.

مع بداية الانتفاضة في نهاية الثمانينات، اتبعت الحكومات الإسرائيلية استراتيجية الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والسيطرة على تدفق العمال إلى الاقتصاد الإسرائيلي، حيث بدأت بتطبيق سياسة الحواجز ونظام تصاريح الدخول داخل الخط الأخضر. كذلك، اتبعت السلطات الإسرائيلية إجراءات الإغلاق الكامل أو الجزئي للمناطق المحتلة عام 1967، أحيانا بسبب الأعياد اليهودية وأحيانا أخرى للتضييق على الفلسطينيين.[29] ولا يسمح للفلسطينيين، بما فيهم العمال، بالتنقل إلى داخل الخط الأخضر خلال أيام الإغلاق.

خلق الإسرائيليون عدة أنواع للتصاريح: تصاريح للعمال، وتصاريح للتجار، وتصاريح لكبار رجال الأعمال ومتنفذي السلطة، وتصاريح علاج للمرضى. يرتبط نظام تصاريح الدخول إلى الداخل المحتل للفلسطينيين بتصنيف «المنع الأمني»، حيث لا يتم إصدار أي نوع من التصاريح لكل من يقع داخل هذا التصنيف. يُصنَف ضمن هذه الفئة كل من يبارك بأي نشاط مقاوم للاحتلال، مهما كان صغير، حتى لو كانت مجرد كتابات، وكذلك أقارب من هم معتقلون أو شهداء أو جرحى. في ظل اعتماد عدد كبير من الفلسطينيين على العمل في الاقتصاد الإسرائيلي، يشكل هذا النظام من التصاريح آلية لإخضاع

[29] Atif Kubursi, and Naquib, Fadle, "The Palestinian economy under occupation: economicide," *The Economics of Peace and Security Journal* 3, no. 2 (2008).

الفلسطينيين في لقمة عيشهم، فإما القبول بسياسات الاحتلال والسكوت عنها أو الإفقار.

على الرغم من أن السلطة الفلسطينية، المنبثقة عن اتفاقية أوسلو، تشكل مأسسة لحالة تبعية الاقتصاد الفلسطيني، إلا أنه يتم التأكيد على تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي من خلال السيطرة على الموارد المالية للسلطة الفلسطينية. على سبيل المثال، أنشأ بروتوكول باريس للعلاقات الاقتصادية اتحاد جمركي يحكم النظام التجاري للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة مع الخارج ومع الاقتصاد الإسرائيلي. تجمع السلطات الإسرائيلية الضرائب الجمركية للسلطة الفلسطينية على المعابر وتدفعها من خلال التخليص الجمركي للسلطة الفلسطينية. علاوة على ذلك، يتم أيضا تحويل ضريبة القيمة المضافة على واردات المنتجات الإسرائيلية إلى السلطة الفلسطينية. ويخضع دفع هذه المستحقات للسلطة الفلسطينية للمواقف السياسية للسلطة الفلسطينية. ففي أكثر من مرة علقت الحكومات الإسرائيلية دفع مستحقات السلطة الفلسطينية الجمركية لأسباب سياسية تتعلق برفض السلطة التنسيق الأمني أو لتوجهها إلى رفع قضايا السياسات الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية والمجازر في قطاع غزة إلى المحاكم الدولية. وقد تسبب عدم الدفع للحكومة الفلسطينية في حدوث عجز كبير، حيث أن إيرادات المقاصة تمثل 68% من عائدات الحكومة. ونتيجة لذلك، لم تتمكن الحكومة الفلسطينية من سداد التزاماتها تجاه موظفي القطاع العام والقطاع الخاص وتطوير البنية التحتية والخدمات الصحية والتعليمية. تشكل هذه السياسة الإسرائيلية آلية للإخضاع السياسي للفلسطينيين، بحيث لا تستطيع السلطة الفلسطينية اتخاذ أي قرارات من الممكن أن تجبر السلطات الإسرائيلية تغيير سياستها تجاه الفلسطينيين.

تشكل المساعدات الدولية المقدمة من الدول المانحة للفلسطينيين آلية أخرى لإخضاعهم. تضاعف قيمة المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية في الفترة ما بين 2007-2011، عقب توقفها لبضعة أشهر خلال العام 2006، إثر تشكيل حكومة حركة حماس عقب الانتخابات التشريعية للسلطة الفلسطينية في ذلك العام. وتحت شعار «بناء مؤسسات الدولة»، قامت الدول المانحة بدر الأموال إلى السلطة الفلسطينية والمجتمع المدني في الضفة الغربية، بهدف إظهار الفجوة في مستويات المعيشة بين الضفة الغربية وقطاع غزة. لم تفشل المساعدات الدولية في تنمية الاقتصاد الفلسطيني و«بناء مؤسسات الدولة» فحسب، بل ساعدت أيضا في جعل الاحتلال الإسرائيلي رخيص الثمن للإسرائيليين، من خلال السكوت على تدمير مشاريع البنية التحتية الممولة من الدول المانحة. كما وجدت الدول المانحة آليات للتأقلم مع الحصار المفروض على قطاع غزة بدلا من تحديه.[30] وفي ظل استمرار السيطرة الاستعمارية الإسرائيلية، قام الاتحاد الأوروبي، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وهو أكبر المانحين للسلطة الفلسطينية ولمؤسسات المجتمع المدني، بفرض شروط جديدة على تمويل مشاريع للمؤسسات الفلسطينية. يتطلب هذا الشرط عدم التعاون أو توظيف أو الشراكة مع أي طرف يقع حسب تصنيف الاتحاد الأوروبي لـ «الإرهاب»، ويدخل ضمن هذا التصنيف العديد من الفصائل الفلسطينية والعديد من الأسرى المحررين الذين يعملون في مؤسسات فلسطينية.[31] وبالتالي، تقوم الدول المانحة بإخضاع الفلسطينيين للشروط الإسرائيلية بهدف منع مقاومة الاحتلال والاستعمار.

[30] Nora Lester Murad, "Donor Complicity In Israel's Violations of Palestinian Rights," *Al-Shabaka Policy Brief* (October 2014).

[31] Tareq Dana, "Criminalizing Palestinian Resistance: The EU's Additional Condition on Aid to Palestine," *Al-Shabaka Commentary*, (February 2020).

تسليع الحقوق

مـن أهـم أدوات إخضـاع الفلسـطينيين هـو جعـل الحـق بالحركـة نـدرة يتمتـع بهـا أقليـة مـن أصحـاب الأمـوال والسـلطة، بالإضافـة إلـى خلـق طبقـات تتصـارع علـى توزيـع الثـروات. وفـي سـياق الفكـر الاقتصـادي السـائد، يمثـل كل مـا هـو نـدرة سـلعة قابلـة للبيـع والشـراء، وبالتالـي، فرصـة للاسـتثمار.

يسـمح فسـاد الإدارة المدنيـة الإسـرائيلية فـي الضفـة الغربيـة بعمـل سماسـرة تصاريـح العمـل داخـل الخـط الأخضـر. يقـوم السماسـرة ببيـع تصاريـح عمـل مـن مشـغلين إسـرائيليين وهمييـن إلـى العمـال الفلسـطينيين، بينمـا يقـوم العمـال الفلسـطينيون بالقبـول بظـروف عمـل سـيئة وبأجـور أقـل مـن الحـد الأدنـى مـن أجـل الحفـاظ علـى دخلهـم. كمـا يسـاعد هـذا النظـام مـن سمسـرة التصاريـح بزيـادة قـدرة المشـغلين الإسـرائيليين الحقيقييـن والوهمييـن بالتحكـم بظـروف عمـل الفلسـطينيين.[32]

بالإضافـة إلـى سماسـرة التصاريـح، يوجـد علـى مواقـع التواصـل الاجتماعـي صفحـات غيـر رسـمية،[33] تتبـع إلـى ضبـاط إسـرائيليين متقاعديـن تبيـع للفلسـطينيين إزالـة «المنـع الأمنـي» الـذي تفرضـه السـلطات الإسـرائيلية علـى أي فلسـطيني لـه علاقـة بعمـل مقـاوم ضـد الاحتـلال أو علـى علاقـة قرابـة بشـهداء أو جرحـى أو معتقليـن، أو أحيانـاً يفـرض مـا يسـمى بالمنـع الأمنـي علـى فلسـطينيين مـن دون أي مبـررات. تطلـب هـذه الصفحـات مبالـغ طائلـة مـن الفلسـطينيين فقـط مـن أجـل فحـص سـبب المنـع الأمنـي وتاريـخ نهايتـه، ثـم تطلـب منهـم

[32] Walid Habbas, "Palestinian Workers in the Israeli Market: The Labour Permits Brokerage System," *Background Palestine Economic Policy Research Institute* (2020).

[33] ينظر على سبيل المثال:
https://www.facebook.com/BARAZANII/, https://www.facebook.com/RubiTransGroupR, https://www.facebook.com/SHabanHiba.adv.

التوجه إلى طلب «استرحام» من «الإدارة المدنية» عن طريق محامي يطلب أيضا مبالغ طائلة. تساهم هذه العملية الطويلة والمعقدة والمنتهية بطلب «استرحام» في عملية إخضاع الفلسطينيين، لأن الاسترحام يشترط التعهد بعدم القيام بما كان سبباً للمنع الأمني، وهي في أغلب الأحيان أسباب لا يعرفها من يقع عليه المنع الأمني.

كما يتواجد على معبر الكرامة الحدودي مع الأردن (المعروف أيضا بجسر اللنبي أو جسر الملك حسين) خدمة مدفوعة للوصول بشكل أسرع من المسار الاعتيادي، بينما قد تطول مدة المسار الاعتيادي أكثر من ثماني ساعات في أوقات الذروة. يعبر هذا المعبر الحدودي بشكل يومي واعتيادي ما يزيد عن أربعة آلاف مسافر في كل اتجاه، بينما لا تزيد فترة عمل المعبر في الأيام العادية حاليا عن 8 ساعات يوميا وعن 4 ساعات في عطل نهاية الأسبوع، مما يزيد من ضغط المرور والحاجة إلى خدمة المرور السريع لضمان الوصول إلى الجانب الآخر من الحدود.

قاد هذا التسليع للحقوق إلى تشكل طبقة تحصل على أرباح كبيرة في ظل هيمنة الاستعمار الإسرائيلي وحرمان الطبقة الأكبر من الفلسطينيين من أبسط الحقوق بالحركة والعمل. بل إن هذه الطبقة المستفيدة ستسعى لضمان بقاء الاحتلال والمشاركة بإخضاع الفلسطينيين.

الاستنتاجات

إن علاقة الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي ليست علاقة تبعية كما هي في نظرية التبعية، حيث تقوم إسرائيل بسرقة معظم الموارد والسيطرة على كل مناحي حياة الفلسطينيين. وهي علاقة ينتج عنها إفقار للاقتصاد الفلسطيني، فيصبح ملاذه الأخير هو التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، فيصدر العمل ويستورد السلع. لكن الاقتصاد السياسي للاستعمار

الاستيطاني هو فرض التبعية على الاقتصاد الفلسطيني بهدف إبقاء الهيمنة على الفلسطينيين وإخضاعهم لسياسات الاحتلال وقمع مقاومتهم. يحافظ هذا الإخضاع على إبقاء الوضع الراهن، حيث لا يمكن تحقيق حل الدولتين بالحقائق المفروضة على الأرض، ولا يتمكن الفلسطينيون من المطالبة بحقوق متساوية في دولة واحدة نتيجة إخضاعهم بمعيشتهم.

في ظل هذا الإخضاع، لا يمكن لأي خطط تنموية من السلطة الفلسطينية، أو من الدول المانحة، أن تحقق أهدافها، بل إنها تساهم في مأسسة وتعزيز التبعية للاقتصاد الإسرائيلي. ولن يكون للمساعدات الدولية أي أثر طالما أنها تشكل أحد أدوات إخضاع الفلسطينيين لكبح مقاومتهم وتجريمها.

طرحت السلطة الفلسطينية في العام 2019 خطة لـ «الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي»، من خلال فرض قيود على استيراد بعض السلع المتوفرة من إنتاج محلي. قد تكون هذه بداية جيدة للتقليل من طرق إخضاع الفلسطينيين، لكن لا يمكن تحقيق الانفكاك من دون إعادة ربط الاقتصاد الفلسطيني من جانب آخر، أي مع موارده.

إن إعادة ربط الاقتصاد الفلسطيني بموارده المسروقة والمصادرة المفروض عليها قيود «قانونية» حسب السلطات الإسرائيلية، لا يتحقق إلا بانتزاع تلك الموارد. لا يتطلب هذا الانتزاع للموارد إصلاح في السياسات ولا يتطلب تعديلات على اتفاقية أوسلو، بل يتطلب تغيير كامل في النهج، بتبني جميع الفلسطينيين نهج اقتصاد مقاوم. ومن أهم عناصر هذا النهج تنمية رأس المال الاجتماعي المبني على التضامن بين فئات المجتمع. كما يرتكز هذا النهج على تركيز المبادرات والنشاطات الاقتصادية في المناطق المحلية لاستخدام مكثف للموارد الموجود في منطقة جغرافية واحدة والمقاومة لانتزاع الحق بالوصول إليها.

قائمة المصادر

Arnon, Arie. 2007. "Israeli Policy towards the Occupied Palestinian Territories: The Economic Dimension." *Middle East Journal*.

—. 2001. *Sovereignty and Economic Development:The Case of Israel and Palestine*. Beer Sheva: Monaster Center For Economic Research .

Dana, Tareq. 2020. "Criminalizing Palestinian Resistance: The EU's Additional Condition on Aid to Palestine." *Al-Shabaka Commentary*. https://al-shabaka.org/commentaries/criminalizing-palestinian-resistance-the-eu-new-conditions-on-aid-to-palestine/.

Habbas, Walid. 2020. "Palestinian Workers in the Israeli Market: The Labour Permits Brokerage System." Vers. Background Paper – Roundtable (9). *Palestine Economic Policy Research Institute*.

Halper, Jelf. 2000. "The 94 Percent Solution: AMatric of Control." *Middle East Report*.

—. 2015. War *Against the Pepole: Israel, the Palestinians and Global Pacification*. London: Pluto Press.

Hever, Shelf. 2015. "How Much International Aid to Palestinians Ends Up in the Israeli Economy?" *Aid Watch*.

Hever, Shir. 2015. *A Costly Divide: Economic Repercussions of Separating Gaz and the West Bank*. Tel- Aviv: Legal Center for Freedom of Movement.

Hever, Shir. 2015. "The Economic Impact of Displacement: Analysis of the Economic Damage Caused to Palestinian Households," analysis. *Norwegian Refugee Council*.

—. 2010. *The Political Economy of Israel's Occupation: Repression Beyond Exploitation*. London: PLUTO press.

Jeremy, Wildeman, and Alaa Tartir. 2013. *Can Oslo's Failed Aid Model Be Laid to Rest*? Palestine: The Palestinian Policy Network.

Kanafani, Nu'man, and Ziad Ghaith. 2012. *The economic base of Israel's colonial setlements in the West Bank* . Ramlaah: Palestine Economic Policy Research Institut .

Khalidi, Raja, and Sahar Taghdisi- Rad. 2009. *The economic d imensions*. Geneva: Conference on Trade and Development.

Kubursi, Atif, and Fadle Naquib. 2008. “The Palestinian economy under occupation: economicide.” *The Economics of Peace and Security Journal*.

Naqib, Fadle. 2002. “Economic Aspects of the Palestinian- Israeli Conflict: The Collapse of Oslo Accord.” *United Nation University* .

Nora Lester, Murad. 2014. *Donor Complicity In Israel's Violations Of Palestinian Rights*. AL Shabaka.

Roy, Sara. 1999. “De-development Revisited: Palestinian Economy and Society Since Oslo.” *Journal of Palestine Studies* 28 (3): 64 – 82.

Sadeq , Tareq, and Michel Lubrano. 2018. “The Wall's Impact in the Occupied West Bank: ABayesian Approach to Poverty Dynamics Using Repeated-Cross Sections.” *Econometrics*.

Sayigh, Yusif. 1986. “The Palestinian Economy under Occupation: Dependency and Pauperization.” *Journal of Palestine Studies*.

Shikaki, Ibrahim. 2021. “The Political Economy of Dependency and Class Formation in the Occupied Palestinian Territor Since 1967.” In *Political Economy of palestine: Critical, Interdisciplinary and Decolonial Perspectives*, by Alaa Tartir, Tareq Danna and Timothy Seidel, 49-80. Switzerland: Palgrave Macmillan.

Tartir, Aala, and Timothy Seidel. 2019. *Palestine and Rule of Power: Local Dissent vs International Governance*. London: Palgrave Macmillan.

الفساد في إدارة الموارد والثروات الطبيعية الفلسطينية ودور الاحتلال الإسرائيلي*

عصام الحاج حسين

تُعتبر إدارة الموارد العامة والثروات الطبيعية من المجالات الهامة التي تديرها الدولة نيابةً عن الشعب، المالك الحقيقي لها. وهذا يتطلب وجود سياسات عامة وتشريعات وإجراءات مُقرّة ومُعتمدة، وفقاً للأصول، لضمان حسن إدارتها؛ إذ قد تُشكّل بيئةً خصبةً لوجود مخاطر فساد، خاصةً إذا تفرّدت جهة واحدة في النظام السياسي في اتخاذ القرارات المتعلقة بها، من دون رقابة فعالة رسمية وشعبية، الأمر الذي يتيح استغلالها لمصالح فئوية أو خاصة، وليس الصالح العام كما هو مفترض. من أبرز الموارد والثروات الطبيعية في فلسطين: النفط والغاز، والاتصالات والترددات، والمياه، والبحر الميت،

* استندت هذه الورقة إلى مجموعة من التقارير التي أعدها الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، حول النزاهة والشفافية والمساءلة في ادارة الموارد الطبيعية.

والطاقة المتجددة، والكهرباء، والصخور والرمال، وأراضي الدولة، والمناطق الاقتصادية الخالصة.

سيطرة الاحتلال على غالبية الثروات الطبيعية الفلسطينية

على الرغم من أن معظم الموارد والثروات الطبيعية الفلسطينية تقع تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي، حيث يسيطر على غالبية المياه الجوفية، والترددات، والغاز والبترول، والكهرباء، والكسارات، وغيرها، إلّا أن البعض منها يُدار كلياً أو جزئياً من قبل الجانب الفلسطيني، استناداً إلى تنفيذ جزئي لبعض الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني.

عمد الاحتلال الإسرائيلي عند بلورة هذه الاتفاقيات بشكل عام، وفيما يتعلق بإدارة الموارد والثروات الطبيعية بشكل خاص، إلى فرض بنود تخدم أهدافه الاستعمارية السياسية والاقتصادية، بما تصب في إعاقة بناء اقتصاد فلسطيني مستقل، وتسعى إلى إبقاء المناطق الفلسطينية سوقاً للمنتجات الإسرائيلية من جهة، والتحكم بدخول (استيراد) أي مواد تساهم في تأسيس بنية تحتية لاقتصاد فلسطيني مستقل ومتمكّن، من جهة أخرى. وما زالت هذه السياسيات قائمة في قطاع غزة، حتى بعد الانسحاب الإسرائيلي منه عام 2005. فعلى الرغم من تخلي الاحتلال عن مكاسب مرتبطة بأراضي القطاع، إلّا أنه لم يتخلَ عن أطماعه الاقتصادية. وفي المجمل، شكّلت سياسات الاحتلال الإسرائيلي روافع تخدم بشكل مباشر أهدافه السياسية، صلة بأثرها على مستقبل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، ووفقاً لتقديرات المستوى الأمني والسياسي الإسرائيلي.

قيم النزاهة في إدارة الموارد العامة والثروات الطبيعية

هناك عدد من المؤشرات الهامة التي يمكن الاستناد إليها في تشخيص منظومة النزاهة والشفافية والمساءلة في إدارة الموارد والثروات الطبيعية. **أوّلاً**، عدم التفرّد من قبل جهة واحدة في منح الامتيازات والتخصيصات للموارد العامة والثروات الطبيعية. **ثانياً**، خضوع بعض عقود الامتياز والتخصيصات لمصادقة السلطة التشريعية. **ثالثاً**، تضمين عوائد الموارد العامة والثروات الطبيعية في حساب الخزينة العامة للدولة. **رابعاً**، ضمان إلزام المسؤولين عن إدارة هذه الموارد والثروات بالعمل وفقاً لأنظمة وتعليمات واضحة، لتجنب تضارب المصالح وضمان الالتزام بالمصلحة العامة، إضافةً الى وجود تعليمات فعّالة للكشف عن الذمم المالية للمسؤولين، قبل وأثناء وبعد إشغالهم لوظائفهم.

خامساً، وجود أنظمة وتعليمات تنص على إلزامية الإبلاغ عن شبهات الفساد وحماية المبلغين عنها. **سادساً**، وجود تعليمات تنظّم قبول الهدايا والتعامل معها. **سابعاً**، وجود سياسة نشر معتمدة للاتفاقيات المبرمة. **ثامناً**، النشر العلني لإجراءات وآليات إدارة الموارد والثروات الطبيعية والتصرف بها. **تاسعاً**، الإعلان عن آليات وشروط اختيار القائمين على إدارتها. **عاشراً**، نشر إعلانات العطاءات الخاصة للتنافس على منح الامتيازات أو تخصيص الموارد العامة والثروات الطبيعية. ثم **أخيراً**، نشر اتفاقيات منح الامتياز أو التخصيصات، وكذلك التقارير الإدارية والمالية، وموازنات المؤسسات القائمة على إدارة هذه الملفات.[2]

[2] الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، **نزاهة الحكم وبيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في ادارة الموارد العامة والثروات الطبيعية**، سلسة تقارير 185 (رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان، 2021).

في المقابل، فقد أشارت العديد من الدراسات والتقارير وأوراق العمل ذات العلاقة بإدارة الموارد العامة والثروات الطبيعية، التي أعدّها الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان» في العقدين الماضيين، إلى وجود إشكاليّات كبيرة في هذا المجال، بدءاً من غياب قوانين ناظمة وكافية لمنع أو تجنب تضارب المصالح، مروراً بالضعف الشديد في شفافية عقود منح الامتيازات، أو إساءة استخدام أراضي الدولة، وصولاً إلى ضعف مؤسسات الرقابة الرسمية في مساءلة المسؤولين عن إدارة هذا القطاع.

بمقاربة الواقع بالمؤشرات سابقة الذكر لتشخيص المنظومة، يتضح عدد من مظاهر عدم النزاهة والشفافية في إدارة الموارد والثروات الطبيعية، نستعرضها فيما يلي:

التحوّل من الشرعية الثورية (م.ت.ف.) إلى الشرعية الدستورية (السلطة الفلسطينية) ومفهوم إدارة الموارد العامة

إلى جانب إدراك السلطة الفلسطينية مبكراً حاجتها لمصادر دخل إضافية (غير المقدمة من الدول المانحة)، وغير خاضعة بشكل كامل للرقابة الرسمية، لجأت قيادة السلطة الفلسطينية، قبل تشكيل المجلس التشريعي عام 1996، وحتى قبل انتقالها رسمياً من تونس إلى الأرض الفلسطينية، إلى التفاوض المباشر مع بعض رجال الأعمال، خلال العام 1994، لإبرام عقود امتياز لإدارة بعض المرافق العامة، خاصةً في قطاع الاتصالات والكهرباء.

ونتيجة لذلك، تم منح عقد امتياز لإنشاء وإدارة وتشغيل خطوط الهاتف الثابت والمحمول، وإنشاء أبراج على أراضي الدولة، لبعض المقاولين في قطاع غزة. كما جرى توقيع اتفاقية إنشاء وتشغيل سوق مالي مع شركة تابعة للقطاع الخاص، إضافةً إلى مجموعة أخرى من العقود المتعلقة بإنشاء مطار وميناء على أراضي الدولة. كما تم إنشاء شراكات مع بعض المسؤولين

الحكوميين والقطاع الخاص لبيع واستيراد مواد البناء، كالرمل والحديد والإسمنت، الأمر الذي اعتبر استباقاً من السلطة التنفيذية، للسيطرة على مراكز القرار في هذه القطاعات.[3]

كذلك، فقد شهدت هذه الفترة عمليات تصرّف وتخصيص واسعة لأراضي الدولة، لأفراد وجهات خاصة، وليس فقط للغايات العامة، من خلال قرارات صادرة عن رئاسة السلطة الفلسطينية. واستمر بعد ذلك منح عقود الامتياز في قطاعات مهمة. فقد مُنحت شركة كهرباء فلسطين، في العام 1998، عقد امتياز لمدة 20 عاماً، لبناء محطة توليد للكهرباء في قطاع غزة. وفي العام 1999، مُنح عقد امتياز لشركة بريتيش غاز البريطانية للتنقيب عن الغاز مقابل شاطئ غزة في البحر الأبيض المتوسط.[4]

رافقت عمليات منح عقود الامتياز، خلال السنوات الثمان الأولى من قيام السلطة الفلسطينية (1994-2002)، ممارسات فساد كبيرة وعدد من الإشكاليات والعقبات، ما أثر سلباً على هذه العمليات والمردود العام لها، سواء من الناحية المالية على الخزينة العامة، أو من حيث الخدمات وجودتها وعدالة الأسعار وحقوق المستهلك، أو من حيث بروز مظاهر استغلال البعض لهذه الموارد العامة لمصالح خاصة.

كما ترتب على منح عقود الامتياز ظهور بعض الاحتكارات الكاملة، ولفترات طويلة، للتعويض عمّا دفعه القطاع الخاص، كما هو الحال في عقد شركة الاتصالات، وعقد شركة كهرباء

[3] عزمي الشعيبي، «نزاهة الحكم وبيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في إدارة الموارد العامة والثروات الطبيعية»، أجرى المقابلة رنا أبو فرحة، **ستوديو السابعة**، فضائية معا (18 تشرين الأول/أكتوبر 2021)، https://www.aman-palestine.org/media-center/16913.html.

[4] إسراء دعّاس، حنين شعت، ولينة أبو خبيزة، **نحو سياسات لتحرير الغاز الفلسطيني في مياه قطاع غزة** (البيرة: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية- مسارات، 2020).

غـزة، حيـث يمتـد الامتيـاز فيهمـا لعشـرين عامـاً قابلـة للتجديـد. وكان هـذا مـا حـرم أيّـة جهـات أخـرى مـن المنافسـة، فضـلاً عـن حرمـان الخزينـة العامـة مـن رسـوم وضرائـب وأربـاح، نظـراً لسـوء التقديـر للمـردود المالـي لبعـض هـذه المشـاريع، ونتيجـةً لسياسـات الإعفـاءات التـي مُنحـت لهـا بموجـب قانـون الاسـتثمار، إلـى جانـب تملّـك الشـركات صاحبـة الامتيـاز ليـس لحـق إدارة المرفـق العـام فحسـب، وإنّمـا حقوقـاً أخـرى تتعلـق بالأصـول أيضـاً. وهـو مـا ألحـق ضـرراً بالمـال العـام والاقتصـاد الفلسـطيني وعمليـات التنميـة، وتـرك آثـاراً مـا زال بعضهـا قائمـاً حتـى تاريخـه.[5]

يمكـن القـول إن عمليـات منـح الامتيـازات التـي جـرت خـلال المرحلة الأولـى مـن قيـام السـلطة الفلسـطينية، لـم تـراعِ قيـم النزاهـة ومبادئ الشـفافية ونظـم المسـاءلة، ولا المعاييـر العامـة والفنيـة الفضلـى، فيمـا يتعلّـق فـي إدارة الشـأن والمـال العـام والمـوارد العامـة والثـروات الطبيعيـة. فقـد أُبرمـت عقـود الامتيـاز عبـر التفـاوض المباشـر، ومـن دون الإعـلان عنهـا، أو طـرح عطـاءات بشـأنها، وفـي ظـل تحكّـم ممثلـي رأس السـلطة بتوجيـه اتخـاذ القـرار.

فاقـم مـن ذلـك إنشـاء مؤسسـات لإدارة قطاعـات الكهربـاء والميـاه والاتصـالات والأراضـي والمطـار، بموجـب تشـريعات سـنها وأصدرهـا رئيـس السـلطة الفلسـطينية، قبيـل تشـكيل المجلـس التشـريعي الأول (1996)، الأمـر الـذي يؤكـد مـرةً أخـرى هـدف السـلطة التنفيذيـة بالسـيطرة علـى مراكـز القـرار في هـذه القطاعات، والسـيطرة علـى الجبايـة الماليـة.

[5] الائتـلاف مـن أجـل النزاهـة والمسـاءلة (أمـان)، **دعـوات لإعـادة النظـر فـي عقـود الامتيـاز الممنوحـة للقطـاع الخـاص، ودراسـة الفـرص البديلـة الضائعـة، واسـتكمال المنظومـة القانونيـة** (رام اللـه: الائتـلاف مـن أجـل النزاهـة والمسـاءلة - أمـان، 2015).

مظاهر عدم النزاهة والشفافية في إدارة الموارد والثروات الطبيعية

أوّلاً، إفشال محاولات المجلس التشريعي الأول والثاني في سن وإصدار قوانين تنظم الامتياز، والمنافسة، والخصخصة، ومنع الاحتكار، وكيفية التصرف بأملاك الدولة، واستغلال الثروات الطبيعية، والمرافق العامة. وكان من أبرز الأسباب تعنت السلطة التنفيذية، ونفوذ رؤوس الأموال، والمصالح المشتركة بينهما. وبعد تعطّل المجلس التشريعي الثاني في منتصف العام 2007، صدرت عن الرئيس مجموعة من القرارات بقوانين لمنح الامتياز لقطاعات متعددة، مثل قطاع الكهرباء، والمياه، والاتصالات، مع استمرار غياب الإطار القانوني الشامل المُنظم لها، ما أبقى السيطرة على القرارات والتحكم بها بيد السلطة التنفيذية فحسب.

كذلك، لم يجر تطبيق العديد من التشريعات الصادرة، مثل قرار بقانون هيئة تنظيم قطاع الاتصالات لسنة 2009، بسبب اعتراض بعض الجهات المستفيدة من بقاء الوضع القائم، وكذلك الحال في بعض نصوص القرارات بقوانين المنشأة لمجلس تنظيم قطاع المياه ومجلس تنظيم قطاع الكهرباء. ويشير تجميد القرار بقانون بشأن هيئة تنظيم الاتصالات، وعدم إنشاء الهيئة، إلى تأثير بعض الجهات المتنفذة في القطاع الخاص، وقدرتها على الضغط على صنّاع القرار، بوقف تنفيذ التشريعات التي تتعارض مع مصالحها، حتى لو كانت نافذة رسمياً.[6]

ثانياً، تعيين رؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المشرفة على إدارة الموارد والثروات الطبيعية من المقربين من القطاع الخاص، أو «أهل البيت» المحصنين من قبل قيادة السلطة. حيث كُلف بعضهم بإدارة التفاوض مع الجانب الإسرائيلي بشأن تسلم

[6] الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، **الهيئة العامة للبترول: بين الواقع والمأمول**، سلسة تقارير 131 (رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان، 2018).

الصلاحيات، أو لإدارة العلاقة مع الجانب الإسرائيلي بخصوص مورد عام. لذلك، يبدو أن تفرّد قيادة السلطة الحاكمة، وسيطرتها على كافة البنى المؤسسية التي تتولى إدارة الموارد العامة والثروات الطبيعية، قد تعزز، من خلال تعيين رؤساء هذه الهيئات وأعضاء مجالس الإدارة فيها؛ إذ يجري التعيين غالباً بقرار من رئيس السلطة، أو مجلس الوزراء، من دون الاحتكام إلى معايير كالجدارة والكفاءة، بل معايير مرتبطة بمدى الولاء للقيادة والقرب منها، بالإضافة إلى معيار المحاصصة ما بين المتنفذين في استلام إدارات الموارد الطبيعية (الملفات).

ثالثاً، أتاحت سياسة التكليف الشخصي والفردي الفرصة لممارسة الفساد، ولِتَدخُّل الاحتلال وتأثيره في السياسات العامة. إذ شابت إدارة الموارد والثروات الطبيعية الفلسطينية بشكل عام، منذ نشأة السلطة الفلسطينية، جملة من ممارسات الفساد من قبل بعض المسؤولين الذين تربطهم علاقات ومصالح مع القطاع الخاص الفلسطيني والإسرائيلي. وكان من أبرز أشكال الفساد تأسيس مجموعة الشركات التي كُلف بها السيد محمد رشيد (الشهير باسم خالد سلام)، المستشار الاقتصادي للرئيس ياسر عرفات حينها. حيث احتكر رشيد عملية التفاوض مع الاحتلال، وسهل عمليات احتكار الإسمنت والبترول والتبغ، بالتنسيق والتعاون مع حكومات الاحتلال، أو من خلال الشراكة مع بعض أطراف القطاع الخاص الفلسطيني، كالحديد والاتصالات والكهرباء والمواصلات.[7]

أدت سياسة الاعتماد على تكليف شخص واحد بعينه (أحد المقربين من قيادة السلطة الفلسطينية) لمتابعة أي من الملفات مع الاحتلال الإسرائيلي، إلى عدة إشكاليات. ولا سيما مع الضعف

[7] نصر عبد الكريم، «موضوع الغاز»، أجرى المقابلة إيهاب الجريري (24 تشرين الأول/أكتوبر 2022)، https://www.youtube.com/watch?v=xCFqePNZqFU.

الشديد في الشفافية والخضوع للمساءلة، وعدم كفاية البنية التشريعية. وقد تَمثّل أبرز هذه الإشكالات في تمكن الاحتلال الإسرائيلي من التأثير على بعض هؤلاء المكلفين، وبالتالي، التأثير على توصياته للجهات التي تتخذ القرار. حصل هذا التأثير بفعل منح هذا «الوسيط» العديد من الامتيازات، كتلك المتعلقة بالتنقل، وخصوصاً للتجار وكبار مسؤولي السلطة، أو بتلبية مطالب شخصية، أو حتى رشاوي، أو غض البصر عن أي تجاوزات مالية أو اختلاسات تعلم بها قيادة السلطة خلال إدارته لهذا الملف (من دون إغفال تسجيل هذه التجاوزات لدى الجهات الأمنية، للاستخدام اللاحق في الابتزاز أو الفضح عند اللزوم).

وهكذا، فقد أثّر هؤلاء الأشخاص على سياسات السلطة الفلسطينية الاقتصادية، وعلى علاقتها مع الجانب الإسرائيلي، التي اتسمت في الغالب بالسعي إلى استدامة تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاحتلال من جهة، واستمرار التكسب غير المشروع والثراء من هذه العلاقات على حساب الخزينة العامة من جهة أخرى. وأحياناً، عمد بعض المسؤولين في الجانب الإسرائيلي إلى إفساد مسؤولين مُكَلَّفين من الجانب الفلسطيني بمتابعة ملفات مالية أو اقتصادية. ونود الإشارة هنا إلى أن أي علاقة اقتصادية أو مالية مع الجانب الفلسطيني تخضع لدراسة وموافقة المستوى الأمني والسياسي في إسرائيل. وبالتالي، فإنّ معظم القرارات الإسرائيلية الاقتصادية والمالية تتطلب موافقةً من المستوى الأمني، تحت غطاء أن المناطق المحتلة تخضع لوزارة الدفاع ومكتب رئيس الوزراء، بما يشمل المخابرات والاستخبارات.

كما أنّ عمليات الخصخصة للقطاعات والمؤسسات الاقتصادية الإسرائيلية، التي بادر لها حزب الليكود منذ ثمانينات القرن الماضي، واستكمل معظمها بنيامين نتنياهو، قد عززت دور القطاع الخاص الإسرائيلي وتأثيره على المستوى الرسمي الإسرائيلي،

وعلى وكلائهم من السلطة الفلسطينية في الجانب الآخر. وامتد هذا التأثير ليطال كبار الضباط الإسرائيليين الذين خدموا في القيادة العسكرية والسياسية في بيت إيل، حيث نشأت علاقات شخصية مع عدد من الفلسطينيين المُكلَّفين بمتابعة ملفات مالية واقتصادية. وقد أدت هذه العلاقات الشخصية بين مسؤولين في القطاع الخاص الإسرائيلي ومسؤولي الملفات المُكلَّفين من الجانب الفلسطيني، إلى تسهيل ديمومة العلاقة الرسمية الاقتصادية بين الجانبين، خدمةً لمصالح هذه الشريحة، وخدمةً للاقتصاد الإسرائيلي المُصَدِر للمنتوجات والخدمات، على حساب الجانب الفلسطيني المستهلك لها.[8]

رابعاً، وجود موارد مالية خارج الخزينة العامة، ومن دون رقابة. حيث أدى تحكم بعض المقربين من المسؤولين في وزارتي المالية والاقتصاد، ومستشارين ماليين واقتصاديين في مكتب الرئيس (وهم من المُكلَّفين سالفي الذكر، بإدارة بعض إيرادات الموارد الطبيعية)، إلى تحويل جزء من الإيرادات العامة إلى حسابات خاصة، بأسماء أشخاص مقربين من قيادة السلطة. وهذا ما حدث في إدارة ملف البترول مع الاحتلال الإسرائيلي؛ إذ استغلها البعض منهم للحصول على منافع خاصة، للثراء غير المشروع على حساب المواطن الفلسطيني، بعيداً عن رقابة المؤسسات الرقابية الرسمية.

ومن الأمثلة على ذلك في بدايات قيام السلطة الفلسطينية، مسارعة مكتب الرئيس إلى فرض السيطرة الكاملة على قطاعي البترول والتبغ، حيث جرى إنشاء الهيئة العامة للبترول في العام 1994، وقبل الانتخابات التشريعية الأولى، كجسم يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة لها ميزانيتها الخاصة، ومنحت الحق الحصري في الاستيراد والتصدير للنفط ومشتقاته. وفي العام 1997، أعد المجلس التشريعي، بعد انتخابه مباشرةً، قانوناً خاصاً بالهيئة

[8] الشعيبي، «نزاهة الحكم».

بالقراءة الثانية. إلّا أنّ الرئيس رفض المشروع، مصراً على بقاء إدارة هذا الملف تحت إشرافه، وقام بتعيين السيد حربي صرصور مديراً للهيئة، وهو من كان يدير هذا الملف مع الاحتلال.

هذا بالإضافة إلى أن مكتب الرئيس يتحكم بما يتم تحويله للخزينة العامة، وما يتم استخدامه لأهداف أخرى متعددة خارج الخزينة، بتعاون الأشخاص المُكلَّفين بالملفات. حيث جرى فتح حسابات بنكية لمقربين من القيادة، وحُولت جزء من إيرادات هيئة البترول إليها، لتستخدم لاحقاً خارج إطار الرقابة المالية والإدارية الرسمية. وفي حالات عدة، تم غض البصر من قبل القيادة الفلسطينية على تجاوزات من قبل هؤلاء المُكلَّفين، لوجود استفادة كبيرة منهم ومن علاقاتهم مع رؤوس الأموال ومع الجانب الإسرائيلي. ومن الأمثلة المثيرة للغرابة، أنّ قضية الاختلاس الخاصة برئيس هيئة البترول في حينه، حربي صرصور، التي قدرتها النيابة العامة بملايين الدولارت، قد انتهت بالحكم عليه بسنتين فقط. ولم يكن بالإمكان محاكمته لولا ضغط الرأي العام، بعد أن أصبح واضحاً للعيان الثراء والتكسب غير المشروع وفقاً للائحة الاتهام.[9]

خامساً، السرية وعدم الشفافية والنزاهة عند إبرام الاتفاقيات. فجرى منح الامتيازات، خاصةً خلال المرحلة الأولى من قيام السلطة الفلسطينية، من خلال التفاوض المباشر بين مجموعة من الأشخاص المتنفّذين في السلطة التنفيذية ورجال الأعمال، من دون طرح عطاءات أو اتّباع المعايير الدولية التي تحكم هذه العمليات. حيث أدّى غياب تشريعات ناظمة أو أجسام منظّمة إلى العديد من النتائج السلبية، خاصةً على عائدات الخزينة العامة. هذا بالإضافة إلى بروز ظاهرة الاحتكارات طويلة المدى، وهو ما شكّل أحد أبرز مظاهر المسّ بنزاهة الحكم في إدارة هذه الموارد.

[9] الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، **الهيئة العامة للبترول**.

وعلاوةً على ذلك، فإنّ الأطراف التي تتولّى الإشراف على إدارة الموارد العامة والثروات الطبيعية، لا تقوم بنشر معظم اتفاقيات وعقود الامتياز الممنوحة لاستغلال هذه الموارد وتفاصيلها، وبشكل خاص، تلك التي وُقعت مع أطراف إسرائيلية، خلافاً للقانون الإسرائيلي والقانون الفلسطيني، وهو ما حال دون اطّلاع الجمهور عليها، ومسّ بمعايير نزاهة إدارتها. وعليه يكون السؤال حول ماهية دوافع الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني في عدم نشر الاتفاقيات أو أجزاء منها؟ يسمح عدم النشر بإخفاء أي مصالح مالية أو مكاسب مالية قد يتم الحصول عليها، إن كان من قبل المفاوض أو المقرر النهائي بشأنها. ولقد أدت سياسة عدم الشفافية إلى إضعاف منظومة المساءلة والمحاسبة (وهو الأمر الذي ترغب به الجهات المتفاوضة)، وخصوصاً في ظل ضعف مؤسسات الرقابة والمساءلة الرسمية في النظام السياسي الفلسطيني.[10]

الخلاصة

الزبائنية هي الصفة الملازمة للنظام السياسي الفلسطيني، وهو ما عزز منظومة دولة الأفراد وليس دولة المؤسسات. وحتى يومنا هذا، فالتعيينات في المناصب العليا وفي رئاسة مؤسسات الدولة مرتبط بهذه المنظومة الزبائنية. وفي القلب منها تموضعت إدارة الموارد والثروات الطبيعية. ولن يتم تفكيك هذه المنظومة إلّا باحترام القانون وتطبيقه، وإصلاح المنظومة القضائية والرقابية الرسمية بشكل عام. أما على صعيد إدارة الموارد والثروات الطبيعية، فلا بد وبشكل خاص من العمل على الآتي:

1. استكمال المنظومة التشريعية المتعلقة بإدارة الموارد

[10] الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، **عقود الامتياز: ضمانات التنافس ومنع الاحتكار**، سلسلة تقارير 61 (رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، 2013).

العامة والثروات الطبيعية، وعلى وجه الخصوص، إقرار قانون منح الامتياز. بالإضافة إلى ضرورة إقرار وتحديث مجموعة التشريعات ذات العلاقة، مثل قانون المصادر الطبيعية، وقانون الأراضي، وقانون هيئة البترول، وقانون المنافسة ومنع الاحتكار، وذلك لمعالجة الإشكاليّات القائمة في إطار القطاعات التي تنظّمها هذه التشريعات.

2. قيام مجلس الوزراء بتحديد واعتماد المعايير والقواعد العامة والفنية التي تنظّم منح الامتيازات، واستغلال الموارد العامة والثروات الطبيعية.

3. قيام مجلس الوزراء بدراسة عقود الامتياز المتعلّقة باستغلال الموارد والمرافق العامة والثروات الطبيعية، والمصادقة عليها قبل إبرامها من الجهات الرسمية ذات العلاقة في القطاعات المختلفة، خاصةً في ظلّ غياب المجلس التشريعي.

4. قيام مجلس الوزراء بمراجعة كافة عقود الامتياز التي جرى منحها سابقاً وما زالت نافذة، لتصحيح ما يشوبها من اختلالات تمسّ الحقوق المالية وحقوق المستهلك، خاصةً تلك التي تفرض احتكارات منفردة ولفترات طويلة، أو تُرتب التزامات مالية على الخزينة العامة. وكذلك الحال فيما يتعلّق بمراجعة كافة قرارات التخصيص التي تمّت لأراضي الدولة.

5. اعتماد الشفافية في التعامل مع عقود الامتياز، ووقف سياسة الغموض القائمة، ونشر الاتفاقيات وعقود الامتياز للجمهور كاملةً وبكافة جوانبها.

6. للالتزام الكامل بتطبيق التشريعات المنظمة لاستغلال الموارد العامة والثروات الطبيعية في بعض القطاعات،

ومعالجة موضوع تضارب الصلاحيات أو المصالح، الذي يحول دون تطبيق تشريعات مقرّة ونافذة، مثل قرار بقانون تنظيم هيئة قطاع الاتصالات، وكذلك النصوص المتعلقة بمهام ومسؤوليات مجلس تنظيم قطاع المياه ومجلس تنظيم قطاع الكهرباء.

7. معالجة العقبات التي تقف دون استكمال بناء الأجسام الخاصة باستغلال الموارد والمرافق العامة، خاصةً العقبات التي تحول دون دمج الهيئات المحلية في شركات توزيع الكهرباء، وفي المرافق الإقليمية الخاصة بتزويد خدمات المياه والصرف الصحي، وجمعيات مستخدمي المياه.

8. تعميم الأنظمة والتعليمات الخاصة بمنع تضارب المصالح والتعامل مع الهدايا، والإبلاغ عن شبهات الفساد. وعلى المسؤولين وأعضاء مجالس الإدارة والعاملين في إدارة الموارد العامة والثروات الطبيعية التأكد من تطبيقها والالتزام بها.

9. قيام الجهات التي تشرف على إدارة الموارد العامة والثروات الطبيعية بنشر تقاريرها الدورية، وموازناتها، والبيانات المالية المتعلقة بالموارد التي تشرف على استغلالها، للجمهور عبر صفحاتها الإلكترونية.

10. تمكين مجالس تنظيم الخدمات (كهرباء، ومياه، واتصالات) من كافة صلاحيات بموجب القانون، لتمكينها من أداء مهامها في الرقابة والمساءلة على مزودي الخدمات العامة.

11. تعزيز رقابة ديوان الرقابة المالية والإدارية على الجهات التي تتولى استغلال الموارد العامة والثروات الطبيعية.

قائمة المصادر

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2013. **عقود الامتياز: ضمانات التنافس ومنع الاحتكار**. سلسلة تقارير (61). رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2015. «دعوات لإعادة النظر في عقود الإمتياز الممنوحة للقطاع الخاص، ودراسة الفرص البديلة الضائعة، واستكمال المنظومة القانونية». **الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)**.

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2018. **الهيئة العامة للبترول: بين الواقع والمأمول**. سلسلة تقارير (131). رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2021. **نزاهة الحكم وبيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في إدارة الموارد العامة والثروات الطبيعية**. رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).

دعّاس، إسراء، وحنين شعت، ولينة أبو خبيزة. 2020. **نحو سياسات لتحرير الغاز الفلسطيني في مياه قطاع غزة**. البيرة: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية -مسارات.

الشعيبي، عزمي. 2021. «نزاهة الحكم وبيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في إدارة الموارد العامة والثروات الطبيعية». أجرى المقابلة رنا أبو فرحة. **ستوديو السابعة**. فضائية معا (18 تشرين الأول/أكتوبر).
https://www.aman-palestine.org/media-center/16913.html.

عبد الكريم، نصر. 2022. «موضوع الغاز». أجرى المقابلة إيهاب الجريري (24 تشرين الأول/أكتوبر)،
https://www.youtube.com/watch?v=xCFqePNZqFU.

واقع العمالة في فلسطين: الوظيفة كأداة للاحتواء

لميس فراج

شهد سوق العمل الفلسطيني العديد من التحديات والعقبات، تبعاً للتغيرات في الظروف السياسية والاقتصادية. فقد تأثرت العمالة الفلسطينية بالعديد من العوامل التي أفرزت التركيبة العمالية بشكلها الحالي. ولعلّ أبرز تلك العوامل يتمثل في العمل داخل الخط الأخضر، وتضخّم الوظيفة العامة في القطاع الحكومي الفلسطيني، وانتشار المؤسسات الأهلية والتمويل الخارجي.

تحاول هذه الورقة البحث في تركيبة العمالة الفلسطينية، وآليات السيطرة والتقويض من خلال مصدر الرزق، كأداة للاحتواء (من خلال الابتزاز و/أو المقايضة و/أو غيرها). إذ تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2019 أن عدد العاملين في فلسطين 1,010,400 عامل، منهم 209,500 عامل في القطاع الحكومي، و667,600 عامل في القطاع الخاص،

و133,300 عامل داخل الخط الأخضر والمستعمرات.[1] ما يعني أن .720% من العمالة يشغلها القطاع الحكومي (تنفق الحكومة نحو 45% من الموازنة العامة على الرواتب والأجور؛ ما يجعل نسبة الرواتب من الموازنة العامة أعلى نسبة على مستوى الوطن العربي)،[2] في حين أن .213% من العمال داخل الخط الأخضر، تخضع أرزاقهم لابتزاز الاحتلال.

تجادل هذه الورقة بأن الآليات الاقتصادية التي تستخدمها قوى الاستعمار، مثل المنح والمساعدات المشروطة التي يتم فرضها على السلطة الفلسطينية، والتمويل الأجنبي المشروط للمؤسسات الأهلية الفلسطينية، وكذلك التسهيلات الاقتصادية من قبل الاحتلال ومنح التصاريح للعمال، تؤول جميعها إلى كبح النضال الفلسطيني وإحباطه، وتعزز من التبعية الاقتصادية، وبحيث يجري توظيف العمل كأداة للاحتواء (الرزق مقابل الحياد).

تمهيد

تبعية الاقتصاد الفلسطيني

تحاجج العديد من الدراسات بأن السياسات الاسرائيلية تلعب دوراً في تعزيز تبعية الاقتصاد الفلسطيني وإخضاعه للاقتصاد الإسرائيلي. ولا يقتصر أثر هذه السياسات على السيطرة الاقتصادية، وإنما أيضاً تعمل كأداة لإخضاع الفلسطينيين

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «د. عوض تستعرض أبرز مؤشرات واقع سوق العمل والمنشئات في دولة فلسطين»، **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني** (د.ت) https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3713 (تاريخ الوصول 10 آب/ أغسطس 2021)

[2] International Monetary Fund, *Public Wage Bills in the Middle East and Central Asia* (Washington: International Monetary Fund, 2018), 44, https://bit.ly/4nWj4NK

ضمن ما يسمى بعملية «إدارة الصراع»، أي تقويض النضال الفلسطيني. فعلى سبيل المثال، افترض رئيس الحكومة الإسرائيلية، نفتالي بينيت، في خطاب للجمهور الاسرائيلي بأن «الهدوء الأمني وانشغال 'الفلسطينيين' بالشؤون المدنية سيؤديان إلى تطورات في المجال الاقتصادي، وتقليل الاحتكاك مع الجيش الإسرائيلي، وبالتالي إلى تقليص الصراع».[3]

كما تجسدت إحدى سياسات رئيس الحكومة الإسرائيلي السابق، بنيامين نتنياهو، في العمل على تحقيق السلام الاقتصادي، انطلاقاً من أن تحسين الاقتصاد قد يقلل من فرص العنف ضد الإسرائيليين.[4] وفي عام 1968، اعتبر الحاكم العسكري للضفة الغربية، اللواء احتياط رفائيل فيردي، أنه «ما دام سكان المناطق تحت سيطرتنا فيجب أن نسعى لأن يعم الهدوء، ولعدم قيام تحريض سياسي واجتماعي».[5] وهو ما يعني تشغيل العمال الفلسطينيين ومساعدتهم في رفع مستوى حياتهم، وإيجاد حالة من الرفاه الاقتصادي، بحيث يكون لدى السكان «الكثير مما يخسرونه»، في حال معارضتهم أو دعمهم لأي نشاط نضالي.

تفترض بعض الدراسات أن اتفاق أوسلو، وما نجم عنه من بناء مؤسسات الدولة، جاء لمأسسة الإستراتيجيات الإسرائيلية

---

[3] وليد حبّاس، «ماذا يعني بينيت بـ 'تقليص الصراع' مع الفلسطينيين وكيف يلتقي هذا المفهوم مع أجندة الصهيونية الدينية؟»، **المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)**، آب/أغسطس 2021، https:// encr.pw/wGa39 (تاريخ الوصول 10 آب/اغسطس 2021).

[4] وليد حباس، «إحياء اللجنة الاقتصادية المشتركة: هل يستكمل بينيت مشروع نتنياهو حول السلام الاقتصادي؟»، **المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)**، تموز/يوليو 2021، https://acesse. dev/8f14d (تاريخ الوصول 13 آب/اغسطس 2021).

[5] رندة شرار، «مشكلة العمال في اسرائيل»، **مجلة الدراسات الفلسطينية** 2، عدد 5 (صيف 2011): 348-349.

تجاه الاقتصاد الفلسطيني. وأن وصفات التنمية المصمّمة من قبل المجتمع الدولي والمانحين، تجاهلت إنشاء قاعدة قدرة إنتاجية للاقتصاد، وركّزت على عملية الإصلاح المستمر للمؤسسات الفلسطينية، بما ينسجم وخلق التوازن مع المجتمع الدولي والمانحين.[6] في حين يصف البنك الدولي اتفاق أوسلو بأنه مجموعة من إجراءات بناء الثقة من دون التزام رسمي،[7] ما يعني أن قيام دولة فلسطينية، أو إعمال الحق في تقرير المصير، ليس مخرج ضمني من اتفاق أوسلو.

نظّم بروتوكول باريس الاقتصادي عام 1994 العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية على نحو ساعد على إضفاء طابع رسمي على العلاقة الاستعمارية غير المتكافئة بينهما، وأفضى إلى توطيد أركان العلاقة التي تفتقر إلى التكافؤ بين «إسرائيل» وفلسطين.[8] ولذلك وصفه بكونه «طريقة جديدة لإدارة الفلسطينيين أو أداة صمِّمَت خصيصاً لإدامة احتلالهم بطريقة أقل تكلفة».[9]

كما عزّز بروتوكول باريس التبعية البنيوية للاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي. وبحسب وصف أحد المراقبين الإسرائيليين للعلاقة بين الاقتصاد الفلسطيني

[6] Sahar Taghdidi-Rad, "The Economic Strategies of Occupation: Confining Development and Buying-off Peace," in *Decolonizing Palestinisn Political Economy De-development and Beyond*, eds., Mandy Turner and Omar Shweiki (London: Palgrave Macmillan, 2014), 14.

[7] جميل مسيف، عصمت قزمار، وإسلام ربيع، **الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي: المفاهيم النظرية والإمكانات العملية** (رام الله: معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني - ماس، 2020)، 40.

[8] جيريمي وايلدمان، «النيوليبرالية باعتبارها معونة للاستعمار الاستيطاني في الأرض الفلسطينية المحتلة بعد أوسلو»، **مجلة قضايا إسرائيلية**، عدد 73 (صيف 2019): 82-99.

[9] مسيف وقزمار وربيع، **الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي**، 45.

والاقتصاد الإسرائيلي، فإنها علاقة تهدف إلى تحقيق الثراء الفردي والفقر الوطني للاقتصاد الفلسطيني، من خلال العاملون داخل الخط الأخضر وأجورهم المرتفعة مقارنة بنظرائهم في الضفة الغربية، وإبرام تعاقدات خفية مع بعض المنشآت الفلسطينية.[10]

سوق العمل الفلسطيني

يعاني سوق العمل الفلسطيني من إشكاليات عديدة من حيث التركيبة العمالية، واللجوء للعمل داخل الخط الاخضر، والتقسيم الجغرافي، إضافة إلى نمو القوى العاملة بشكل يفوق قدرة استيعاب الاقتصاد المحلي، والافتقار إلى الضمان الاجتماعي لمن هم خارج القطاع العام، وظروف العمل السيئة، وانخفاض مشاركة المرأة في القوى العاملة، وضعف النقابات، وانخفاض المشاركة النقابية.[11] وبالنظر إلى نظام الضمان الاجتماعي للعاملين في القطاع الخاص والقطاع الأهلي، الذي يعتبر أهم الركائز لحماية العمال، لم يتم تطبيقه نظراً لحالة الجدل والرفض بين العديد من الأطراف، وهي الحالة التي تعزى أولا لاعتبار القطاع الخاص أن الضمان يشكل مساساً بمصالحه من جهة، ولضعف الثقة في الحكومة الفلسطينية وبقدرتها على إدارة هذا الصندوق من جهة أخرى.

يعاني سوق العمل كذلك من الركود المستمر، نظراً للقيود المفروضة على حركة الأشخاص والسلع، وتعرقل النشاط الاقتصادي والتجارة، وارتفاع تكلفة ممارسة الأعمال التجارية؛

[10] المصدر نفسه.

[11] Palestine Economic Policy Research Institute (MAS), *Labour Market and Employment Policies in Palestine* (Italy: European Training Foundation, Palestine Economic Policy Research Institute - MAS, 2014), 4, https://bit.ly/3LLezYK

الأمـر الـذي يحـد مـن إمكانيـة خلـق فـرص عمـل مسـتدامة فـي الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة.[12]

يبلـغ عـدد العامليـن فـي فلسـطين حوالـي مليـون عامـل. يعمـل 20.7% منهـم فـي القطـاع العـام، فـي حيـن يعمـل 13.2% داخـل الخـط الأخضـر والمسـتوطنات، و4% فـي المنظمـات الأهليـة (محليـة ودوليـة)، ويعمـل المتبقـي مـن العمـال فـي القطـاع الخـاص وفـي قطـاع العمـل غيـر المنظـم (عـدد العامليـن فـي القطـاع غيـر المنظـم 410 ألـف عامـل).[13] ويبلـغ الحـد الأدنـى للأجـور قبـل التعديـل 1450 شـيقل، فـي حيـن أن 28% مـن العامليـن فـي القطـاع الخـاص يتقاضـون أقـل مـن الحـد الادنـى للأجـور.[14]

العاملون في القطاع العام: تضخم وظيفي وتسييس للوظيفة العامة

تشـكّلت السـلطة الفلسـطينية عـام 1994 وفقـاً للاتفاقـات المبرمـة والتوافقـات الدوليـة وتوجهـات المانحيـن، التـي صُمِّمَـت بما ينسـجم مـع مبـدأ تقليـص «الصـراع»، وتنفيـذ الـدور الإداري لمناطـق الحكـم الذاتـي. ودأبـت السـلطة منـذ تأسيسـها علـى رفـد أجهزتهـا البيروقراطيـة مـن مؤسسـات ووزارات وهيئـات بالمواليـن حزبيـاً.

[12] International Labor Organization (ILO), "The situation of workers of the occupied Arab territories," *International Labour Conference*, 109th Session (Geneva: International Labor Office, 2021), 15.

[13] العاملـون فـي القطـاع غيـر المنظـم: أي صاحـب عمـل أو يعمـل لحسـابه والمنشـأة التـي يعمـل فيهـا لا يوجـد لديهـا سـجل ضريبـي ولا يوجـد لديهـا سـجل محاسـبي.

[14] الجهـاز المركـزي للإحصـاء الفلسـطيني، «د. عـلا عوض رئيسـة الجهـاز المركـزي للإحصـاء الفلسـطيني تسـتعرض الواقـع العمالـي فـي فلسـطين لعـام 2020 بمناسـبة اليـوم العمالـي للعمال»، **الجهـاز المركـزي للإحصـاء الفلسـطيني** (د.ت)، https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3978 (تاريـخ الوصـول 10 آب/أغسـطس 2021)

واستمر العمل على هذا الأساس من خلال تعيينات مرتبطة بالولاءات السياسية، وتحديداً في المناصب العليا التي بات يتبع معظم من يشغلها إلى حركة فتح،[15] ومنح الامتيازات مثل درجة وزير أو سفير أو محافظ دون وجود أي احتياج وظيفي، وإنما بهدف توسيع وزيادة فريق الموالين،[16] وبما ينسجم مع تعزيز نفوذ السلطة الحاكمة والأجندات الخارجية والاحتلال الإسرائيلي، وإقصاء المعارضين، لا سيما على مستوى المناصب العليا.

كما ظهر الأمر جلياً خلال الأعوام 2006-2007 بعد فوز حركة حماس بالانتخابات، حيث بدأت السلطة في الضفة الغربية سلسلة من العقوبات والهجمات لتقويض سلطة حركة حماس، وإقصاءها عن الحالة السياسية. وتم تعطيل تحويل «إسرائيل» لأموال المقاصة، حيث بلغ حجم الأموال المحتجزة من قبل الاحتلال في عامي 2006 و2007 نحو 4.8 مليار شيقل.[17] وتم وقف المساعدات والمنح الدولية، بالرغم من استمرار المساعدات الأمريكية لمكتب الرئيس وقوات الحرس الرئاسي.[18] وطلبت الحكومة في الضفة من

[15] Walid Badawi and Nader Said, "Public Administration in the West Bank & Gaza: Obstacles and Opportunities," *Consultative Meeting on Priorities in Innovating Governance and Public Administration in the Euro-Mediterranean Region* (Napoli - Italy: Study-Training Centre, 2004).

[16] صمود البرغوثي، «نزاهة الوصول إلى السلطة كأحد المرتكزات الرئيسية لنزاهة الحكم: شغل المناصب العليا في فلسطين»، **مؤتمر أمان السنوي: التجربة الفلسطينية في نزاهة الحكم ومكافحة الفساد السياسي** (رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان، 2021)، 4.

[17] أحمد أبو دية، **الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية**، سلسلة تقارير 10 (رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان، 2007)، 9.

[18] لميس فراج وطارق دعنا، «تسييس الوظيفة العامة والراتب في الضفة الغربية وغزة»، **شبكة السياسات الفلسطينية** (د.ت)، https://l1nq.com/2JPv7 (تاريخ الوصول 9 أيلول/ سبتمبر 2021).

الموظفين العموميين في قطاع غزة الاستنكاف عن العمل، مع الاستمرار في دفع رواتبهم.[19] بالإضافة إلى قيام السلطة بفصل عدد من العاملين في وزارة التربية والتعليم خلال عامي 2006 و2007؛ لعدم موافقة الجهات الأمنية على تعيينهم (شرط السلامة الأمنية)، إلا أنه بعد تقديم الطعونات والاعتراض على هذا القرار، تم إعادة بعض الموظفين إلى عملهم. إضافة إلى ما شهده العام 2018 من عقوبات على قطاع غزة، وتحديداً إجراء خصومات على رواتب 32 ألف موظف في القطاع، منهم 19 ألف موظف عسكري، و13 ألف موظف مدني، حيث كان يصرف ما نسبته 50-70% فحسب من رواتبهم.[20] وهو ما دفع بالعديد من المواطنين إلى التظاهر والاحتجاج مطالبين برفع العقوبات، إلا أن حراكاتهم وجهت بالقمع والعنف من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

وبالرغم من المبادرات العديدة لضبط ومأسسة عمليات التوظيف، استمرت آليات التعيين على أساس الولاءات السياسية،[21] حيث استمر استخدام «شرط السلامة الأمنية» للحصول على وظيفة،[22] أو حتى الحصول على أي حقوق لمن كانوا أصلا داخل الوظيفة، مثل الترقيات والعلاوات وغيرها. كما استمرت حالة التقويض وقمع الحريات؛ فخلال عامي 2017 و2018، وتحت ذريعة تقليص

[19] الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، **واقع النزاهة ومكافحة الفساد، التقرير السنوي الثامن** (رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 2015)، 3.

[20] فراج ودعنا، «تسييس الوظيفة العامة»، 7.

[21] Tariq Dana, "Corruption in Palestine: A Self-Enforcing System", *The Palestinian Policy Network (Al Shabaka*, 18 August 2015, https://al-shabaka.org/briefs/corruption-in-palestine/. (accessed 15 August 2021)

[22] الإتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، **واقع النزاهة ومكافحة الفساد، التقرير السنوي العاشر** (رام الله: الإتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان، 2017)، 54.

عـدد الموظفيـن، تـم اسـتخدام هـذا المسـوّغ لإحالـة العديـد مـن الموظفيـن (حوالـي 27 ألـف موظـف) إلـى التقاعـد المبكـر،[23] علـى خلفيـة مشـاركتهم ونشـاطهم فـي الأنشـطة المطلبيـة النقابيـة، وعلـى خلفيـة انتماءاتهـم السياسـية مـن دون وجـود أي معاييـر واضحـة توضـح آليـة التقاعـد المبكـر.

تسـتخدم السـلطة الفلسـطينية الوظيفـة العامـة كأداة للاحتـواء، ففـي الوقـت الـذي يتـم فيـه إنهـاء خدمـات البعـض، أو إجبارهـم علـى الاسـتقالة مـن دون توضيـح الأسـباب، يتـم تجـاوز القانـون وتمديـد العمـل لآخريـن بالرغـم مـن انتهـاء المـدة القانونيـة لعملهـم، مثـل رئيـس جهـاز الأمـن الوقائـي ورئيـس المخابـرات العامـة، وبعـض المحافظيـن والسـفراء،[24] بمـا يشـير إلـى السـيطرة والإحـكام علـى المناصـب العليـا والحساسـة، وينسـجم مـع النهـج السياسـي للسـلطة. كمـا تسـتخدم الوظيفـة العامـة أيضـا كأداة لقمـع الحريات؛ فإمـا إعـلان الـولاء، وإمـا الإقصـاء.

كمـا ظهـرت فـي مناسـبات عـدة أحـداث قمـع وإقصـاء للمعارضـة، وإجبـار الموظفيـن العمومييـن علـى الخـروج فـي تظاهـرات إعـلان ولاء للسـلطة و/أو رئيسـها ضمـن حمـلات مـن قبيـل مـا حملـت شـعار «حمايـة الشـرعية». ولعـل آخـر الشـهادات الحيـة، مـا جـرى علـى خلفيـة اغتيـال الناشـط نـزار بنـات، ومـا تـلاه مـن اعتصامـات واحتجاجـات. الأمـر الـذي مكّـن الحكومـة مـن السـيطرة علـى الموظفيـن فـي القطـاع العـام مـن خـلال سياسـة «تكميـم الأفـواه» التـي عُبِّـر عنهـا رسـمياً فـي الغـاء المـادة 22 مـن مدونـة سـلوك وأخلاقيـات الوظيفـة العامـة، وهـي المـادة التـي تتيـح للموظفيـن

[23] الإتـلاف مـن أجـل النزاهـة والمسـاءلة (أمـان)، **واقـع النزاهـة ومكافحـة الفسـاد، التقريـر السـنوي الثانـي عشـر** (رام اللـه: الائتـلاف مـن أجـل النزاهـة والمسـاءلة، 2019)، 69.

[24] البرغوثي، «نزاهة الوصول إلى السلطة»، 4.

التعبير عن آرائهم ونشرها، بقرار مجلس الوزراء رقم 3 لسنة 2021. كما تجسّدت هذه السياسة في التعليمات الشفهية أو التهديدات المباشرة التي وصلت حد الإقالة من الوظيفة العامة، لمنع الموظفين العموميين من التعبير عن آرائهم في حادثة الاغتيال أو رفضها أو استنكارها.[25] وعلى النقيض من ذلك، وبحسب شهادة أحد العاملين في الأجهزة الامنية، كان هناك توجه ومطالبات واضحة عبر وسائل التواصل الاجتماعي للمشاركة في مسيرات «دعم الشرعية»، وقمع التظاهرات المنددة باغتيال نزار بنات، كما تم إقالة رئيس المكتبة الوطنية، إيهاب بسيسو، بسبب تعليق له على وسائل التواصل الاجتماعي حول حادثة مقتل الناشط نزار بنات.

وفي الوقت ذاته، يتم استخدام الوظيفة العامة والمقرّات العامة لدعم الحزب الحاكم، إذ يتمتع بعض الموظفين الموالين بحرية ممارسة حقوقهم السياسية ونشاطاتهم الحزبية حتى خلال أوقات العمل الرسمي. وبحسب شهادة أحد العاملين في الأجهزة الأمنية، تم التوجه لجمع تبرعات من الموظفين «لحركة فتح». وعلى الرغم من أن قانون الخدمة في قوى الأمن يحظر على أفراد الأجهزة الأمنية الانتماء لأي فصيل أو حزب سياسي، أو حتى التعبير عن الآراء السياسية، إلا أن معظم قادة الأجهزة الأمنية هم أعضاء في المجلس الثوري لحركة فتح، في حين يتم إقصاء أي مواطن ينتمي لأي فصيل آخر من العمل في الاجهزة الأمنية. ومن الأمثلة على ذلك ما جرى حول توظيف الأسرى المحررين في الأجهزة الأمنية، إذ تم إحالة معظمهم للتقاعد، في حين تم تعيين الموالين للنظام في الأجهزة الأمنية وفق شهادة أحد العاملين في تلك الأجهزة.[26]

[25] المصدر نفسه، 6.

[26] مقابلة مع أحد العاملين في الأجهزة الأمنية، **مقابلة** (19 أيلول/سبتمبر 2021).

العمالة الفلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة داخل الخط الاخضر

يستخدم الاحتلال الإسرائيلي العمالة الفلسطينية كورقة ضاغطة على الفلسطينيين. فهي أحد المفاصل الرئيسية التي يتم بموجبها إدارة العلاقة بين إسرائيل والفلسطينيين وتكريس السيطرة الإسرائيلية. وبالتالي، ليس غريباً أن تُقدَّم التصاريح كجزء من التسهيلات الاقتصادية، وكأداة «لتقليص الصراع»، أو بالأحرى لتقويض المقاومة. الأمر الذي لا يقتصر فقط على التصاريح وحركة العمال، وإنما أيضاً على الضرائب التي يتم جبايتها من العمال، وارتباط تحويلها بإنشاء صندوق للضمان، أو بالتواصل المباشر مع الاحتلال عبر ما يُعرف بـ «المنسق». إذ تظهر الإعلانات على منصات التواصل الاجتماعي تحت عناوين مختلفة، مثل «جبل المال»، تحثّ العمال الفلسطينيين على التواصل المباشر مع الاحتلال للحصول على مستحقاتهم.

تعددت النظريات التي شرحت أسباب حركة العمال والهجرة العمالية، بتعدد مناهجها، سواء منهج الاختيار المنطقي أو منهج الاقتصاد السياسي. يفسر الأول حركة العمال باعتبارها قرار مبني على سلوك فردي، في حين يحلل الثاني حركة العمال كجزء من عملية التنمية الرأسمالية. وبحسب تحليل الباحثة ليلى فرسخ، فإن نهج الاقتصاد السياسي أقرب إلى تحليل ظاهرة العمالة الفلسطينية داخل الخط الأخضر. إذ أن العوامل التي دفعت العمال لذلك العمل لم تقتصر على السلوك الفردي، وإنما كان هناك عدة عوامل سياسية واجتماعية تحلل حركة العمال. وقد بلغت العمالة الفلسطينية داخل الخط الأخضر في الفترة بين 1967-1993 ثلث العمالة الفلسطينية، معظمهم من الأرياف

والمخيمات.[27] فيما كان نمو العمالة داخل الخط الأخضر في خلال الفترة ذاتها تقريبا بمعدل 6.3%، ونمو العمالة في الاقتصاد المحلي بمعدل 1.8%.[28]

لعبت العمالة الفلسطينية داخل الخط الأخضر دوراً محورياً في ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاحتلال الإسرائيلي، بما ساهم في رسم شكل التنمية الاقتصادية الفلسطينية وطبيعتها. وقد تأثرت العمالة الفلسطينية داخل الخط الأخضر بالمتغيرات والمعطيات السياسية والاقتصادية، وحاجة السوق الإسرائيلي للعمالة المرنة ذات التكاليف المنخفضة، معظمها من العمالة غير الماهرة، وبأجور مرتفعة بالمقارنة مع العاملين في السوق المحلي؛ الأمر الذي ساهم في رفع معدلات الأجور في السوق المحلي نسبياً، من دون زيادة في الإنتاج. وبالتالي، رفع تكلفة الإنتاج المحلي وفقدان القدرة التنافسية، وبالنتيجة انخفاض مستويات الإنتاج المحلي، وانخفاض الطلب على العمالة في السوق المحلي.[29]

تذبذب تدفق العمال إلى الداخل وفقاً للمتغيرات السياسية والاقتصادية،[30] متأثراً بقضايا مثل قرار استبدال العمال الفلسطينيين بعمال أجانب،[31] وانخفاض عدد العمال إبان الانتفاضة الأولى نتيجة للإغلاقات وحملات مقاطعة للعمل داخل الخط الأخضر. وعلى إثر ذلك، تم إصدار نظام التصاريح، الذي نُظّم بموجب بروتكول باريس،[32] وأصبح لازماً

[27] ليلى فرسخ، **العمالة الفلسطينية في اسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية** 1967-2007 (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديموقراطية - مواطن، 2010)، 44.

[28] مسيف وقزمار وربيع، **الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي**، 28.

[29] المصدر نفسه.

[30] ينظر: فرسخ، **العمالة الفلسطينية**، 117-118.

[31] Palestine Economic Policy Research Institute (MAS), *Labour Market and Employment Policies*, 8.

[32] فرسخ، **العمالة الفلسطينية**، 117.

الحصول على تصريح مسبق من الإدارة المدنية للعمل داخل الخط الأخضر.

وعليه، أصبحت إسرائيل تستخدم هذا النظام كأداة مباشرة للعقاب الفردي والجماعي لأي فعل رافض أو مقاوم للاحتلال، وبالتالي الحرمان من العمل ومصدر الرزق. وتحول التصريح، إلى سلطة هيمنة ورقيب اجتماعي وسياسي على العامل وأسرته خوفًا من خسارة التصريح.[33] كما تمخض عن نظام التصاريح نشوء ما بات يُعرف بـ «سماسرة تصاريح السوق السوداء»، حيث أن حوالي نصف العمال الفلسطينيين حصلوا على التصريح من خلال «وسطاء»، بمتوسط تكلفة شهرية تتراوح بين 2000 و2500 شيكل.[34] وبحسب تقديرات بنك إسرائيل، بلغت أرباح تجارة التصاريح للوسطاء الفلسطينيين والإسرائيليين نحو 122 مليون شيقل عام 2018. ومع بداية العام 2020، بدأ العمل وفق آلية جديدة لتنظيم العمل داخل الخط الأخضر، من خلال استحداث منصة إلكترونية تتبع للإدارة المدنية، للحصول على التصاريح بشكل مباشر وإصدار تصاريح إلكترونية، وبالتالي إنشاء قاعدة بيانات متجددة للعمال الفلسطينيين.[35]

يعمل معظم العمال الفلسطينيين داخل الخط في قطاع الإنشاء والبناء، الأمر الذي أظهر مشاركة العمال في بناء المستوطنات والجدار، ومنهم من يعمل يومياً بالذهاب إلى الداخل صباحاً والعودة إلى الضفة مساءً، ومنهم من

[33] أحمد أسعد، «العمال وكورونا...مختبرا للاستعمار الاستيطاني الاستغلالي الإسرائيلي»، **مجلة شؤون فلسطينية**، عدد 280 (صيف 2020): 125.

[34] International Labor Organization (ILO), "The situation of workers", 27.

[35] وليد حباس، **تدخلات الإدارة المدنية الإسرائيلية الاقتصادية في الضفة الغربية** (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني -ماس، 2021)، 9، https://bit.ly/3Xs86Vd

يبيت في الداخل المحتل على مدار الأسبوع. ويساهم العمل في الداخل المحتل، مع المقاولين الإسرائيليين، في تثبيط الوعي الوطني لدى العمال الفلسطينيين، وتشكيل اهتماماتهم وهويتهم بعيداً عن النضال الفلسطيني ضد الاحتلال. ولا يقتصر الأمر على العلاقة بين العامل ورب العمل الإسرائيلي، وإنما أيضاً بعلاقة الإدارة المدنية، وتطبيق «المنسق» الخاص بما يُعرف بـ «منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية» الذي يتواصل معه العامل الفلسطيني بشكل مباشر، في تهميش كامل لدور السلطة الفلسطينية ووزارة الشؤون المدنية والارتباط. يسهِّل هذا التطبيق الالكتروني إصدار التصاريح والمعاملات مع «اسرائيل» من دون الحاجة إلى وسيط، سواء مكتب الارتباط أم سماسرة التصاريح، الأمر الذي دفع بالعديد من المواطنين للتواصل المباشر مع المنسق، وتقديم البيانات، وأحياناً الاستجداء من أجل الحصول على تصاريح العمل.[36]

وفي جانب آخر، تعمل الإدارة المدنية على عقد دورات تدريب مهني لبعض العمال الفلسطينيين، بهدف مواءمة إمكانياتهم مع شروط سوق العمل، مثل العمل في الاماكن المرتفعة، والأمن وسلامة العمل. وفي الوقت ذاته، يتم إرشاد العمال إلى عدم اللجوء إلى القضاء في حال وقوع أي نزاع أو خلاف مع المشغّل الإسرائيلي، وقد تم إنشاء محكمة صورية لهؤلاء العمال تحول دون وصول القضية إلى المحاكم الإسرائيلية.[37]

[36] مشاهدات التفاعل على منصات التواصل الاجتماعي على صفحة المنسق.

[37] وليد حباس، **تدخلات الإدارة المدنية**، 10.

شهادات العمال

بحسب شهادات مجموعة من العمال التي تمت مقابلتهم لأغراض هذه الورقة، فقد عبر بعضهم عن تذمرهم واستيائهم (بعضهم بشكل صريح وبعضهم الآخر بشكل ضمني أو مبطّن) من حالات إغلاق الحواجز أو سد الثغرات التي يتسلل منها العمال، وحرمانهم من العمل في ذلك اليوم، الذي غالباً ما يكون نتيجة حدوث أنشطة «تهدد الأمن» - بحسب تعبير الاحتلال - داخل الخط الأخضر. إذ وضّح أحد العاملين[38] بأنه عندما يتم إغلاق الحواجز نتيجة وجود فعل مقاوم أحدث نتائج فعلية، فإن العمال لا يتذمرون، ولكنهم يتذمرون في حال عدم تمكنهم من الوصول إلى أعمالهم بسبب فعل نضالي لم يحقق النتائج المرجوَّة منه. وبحسب شهادة آخرى، «تتأنسن» العلاقة بين العامل الفلسطيني ورب العمل الإسرائيلي، صاحب المنشأة أو المقاول، لتصل في بعض الأحيان إلى خلق علاقة اجتماعية وطيدة، إذ «قام أحدهم بدعوة صاحب المنزل الاسرائيلي الذي كان يعمل فيه إلى منزله في أحد القرى، نظراً لأنه كان يعمل لديه ويضطر للمبيت في منزله أحياناً، وبالتالي من الواجب أن يرد له الجميل»![39]

يشير ذلك إلى تغييب الوعي لدى العامل بأن صاحب العمل محتل، والتعامل مع العمل كعلاقة مجردة بعيدة عن واقع احتلال. كما يظهر التناقض في الوعي الوطني لدى العمال الفلسطينيين في مشاهد أخرى، كتذمر أحدهم من حرمانه من «التصريح» بعدما أصبح «مرفوضاً أمنياً»، إثر اعتقال أخيه، الأمر الذي دفعه للاستياء من فعل أخيه، ويرى فيه عملاً غير مجدياً ويؤثر

[38] مقابلة مع أحد العمال داخل الخط الأخضر من منطقة طولكرم، **مقابلة** (رام الله: 10 أيلول/سبتمبر 2021).

[39] مقابلة مع أحد العمال داخل الخط الأخضر من منطقة رام الله، **مقابلة** (عبر الهاتف: 12 أيلول/سبتمبر 2021).

سلباً على رزق العائلة، فيقول «العمال همّهم الرزق، أصحاب الكراسي يروحو يناضلو»؛ بما يشير إلى تراجع الوعي الوطني لدى العمال داخل الخط الأخضر، والاستسلام لحالة الخنوع، «أنا بدي اشتغل».[40]

وفي مشهد آخر، قال أحد العمال المستجيبين في المقابلات: «كتير عمال خانعين، إذا المعلم جابلو لفة شاورما، أو إذا أعطاه 100 شيقل زيادة، بعمل شو ما بده، وبشعر أنهم انسانيين».[41] في حين اعتبر عامل آخر بأنه يتم افتعال شكل مقاوم، مثل «ضرب الحجار»، لأجل مصالح شخصية، حيث أوضح أن هناك عدد من الفتحات (منافذ للدخول داخل الخط الأخضر) في منطقة طولكرم، وتم افتعال ضرب الحجارة هناك لإغلاق الفتحات، بما يخدم مصلحة أحد مالكي «الفتحات»، أو مالك الارض الذي يعتبر بأنه يملك الفتحة، حيث يتقاضى من كل عامل مبلغ وإن كان بسيط (10 شواقل)، ليسمح له بالمرور من الفتحة.

تتجاهل إسرائيل حقيقة أن العديد من العمال إما «متسللون»، أو يستخدمون تصاريح غير خاصة بالعمل للوصول إلى العمل داخل الخط الأخضر، نظراً إلى أن العامل بدون تصريح لا يحصل على قسيمة الراتب، وبالتالي يتم حرمانه من حقوق الضمان الاجتماعي، والإجازات، والإجازة المرضية، وما إلى ذلك. كما لا تستطيع السلطة الفلسطينية في هذه الحالة المطالبة بالضرائب، مثل ضريبة المعادلة وضرائب الدخل.[42]

[40] مقابلة مع أحد العمال داخل الخط الأخضر من منطقة رام الله، **مقابلة** (عبر الهاتف: 14 أيلول/سبتمبر 2021).

[41] مقابلة مع أحد العمال داخل الخط الأخضر من منطقة طولكرم، **مقابلة** (عبر الهاتف: 10 أيلول/سبتمبر 2021).

[42] Walid Habbas, *Palestinian Workers in the Israeli Market: The Labour Permit Brokerage System*, Background Paper (Ramallah: Palestine Economic Policy Research Institute - MAS, 2020), 3.

لعب مفهوم إصدار التصاريح لمن يرغب بالعمل داخل الخط الأخضر دوراً هاماً في «كي الوعي الوطني» وتراجعه، والاستعداد للمقاومة والتغيير، سواء في التغيير المجتمعي أم في رفض الاحتلال وسياساته. إذ ارتبط الحصول على التصاريح بالابتعاد كلياً عن أي شكل من أشكال المقاومة. وقبل عام 1993، أي قبل إعمال سياسة التصاريح، كان العامل الفلسطيني هو أيضاً مشارك في النضال ضد الإحتلال، إلا أن ربط العمل بالتصاريح الممنوحة من قبل إسرائيل و«إجراء الفحص الأمني»، بمعنى فحص سلوكهم وممارساتهم، شكّل حالة من الإستسلام لدى العديد من العمال، وأضعف دورهم النضالي، وساهم أيضاً في تشكيل وعيهم نسبياً (المغلوب مولع أبداً بالاقتداء بالغالب، كما يقول فرانز فانون)، كما ساهم في تشكيل حالة من الاغتراب بالمفهوم الذي لا يقتصر فقط على البعد الإنتاجي، وإنما أيضاً على البعد الإجتماعي، والسياسي، والجغرافي.

العاملون في القطاع الأهلي

تعمل سياسات التمويل والدعم الخارجي على احتواء الناشطين والسياسيين. وهذه الاستراتيجية شائعة الاستخدام لدى الحكومات الاستبدادية في كل مكان، ويمكن أن تشمل الفوائد المادية، والدخول إلى مؤسسات صنع القرار.[43] ومن خلال تدفق الدعم الخارجي للمؤسسات الأهلية وفرض الشروط والقيود على عمل موظفيهم وأدوارهم، ناهيك عن الرواتب المرتفعة، وتحديداً للمدراء بالمقارنة مع رواتب العاملين في القطاع العام،[44] استطاع التمويل

[43] Dana El Kurd, "Mechanisms of Co-optation in the Palestinian Territories: Neutralizing Independent Civil Society," *Middle East Institute* (2017), https://bit.ly/48eQ92D (accessed 15 September 2021).

[44] طارق دعنا، «المجتمع المدني الفلسطيني: أين العِلّة»، **شبكة السياسات الفلسطينية** (د.ت)، https://l1nq.com/VZycn (تاريخ الوصول 22 أيلول/ سبتمبر 2021).

الخارجي احتواء بعض المؤسسات، ومن فيها من المناضلين والسياسيين والناشطين، وحصر عملهم ضمن المؤسسات الأهلية وعملها المشروط، بحيث ارتبط لدى البعض مفهوم المؤسسات الأهلية بمفهوم التمويل الخارجي، أو حتى في تعبيرات أخرى «أجندات خارجية» أو مؤسسات دولية، أو «أنجزة»،[45] وغيرها من المفردات التي تشير إلى الهيمنة على المؤسسات الأهلية.

تنامى ظهور المؤسسات الاهلية عقب توقيع اتفاق أوسلو، وتحوّلت العديد من الاتحادات والنقابات واللجان الشعبية التي كانت تعمل على تعزيز صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته للاحتلال، وكانت بالغالب تتبع للأحزاب والفصائل الفلسطينية، إلى منظمات غير حكومية يعمل بها موظفين مهنيين، وتحصل على معظم تمويلها من الخارج (بلغت نسبة المساعدات الخارجية للمنظمات غير الحكومية 78% لعام 2008).[46]

تنامى عدد المؤسسات الأهلية بشكل مطرد، إذ ارتفع عدد المؤسسات العاملة في الضفة وغزة من 1230 مؤسسة عام 2004،[47] إلى 3339 مؤسسة عام 2017، تشغّل حوالي 41000 موظف.[48] وتضاعف حجم المساعدات الخارجية خلال الفترة الواقعة بين عام 1999 وعام 2008 حوالي 5 مرات، حيث ارتفعت

[45] بمعنى التحول إلى مؤسسة مجتمع مدني/ أهلية، والمفردة أعلاه مشتقة من اختصار «NGO» (المحرر).

[46] جوزيف ديفوير وعلاء الترتير، **تتبع الدعم الخارجي للمنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1999-2008** (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، 2009)، xiii.

[47] Karin A. Gerster and Helga Baumgarten, *Palestinian NGOs and their cultural, economic and political impact in Palestinian society* (Ramallah: Rosa Luxemburg Foundation in Palestine, 2011), 1.

[48] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «د. عوض تستعرض أبرز مؤشرات»، 7.

من حوالي 48 مليون دولار عام 1999، إلى نحو 257 مليون دولار عام 2008. وبحسب التقديرات، فإن حوالي 10% من المساعدات الدولية المقدمة للفلسطينيين تتلقاها المؤسسات الأهلية و/أو تصرف من خلالها.[49]

ساهمت المؤسسات الأهلية في عملية التنمية في جوانب عديدة، لا سيما من خلال مساهمتها في القطاع الصحي وتوفير الخدمات ومساهمتها في التعليم والبرامج المهنية، ودعم المراكز والأندية الشبابية، وغيرها من البرامج، كما لعبت دوراً هاماً في التشبيك العربي والدولي.

مارست بعض الدول والمانحين سيطرتها المباشرة ودورها في التقويض المباشر للفعل المقاوم، فمثلا كان أحد شروط الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، التوقيع على بند مكافحة الإرهاب،[50] وإجراء ما يسمى «Vetting»؛ أي فحص أمني لكل «مستفيد» وعامل في تلك المؤسسات، ما أدى إلى استبعاد العديد من المواطنين الذين لم يوفقوا في اجتياز «الفحص الأمني». ومؤخراً، أرفق الاتحاد الأوروبي شرطاً إضافياً في ملاحق عقود التمويل، يُلزم المؤسسات بعدم التعامل مع الأفراد والجماعات المصنفة في قائمة الاتحاد الأوروبي للإرهاب.[51]

كما أصبحت العملية التنموية في بعض المؤسسات تنسجم مع توجهات المانحين، بغض النظر عن الأولويات الوطنية. وقد لعب التمويل الخارجي دوراً هاماً في التأثير على بعض

[49] Gerster and Baumgarten, Palestinian NGOs, 2.

[50] طارق دعنا، «تجريم المقاومة الفلسطينية: شروط الاتحاد الأوروبي الإضافية على تقديم المساعدات إلى فلسطين»، **شبكة السياسات الفلسطينية** (د.ت)، https://l1nq.com/4G5fj (تاريخ الوصول 30 أيلول/سبتمبر 2021).

[51] المصدر نفسه.

المؤسسات، لتصبح «مستقلة» عن أي انتماء سياسي، أو انخراط في أي شكل من أشكال السياسة. كما أسهم الدعم والتمويل الخارجي للسلطة الفلسطينية والمؤسسات الأهلية، في تعزيز مفهوم «بناء السلام» الذي مُرر من خلال مشاريع «بناء الدولة»، و«إصلاح قطاع الأمن»، و«تعزيز الديمقراطية» و«الحكم الرشيد».[52] فعلى سبيل المثال، تحوَّلت العديد من الاتحادات النسوية إلى مؤسسات، وتحوّلت الحركة النسوية من حركة شعبية إلى حركة نخبوية تركّز على قضايا النوع الاجتماعي، والنسوية الليبرالية، مبتعدة بذلك تماماً عن القضايا السياسية والتحرر الاجتماعي.[53]

وفي بعض الأحيان، أصبح العمل في المؤسسات الدولية يتطلب، ضمنياً، استقلالية وحيادية الموظف كشرط مسبق للحصول على الوظيفة. وفي حين تمارس بعض المؤسسات دورها، بموجب شروط الممول، في إجراء «الفحص الأمني»، تقوم مؤسسات دولية أخرى بعمل فحوصات بطرق أخرى غير معلنة، بالإضافة إلى عملها على «تأهيل» الموظف وفقا لسياساتهم.[54]

كما تشترط بعض المؤسسات الدولية على موظفيها عدم التدخل بأي نشاطات أو حراكات مجتمعية أو سياسية. ولا يقتصر ذلك على المشاركة الفعلية، وإنما أيضاً حرمانهم من

[52] Mandy Turner, "The Political Economy of Western Aid in the Occupied Palestinian Territory Since 1993," in *Decolonizing Palestinisn Political Economy De-development and Beyond*, eds., Mandy Turner and Omar Shweiki (London: Palgrave Macmillan, 2014), 40.

[53] Eileen Kuttab, *The Palestinian Women's Movement: From Resistance and Liberation to Accommodation and Globalization* (Geneva: Graduate Institute Publications, 2009), 102-103.

[54] مقابلة مع أحد العاملين في المؤسسات الدولية، **مقابلة** (رام الله: 13 أيلول/سبتمبر 2021).

حقهم في التعبير عن رأيهم عبر منصات التواصل الاجتماعي. وبحسب شهادة أحد العاملين في إحدى المؤسسات الدولية قال: «أشعر أحيانا بأنني أود التعبير عن موقف معين، فأطلب من أخي أن يكتب ما أُريد على صفحته».[55]

تمارس بعض المؤسسات الأهلية المحلية سلطتها، وإن كان ذلك بشكل أقل من المؤسسات الدولية. إذ تميل تلك المؤسسات أيضاً إلى توظيف المستقلين أو غير الفاعلين سياسياً، وتحديداً في الوظائف العليا، وتسعى إلى الحفاظ على الهوية المستقلة للمؤسسة. وتكمن المفارقة في أن بعض مدراء المؤسسات الأهلية كانوا ضمن أطر سياسية يسارية انتقدت أوسلو، وأصبحت الآن تعتمد على التمويل الخارجي باعتبارها مؤسسات مستقلة غير مسيّسة.[56]

يلعب التمويل الخارجي كذلك دوراً هاماً في التأثير على سلوك العاملين في تلك المؤسسات، حيث تنطلق المؤسسات الدولية المانحة، والحكومات المانحة، من منطلقات «التغيير، ومكافحة الفقر، والعدالة الاجتماعية، والحوكمة...» التي تتبناها المؤسسات المحلية بالحفاظ على التوازن القائم. فعلى سبيل المثال، تعمل المؤسسات على مكافحة الفقر بالتركيز على المفهوم التقني للفقر، من دون الرجوع لأسبابه السياسية. وبهذا، يتم التعامل في كثير من الدراسات أو الممارسات الخطابية على أن العامل السياسي، مثل الاحتلال، هو عامل خارجي، تماماً كعامل الدعم الدولي.

[55] مقابلة مع أحد العاملين في المؤسسات الدولية، **مقابلة** (رام الله: 20 أيلول/سبتمبر 2021).

[56] Turner, "The Political Economy." 44.

خاتمة

شكّل اتفاق أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية مفصلاً هاماً في القضية الفلسطينية على الجوانب والأصعدة كافة، كما شكّل مفصلاً أساسياً في تركيبة الهوية الفلسطينية. أفرزت تلك الاتفاقية المؤسسات العامة والقطاع العام، وتدفق المنح والمساعدات وتكاثر المؤسسات الأهلية، وإنشاء التصاريح للعمال؛ وهي العوامل التي شكّلت مجتمعة أدوات هيمنة وسيطرة تقوض المقاومة وتكبح جماحها، وتعزز تبعيتها وربطها بالاحتلال. وبالرغم من الهبات والانتفاضات التي تؤكد على أن النضال ما يزال قائماً، إلا أن المنظومة برمتها ساهمت في إضعاف الوعي الوطني.

لعلّ الفرصة أصبحت مواتية لمراجعة المنظومة السائدة وتصويبها، بدءاً من إجراء انتخابات عامة دورية، وتجاوز سياسة التفرد بالسلطة، والحد من ظواهر تسييس الوظيفة العامة، والانحلال من كافة الاتفاقيات التي تقوِّض وتجرم الحق في المقاومة، والعمل على تعزيز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية في فلسطين، للبدء في الانفكاك التدريجي عن الاحتلال.

قائمة المصادر

الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2015. **واقع النزاهة ومكافحة الفساد، التقرير السنوي الثامن**. رام الله: الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).

الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2017. **واقع النزاهة ومكافحة الفساد، التقرير السنوي العاشر**. رام الله: الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).

الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2019. **واقع النزاهة ومكافحة**

الفساد، التقرير السنوي الثاني عشر. رام الله: الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).

أبو دية، أحمد. 2007. **الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية: الايرادات والنفقات خلال عامي 2006 - 2007**. سلسلة تقارير (10). رام الله: الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).

أسعد، أحمد. 2020. «العمال وكورونا...مختبرا للاستعمار الاستيطاني الاستغلالي الإسرائيلي». **مجلة شؤون فلسطينية** 280.

البرغوثي، صمود. 2021. «نزاهة الوصول إلى السلطة كأحد المرتكزات الرئيسية لنزاهة الحكم: شغل المناصب العليا في فلسطين.» **مؤتمر أمان السنوي: التجربة الفلسطينية في نزاهة الحكم ومكافحة الفساد السياسي**. رام الله: الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. د.ت. «د. علا عوض رئيسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تستعرض الواقع العمالي في فلسطين لعام 2020 بمناسبة اليوم العمالي للعمال.» **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**. https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3978. تاريخ الوصول 10 آب/ أغسطس 2021.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. د.ت. «د. عوض تستعرض أبرز مؤشرات واقع سوق العمل والمنشئات في دولة فلسطين.» **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**. https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3713. تاريخ الوصول 10 آب/ أغسطس 2021.

حباس، وليد. 2021. «إحياء اللجنة الاقتصادية المشتركة: هل يستكمل بينيت مشروع نتنياهو حول السلام الاقتصادي؟». **المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)**. https://acesse.dev/8f14d. تاريخ الوصول 13 آب/اغسطس 2021.

حباس، وليد. 2021. **تدخلات الإدارة المدنية الإسرائيلية الاقتصادية في الضفة الغربية**. جلسة طاولة مستديرة (2). رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

حباس، وليد. 2021. **ماذا يعني بينيت بـ«تقليص الصراع» مع الفلسطينيين وكيف يلتقي هذا المفهوم مع أجندة الصهيونية الدينية**؟. تقرير. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار).

دعنا، طارق. 2013. «المجتمع المدني الفلسطيني: أين العِلّة». **شبكة السياسات الفلسطينية (الشبكة)**. https://l1nq.com/VZycn. تاريخ الوصول 22 أيلول/ سبتمبر 2021.

دعنا، طارق. 2020. «تجريم المقاومة الفلسطينية: شروط الاتحاد الأوروبي الإضافية على تقديم المساعدات إلى فلسطين». **شبكة السياسات الفلسطينية (الشبكة)**. https://l1nq.com/4G5fj. تاريخ الوصول 30 أيلول/ سبتمبر 2021.

ديفوير، جوزيف، وعلاء الترتير. 2009. **تتبع الدعم الخارجي للمنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1999-2008**. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

شرار، رندة. 2011. «مشكلة العمال في إسرائيل». **مجلة الدراسات الفلسطينية** 2 (5).

فراج، لميس، وطارق دعنا. 2021. «تسيس الوظيفة العامة والراتب في الضفة الغربية وغزة». **شبكة السياسات الفلسطينية (الشبكة)**. https://l1nq.com/2JPv7. تاريخ الوصول 9 أيلول/ سبتمبر 2021.

فرسخ، ليلى. 2010. **العمالة الفلسطينية في اسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية 1967-2007**. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديموقراطية (مواطن).

مسيف، جميل، وعصمت قزمار، وإسلام ربيع. 2020. **الإنفكاك عن الإقتصاد الإسرائيلي: المفاهيم النظرية والإمكانات العملية**. رام الله: معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس).

مقابلة مع أحد العاملين في الأجهزة الأمنية. 2021. **مقابلة**. رام الله (19 أيلول/ سبتمبر).

مقابلة مع أحد العاملين في المؤسسات الدولية. 2021. **مقابلة**. رام الله (13 أيلول/سبتمبر).

مقابلة مع أحد العاملين في المؤسسات الدولية. 2021. **مقابلة**. رام الله (20 أيلول/سبتمبر).

مقابلة مع أحد العمال داخل الخط الأخضر من منطقة طولكرم. 2021. **مقابلة**. رام الله (10 أيلول/سبتمبر).

مقابلـة هاتفيـة مـع أحـد العمـال داخـل الخـط الأخضـر مـن منطقـة رام اللـه. 2021. **مقابلـة**. رام اللـه (14 أيلول/سـبتمبر).

مقابلـة هاتفيـة مـع أحـد العمـال داخـل الخـط الأخضـر مـن منطقـة رام اللـه. 2021. **مقابلـة**. رام اللـه (12 أيلول/سـبتمبر).

وايلدمـان، جيريمـي. 2019. «النيوليبراليـة باعتبارهـا معونـة للاسـتعمار الاسـتيطاني فـي الأرض الفلسـطينية المحتلـة بعـد أوسـلو». **مجلـة قضايـا إسـرائيلية** 73.

Badawi, Walid, and Nader Said. 2004. "Public Administration in the West Bank & Gaza: Obstacles and Opportunities." *Consultative Meeting on Priorities in Innovating Governance and Public Administration in the Euro-Mediterranean Region.* Napoli - Italy: Study-Training Centre.

Dana, Tariq. 2015. "Corruption in Palestine: A Self-Enforcing System." *The Palestinian Policy Network (Al Shabaka).* https://al-shabaka.org/briefs/corruption-in-palestine/. Accessed 15 August 2021

El Kurd, Dana. 2017. "Mechanisms of Co-optation in the Palestinian Territories: Neutralizing Independent Civil Society." *MEI*. https://bit.ly/48eQ92D (accessed 15 September 2021).

Gerster, Karin A., and Helga Baumgarten. 2011. *Palestinian NGOs and their cultural, economic and political impact in Palestinian society.* Ramallah: Rosa Luxemburg Foundation in Palestine.

Habbas, Walid. 2020. *Palestinian Workers in the Israeli Market: The Labour Permit Brokerage System*. Background Paper. Ramallah: Palestine Economic Policy Research Institute (MAS).

International Labor Organization. 2021. "The situation of workers of the occupied Arab territories." *International Labour Conference*, *109th Session*. Geneva: International Labor Office.

International Monetary Fund. 2018. *Public Wage Bills in the Middle East and Central Asia.* Departmental Paper. Washington: International Monetary Fund.

Kuttab, Eileen. 2009. *The Palestinian Women's Movement: From Resistance and Liberation to Accommodation and Globalization.* Geneva: Graduate Institute Publications.

Palestine Economic Policy Research Institute. 2014. *Labour Market and Employment Policies in Palestine.* Italy: European Training Foundation.

Taghdidi-Rad, Sahar. 2014. “The Economic Strategies of Occupation: Confining Development and Buying-off Peace.” *In Decolonizing Palestinisn Political Economy De-development and Beyond*. Edited by Mandy Turner and Omar Shweiki. London: Palgrave Macmillan

Turner, Mandy. 2014. “The Political Economy of Western Aid in the Occupied Palestinian Territory Since 1993.” In *Decolonizing Palestinian Political Economy De-development and Beyond.* Edited by Mandy Turner and Omar Shweiki. London: Palgrave Macmillan.

تقييم أثر الأمْوَلة على التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

بيان عرقاوي ومنيس الفار

مقدمة

تُعرَّف الأمولة على أنها زيادة الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل من القطاع المالي والتمويل،[1] وما يرافقها من هيمنة الدوافع المالية للأسواق والمؤسسات المالية في عمليات الاقتصاد وهيكليته وسياساته.[2] وعلى الرغم من نمو القطاع المالي وازدياد أهميته عالمياً، وتحديداً بعد إلغاء اتفاقية بريتون وودز في العام 1971، إلا أن هناك تباين ملحوظ

[1] Malcolm Sawyer, "Financialisation: Past, Present and Future Prospects," *Theory & Struggle* 119, no. 1 (2018): 14–22.

[2] Gerald A. Epstein, ed., *Financialization and the World Economy* (Massachusetts: Edward Elgar Publishing, 2005), 3-16.

في بنية ونطاق وسرعة تطور الأمولة بين مختلف الدول. فقد أنتجت الأمْوَلة في البلدان المتقدمة مالياً (أي المعتمدة بشكل رئيسي على أسواق المال والتي تعرف بـ «market based financial system») أصولاً مالية في منتهى التعقيد،[3] كما أنها أنتجت أشكالاً جديدة من المؤسسات المالية مثل شركات الأسهم الخاصة وصناديق التحوط وبنوك الظل. إلا أن الأمْوَلة في الدول النامية والناشئة أخذت منحاً مختلفاً، حيث يقتصر التعامل في أسواق المال الناشئة، وفي الأراضي الفلسطينية على وجه الخصوص، على الأسهم العادية فقط، عدى عن كون أسواق المال فيها غير نشطة بالعموم وقليلة السيولة،[4] وبالتالي فإن القطاع المالي في الدول الناشئة يرتكز على المصارف بشكل رئيسي، وهو ما يعرف بـ «bank based financial system». وعليه، فإن ما يشكل إطار الأمولة في هذه الورقة هو التمويل المصرفي فقط.

مهما كان شكل الأمولة، فإنها تبقى من السمات الراسخة للرأسمالية؛ فهي وليدتها ومعززتها أيضاً. يوضّح الشكل 1 أدناه العلاقة البنيوية ما بين الأمْوَلة والسياسات النيوليبرالية.

[3] مثل المشتقات المالية وما لحقها من عمليات التوريق، التي أصبح من الصعب حتى تقدير مخاطرها، وكانت أحد أسباب نشوء الأزمة المالية العالمية في الأعوام 2007-2009.

[4] يتم تداول الأسهم في بورصة فلسطين لأربعين شركة مدرجة فقط. لا يوجد أوراق مالية متداولة أخرى كالسندات أو المشتقات المالية أو أوراق مالية هجينة، وعليه يعتبر سوق فلسطين سوق غير مكتمل. كما تتسم بورصة فلسطين بقلة السيولة وضعف الكفاءة المعلوماتية وسهولة تسييرها من قبل كبار اللاعبين وأصحاب رؤوس الأموال. وكذلك فإن أغلب الشركات العاملة في الوطن هي شركات مساهمة خاصة، ومصادر تمويلها على شكل قروض مصرفية، وليس من خلال تعويم الشركة وإصدار أسهم للعموم؛ فالمصارف - التي هي موضوع البحث هنا - هي اللاعب الرئيس في الأمولة في الأراضي الفلسطينية.

الأخيرة كما يعرفها هارفي هي في المقام الأول «نظرية للممارسات الاقتصادية السياسية المعتمدة على فكرة أن رفاهية الإنسان تتحقق على أفضل وجه من خلال إطلاق الحريات والمهارات الريادية الفردية ضمن إطار مؤسسي يتميز بحقوق الملكية الخاصة والأسواق الحرة».[5] وفي هذا السياق، يكون دور الدولة ضئيلاً ويقتصر على توفير الإطار المؤسسي، من خلال ضمان حقوق الملكية الخاصة عبر الوسائل القانونية وهيئات إنفاذ القانون، وخلق الأسواق وضمان الأداء السليم لها بالقوة إذا لزم الأمر.[6] وبالطبع تميزت النيوليبرالية بالخصخصة وانسحاب وتقليص دور الدولة من العديد من مجالات الدعم الاجتماعي، وإلغاء القيود والأنظمة على كل من أسواق العمل وعلى النظام المالي. ونتيجة لرفع القيود عن النظام المالي وسعي القطاع الخاص نحو تعظيم الأرباح على حساب الأجور، ازادت الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل من القطاع المالي والتمويل لسد الحاجات والرغبات.

باتت زيادة نسبة المديونية في أسواق الائتمان بمختلف أشكالها هي السمة المشتركة للأمْوَلة في الدول المتقدمة والناشئة على حد سواء. ففي الولايات المتحدة مثلاً، تم تسهيل الحصول على قروض بنكية إلى حد كبير عن طريق تحرير القطاع المصرفي من خلال إلغاء الضوابط التنظيمية، وهو ما يعرف بـ «deregulation». أما في الأراضي الفلسطينية، فقد ازدادت وتيرة التمويل نتيجة لسلسلة من السياسات والقرارات الحكومية.

[5] David Harvey, *A Brief History of Neoliberalism* (Oxford: Oxford Univ. Press, 2011), 2.

[6] Ibid.

الشكل (1): علاقة الأمْوَلة مع السياسات النيوليبرالية[7]

يعد التمويل أهم مدخل يقدمه القطاع المصرفي في الاقتصاد، وهو قادر على إحداث تغييرات تنموية إن تَمَّت إدارته أو توجيهه على نحو يعالج بعض التحديات الوطنية المتعلقة بهيمنة السوق الإسرائيلي وبخلق اقتصاد مقاوم في ظل الاحتلال؛[8] فمع كل أزمة مع المحتل، يبرز دور العامل الاقتصادي بوضوح شديد. وقد عزّزت كل من الحكومة الفلسطينية وسلطة النقد الفلسطينية دور المصارف في الاقتصاد. فمنذ تشكيل حكومة سلام فياض في العام 2007،[9]

[7] من إعداد الباحثتين.

[8] على سبيل المثال، فقد يساعد تخصيص الائتمان في الاقتصاد في تطوير منتج وطني ذي جودة عالية، كبديل عن المنتجات الإسرائيلية والمستوردة، ويساهم في دعم صمود قطاعات اقتصادية تعتبر خط المقاومة الأول، مثل القطاع الزراعي، ويعزز صمود الفلاحين، وهم الفئة الأكثر تضرراً من جرائم وسياسات الاحتلال.

[9] بلور رئيس الوزراء الأسبق، سلام فياض، خطة للتنمية الاقتصادية عام 2007، ترتكز على توظيف السياسة المالية لزيادة معدل النمو الاقتصادي وخفض نسبة البطالة وتوفير مناخ ملائم للاستثمار. وفي عهده، جرى تبني ومأسسة العديد من السياسات الاقتصادية النيوليبرالية المبنية على دور مُقزِّم للدولة وداعم لحرية السوق وهيمنة القطاع الخاص.

تـم تبنـي العديـد مـن السياسـات النيوليبراليـة غيـر المسـبوقة لبنـاء «دولـة رغـم أنـف الاحتـلال»، مـن خـلال تعزيـز النمـو الاقتصـادي بقيـادة القطـاع الخـاص ضمـن اقتصـاد السـوق الحـر.[10] ولتحقيـق هـذه الغايـة، تـم الترويـج لـدور المصـارف فـي التمويـل، وتوسـيعه، مـن خـلال باقـة مـن السياسـات التـي تشـجع منـح الائتمـان وتعـزز هيمنـة المصـارف فـي الاقتصـاد فـي تلـك الحقبـة.[11] وتؤثـر هـذه السياسـات بشـكل مباشـر علـى عـرض القـروض المصرفيـة علـى نحـو يزيـد مـن حالـة السـيولة فـي الاقتصـاد الفلسـطيني.

تشـكّل تلـك السياسـات أحـد الأدوات المتاحـة التـي تمكّـن سـلطة النقـد مـن التأثيـر غيـر المباشـر فـي الاقتصـاد، لانعـدام السـيطرة علـى أدوات السياسـة النقديـة الأخـرى بموجـب نصـوص اتفـاق باريـس لعـام 1994. فالسـلطة الوطنيـة الفلسـطينية ليسـت كأي حكومـة فـي دولـة مكتملـة السـيادة، قـادرة علـى تغييـر مجـرى اقتصادهـا مـن خـلال كل مـن السياسـتين النقديـة والماليـة. فهـي لا تمتلـك هامشـاً إلا فـي الأخيـرة، وبالتحديـد فـي الجـزء المتعلـق فـي الإنفـاق الحكومـي فـي الموازنـة التـي طالمـا عانـت وتعانـي مـن عجـز مزمـن، وتعتمـد بشـكل كبيـر علـى المسـاعدات. إضافـة إلـى عـدم السـيطرة الفعليـة علـى بعـض أهـم بنـود الإيـرادات الحكوميـة،[12] ممـا يجعـل جـدوى اسـتخدام أدوات السياسـة الماليـة محـدود للغايـة. وهـذا بـدوره يعـزز

[10] Alaa Tartir, "Securitised Development and Palestinian Authoritarianism under Fayyadism," *Conflict, Security & Development* 15, no. 5 (2015): 479-502.

[11] Tariq Dana, "Crony Capitalism in the Palestinian Authority: A Deal among Friends," *Third World Quarterly* 41, no. 2 (2020): 247-63.

[12] لا تسـتطيع الحكومـة مثـلاً تغييـر نسـبة ضريبـة القيمـة المضافـة إلا فـي حـدود معينـة حسـب اتفـاق باريـس الاقتصـادي، بالإضافـة إلـى الصعوبـات التـي تواجههـا السـلطة فـي تحصيـل الجمـارك وضرائـب علـى الـواردات الفلسـطينيّة مـن الخـارج عبـر الموانـئ الإسـرائيليّة التـي تحصلهـا إسـرائيل نيابـة عـن السـلطة الفلسـطينيّة (مـا يعـرف بإيـرادات المقاصـة) التـي تشـكّل حوالـي 75% مـن الإيـرادات المحليـة للحكومـة الفلسـطينية.

التبعية الاقتصادية للاحتلال. أما بالنسبة إلى السياسة النقدية التي تتمتع بها المصارف المركزية في الدول مكتملة السيادة، فهي غير متاحة لسلطة النقد الفلسطينية، لانعدام العملة الوطنية وعدم وجود بنك مركزي تقليدي قادر على تغيير سعر الفائدة للسيطرة على دورة الاقتصاد. وعليه، تؤثر سلطة النقد الفلسطينية بشكل غير مباشر وجزئي على المعروض النقدي في الاقتصاد، من خلال إصدار تعليمات تؤثر على سياسة الإقراض للمصارف.

انعكس هذا الأمر جلياً من خلال الحملات المكثفة التي قامت بها المصارف لتشجيع الائتمان، من خلال خلق بيئة استهلاكية نشطة اعتماداً على القروض المصرفية. فقد ازدادت المنافسة بين المصارف على الفئة المستهدفة بالإقراض، وكثرت الحملات التنافسية لتشجيع قروض الزواج والسكن والسيارات، برهن العقارات وخاصة لموظفي القطاع العام.[13] وكان لعملية تسجيل الأراضي أيضاً دوراً في زيادة القروض، حيث أن التسوية تتيح استخدام الأرض كضمان للقرض. واستمرت هذه السياسات بأشكال مختلفة، حيث انتشرت في المصارف حملات لإصدار بطاقات ائتمانية جديدة أو رفع سقوف البطاقات لمن يملك بطاقة. وامتدت حملات القروض لتغطية أقساط التعليم الجامعية. وشاع الترويج للثقافة المالية والاستثمار في البورصة لكافة الأجيال. وفي العام 2014، جرى تطوير ما يعرف بـ «الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين» التي تهدف إلى الوصول للخدمات والمنتجات المالية واستخدامها من قبل كافة فئات المجتمع، بما يشمل الفئات المهمشة ومحدودة الدخل.

[13] قامت الحكومة بتخفيض الجمارك على السيارات الجديدة مما زاد الطلب عليها. وقد قامت كبرى شركات القطاع الخاص، مثل الاتصالات الفلسطينية وجوال والشركة الوطنية لصناعة الألمنيوم والبروفيلات وغيرهم، بتقديم عروض سخية لموظفيها لشراء السيارات الجديدة بتمويل بنكي.

يسعى البحث إلى تقييم أثر أحد السياسات العامة المتعلقة بالأمولة. وبشكل أدقّ، يهدف البحث إلى فحص إن كانت التسهيلات الائتمانية المصرفية - وهي أحد مظاهر الأمولة - تؤثر إيجاباً على التنمية الاقتصادية، من خلال دراسة حالة الأراضي الفلسطينية. يقيّم هذا البحث أثر أحد التدخلات التي فرضتها سلطة النقد الفلسطينية على المصارف، وبالتحديد البند السابع من تعليمات رقم (2008/05) وعنوانها «رأس المال والمؤشرات المصرفية»، الذي يُلزم كافة المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بعدم تجاوز نسبة التوظيفات الخارجية إلى إجمالي الودائع، نسبة 55% بحلول 31 آب/أغسطس 2009.

تهدف هذه السياسة، كما هو منصوص عليه في التعليمات، وكما أشار إليه محافظ سلطة النقد، جهاد الوزير، في حينه، إلى زيادة نسبة الاستثمارات الداخلية والتسهيلات الممنوحة. ولضمان الالتزام بهذا المطلب التنظيمي يتعين على المصارف إما تصفية جزء من استثماراتها في الخارج و/أو زيادة ودائعها من خلال المنافسة محلياً ودولياً. وفي كلتا الحالتين، سينجم فائض في السيولة، وبالتالي ستقوم المصارف بدورها بضخ الأموال الإضافية في الاقتصاد الفلسطيني، إما على شكل استثمارات محلية مباشرة، و/أو تقديم تسهيلات ائتمانية، قد تكون بدورها إنتاجية أو استهلاكية. الأولى، أي القروض الإنتاجية، هي تلك القروض التي يكون الغرض من استخدامها لتمويل مشاريع جديدة، أو لتطوير مشاريع قائمة من خلال شراء مواد خام أو آلات ومعدات، لزيادة الطاقة الإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية المنتجة والمدّرة للدخل. وهذه القروض تساعد في خلق فرص عمل وتؤثر إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل. أما القروض الاستهلاكية، فهي بغرض شراء سلع أو خدمات استهلاكية (وقد تكون معمرة مثل شراء ثلاجة أو سيارة) أو لغايات السياحة أو العلاج. وقد يكن لتلك القروض أثر محمود على الاقتصاد الفلسطيني في المدى القصير ولكنه ليس أثراً مستداماً.

كثيرة هي المقالات المتعلقة بأثر الإقراض المصرفي على التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية ولكنها في الغالب دراسات كيفية ترتكز بشكل أساسي على آراء (ورقة موقف) أو تقارير وصفية للبيانات، وليست دراسات كميَّة. وعليه، يسعى هذا البحث إلى فحص الفرضية التالية:

الفرضية البديلة: يوجد أثر إيجابي للسياسة المذكورة (البند السابع من تعليمات رقم 2008/05) على كل من حجم القروض المصرفية ومستوى التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية.

المنهجية

أصدرت سلطة النقد الفلسطينية في 29 كانون الأول/ديسمبر 2008 تعليمات أوجبت على جميع المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية عدم تجاوز نسبة التوظيفات الخارجية،[14] إلى إجمالي الودائع، بنسبة 55%. وقد منحت المصارف فترة ثمانية أشهر لتصويب أوضاعها تدريجياً لتخفيض النسبة أعلاه من 65% في ذلك الوقت إلى 60% بحلول نهاية 30 نيسان/ابريل 2009، ومن ثم إلى 55% بحلول 31 آب/أغسطس من العام نفسه.

يمثل التغيير في السياسة صدمة خارجية (exogenous shock) للقطاع المصرفي. فهي حدث غير متوقع لسببين رئيسيين: أولاً،

[14] التوظيفات الخارجية، كما عُرّفت في التعليمات، هي الأرصدة النقدية المستثمرة خارج فلسطين، سواء كانت في أسواق المال أو على شكلٍ تسهيلات، منحت بهدف استغلالها خارج فلسطين. وتشمل أيضاً شهادات الإيداع والسندات والصكوك عن حكومات ومؤسسات أجنبية والاستثمار في أسهم الشركات الأجنبية والصناديق الاستثمارية الخارجية وقروض التجمع البنكي والتسهيلات الأخرى الممنوحة لغرض استخدامها خارج فلسطين.

لم تفرض أي دولة في الجوار مثل هذا التقييد على المصارف في تلك الفترة أو قبلها. ثانياً، التعليمات غير ناجمة عن ممارسة الضغط من قبل اللاعبين الكبار في القطاع المصرفي لخدمة مصالحهم؛ فليس من مصلحة المصارف وضع أي قيود على أعمالها. وبالتالي هذا التغيير في السياسة يمكننا من تصميم ما يعرف بالتصميم شبه التجريبي (quasi experimental design) الذي بدوره يقرب من التحقق من وجود علاقة سببية بين الأمولة والتنمية الاقتصادية، ويعالج جزئياً مشكلة وجود متغيرات داخلية المنشأ (Endogeneity) الدارجة في بحوث العلوم الاجتماعية.

تستخدم الدراسة نموذج فرق الفرق (difference in difference model) الذي يعتمد على كل من المؤشرات المالية للقطاع المصرفي والتنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، وهي تشكل المجموعة الخاضعة للتدخل (treated group)، والمؤشرات المالية للقطاع المصرفي والتنمية الاقتصادية في الأردن، التي تشكل مجموعة الضبط (control group). تم اختيار القطاع المصرفي في الأردن كمجموعة ضبط، كون العديد من البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية هي بنوك أردنية و/أو عاملة في الأردن، وكذلك للتشابه، إلى حد كبير، في العوامل الجيوسياسية بين البلدين.

معادلة نموذج فرق الفرق:

$$Y_{it} = \beta_0 + \delta_0 PostRegulation_t + \beta_1 Palestine_i + \delta_1 PostRegulation_t * Palestine_i + \sum \beta_n X_n + \varepsilon_{it}$$

يمثّل المتغير التابع Y_{it} أحد متغيرات التنمية الاقتصادية في المجموعة i في العام t. المتغير المستقل $PostRegulation_t$ هو متغير وهمي يأخذ قيمة واحد إذا كانت المشاهدة في عام t تقع في الفترة ما بين 2008-2019، ويأخذ قيمة صفر غير ذلك. أما

المتغير الوهمي $Palestine_i$ فيأخذ قيمة واحد إذا كانت المشاهدة للأراضي الفلسطينية، وقيمة صفر إذا كانت المشاهدة للأردن. $PostRegulation_{it} * Palestine_{it}$ هو ناتج ضرب المتغيرين أعلاه. بينما X_n مصفوفة من متغيرات التحكم، وε_{it} هو القيمة المتبقية العشوائية.

المعامل β_0 يمثل خط الأساس أو الحالة المرجعية لمعدل التنمية الاقتصادية في الأردن قبل تطبيق السياسة في العام 2008. بينما $\beta_0 + \delta_0$ يمثل معدل التنمية الاقتصادية في الأردن بعد تطبيق السياسة. وبالتالي، δ_0 تمثل التغير في معدل التنمية الاقتصادية في الأردن قبل وبعد السياسة. أما $\beta_0 + \beta_1$ يمثل معدل التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية قبل تطبيق السياسة، وبالتالي، β_1 يمثل الفروقات في معدل التنمية الاقتصادية بين الأردن والأراضي الفلسطينية قبل تطبيق السياسة. أما $\beta_0 + \delta_0 + \beta_1 + \delta_1$ يمثل معدل التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية بعد تطبيق السياسة، وبالتالي، المعامل δ_1 يمثل فرق الفرق؛ أي يقيس أثر تلك السياسة على التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية.

تم تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية وبالاستناد إلى البيانات الاقتصادية والمصرفية السنوية للأراضي الفلسطينية والأردن خلال الفترة ما بين 2001-2019. يوضح الجدول 1 أدناه تعريف ومصادر المتغيرات المستخدمة لتقدير النموذج.

الجدول (1): تعريف المتغيرات

	المؤشر	المتغير	التعريف	المصدر
المتغير التابع	القروض البنكية	الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من الناتج المحلي الإجمالي)	الموارد المالية المقدمة للقطاع الخاص من قبل المؤسسات المالية، المتمثلة بمنح قروض وشراء الأوراق المالية باستثناء الأسهم، بالإضافة إلى الائتمان التجاري وأية حسابات قبض أخرى يترتب عليها مطالبات مالية بالسداد. والناتج المحلي الإجمالي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد، يضاف اليه أية ضرائب على المنتجات، ويُطرح منه أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة اهتلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية.	قاعدة بيانات البنك الدولي
	التنمية الاقتصادية	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	حاصل قسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان في منتصف العام. وإجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد، تضاف إليه أية ضرائب على المنتجات، وتطرح منه أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية. والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي.	
		معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق على أساس سعر ثابت للعملة المحلية. وتستند الإجمالي إلى السعر الثابت للدولار الأمريكي عام 2010.	
		نسبة البطالة	نسبة أفراد القوى العاملة الذين ليس لديهم عمل ولكنهم متاحين للعمل ويبحثون عن وظائف.	
متغيرات التحكم		نسبة التضخم	يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغيّر السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط، للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، ككل سنة مثلاً، وتُستخدم بوجه عام صيغة لأسبيرز.	
		سيادة القانون	يجسد مؤشر سيادة القانون تصورات حول مدى ثقة والتزام الوكلاء في القوانين التي تحكم المجتمع، ولا سيما جودة إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم واحتمالية حدوث الجريمة والعنف. تتراوح قيم هذا المؤشر ما بين 2.5- إلى 2.5.	
		لوغاريتم الودائع المصرفية	لوغاريتم مجموع الودائع في الحسابات الجارية وحسابات التوفير والودائع لأجل للمقيمين وغير المقيمين.	قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية وقاعدة بيانات البنك المركزي الأردني

النتائج

تشير البيانات المصرفية المجمَّعة إلى أن المصارف قامت بتوظيف المزيد من أموالها في سوق الائتمان، بحيث يلاحظ زيادة مستويات الإقراض بشكل متسارع بعد العام 2008 (انظر شكل 2).[15] فقد ارتفع حجم التسهيلات الائتمانية للمقيمين المحليين من 1698.6 مليون دولار في العام 2008، إلى 10027.78 مليون دولار في العام 2020، أي بمعدل زيادة 571%، وبمعدل نمو سنوي مركب 16%. السؤال الأهم هو: هل هذه الزيادة في مستويات الإقراض لها أثر ملموس ومحمود على التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية؟

الشكل (2): التسهيلات الائتمانية المقدمة للمقيمين المحليين من قبل القطاع المصرفي العامل في الأراضي الفلسطينية[16]

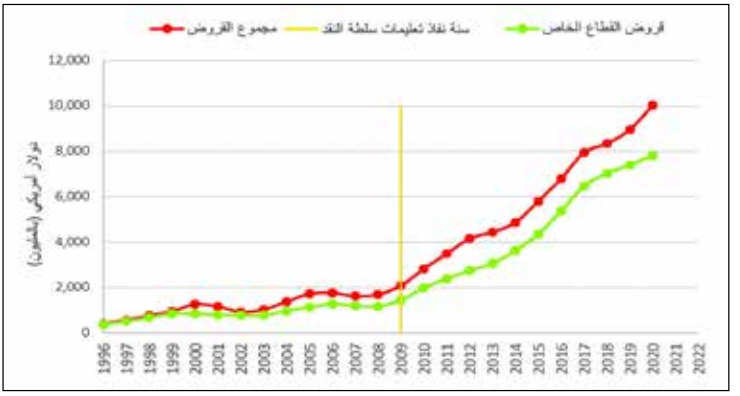

يشير الشكل رقم 3 إلى تحليل اتجاه توزيع قروض القطاع الخاص حسب القطاعات (حسب تصنيف سلطة النقد) منذ العام 2008،[17]

[15] سلطة النقد الفسطينية، «الميزانية الموحدة للمصارف العاملة في فلسطين» **سلطة النقد الفسطينية** (د. ت.)، https://www.pma.ps/ar/Statistics//TimeSeriesData (تاريخ الوصول 27 تموز/ يوليو 2021).

[16] منتج بناء على معطيات سلطة النقد الفلسطينية، ويمكن إعادة إنتاجه في صفحة «الميزانية الموحدة للمصارف العاملة في فلسطين»، عبر الوصلة التالية: https://www.pma.ps/ar/Statistics//TimeSeriesData

[17] المصدر نفسه.

ويلاحظ أن الزيادة الكبرى كانت موجهة نحو القروض الاستهلاكية وتمويل السيارات والمركبات والعقارات والإنشاءات، حيث أن نسبة زيادة قروض تلك القطاعات بين 2008 و2020 كانت 1921% و920% و857% بالترتيب. ويجدر الإشارة هنا إلى أن مؤشر أسعار العقارات السكنية في فلسطين، ازداد بنسبة 10% ما بين العام 2018 ونهاية الربع الأول من العام 2021.[18]

الشكل (3): قيمة القروض المقدمة للقطاعات المختلفة خلال 2008-2020[19]

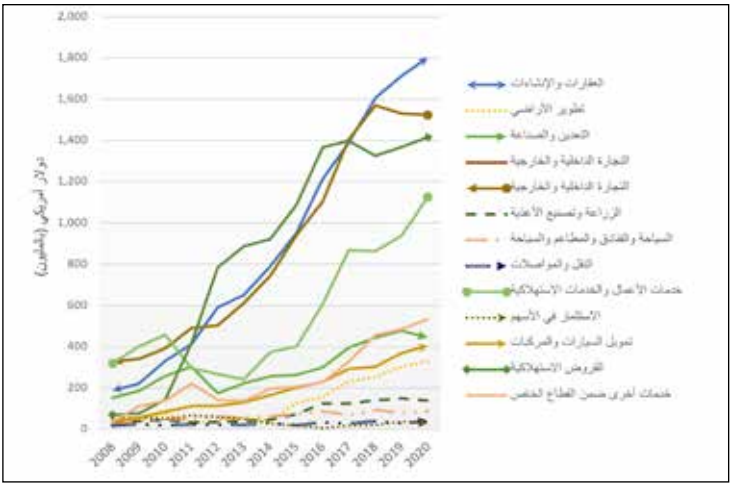

أما بالنسبة لحصة كل قطاع من الإقراض، فان البيانات المصرفية لسلطة النقد، وكما في الشكل رقم 4، تشير إلى أن 23% من القروض في العام 2020 كانت موجهة نحو العقارات والإنشاءات، ويليها التجارة بنسبة 19%، ومن ثم القروض الاستهلاكية بنسبة

[18] سلطة النقد الفلسطينية، «إعلان نتائج مؤشر سلطة النقد لأسعار العقارات السكنية في فلسطين- الربع الأول 2021»، **سلطة النقد الفلسطينية** (22 نيسان/ابريل 2021)، https://t.ly/OJeAt (تاريخ الوصول 27 تموز/ يوليو 2021).

[19] منتج بناء على معطيات سلطة النقد الفلسطينية، ويمكن إعادة إنتاجه في صفحة «الميزانية الموحدة للمصارف العاملة في فلسطين»، عبر الوصلة التالية: https://www.pma.ps/ar/Statistics//TimeSeriesData

18%، التي إذا ما جمعنا لها قروض السيارات والمركبات تصبح 23%، وخدمات الأعمال والخدمات الاستهلاكية بنسبة 14%. أما القطاعات الأقل حظاً، فهي التعدين والصناعة (6%)، والزراعة وتصنيع الأغذية (2%)، والسياحة (1%) (انظر الشكل رقم 4). ويعتقد البعض أن عدم تمويل مشاريع القطاعين الزراعي والصناعي سياسة ممنهجة، كون القطاعات الإنتاجية، وبالأخص الزراعة والصناعة التحويلية، تتحدى الوضع السياسي المتمثل في السيطرة الإسرائيلية على الحدود البرية.[20] فيما يرى آخرون أن هناك إشكاليات في كل من العرض والطلب في هذه القطاعات.[21]

الشكل (4): حصة القطاعات الاقتصادية من القروض المصرفية 2020[22]

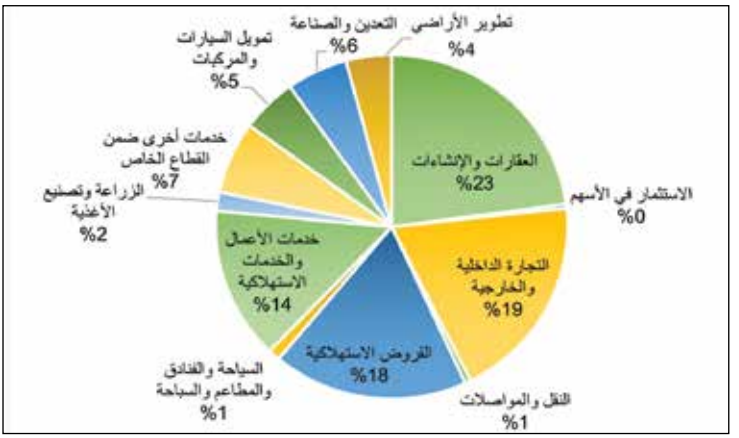

[20] إبراهيم الشقاقي، «اندثار القطاعات الإنتاجية الفلسطينية: التجارة الداخلية كنموذج مصغّر لتأثير الاحتلال»، **شبكة السياسات الفلسطينية - الشبكة** (7 شبّاط/ فبراير 2021)، https://t.ly/hLQGj (تاريخ الوصول 22 آب/أغسطس 2021).

[21] نصر عبد الكريم، **أساليب تحفيز توجيه الإقراض المصرفي نحو القطاعات الإنتاجية** (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس, 2018).

[22] منتج بناء على معطيات سلطة النقد الفلسطينية، ويمكن إعادة إنتاجه في صفحة «الميزانية الموحدة للمصارف العاملة في فلسطين»، عبر الوصلة التالية: https://www.pma.ps/ar/Statistics//TimeSeriesData

وعليه، تشير هذه البيانات أن منهجية الإقراض للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية لا تساهم بشكل جاد في دعم القطاعات الانتاجية. فقد وّجهت المصارف الفلسطينية الجزء الأكبر من محفظتها الائتمانية لتمويل قروض استهلاكية، على حساب الإقراض الموّجه لدعم الاستثمار والمشاريع في القطاعات الإنتاجية كالزراعة والسياحة وغيرها.

كما ويظهر مؤشر الأمولة، وهو نسبة الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي، في الشكل رقم 5، ارتفاعاً تدريجياً منذ العام 2008، ليصل إلى 52% في العام 2020.[23] وتعتبر هذه نسبة مرتفعة مقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (باستثناء دول الدخل المرتفع) التي بلغت 31.8% في العام 2018. كما أن مؤشر الأمولة في الأراضي الفلسطينية أعلى من نظيره في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، التي تصنف الأراضي الفلسطينية ضمنها، الذي بلغ 14.3% في العام 2019. على الرغم من أن ارتفاع مؤشر الأمولة في فلسطين، إلا أنه بعيداً جداً عن مستويات المديونية التي فجرت الأزمات المالية في بلاد متقدمة.[24] ولكن ربما هذه الإحصائيات تبرر، ولو جزئياً، الأزمة المالية التي يعاني منها العديد من الأسر والشركات الصغيرة والمتوسطة، بسبب مستويات مديونتها وكثرة التزاماتها المصرفية التي ظهرت جلية في فترة الإغلاق بسبب جائحة كورونا في العام 2020.

وعلى الرغم من أن المقارنات مع الدول الأقران أمر في غاية الأهمية لتقييم مستوى المديونية بصورة نسبية، إلا أن لكل اقتصاد خصوصيته وتحدياته. فلا يوجد نموذج واحد

[23] البنك الدولي، «مؤشرات التنمية العالمية»، البنك الدولي (د.ت) https:// databank.worldbank.org/source/world-development-indicators (تاريخ الوصول 27 تموز/ يوليو 2021).

[24] يبلغ مؤشر الأمَولة في الولايات المتحدة 216% في العام 2020.

مناسب لجميع الدول.[25] ومع ذلك، فإن وتيرة ارتفاع مستوى الإقراض خلال العقد الماضي بمعدل 16% سنوياً، تدعو للقلق، نظراً لخداجة الاقتصاد المحلي وصغر حجمه وعدم استقلاله وصعوبة ضمان استمراره بوجود معيقات الاحتلال.

الشكل (5): الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي) 1998-2020[26]

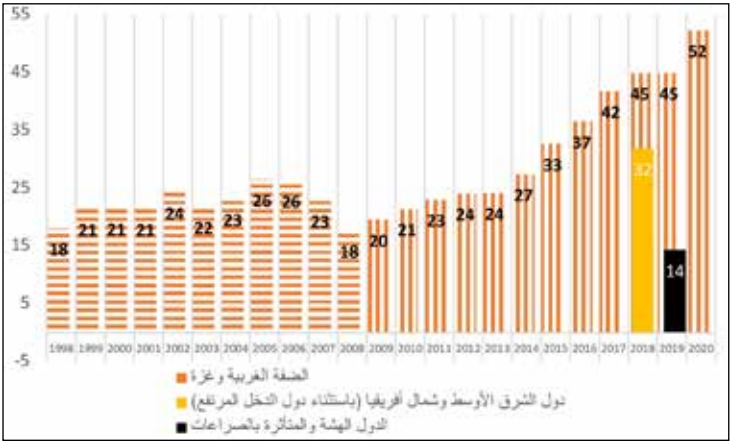

تشير نتائج الوصف الإحصائي للمتغيرات في الجدول 2 إلى أن معدل القروض البنكية الممنوحة في الأردن خلال الفترة ما بين 2001-2008 كان أعلى من نظيره في الأراضي الفلسطينية، وانعكس الحال بحيث أصبح معدل القروض الممنوحة في الأراضي الفلسطينية أعلى منه في الأردن بعد تطبيق السياسة

[25] رجا الخالدي، «الأزمة المعيشية الفلسطينية بين الإستهلاك والمديونية الأسرية والأمولة»، **جدلية** (28 شباط/ فبراير 2002)، https://www.jadaliyya.com/Details/25319 (تاريخ الوصول 27 تموز/يوليو 2021).

[26] منتج بناء على معطيات البنك الدولي، ويمكن إعادة إنتاجه في صفحة مؤشرات التنمية في بنك المعلومات التابع للبنك الدولي عبر الوصلة التالية: https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators/preview/on#

التـي فرضتهـا سـلطة النقـد علـى البنـوك العاملـة فـي الأراضـي المصـدر: البنـك الدولـي. بنـك البيانـات. مؤشـرات التنميـة العالميـة. الفلسـطينية فـي الفتـرة مـا بيـن 2009-2020. الا أن معـدل الناتـج المحلـي الإجمالـي فـي الأراضـي الفلسـطينية، نسـبة لمعـدل الناتـج المحلـي الإجمالـي فـي الأردن، خـلال الفتـرة مـا بيـن 2009-2020، مقارنـة مـع الفتـرة مـا بيـن 2001-2008، بقـي ثابتـاً نسـبياً. أما معدل الزيـادة فـي الودائـع فـي البنـوك العاملـة فـي الأراضـي الفلسـطينية خـلال 2009-2020 و2001-2008، فـكان تقريبـا مماثـلاً لـلأردن.

الجدول (2): وصف إحصائي للمتغيرات

المتغير	الأراضي الفلسطينية 2001-2008			الأردن 2001-2008		
	المتوسط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري
القروض البنكية	22.939	22.991	2.862	32.659	29.939	11.059
الناتج المحلي الإجمالي (بمليارات الدولارات)	4.97	4.86	1.22	13.6	14.0	2.81
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	1498.114	1482.946	275.216	3186.963	3293.726	448.688
نسبة البطالة	21.925	22.2	2.931	22.556	22.215	3.149
نسبة التضخم	4.255	3.975	2.688	1.474	1.652	1.438
مجموع الودائع	4306.646	4150.705	821.251	9960.319	9433.877	2880.888
المتغير	الأراضي الفلسطينية 2009-2020			الأردن 2009-2020		
	المتوسط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري
القروض البنكية	80.298	76.905	8.669	72.734	71.466	4.578
الناتج المحلي الإجمالي (بمليارات الدولارات)	13.4	12.0	4.65	36.3	37.7	6.77
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	2291.401	2114.179	587.036	4066.903	4147.778	253.89
نسبة البطالة	14.221	14.585	897.	14.232	12.99	2.193
نسبة التضخم	4.632	3.428	4.102	2.311	3.112	2.381
مجموع الودائع	10279.78	9872	3159.184	25337.83	26547.6	4602.821

إن نتائـج نمـوذج فـرق الفـرق لتقييـم أثـر السياسـة المذكـورة علـى مؤشـرات التنميـة الاقتصاديـة، تشـير إلـى وجـود أثـر ايجابـي ذو دلالـة إحصائيـة للسياسـة المفروضـة مـن سـلطة النقـد علـى البنـوك

العاملة في فلسطين، على نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص، إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث زادت بنسبة 20.65% في فلسطين مقارنة مع الأردن. بينما لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسياسة المفروضة من سلطة النقد على البنوك العاملة في فلسطين على كل من معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للفرد وعلى نسبة البطالة.

النقاش

نجحت سياسة سلطة النقد في زيادة الائتمان المحلي. إذ تشير البيانات المصرفية إلى تغير ملحوظ في نمو القروض، لتبلغ أكثر بقليل من نصف الناتج المحلي الإجمالي في العام 2020. أما قيمة القروض الممنوحة للقطاع الخاص من قبل كافة المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، فقد ازادت بمقدار 6.6 مليار دولار ما بين الأعوام 2008 و2020. إلا أن هذا التمويل المصرفي الذي أثرى ربحية المصارف، لم يكن متقاطع زمنياً مع سياسات اقتصادية حكومية ساعية لدعم الاقتصاد المحلي أو لتقليل آثار الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية.

ننتقد في هذا البحث تلك السياسة، كونها سياسة غير مكتملة من حيث الهدف من ثلاث جوانب: **أولاً**، لا تزال السياسات الاقتصادية التنموية، التي هي واجب حكومي، خارج المشهد. يمكن اعتبار ضخ السيولة في الاقتصاد أمراً محموداً في بعض الأحيان لإنعاش الاقتصاد وتغيير مساره بناءً على احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة. ولكن التعليمات أجبرت المصارف أن توفر سيولة من خلال تخفيض نسبة التوظيفات الخارجية، وبنفس الوقت أطلقت العنان للبنوك في كيفية توجيه تلك السيولة الإضافية في السوق، بدلاً من الإملاء عليهم بتوجيهها للقطاعات الإنتاجية حسب الحاجة التنموية المنشودة لتعزيز الاقتصاد المحلي، على الرغم من وجود صلاحيات لسلطة النقد في

العديد من مواد قرار بقانون المصارف الفلسطيني رقم (9) لسنة 2010 في استخدام بعض أدوات السياسة النقدية المتاحة لخدمة الاقتصاد.[27] وطالما أن المصارف هي مؤسسات مالية ربحية، فهي تسعى بشكل رئيسي لتحقيق أكبر عائد لحملة أسهمها ضمن أقل مخاطر.[28] وعليه، فإن الاعتبارات الاقتصادية والتنموية لفلسطين ليست بالضرورة من أولويات القطاع المصرفي.

لم يكن الائتمان بداية ممنهجاً لغايات إنتاجية بالدرجة الأولى؛ فنسبة القروض الموجهة لقطاع التعدين والصناعة ولقطاع الزراعة وتصنيع الأغذية بلغت 6% و2%، بالترتيب. كما أن الحكومة ارتأت الاعتماد على آليات السوق بالكامل، بدلاً من أن تلعب دوراً نشطاً في حث المصارف على تقديم قروض رأسمالية، مما قد يعزز الجودة والقدرة التنافسية للمنتجات المحلية من أجل المنافسة مع المنتجات المستوردة ولا سيما الإسرائيلية. فمن الحكمة أن يتم التخطيط لتقليل حجم هيمنة الاقتصاد الإسرائيلي من خلال توجيه التمويل البنكي لمشاريع إنتاجية هادفة لخلق منتج محلي ذو جودة، وبالتزامن مع سياسات ضريبية ودعم للمنتجين المحليين لتشجيع الاستهلاك المحلي.

ثانياً، إن غزارة القروض الاستهلاكية لم تتزامن مع سياسات حكومية تحث المستهلكين على شراء منتجاتهم الوطنية، وأن يكونوا أكثر انتقائية على أساس الحاجة وليس فقط الشغف النفسي بشراء المنتجات المستوردة. علاوة على ذلك، فإن تلك القروض الاستهلاكية قد استخدمت من أجل شراء سلع

[27] تشير المادة (40) من القرار بقانون بأن لسلطة النقد الحق في تحديد سقوف الائتمان والشروط المرتبطة به، كذلك الحدود الدنيا والعليا لأسعار الفوائد والعمولات التي تتقاضاها المصارف على جميع أنواع الائتمان والتمويل.

[28] بلغت أرباح القطاع المصرفي الموحدة في الأراضي الفلسطينية 156 مليون دولار في العام 2019، وبلغت مجموع الأصول 17 مليار دولار أمريكي.

وخدمات يمكن أن توفرها الدولة، أو تدعمها على الأقل. ولكن بدلاً من ذلك، أدت السياسات النيوليبرالية إلى أن يتجه المواطنين إلى السوق، ما يعزز قوة السوق وأهميته وهيمنته، على حساب دور الدولة. فانتشار المدارس والكليات الخاصة في الأراضي الفلسطينية، من بين عوامل أخرى، هو نتيجة لعدم كفاية الدعم الحكومي للتعليم العام. كما أن تدافع الأفراد لشراء المركبات على الدين، نتيجة ضعف المواصلات العامة. وبالطبع، إن الاعتماد على توزيع الموارد حسب آلية السوق، الخاضع لبنود اتفاقيتي أوسلو وباريس الاقتصادية، وحدها دون أي تدخل حكومي، يعزز بشكل ممنهج ظروف وبيئة الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية الأكثر تقدماً وقوة على الاقتصاد الفلسطيني.

هذا الاعتماد على السوق، الذي تسهله القروض من جهة ونقص الدعم الحكومي الكافي من جهة أخرى، هو في جوهره توطيد لهيمنة السوق. هذه الهيمنة بدورها تزيد من ضعف الاقتصاد الفلسطيني في مواجهة الاقتصاد الإسرائيلي. والسبب في ذلك هو عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تحمل ضغوط الاقتصاد الإسرائيلي الأكثر تقدماً. أي أن الأمْوَلة المتزايدة، من خلال القروض، لا تعزز هيمنة السوق في الأراضي الفلسطينية فحسب، وإنما تعزز أيضاً هيمنة الاقتصاد/السوق الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني. وبعبارة أخرى، فإن توطيد السوق على حساب «الدولة» يعني قدرة أقل على «منافسة» أو مقاومة قوة وهيمنة الاقتصاد الإسرائيلي.

تؤثر غزارة التمويل الاستهلاكي على السلوك الفردي، كما أن له آثار على الاقتصاد. فعلى الصعيد الفردي فإن إغراق الأفراد والأسر الفلسطينية بالديون يعزز نمط الحياة الاستهلاكي وإشباع الرغبة بالاقتناء، ويشجع نهم التسوق لغايات الترف، وليس بالضرورة لسد حاجة حقيقية. كما ويعلي مصلحة الفرد عن المجتمع والشأن العام المتعلق بمقاومة الاحتلال. أما على

صعيد الاقتصاد، فإن من شأن هذه القروض الاستهلاكية أن تشجع عجلة الاقتصاد، إذ تزيد من سيولة الأفراد والأسر وتحثهم على شراء خدمات أو سلع استهلاكية؛ الأمر الذي يؤدي الى زيادة الطلب في السوق. ولازدياد الطلب على السلع والخدمات المحلية أثراً إيجابياً من خلال زيادة فرص العمل وزيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي. بينما ليس بالضرورة ان يكون لارتفاع الطلب على البضائع المستوردة أو الخدمات الخارجية أثراً محموداً على الاقتصاد، عدى عن أنه مصدر إيراد حكومي؛ حيث تقوم دولة الاحتلال بجمع ضرائب الجمارك لمصلحة السلطة.[29] ومع انفتاح التسوق الإلكتروني وشيوع بطاقات التسوق عبر الإنترنت، فإن العديد من المشتريات وحجوزات السفر باتت تتم من أسواق خارجية.

ثالثاً: أدى غياب دور الدولة في توجيه الائتمان، بالتزامن مع سياسات الاحتلال، إلى زيادة تشوهات بنيوية في هيكل الاقتصاد الفلسطيني، بالنسبة لمساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الإنتاج. فقد هيمنت التجارةَ الداخلية[30] والخدمات والإنشاءات على الاقتصاد الفلسطيني، على حساب القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة. وهو ما يعدّه البعض من بين عواقب اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاد الإسرائيلي. فقد حصدت التجارة الداخلية أعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (22%) مقارنة بالخدمات التي تشمل التعليم والصحة والعقارات (20%)، والزراعة (7.4%)،

[29] الناتج المحلي الإجمالي =الاستهلاك + الإنفاق الحكومي + الاستثمار + (الصادرات - الواردات).

[30] بيع السلع وشراؤها بالتجزئة والجملة، وتشمل التجارة مع إسرائيل.

والصناعة التحويلية (13.2%).[31] وتزامن هذا مع زيادة مستمرة في القروض المصرفية المقدمة لقطاع التجارة الداخلية منذ طفرة الائتمان الخاص في 2008. فالتجارة الداخلية تشكِّلُ ثاني أكبرَ قطاع اقتصادي بعد القروض الاستهلاكية الذي يحظى بالتسهيلات الائتمانية والقروض، حيث بلغت النسبة 17% من مجموع القروض المقدمة للقطاع الخاص. وقد ازداد حجم الائتمان المقدم لأنشطة التجارة الداخلية من نحو 300 مليون دولار في 2008، إلى 1.349 مليار دولار في 2020، بزيادةٍ بلغت حوالي 310% في غضون عشر سنوات.

وبسبب غياب دور السياسات الحكومية وتغول سياسات الاحتلال العسكرية والاقتصادية التي عزَّزت دورَ تجارة استيراد المنتج الإسرائيلي[32]، نشأ تحول طبقي في المجتمع الفلسطيني، وأصبحت طبقة التجار هي «الشريحة الاجتماعية الأولى» المرتبطة بالاقتصاد الإسرائيلي.[33] وقد ساهمت تلك الطبقة بتعزيز التبعية من خلال إغراق السوق الفلسطيني بالبضائع الإسرائيلية، غير آبهة بما قد ينتج عن ذلك من ضرر للقطاعات المحلية. وعليه، نشأت طبقة كبيرة من التجار الرأسماليين

[31] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004 – 2018**، تقرير (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء، 2019). 42. https://pcbs.gov.ps/Downloads/book2496.pdf

[32] أحد الأمثلة على سياسة الاحتلال الدافعة للاستيراد المنتج الاسرائيلي حصول فئة التجار على امتيازات مثل بطاقة الـ BMC التي تزودهم بتسهيلات في التنقل، من خلال المرور بحد أدنى من التأخير عبر حواجز عسكرية معينة، والسفر عبر مطار تل أبيب الغير متاح للسفر من خلاله لحملة الهوية الفلسطينية، وسهولة الحصول على تصريح لدخول إسرائيل.

[33] إبراهيم الشقاقي، «اندثار القطاعات الإنتاجية الفلسطينية: التجارة الداخلية كنموذج مصغَّر لتأثير الاحتلال»، **شبكة السياسات الفلسطينية (الشبكة)** (7 شباط/ فبراير 2021)، https://t.ly/hLQGj (تاريخ الوصول 22 آب/أغسطس 2021).

الفلسطينيين المنسلخين سياسياً، وذوي مصالح متوازيةٌ مع التجار الإسرائيليين. وبالطبع فإن تلك الطبقة تميل إلى خيار السلام والتفاوض مع المحتل من أجل حماية مصالحها.

الخلاصة

تشير نتائج البحث إلى المدى الذي تعمل فيه السلطة الفلسطينية، بوعي أو بلا وعي، دور «الوكيل» لقوى هيمنة الاحتلال والنيوليبرالية على حد سواء. كان الأولى بسلطة النقد أن توجه تلك السيولة الإضافية الناجمة عن تخفيض نسبة التوظيفات الخارجية للمصارف كقروض وتسهيلات لتمويل القطاعات الإنتاجية، لضمان دعم اقتصاد محلي مقاوم ومستدام ضمن الأولويات الاقتصادية والوطنيَّة، بدلاً من أن تكون تلك السيولة متاحة لسياسة مصرفية دافعة نحو الاستهلاك وتشوه هيكل الاقتصاد الفلسطيني، بما ينتج عنه آثار اجتماعية تحرف البوصلة عن الهم الوطني في تلك المرحلة.

أظهر التاريخ أن استراتيجية التنمية لا يمكن تحقيقها من دون دور رئيسي تلعبه الدولة. وبالتالي، فإن الاعتماد المتزايد على السوق، والانخفاض المتزامن في دور الدولة، يحول دون وضع استراتيجية تنموية ذات مغزى.

المصادر

البنك الدولي. د.ت. «مؤشرات التنمية العالمية». البنك الدولي. https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators تاريخ الوصول 27 آب/ أغسطس 2021.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2019. **الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004-2018**. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. https://pcbs.gov.ps/Downloads/book2496.pdf

الخالـدي، رجـا. 2012. «الأزمـة المعيشـية الفلسـطينية بيـن الإسـتهلاك والمديونيـة الأسـرية والأمولـة». **جدليـة**. https://www.jadaliyya.com/Details/25319 تاريـخ الوصـول 27 تمـوز/ يوليـو 2021.

سـلطة النقـد الفسـطينية. د.ت. «الميزانيـة الموحـدة للمصـارف العاملـة فـي فلسـطين». سـلطة النقـد الفلسـطينية. https://www.pma.ps/ar/Statistics// TimeSeriesData تاريـخ الوصـول 27 تمـوز/ يوليـو 2021.

سـلطة النقـد الفلسـطينية. 2021. «إعـلان نتائـج مؤشـر سـلطة النقـد لأسـعار العقـارات السـكنية فـي فلسـطين- الربـع الأول 2021». سـلطة النقـد الفلسـطينية. https://t.ly/OJeAt تاريـخ الوصـول 27 تمـوز/ يوليـو 2021.

الشـقاقي، إبراهيـم..2021 «اندثـار القطاعـات الإنتاجيـة الفلسـطينية: التجـارة الداخليـة كنمـوذج مصغَّـر لتأثيـر الاحتـلال». شـبكة السياسـات الفلسـطينية – الشـبكة، https://t.ly/hLQGj تاريـخ الوصـول 22 آب/أغسـطس 2021.

عبـد الكريـم، نصـر. 2018. **أسـاليب تحفيـز توجيـه الإقـراض المصرفـي نحـو القطاعـات الإنتاجيـة**. رام اللـه: معهـد أبحـاث السياسـات الاقتصاديـة الفلسـطيني (مـاس).

Dana, Tariq. 2020. "Crony capitalism in the Palestinian Authority: a deal among friends." *Third World Quarterly* 41 (2).

Epstein, Gerald A. 2005. "Introduction: Financialization and the World Economy." In *Financialization and the World Economy*. Edited by Gerald Epstein. 3-16. USA- Massachusetts: Edward Elgar Publishing.

Harvey, David. 2011. *A Brief History of Neoliberalism*. Oxford: Oxford University Press

Sawyer, Malcolm. 2018. "Financialisation: past, present and future prospects." *Theory & Struggle* 119 (1).

Tartir, Alaa. 2015. "Securitised development and Palestinian authoritarianism under Fayyadism." *Conflict, Security & Development* (Routledge) 15 (5).

صعود المثقفين الفلسطينيين وسقوطهم: أكاديميو جامعة بيرزيت حالة دراسية (1990-2021)

روجر هيكوك

أقارن هنا بين آنذاك والآن، بين الماضي والحاضر. لا أقصد بالطبع الزمن الجيولوجي لفرنان بروديل أو «المدة الطويلة» التي استمرت مئات أو حتى آلاف السنين، بل أتحدث عن زمن الأجيال، أو «الزمن الاجتماعي»، بضعة عقود، لا أكثر. لقد تذكرت مؤخراً المناقشات التي جرت في جامعة بيرزيت خلال نقطة التحول في أوائل التسعينات. لذلك سأحاول المقارنة بين واقع الحال قبل ثلاثين عاماً، واليوم، وأسأل عمّا إذا كان هذا التناقض يحمل أي دروس محتملة للمستقبل. أعتقد أنه قد يكون هناك شيء ما في هذا الصدد.

المثقفون الفلسطينيون آنذاك واليوم

مصطلح المثقف له معنيان. يتفق الأول مع رؤية أنطونيو غرامشي،

الـذي اكتشـف أن كل شـخص مثقـف، لأن جـزءاً مـن حياتنـا، أيـاً كنّـا، تحركـه الأفـكار، بـل وحتـى تحـدّده. وأمـا الثانـي، فهـو التعريـف الأكثـر رسـمية، الـذي يربـط المثقفيـن بإنتـاج واسـتهلاك المعرفـة المنطوقـة، ولكـن المكتوبـة بالفعـل. يعجبنـي تعريـف جـان بـول سـارتر أكثـر مـن غيـره، حيـث يقـول إن المثقفيـن هـم أولئـك الذيـن يتدخلـون فيمـا ليـس مـن اختصاصهـم. وبهـذا المعنـى، كان جميـع الفلسـطينيين، علـى مـدى الأجيـال الماضيـة، مثقفيـن، ولـم يهتمـوا أبـداً بشـؤونهم الخاصـة كأفـراد فحسـب، بـل كان لديهـم اهتمـام دائـم بشـأنهم الجماعـي، بوصفهـم أشـخاصاً يسـعون إلـى الحريّـة وتقريـر المصيـر، ويكافحـون الحكـم الاسـتعماري.

كانـت الـروح التقليديـة للفلسـطينيين خـلال الثلـث الأخيـر مـن القـرن العشـرين، أقـرب إلـى حـد مـا لعصبيـة ابـن خلـدون،[1] تلـك الطاقـة الجماعيـة التـي تربـط النـاس معـاً فـي محـرك جماعـي واحـد. وبطبيعـة الحـال، لـم تسـتبعد هـذه الـروح الانقسـامات والصراعـات الداخليـة القاتلـة فـي بعـض الأحيـان، وهـي جـزء لا يتجـزأ مـن تلـك العصبيـة. وكانـت المنافسـة شـديدة بيـن الجماعـات والفصائـل والأحـزاب. لكـن الشـعور بالتماسـك الداخلـي كان ملموسـاً، وأصبح واضحـاً فـي انتفاضـة العـام 1987، عندمـا انتفضـت الحشـود العابـرة للأجيـال والطبقـات، بمـا فـي ذلـك النسـاء والرجـال والفتيان والفتيـات، وأجبـرت المحتـل علـى اتخـاذ موقـف دفاعـي.[2]

كان جميـع الفلسـطينيين مثقفيـن، ولكـن ضمـن تلـك المجموعـة، كان هنـاك مـع ذلـك نخبـة مـن المثقفيـن، المتمركزيـن فـي الجامعـات الشـابة، قليلـة التجربـة ولكـن النشـطة للغايـة، الذيـن تولّـوا وحصلـوا

[1] Ibn Khaldun, *The Muqaddimah: An Introduction to History*, transl. Franz Rosenthal (New Jersey: Princeton University Press, 2005), 91-122.

[2] روجـر هيكـوك وعـلاء جـردات (تحريـر)، **انتفاضـة 1987: تحـول شـعب** (بيـروت: مؤسسـة الدراسـات الفلسـطينية، 2019).

بكل سرور على مكانة قيادية من قبل بقية المجتمع (مع الاعتراف بالسلطة لمنظمة التحرير الفلسطينية). قاد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس الانتفاضة لمدة خمس سنوات. خلال تلك الفترة، كانت الأحداث العالمية تتسارع، وتحوّلت بشكل كبير. لقد انهار الاتحاد السوفييتي واختفى، وتفجّر العالم العربي داخلياً مع حرب الخليج الأولى، وبدأت المفاوضات في مدريد واستمرت في واشنطن، حيث لعب المثقفون الفلسطينيون مرة أخرى دوراً رئيسياً.

انعكس هذا التحوّل العالمي والإقليمي والمحلي نفسه في جامعة بيرزيت، ومرّت الجامعة (والجامعات الأخرى، ولكنّي أتحدّث هنا عمّا خبرته شخصياً) بمرحلة انتقالية خاصة بها. أودّ هنا الانتقال من العالم الكبير إلى العالم المصغّر، آملاً ألّا يغيب عن ذهني النطاق الكوني الكبير، بل والنطاق العملاق الذي تجري فيه الأحداث. قبل تسعينات القرن الماضي، كانت دائرتي تضم التاريخ والجغرافيا والعلوم السياسية وعلم الآثار، معاً، كوحدة واحدة في الحرم الجامعي القديم، الذي كان منتشراً في جميع أنحاء قرية بيرزيت التي كان حرم الجامعة جزءاً لا يتجزأ منها (وهي نقطة تصبح مهمة في استنتاجي).

كانت هذه الوحدة رمزية، رغم أنها ضرورية أيضاً، بسبب نقص الموظفين والأموال والخبرة. وبالفعل، كانت التخصصات الأكاديمية في تلك الأيام أقل وضوحاً، حيث كانت السياسة (التحرّر بشكل خاص) هي القاسم المشترك بينها، كما كانت قيمة المكانة المنسوبة إليها، على الأقل في العلوم الإنسانية والاجتماعية. كان برنامج محو الأمية على رأس القائمة من حيث الأهمية، كما كان مشروع القرى المدمرة عام 1948 التابع لمركز البحث والتوثيق.[3] وكانت دائرة الدراسات الثقافية المصممة على غرار تجربة الجامعة الأمريكية في بيروت، موجودة في كل مكان،

[3] لم يعد هذا المركز قائماً (المحرر).

على مدار عامين جامعيين، وقام ألمع أعضاء هيئة التدريس، سواء أجانب أو فلسطينيين، بالتدريس والنضال في تلك الدائرة التي كانت الماركسية مهيمنة فيه. أما العمل التطوعي، الذي كان مطلباً آنذاك والآن، فكان يعتبره المُحتلّ عملاً تخريبياً، إذ قام بترحيل رئيس بلدية البيرة لتنظيمه، وبالتالي جرى تنظيمه بوصفه مشروعاً مرتبطاً بالتحرير بشكل مباشر.

يمكن تحديد الفترة الانتقالية في جامعة بيرزيت، رمزياً، بوصول إبراهيم أبو لغد إليها (قادماً من شيكاغو) عام 1992. جرى تعيينه نائباً لرئيس الجامعة وتولّى منصبه الجديد بقوة كبيرة، مركّزاً قدراً كبيراً من السلطة في يديه. في مهمته الجديدة لم يتردد دقيقة واحدة، لقد كانت قطيعة حقيقية مع ممارسات الماضي، ووضع، على الفور، حدّاً لعمليات الإغلاق والإضرابات الرافضة للاحتلال، واللا-منتهية في الجامعة، وفتح البوابات على مصراعيها، وأصدر قراراً بضرورة حضور الموظفين والطلاب بانتظام. وبالمناسبة، أصبح هذا الأمر ممارسة مطلوبة خلال الانتفاضة الثانية. مع إعادة فتح الجامعة، تم عزلنا جميعاً في الحرم الجامعي الجديد بأمر عسكري من سلطات الاحتلال، بعد أن شهد المحتل انتفاضة الحجارة في شوارع قرية بيرزيت.

ما هو نوع التحوّل الأكاديمي في جامعة بيرزيت؟

سرعان ما أنشأ أبو لغد لجنة الدراسات العليا، المكوّنة من نحو عشرة أشخاص، من مختلف الكليات والدوائر (ولكن من دون نساء بعد). وبدأت اللجنة في إنشاء برامج الماجستير، على الرغم من مقاومة بعض مؤسسي الجامعة الذين شعروا أنّنا لا نملك القدرة الأكاديمية لتدريس برامج الدراسات العليا، دون تدمير جودة الدراسة الجامعية للبكالوريوس على أقل تقدير. (ومن يستطيع، من وجهة نظر اليوم، أن يقول إنهم كانوا

مخطئين؟ رغم أنهم غيروا رأيهم في غضون سنوات قليلة، وتكيّفوا، وسيطروا على العملية إلى حد كبير). وشرع أبو لغد في طرح برامج الدراسات الدولية، والقانون، ومن ثم صحة المجتمع (كما كان يسمى برنامج الصحة العامة والمجتمعية آنذاك)، وتبعتها برامج أخرى بالطبع. وفي غضون عام أو عامين تمت الموافقة على هذه المشاريع وبدأ العمل بها.

لكن المناقشات حول هذه البرامج كانت متوترة ومستقطبة. وكان أحد الآراء هو أن فلسطين والفلسطينيين بحاجة إلى التكيّف مع عالم ما بعد الاتحاد السوفييتي الجديد الذي يتميز بالمشاريع الحرّة والتجارة الحرّة والتنقل الحرّ، وأن يصبحوا جزءاً من عالم مترابط معولم. وهذا، بالنسبة لأولئك الذين يجادلون نيابة عن معهد الحقوق وأعضاء هيئة التدريس، الذين تم تشجيعهم ودعمهم مالياً من قبل دولة غربية، كان يعني، على سبيل المثال، وأولاً وقبل كل شيء، إنشاء برنامج في القانون الاقتصادي، وعلى وجه التحديد القانون التجاري، الذي من شأنه تمكين فلسطين الجديدة من المناورة، على المستوى الدولي لتصبح سنغافورة العربية الجديدة. وجادل الجانب الآخر باتجاه حاجة برنامج القانون ومعهد الحقوق إلى التخصّص في القانون الدولي، الأمر الذي من شأنه أن يزوّد فلسطين بالأدوات اللازمة لمحاربة الصراع غير المتكافئ ضد المحتل الإسرائيلي، في غياب القوة المادية المقابلة.

أصبحت الحُجّة قوية، بل ربما عنيفة، وطويلة. في الدراسات الدولية، كان السؤال المطروح هو: هل نريد أن يكون لدينا برنامج ذو توجه أكاديمي يقوم بتدريس التحليل متعدّد التخصصات (التاريخ والسياسة والقانون والاقتصاد)، وبالتالي تزويد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بمنظور أعمق، أم نريد تقديم إطار عمل في الدراسات الدولية، يهدف إلى تدريب الدبلوماسيين والمسؤولين الإداريين الفلسطينيين المستقبليين (أضيف مساق

فـي الإدارة، وتـم إلغـاؤه مؤخـراً فقـط). أمـا بالنسـبة للصحـة العامة، فقد نشـأت أيضـاً مجموعـة متنوعـة مـن الصراعـات الغامضـة الآن. أفضـل مـا أتذكره هـو ما حـدث على هامش لجنـة الدراسـات العليا، وكان لـه علاقـة بالتمويـل. فـي ذلـك الوقـت، كانـت مؤسسـة فـورد ممـولاً رئيسـياً لبرنامـج صحـة المجتمـع، وتسـاءل البعـض عمـا إذا كان الاعتمـاد علـى هـذا المصـدر لا يمثّـل استسـلاماً محتمـلاً لقـوى الإمبرياليـة. وبالنسـبة للآخريـن، كانـت هـذه الاعتبـارات غيـر ذات صلـة. مثـل هـذه الحجـج كانـت فـي المقدمـة، وفـي مركـز الاهتمـام فـي وقـت معيـن. فلتكـن الأمثلـة المتصلـة بهـذه البرامـج الثلاثـة كافيـة لتوضيـح الطبيعـة الانتقاليـة الحقيقيـة لتلـك الفتـرة الطويلـة الماضيـة فـي أوائـل التسـعينات.

من ممارسة النظرية إلى تكييف الممارسة

كان الميـل إلـى التحـول مـن الإيديولوجيـة، ومـن «ممارسـة النظريـة» (مزيـج مـن الماركسـية، ومناهضـة الاسـتعمار، ومعـاداة الإمبرياليـة، والعالـم الثالـث)، إلـى تكييـف الممارسـة الـذي كان جارياً بشـكل واضـح، كمـا انعكـس فـي مثـل هـذه المشـاجرات العنيفـة بيـن الأكاديمييـن.

هـذه الحُجَـج المتعلقـة بالعصـر الانتقالـي فـازت بهـا، بشـكل عـام، قـوى مـا بعـد الحداثـة، ومـا بعـد الحـرب البـاردة، والعالـم المعولـم، وخسـرها أولئـك المتشـبّثون بالأيديولوجيـات القائمـة علـى الاشـتراكية فـي مواجهـة الرأسـمالية، والعالـم فـي مواجهـة الغـرب، والشـمال فـي مواجهـة الجنـوب. وكان المشـاركون فـي لجنـة الدراسـات العليـا يبشّـرون بانتهـاء الانتفاضـة فـي أيلول/سـبتمبر 1993، ووصـول «النظـام العالمـي الجديـد» الـذي تتمركـز فيـه الولايـات المتحـدة، ولـم يـدم طويـلاً علـى السـاحة السياسـية مـع صعـود الصيـن، ولكـن تبقـى فـي المجـال الاقتصـادي: الرأسـمالية المتأخـرة، التـي لا تـزال معنـا حتـى اليـوم.

كانت هذه العمليّة جارية على مستوى العالم، وكذلك في فلسطين، مع ظهور شكل جديد من الانقسام الطبقي، والبرجوازية الفلسطينية المعولَمة، التي التقطتها - ببراعة - ليزا تراكي من بين آخرين. تلك البرجوازية (أو بشكل أكثر دقة وتواضع، الطبقة الوسطى الفلسطينية الجديدة) كان لها أعضاء في مختلف المهن (القانون، الصحافة، الطب، التجارة، البنوك)، بما في ذلك الجامعات.

بدأت رواتبنا في الجامعة بالارتفاع بشكل حادّ (لأسباب محدّدة مرتبطة بالمنافسة مع المنظمات غير الحكومية الدولية، والاستشارات، والوزارات في السلطة الفلسطينية، ولكن أيضاً بنظام القيم الرأسمالية المتأخرّ، الذي تم فيه ربط التعليم العالي بالثورة التكنولوجية، والرقمية، وما بعد التطور الصناعي). انتقلت أماكن إقامتنا من وسط مدينة رام الله إلى ضواحيها (الطيرة، سردا، أبو قش)، واكتسبت القرى المجاورة نوعية هجينة ومدمجة، تم تفكيكها كمراكز ريفية، وهي الآن بمثابة منازل متنقلة للطبقات الوسطى. لقد أصبحنا معزولين جغرافياً واجتماعياً ومهنياً عن بقية المجتمع. أنا أتحدث عن الأكاديميين كمجموعة، هناك استثناءات بالطبع، ولكنّ حتّى هذه تشكل جزءاً من القاعدة في أي نظام معقّد.

لا أطرح أن هناك علاقة سبب ونتيجة واحدة بسيطة هنا، ولكن من المؤكد أنه مع هذا التغيير فقد المثقفين موقعهم كطليعة للحركة السياسية، وإن استمروا في دعمها بالإجماع، وعلى وجه الخصوص، مقاومة الاحتلال والاستعمار.

استمرت التوتّرات الداخليّة خلال الفترة التي سبقت الانتفاضة الثانية، جزئياً بفعل الاستقطاب بين الطبقة الوسطى الحضرية، في رام الله أو نابلس، على سبيل المثال، والأطراف، كمخيمي الأمعري وبلاطة، على سبيل المثال أيضا. وقد تخللت هذه التوتّرات، في مطلع الألفية، موجات من العنف. لقد كانت انتفاضة العام 2000، بكل تأكيد، انتفاضة ضد الحكم الاستعماري،

ولكنها كانت أيضاً ضد السلطة الفلسطينية الفاسدة التي تراكم والعناصر المكونة لها للامتيازات، ولا تستجيب لمطالب الاصطلاح. في هذا العالم المستقطب، كانت الجامعات منقسمة داخليّاً، ومتضاربة، وفقدت بكل تأكيد دورها القيادي.

استمر هذا الوضع منذ ذلك الحين؛ فموجات التمرّد، كأحداث القدس في العام 2015 وما بعده، كما أشار عبد الجواد عمر،[4] انخرط فيها أفراد غير منتسبين سياسياً (فصائلياً)، ومن خلفيات متنوّعة، سواء كانوا عاطلين عن العمل أم لا، ويدعمهم بشكل نشط أعضاء في بعض المهن. وأود بدوري أن أدرج فيها عدداً قليلاً من الصحفيين ووسائل الإعلام، والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، والمحامين، ولكن ليس الجامعات كمؤسسات، ولا أعضاء هيئة التدريس والموظفين والطلاب كهيئات (ولا أتحدث هنا عن العديد من المثقفين الذين شاركوا كأفراد على مدى العشرين عاماً الماضية).

إن ما حدث على مدى الجيل الماضي، للجامعات بشكل خاص، والمثقفين بشكل عام، يجب أن يُنظر إليه في سياق النموذج الاستبدادي، كما وصفه ميكافيلّي في كتابه «المطارحات»، حيث يجادل بشكل مقنع ضده، ولصالح النزعة الجمهورية لهذا السبب على وجه التحديد: عزلة القيادة.[5] لقد تمكّن المثقفون بشكل جماعي من الاختيار بين السلطة الفلسطينية من جهة، وبين شكل من أشكال المنفى الداخلي المريح، بعيداً عن القضايا الساخنة اليومية في المجال السياسي الداخلي. لا أحد يؤيّد الصهيونية التوسعية بالطبع، ولكن هناك قدر أقل بكثير من النقد الموجه داخلياً، الذي بدوره يؤدي إلى تقوية المقاومة الخارجية.

[4] Abdaljawad Omar, "*Subverting the Colonial Order: Emergences, Transformations, and the Creative Power of Political Action in the Intifadas (1987-2006)*," PhD Thesis (Birzeit: Birzeit University, 2024).

[5] Niccoló Machiavelli, *The Discourses on Livy* (Oxford: Oxford University Press, 2008).

لقد انفصل المثقفون إلى حد كبير عن القاعدة الشعبية، ولم يعودوا إلى ممارسة التأثير على الناس، ولا يخضع الناس لنفوذهم. وهكذا فقد قاموا كمجموعة، بتهميش أنفسهم، في حركة المقاومة والتحرّر المستمرّة. ويمكن ملاحظة ذلك في الموجات الثوريّة المختلفة التي شهدها العقد الماضي، حتى ربيع وصيف عام 2021.

وأود أن أضيف أن تقرير مروان ترزي الرائع عن التعليم المدرسي والجامعي،[6] يبين أن نتيجة هذه السنوات الثلاثين لم تكن إيجابية بشكل خاص في القطاع التعليمي، إن أُخذ منفصلاً، على الرغم من كل برامج الدراسات العليا والمدارس والجامعات الجديدة، وبرغم الإمكانيات المتاحة للدراسة في الخارج، وشبكة المؤسسات التعليمية الخاصة والعامة، والإدارات المستنيرة.

إعادة توحيد المثقفين الفلسطينيين

ما هي الحلول الممكنة لإعادة المثقفين إلى المجموع، والعودة إلى الوضع الغرامشي، حيث يكون كل شخص مثقف؟

1. على غرار بيير بورديو، في ملخصه الرائع لنظرية الممارسة،[7] المستندة إلى حالة الجزائر خلال حرب التحرير، دعونا نسلط الضوء على أهمية الهابيتوس (Habitus).[8] تضمن الهابيتوس المرونة على المدى الطويل. وقد كانت ذات يوم تفضل التضامن والتماسك، أما الآن، فهي تفضل التفكك والعزلة (الاغتراب). إننا

[6] Marwan Tarazi, "Our Education System is Failing," *This Week in Palestine*, no. 277 (May 2021).

[7] Pierre Bourdieu, *Esquisse d'une théorie de la pratique* (Paris: Le Seuil, 2015 (1972)).

[8] هابيتوس يعني عادات الأفراد والجماعات، وكيف تتشكل وتتحول إلى أنماط سلوكية تفصل بين المجتمعات وتشكيلاتها، الثقافية والتربوية والاقتصادية والعملية، وممارساتها اليومية.

نشـهد، فـي مـدن الضفـة الغربيـة، فصـلاً طبقيـاً أكبـر مـن أي وقـت مضـى مـن الناحيـة الجغرافيـة. وقـد نمـت الاختلافـات الضيقـة تقليديـاً بيـن الطبقـات. ومـن الممكـن إحداث التغيير محلياً، من خلال مبادئ قوية للاختلاط الاجتماعي في تخطيط المدن وتشييدها. يجب أن تكون هناك نهاية للعزلة الذاتية، في إطار البحث عن شكل متجدد ومستقر من الهابيتوس. يتطلب الأمر حُججاً قويـة وعمـلاً شـاقاً مـن جانـب المواطنيـن ومجالسـهم البلديـة ومخططـي المـدن، ومـن يعلـم، ربمـا وزارة الحكـم المحلـي، إذا تـم ممارسـة الضغـط الكافـي.

2. كان تكويـن المثقفيـن الفلسـطينيين فـي نهايـة القـرن الماضـي أكثـر تنوعـاً ثقافيـاً، وهـو تنـوّع مفقـود بشـدّة اليـوم. كان العديـد مـن أكاديميـي جامعـة بيرزيـت، فضـلاً عـن فلسـطينيين مـن أعضـاء المهـن، مـن خريجـي الاتحـاد السـوفييتي أو جامعـات أوروبـا الشـرقية. لقـد تـم تدريبهـم علـى نـوع مـن القيـم والخطابـات المسـاواتية والتقدميـة والعالميـة الغائبـة إلـى حـد كبيـر عـن برامـج الدراسـات العليـا الأمريكيـة والبريطانيـة (وأود أن أضيـف، مـن الممارسـة السـوفييتية)، ممـا يضيـف قـدراً أكبـر مـن التنـوع والقـوة إلـى الخطـاب السـائد، حيـث النشـاط مـن أجـل الإصـلاح، بمـا فـي ذلـك الثـورة، بالإضافة إلـى منظور مقـارن أساسـي، يضـع فلسـطين فـي سـياقها العالمـي.

3. المثقفـون هـم، بحكـم التعريـف، وكلاء لمـا أسـماه اليونانيـون «نـوس» (العقـل)، وممارسـي الـ «نومـوس» (القانـون). لكنّهـم هنـا لا يشـاركون فـي الحكـم، مـع بعـض الاسـتثناءات. فـي الوقـت الحاضـر يهتمّـون بشـؤونهم الخاصـة. وهـذا لا ينطبـق علـى كل فـرد مـن المثقفيـن، بـل علـى المثقفيـن كمجموعـة التـي أصبحـت الآن طبقـة

منفصلة. ولذلك، فقد أصبحوا كمجموعة، هامشيين في حركة المقاومة والتحرر المستمرة. وقد أشرت هنا إلى جذور ذلك التباعد التدريجي. إن سلوك المثقفين بشكل جماعي قادر على إحداث الفارق. ليس المثقفين في المنفى فحسب، أو داخل الخط الأخضر في فلسطين المحتلة عام 1948، بل وأيضاً المثقفين الخاضعين للقيود المزدوجة التي فرضتها إسرائيل والسلطة الفلسطينية. هؤلاء يمكنهم أن يحدثوا فرقاً كبيراً، ويمكنهم إجبار الوزراء والحكومات على الاستقالة. ويمكن للجامعات أن تلعب دوراً فعّالاً، من خلال حظر دخول الحرم الجامعي على أفراد السلطة المتورطين أو المشاركين في قتل المواطنين وتعذيبهم وسجنهم. لقد لعبوا مثل هذا الدور خلال السنوات الخمس أو الست التي سبقت عام 2000؛ فما الذي يمنعهم من القيام بذلك مرة أخرى؟

يمكن لكل فرد من المثقفين أن يقوم بدوره، ويمكننا أن نتبع مثال إبراهيم أبو لغد في المجال الشخصي؛ فقد كانت أولويّته التصوّر العمليّ لإعادة توحيد كل فلسطين. لقد فعل ذلك في حياته اليومية، حيث جمع باستمرار الناس من غزة، وفلسطين المحتلة عام 1948، والقدس، والضفة الغربية، والمنفيين مثله، ولم يعترف أبداً بالانقسامات التي فرضها الاستعمار الاستيطاني. وقد قام بما يجب عليه لأداء عمله. منعته إسرائيل من السفر إلى غزة، لأنه، كما قالوا، تقدم بطلب للحصول على بطاقة هوية فلسطينية. وبمجرد قيامك بذلك، سيتم منعك من الذهاب إلى غزة (حتى في ذلك الوقت). لا مشكلة؛ لقد غادر أبو لغد البلاد، وعاد إلى الولايات المتحدة، وغيّر اسمه في جواز سفره، وعاد إلى البلاد، البلاد بأكملها، من دون جهد، باسم «إبراهيم لغد». بعبارة أخرى، فقد عمل على الشخصي والعالمي في آن واحد، على الجزئي والكلي.

وبالتالي، يمكن للمرء أن يتصرف وفقاً للقول المأثور: «لا توجد مشاكل، بل هناك حلول فقط». والآمال معقودة على جيل الشباب من المثقفين الذين يمتلكون المهارات والطاقة والحافز. ويجب أن نثق بهم في تحقيق المصالحة مع المجتمع ككل، في إطار السعي إلى تجديد الدور القيادي، وهو الدور الذي تشتد الحاجة إليه في النضال الفلسطيني من أجل الحرية.

قائمة المصادر

هيكوك، روجر، وعلاء جرادات. 2019. **انتفاضة 1987: تحول شعب**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

Bourdieu, Pierre. 2015 (1972). *Esquisse d'une théorie de la pratique.* Paris: Le Seuil.

Ibn Khaldun. 2005. *The Muqaddimah: An Introduction to History.* Translated by Franz Rosenthal. New Jersey: Princeton University Press.

Machiavelli, Niccoló. 2008. *The Discourses on Livy.* Oxford: Oxford University Press.

Omar, Abdaljawad. 2024. "*Subverting the Colonial Order: Emergences, Transformations, and the Creative Power of Political Action in the Intifadas (1987-2006)*." PhD Thesis. Birzeit: Birzeit University.

Tarazi, Marwan. 2021. "Our Education System is Failing." *This Week in Palestine*. no 277.

هبّة بلا- تنظيم؟ الفعل الذرّي المقاوِم كحدَثٍ عوارضي

عبد الجواد عمر

تسعى هذه الدراسة إلى بناء مدخل لفهم ظاهرة العمليات الفلسطينية الذرّية، أيْ تلك العمليّات التي تحدث من دون وجود محرّكات تنظيمية حزبية تنظّمها وتوجّهها. وتتخذ الدراسة من العمليات الذرّية مدخلاً بيداغوجياً لتشريحٍ سياسي-اقتصادي للمجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية تحديداً، ولكن هذا لا يعني أنَّ التحليل لا يمتد إلى جغرافيات أخرى أكثر اتساعاً. كما وتتّخذ الدراسة من الفعل الذرّي أساساً في ادّعائها المركزي القائل بإنَّ هذا الفعل عوارضيّ، نافٍ لأزمات فلسطينية متراكمة، أهمّها استمرار الاستعمار الصهيوني وتوغله، وتحوّل استراتيجيات بعض بواقي الحركة الوطنية إلى استراتيجيا التعاون مع الاستعمار، وضعف القدرة على التنظيم الجماعي لأسباب معقدة ومتداخلة، لعلَّ أبرزها: مكافحة السلطة الفلسطينية لتنظيم أفعال المقاومة؛ ووجود «تروما» التنظيم التاريخية في المجتمع الفلسطيني؛ وكليّة شبح الخيانة في

الضفة الغربية المرتبطة بالرقابة. ولكن ما يغذّي نشأة الفعل الذرّي المقاوم هو مخيال جمعي نشِط مشكَّل من أحلام اليقظة الثورية والفانتازيا، وفضاء افتراضي-واقعي يساهم بتغذية معاني الفعل، وصوره وتعاقبيته.

تسعى الدراسة أيضاً إلى فهم أطوار المقاومة المستجدَّة خلال العقد الأخير، من حراكات، مروراً بالعمليات الذريّة، فإعادة تشكّل الكتل البشرية العفوية، وصولاً إلى عودة التنظيم إلى مرحلته الجنينية في شمال الضفة الغربية. تجادل الدراسة في أنَّ مشاعيّة المقاومة لا تنفي قدرتها على التجذر والتشجّر، بل هي ضرورية لخلق وازدهار هذا التشجّر. كما وتبحث في محاولات الاحتلال وسياساته لإعاقة وإجهاض المقاومة.

استهلال: سؤال التنظيم وميثولوجيا الواقعية

شكّل 2 تموز/يوليو 2014 لحظةً فارقة، إذ شهد إقدام مجموعة من المستوطنين على حرق الطفل الشهيدَ محمد أبو خضير، من حيّ شعفاط في القدس. لم تكن لحظةً فارقةً لأنّها تحولت لفاتحةٍ لحربٍ أظهرت مدى عمق التغيّر والتطور الذي طال بنية المقاومة في سهل غزة الساحلي فحسب، بل لأنّه يوجد في حيثيات الأحداث التي حصلت في هذا العام توطئةً طويلةً لما سيحصل في العام اللاحق، أي في نهاية أيلول/سبتمبر 2015، حين تتابعت الأحداث، فتحوّلت أفعال المقاومة إلى حالة مكثّفة، سرعان ما اكتسبت مصافَ الهبّة، بما تعنيه من كثافةِ الفعل الرافض واتخاذه أطواراً مستجدّة.

لم تتحوّل الهبّة إلى انتفاضة عارِمة تضمّ شرائحَ وطبقاتٍ واسعة من المجتمع الفلسطيني، ولم تبقَ الهبّة دون بيانها السياسي والحدَثي الرافض للهزيمة، والمرصّع بدماء الشهداء. بيانٌ نستشفّه بالوصايا المتتابعة في فضاء الهبّة وتوالي

أحداثها التي اتخذت شكل الفعل المباشر من مسافة الصفر وزمن الصفر. وبين الأعوام 2015-2021، وبالرغم من تباين الإحصائيات التي تسعى إلى قياس كثافة الفعل في الهبّة، فإنّ غالبية التقديرات تشير إلى أنّ ظاهرة العمليات الفردية تقارب الـ 450 عمليةً أسفرت عن استشهاد أكثر من 362 فلسطينياً، وعن مقتل أكثر من 68 إسرائيلياً.[1] وقد ساهمت هبّة السكاكين في إعادة بناء منظومات العداء مع البنية الاستعمارية، ما أحيا بدوره أشكالاً نضالية أخرى وساهم في التمهيد لها، وأحياناً ما كانت تلك العمليات بمثابة الشرارة التي أوقدت النار في قوة الكتل البشرية الكُبرى، المتمثلة في التظاهرات الشعبية.

كان لهذه الهبّة دورٌ هامٌ في إعادة شبح المقاومة لفضاءات الاحتكاك مع المستوطن والجندي في القدس والطرق الالتفافية، وبالتالي إلى دورها في صياغة ردود أفعال متعددة من قِبل البنية الاستعمارية، ما ساهم بتوليد الهبّات الشعبية التي استدعت حضوراً جماهيرياً واسعاً. لهذا لا يمكن إغفال أهمية هذه الهبة، أولاً في كونها أحد أشكال التمرد الفاعل في الزمن الحاضر، وثانياً في دورها الفاعل في صياغة صيرورة من التمرّدات والهبّات التي تلتها، كهبّة الأسباط وهبّة باب حطّة، وهبّة رمضان في العام 2021، وصولاً إلى تشكّل حالات تنظيمية بؤرية في شمال الضفة الغربية. وبالرغم مما سبق، إلا أنّ النقاش السياسي والاجتماعي الفلسطيني الذي صاحب هذا النوع من الفعل الذرّي تخلّله العديد من التباينات، خاصّة بالرفض العقلاني المنفعي لهذا الشكل من الفعل، لما يتضمنه تحديداً من تجاوزٍ للتكتلات السياسية التنظيمية القائمة؛ أيْ

[1] Israeli Ministry of Foreign Affairs, "Wave of Terror 2015-2023," *Ministry of Foreign Affairs* (18 May 2023), https://www.gov.il/en/Departments/General/wave-of-terror-october-2015 (Accessed 24 September 2023).

تباين نابع من الادّعاء القائل بإنّ هذا الشكل من الفعل يفتقر للقدرة على الربط ما بين الأهداف الممكنة سياسياً والأدوات والتضحيات والتكتيكات التي تمكّن عملية الوصول إلى تلك الأهداف، وهو ما يمكن تسميته بنقض الفعل على قاعدة «افتقاره» لمنطق وعائد استراتيجي، أو لمنطق منفعي سياسي.[2]

لا بدَّ هنا من التعريج على أحد النقاط الأكثر أهميةً في هذا الصدد، وهو مسمّى الهبّة نفسها التي اتخذت تسمية مضطربة في إطار هبّة العمليات «الفردية»، إذ لا بدَّ من التفرقة بين مستوى ظهور الفعل نفسه، أي لحظة تحققه، وبين العناصر المختلفة التي تغذي هذا التشكل. فالفرد أو المفرد جسم كلي غير قابل للتجزيء، بل تُحيل الفردية أو الفرد إلى ما لا يمكن مقارنته بشيء آخر. الفرد متفرد أيضاً، والفرد يقدِم على الفعل بالمنطق الفردي من دون اكتراث بالإرادة الجماعية، خاصّةً وأنَّ الإحالة هنا تنحو تجاه شكل الفعل بلحظة ظهوره، أي فرديته، بمعنى أنها تفتقر للجماعية، أو تفتقر لإرادة جماعية، بشكل أكثر دقة. وهنا مكمن أساسي في محاولة تصوير الهبّة على أنّها «فائض» و«شطط» شبابي. وهذا لا شكَّ وصف يسعى إلى صعلكة هبّة العمليات الذريّة، بجعلها تبدو وكأنّها «انفلات طاقات شبابية» و«بديل غير واقعي» عن غياب التنظيم السياسي المقاوم.

لا يمكن هنا الحديث عن فردية منزوعة عن كتلة أوسع منها (على سبيل المثال وليس الحصر): عن خيال وفانتازيا العنف الجمعي المضاد، وعن السعي الدائم والمتعاقب لإيجاد منفذٍ وخلاصٍ من استعمار متوغلٍ ومتوسع، وعن دور الفقد والصداقة في خلق أفق لأفعال جديدة، وصولاً إلى كوْن الفعل نفسه وليد

[2] هاني عواد، «مجاز على الإسفلت: ضرورة نقد العمليات الفردية». **ألترا صوت** (24 حزيران/يونيو 2017)، http://bitly.ws/SFgD (تاريخ الوصول 7 شباط/فبراير 2024).

صلات وروابط اجتماعية متعددة لا يمكن حصرها كلياً، ووليد علاقات متعددة. أو بالأحرى هو وليد ما تولّده القوى والسلطات الاستعمارية القائمة من إمكانيات لتشكل علاقات حميمية واجتماعية، وما تتضمّنه أيضاً من محو لأنماط وأطوار وأشكال من العلاقات الإنسانية الأخرى. وبالتالي الفعل المقاوم يساهم في كشف وفضح الاستعمار، لما يتضمنه الأخير من قدرة على تفكيك أشكال معينة من الروابط الاجتماعية، وإعادة بناء تلك العلاقات الاجتماعية بآليات تخدم استدامته. على سبيل المثال، كون الفعل ذرياً يحيل إلى قدرة الاستعمار على حظر أنماط محددة من العلاقات الاجتماعية، مثل الصداقات السياسية، أو وضع العديد من المعيقات في وجه تشكل روابط ثقة سياسية.

إذن، الاستعمار يمتلك منظومات مضادّة لخلق الروابط الاجتماعية، أو بالأحرى يمتلك آلياتٍ وتقنيات لِـ «بناء وفكّ الارتباطات الاجتماعية». وهنا تحديداً يمكننا الاستعانة بجورجو أغامبين، في قوله بأنَ الدولة، «ليست مؤسّسة على رابط اجتماعي تكون هي المعبّرة عنه، بل إنّ الدولة قائمة على الانفكاك عن ما تحظره من الروابط والعلاقات، وحلّه».[3] بتعبير آخر، الدولة ليست كما تظهر في نظريات العقد الاجتماعي، كراعيةِ مساوَمةٍ قائمة على تبادلية نفعية بين المجتمع ومؤسسة الحكم نفسها، كنتاج تفاوض بين أطراف سابقة لنشأة الدولة، بل إنَّ الدولة تدخل في صلب تشكل العلاقات الممكنة وفي طرق وآليات تشكلها، وفيما تتيحه من تفكك عنها، وفيما لا تتيحه من طرق وآليات الانفكاك.

لهذا نستعين بمسمّى هبة العمليات الذرية كإشارة لشكل الظهور، أي ظهور الفعل كما أوردناه سابقاً في لحظة تحققه.

[3] Giorgio Agamben, *The Coming Community*, trans. Michael Hardt (Minneapolis: University of Minnesota Press, 2001), 85.

ولماذا الذري؟ وهنا تحديداً تحيل الذريّة إلى عدة قضايا مترابطة، يرتبط أولاها بشكل ظهور الفعل الذي يعوّل على انحراف يحدث في مسار حركة ما، وهذا ما يمكن عكسه على أي خروج عن المألوف في نقاط الاحتكاك مع المنظومة الاستعمارية. هذه الحركة الذرّية لا يمكن التنبؤ بها، وهي بالتالي تُحاكي مقولة الفيلسوف والشاعر الروماني لوكريتيوس في «نظرية الميل» (Clinamen) التي تبحث في سبل ولادة الطبيعة من خلال «الحركة التي تولد انحرافاً غير متوقع» والتي تعبّر بالنسبة للوكريتيوس عن الإرادة الحرة الكامنة في الكائنات الحية والأشياء.[4] بهذا المنطق، فإنّ هذه الحركة غير المتوقعة، والمفاجئة، وهذا الميل، أو هذا الانحراف، هو أساس الإرادة الحرة التي تساهم، من جهة، في تشكّل الأشياء، وتساهم من جهة أخرى في تحولاتها وتغيّرها وتبدلّها.

إنّ إجابة لوكريتيوس على سؤال: لماذا انحرفت الذرة ولم تبقَ في حالة سقوط حرّ؟ يبدو بسيطاً، ذلك لأنّ هذه الحركة هي الإرادة الحرّة بشكلها المطلق، وهي صياغة لاحتمالات وممكنات تتمرد على السقوط الحر اللا-نهائي والمنتظَم. فبالنسبة للوكريتيوس، فإنَّ «الكلينامين» (Clinamen) هو تغيّر بسيط وعفوي في الاتجاه خلال مسار الذرّة نحو أسفل الفراغ، ولو لم تحدث هذه الحركة غير المتوقعة لبقيت الذرات تسقط بالفراغ، برتابة، ولبقيت في حالة سقوط حرّ من دون أن ينتج عن هذا الارتطام فضاء جديد من الاحتمالات، وبالتالي فضاء يتخذ شكل الفضاء. بتعبير آخر، لولا الكلينامين لبقيت الذرات بحالة انفصال دائم عن بعضها البعض، ولبقيت تتساقط دون أن تخلق شيئاً من ارتطامها.

أمّا ثاني القضايا التي تحيل إليها الذريّة، فهي عملية التذرير الاجتماعي الخارجية القائمة من خلال السلطة السياسية

[4] Lucretius, On the Nature of things, book II, 41.

والاقتصادية في المجتمع الفلسطيني الحديث، بمعنى عملية تحويل الكتل الاجتماعية كالطبقات والشرائح والعائلات الممتدة والروابط القروية، وتلك المرتبطة بفضاءات حضرية أو على هوامشها، إلى ذرّات منفصلة مُراقبة، ومحاصرة، وخائفة مردوعة وغير قادرة أو غير راغبة في توليد التنظيم السياسي والعسكري.[5] وعليه، فإنّ الذرّي هنا يشير إلى الحركة غير المتوقعة التي تؤدي إلى ارتطام ذرّي يحمل معه احتمالات ولاداتٍ وإبداعاتٍ غير محدودة، وكذلك يشير المعنى السوسيولوجي إلى عملية التفكك والانحلال الاجتماعي التي تقوم بها السلطة السياسية والاقتصادية.

لهذا يشكل الفعل الذرّي بيداغوجيا نستطيع من خلالها تتبع مسارَيْن: ما هي المفاعيل التي تساهم في صياغة شكل الفعل؟ وما الذي يقوله لنا الفعل عن شكل ونوع الانفكاك والانحلال الحاصلة في المجتمع الفلسطيني؟ بذا يشكّل الفعل الذرّي نفسه محطةً هامة في إمكانيّة بناء خريطة نقدية للواقع الفلسطيني في الزمن الحالي.

لم يخلُ النقض/النقد لهبّة العمليات الذرية من التصوّرات السياسية لأصحابه، ما بين الحماس لظهور الفعل الذرّي، وقبول حذِر أو رفض مطلق له. ويمكن القول إنّ لحظة نشأة الفعل وظهوره هي أيضاً لحظة انكشاف على الآليات المتعددة التي ساهمت في خلق الشكل الحالي للفعل، بما فيها الانهماك في الحديث عن سؤال التنظيم والدفع به للواجهة. فمن جهة،

[5] هناك مستويان من المعالجة هنا وهما يرتبطان أيضاً بشكليْن من القوة/السلطة: سلطة تمنع الفعل وتردعه، وكأنّ هذا الفعل كامن ومحتمل دوماً؛ وسلطة حيوية تحاول انتزاع الرغبة بالفعل. وكلاهما متوافر في سياق فلسطيني مُتخَم بعملية تضخم السوق وأيديولوجياته الاستهلاكية والرغبوية. ولهذا صعد خطاب أمني صهيوني في خضمّ الهبة يتحدث عن «اقتلاع الجذور»، أي اقتلاع الرغبة بالمقاومة.

أظهرت الهبة القدرة المتجددة للإرادة الفلسطينية على الظهور بالرغم من التغيّرات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى التي طرأت على المجتمع الفلسطيني عقب أفول الانتفاضة الثانية. كما وأظهرت، من جهة أخرى، الدورَ المركزي لجيل جديد يبحث عن حلول لأزمات فلسطينية لم تنتهِ، بما فيها أزمة أدوات وتكتيكات المواجهة في لحظة زمنية يغيب عنها التنظيم الحزبي الثوري، بل يحضر فيها تضخّم تنظيمي بالقطب الآخر من المعادلة السياسية، أي في القوى السياسية التي تسعى إلى إحباط ومنع واحتواء الفعل المقاوم.

ومن المهم هنا، بل من الضروري، التأكيد على عدّة نواحٍ هامة في التحليل يمكن استخلاصها من تجربة هبّة العمليات الذريّة.

أولاً، إنّ غياب التنظيم الحزبي لا يعني غياب التنظيم. لا يمكن فصل التنظيم السياسي عن مجموع القوى الضاغطة المشكّلة له بالأساس، فالتنظيم ليس كتلة خارجية أو طارئة أو منسلخة عن التحولات الاجتماعية، بل إنّ التنظيم يعبّر عن التناقضات المتعددة التي تدخل في عملية صياغة شكله وطرق وآليات إدارة التوترات المتعددة الكامنة في داخله. لذا فإنَّ غياب الحزب السياسي الثوري لا يعني أنَّ الهبّة غير منظمّة، أو أنّها لا تشكل بحدّ ذاتها نمطاً من أنماط التنظيم. وإن ما تفرزه هبةّ السكاكين والسيارات والعمليات الذّريّة إجمالاً، وغيرها من هبات جماهيرية أوسع، إنما هي أنماط من الفعل السياسي التي لا يمكن بوتقتها كلياً في إطار العفوية، ولا يمكن إحالتها أيضاً إلى تنظيم سياسي-ماوي أو لينيني أو جيفاري أو إسلامي-ثوري هرمي منضبط. نحن أمام شكلٍ هجين من التنظيم الاجتماعي المولَّد للفعل الذرّي، وهذا الشكل له العديد من مواضع القوة، كما هو مولدّ للعديد من الإشكاليات والمعضلات. وهو ارتطام ذرّي بالبنية الاستعمارية مبني على تحول الجمعي السياسي في هذه اللحظة التاريخية نحو فضاء افتراضي، فضاء قائم على

الفانتازيا والمحاكاة والذاكرة والمتاح. وهذا معناه أنَّ الجمعي كامنٌ في الافتراضي، بينما الحدثي يبقى ذري، ولكنّه أيضاً حدث يساهم في بناء ما يعقبه.

وبالرغم من أهمية ما سبق، إلا أنّه لا يمكننا الاختباء خلف مسمّى الهجانة، ونتغافل عن هذه الثنائية التي تظهر أمامنا كمسألة ذات أهمية، أي ثنائية العفوي والمنظَّم، أو ثنائية المشاعي والمتجذر أو المتشجّر. من الضروري هنا إيضاح أنّ العفوية لا تعني «اللا-ترابط» أو «اللا-تنظيم»، فهي ليست في علاقة تضادّ ونفي مع ما هو منظَّم. بل على العكس من ذلك، فالعفوية تحمل في داخلها إمكانية التنظيم الحزبي نفسه، فما يُمكِّن الفعل الجماعي أو الذرّي من الظهور هو نفسه أيضاً ما يتيح المجال أمام تشكل أسئلةٍ على شاكلة: ما هي أفضل السبل والوسائل لبناء القوة وتنظيمها؟ وبالتالي ما هي أفضل السبل لإقامة أدوات تنسيقية لمواجهة التحديات السياسية المشتركة؟ والأهم لربما أنّه لا يمكن لنا تصوّر حالة عفوية فوضوية من دون أي ترابط أو أي تنسيق أو تضافر تشاركي-جماعي، وتوافق تواصلي بين الذوات المؤسِّسة لتلك الأشكال من الفعل، أي أنَّ العفوي نفسه يحمل في طياته ما هو منظَّم، فظهور العفوي هو ما يحيل إلى إمكانية ظهور المنظَّم نفسه، وهو الهوّة التي تتسّع وتتشكل من خلالها إمكانية التنظيم المُتشجر.

فكما يقدم ألكساندر بوجدانوف (Alexander Bogdanov)، فإنَّ الفوضى الكاملة تصورٌ لا معنى له، وبالتالي لا يمكن تخيّل فوضى أو عفوية بمعناها المطلق. وما يهمنا هنا، خاصة في مقاربة بوجدانوف، أنّه قدم رؤية تؤكد على إمكانية فهم الظواهر من خلال القوانين التنظيمية التي تحتكم إليها تلك الظواهر، بما فيها الظواهر الاجتماعية والطبيعية. ما يرمي إليه بوجدانوف أساساً هو محاولة فهم الجزئيات بما فيها نشأة الفعل السياسي من خلال علاقة تلك الجزئيات بالكليات، وخاصّة

الكليانية البيئية التي تؤثر بالجزئيات وتتأثر بها، مشكلاً بالتالي نمطين من البنى: نمط تنظيمي يسعى إلى الترتيب والتنسيق والتماثل أي الظهور بمظهر المنظَّم، ونمط آخر منظّم ولكن في جوهره سيرورة من التشويش ومن تفكيك وهدم أنظمة سياسية منظمة. فكما يقول بوجدانوف: «الفوضى الكاملة مفهوم لا معنى له. في الواقع، هو مفهوم يتطابق مع فكرة اللاوجود العاري. أن تفكر بالانفصال واللا-تواصل المطلق هو فقط ممكن على مستوى الكلام».[6]

إذن، هذان المفهومان ليسا بعلاقة تضادّ، بقدر ما أنّنا نتحدث عن إحالات سياسية ذات معنى محدّد ضمن سياق الزمن الحالي: يحيل مفهوم العفوي إلى غياب الحزب السياسي والعسكري في الضفة الغربية، بينما يحيل المنظم إلى وجود هذا الحزب أو التنظيم الثوري. وهناك نزعة وميل غريب في الأدبيات والقراءات السياسية التي تحاول حصر مفهوم التنظيم بمفهوم الحزب السياسي. وهذه الغرابة مضاعفة في فلسطين، لأنَّه في طيات العديد من العمليات الذرية هناك رفض للحزبية المفرطة التي عانت منها الساحة السياسية الفلسطينية، ورفض لتقاعس الأحزاب عن أدوارها المرتبطة في إعلاء المقاومة نهجاً. بهذا المعنى، كانت الهبّة أيضاً دعوة للأحزاب للعودة إلى حشد إمكانيات المقاومة وإعادة إنتاجها في الزمن الحالي.

بالإضافة إلى ما سبق، فالعفوي يحيل إلى المؤقت والطارئ والحدثي، بينما يحيل المنظَّم إلى القدرة على الاستمرارية، خاصّة القدرة على إنتاج وإعادة إنتاج الفعل وتغذيته بتقنيات وتصاميم مستجدّة، ورفد الفعل نفسه بخطابات سياسية توضح مقاصده، أي خطابات تشير إلى ما يرمي إليه الفعل أو إلى ما

[6] Aleksander Bogdanov, *Essays in Tektology*, trans. George Gorelik (Seaside, CA: Intersystems, 1980), 5.

يجعله ضرورياً وممكناً. وهنا تحديداً تكمن المفارقة في أنّه ورغم كوْن هبّة العمليات الذرية قد افتقرت إلى رأس قيادي يقودها، أي إلى الهرم السياسي الذي يُحدد زمن الفعل، ومن ثم يحدد زمن إيقافه كما في حروب غزة مثلاً، إلا أنَّ الهبة استطاعت اجتراح تعاقب زمني، وفي بعض الأحيان تحويل هذا التعاقب إلى سيل من العمليات المتزامنة.

العفوي ليس إلا نتاج ما نقوم به جماعياً، وليس إلا إحدى النتاجات الاجتماعية الصادرة عن بيئة اجتماعية معقدة تحتكّ، وتتعاون، وتتقابل وتتنافس فيما بينها. هذا، في الواقع، هو بالضبط سبب أهمية مسألة التنظيم، لأنّها تتعلق بمشكلة توسيع وتنسيق ونشر القدرة الجماعية على الفعل والعمل السياسي. بهذا المعنى الهبات الفلسطينية التي ولدت في العشر سنوات الأخيرة ليست إلا محاولات مختلفة لإصدار إنتاجات مختلفة من الفعل الذي يتطلب إرادة سياسية، أي أنّها هبات تحاول، من جهةٍ، إيقافَ قطار التوسع الاستعماري وتغلغلها المستمر في الأرض والفضاء، ومن جهة أخرى، تحاول اختبار مكامن القوة التي تهدِم وتفكّك وتعطِب البنية الاستعمارية. ولكن هذا الفعل هو نتاج بيئة متكاملة ترتبط من خلال شبكات اجتماعية وحفر جذموري[7] يصل بين عديد من نقاط الالتقاء الاجتماعي والسياسي والمشاعري. بمعنى أن الفعل العفوي هو أيضاً نتاج احتكاك متزامن بين العديد من نقاط اللقاء والعقد داخل بيئة مشاعية متناثرة في فضاء واسع.

وبعيداً عن التجريد، فالتنظيم بالمعنى المشاعي هو المؤسسة التعليمية والعائلية المنتجة للمقاوِم، وهو البيئة المادية الاستعمارية التي تستدعي المقاومة، وهو احتكاك بين طبقات وشرائح سياسية مختلفة تعاوناً وتنافساً وتمايزاً. وهو يكمن

[7] بمعنى تشعبي أفقياً (المحرر).

أيضاً في مجموعة من الوسائط التواصلية التي تغذّيها الصورة والأغنية والصوت والحدث والذاكرة، أي بنى افتراضية، أو «افتراضية واقعية» تغذي وتعزز من الذاكرة الاجتماعية المقاومة وتستحضرها بالحاضر. وهو أيضاً صراعات وتناقضات طبقية ورمزية وجندرية اجتماعية داخلية تفضي لفعل مقاوم موجَّه للمجتمع الاستعماري. بمعنى أن التنظيم مجموعات مختلفة من «العقد» ونقاط اللقاء التي تفضي إلى منتَج مقاوم. بهذا المعنى تحديداً لا يمكن القفز عن الهبّات في العقد الأخير من دون تناولها ضمن بيئة سياسية تمتلك فاعلين وفاعلات متعدّدين، وتمتلك تفاعلات لا-نهائية تفضي إلى الحدث والأحداث المقاومة، بمعنى أنه لا تقرأ الهبّات من دون رؤية التنظيم كبيئة إيكولوجية يمكنها أيضاً إنتاج التنظيم العسكري-السياسي. وهذا، في بعض الأحيان، أهم ما يفتقر إليه التحليل السياسي الفلسطيني القائم على التنافس الصفري، فهو لا يرى قيمة التنافس خاصّة فيما يتيحه من إنتاج وابتكار وتطوير تصاميم جديدة للفعل الفلسطيني المقاوم. فالتفكير الإيكولوجي يمنح قراءة مغايرة قليلاً عن محاولات فهم الحالة الفلسطينية، كأحزاب تمتلك أيدولوجيات متناحرة من دون نقاط التقاء، ومن دون أن يكون التنافس نفسه إنتاجياً.

كما أنَّ هبة العمليات الذرية استطاعت في الكثير من الأحيان توضيح مرماها العام من خلال وصايا بعض الشهداء وكتابتهم وتفسيرهم لمقاصدهم ودوافعهم، أو بالحدّ الأدنى تفسير المخرج الاجتماعي الرمزي لتلك المقاصد. وقد يكون من المهم التنويه إلى أهمية «المقاصد»، لأنّه قد تخلل هبّة العمليات الذرية العديدَ من المحاولات لإقحام معاجم تأويلية للحدث، تتناوله على أنّه «خلاص فردي» أو محاولة انتحار منفصلة عن السياق الاستعماري، أو منفصلة عما يمكن تسميته بالخطابات الوطنية بمختلف أشكالها وأنماط ظهورها السياسية في تسويغ وتبرير

القيام بالفعل.[8] أي في النظر إلى الهبّة على أنها انتحار آتٍ على خلفية اجتماعية وتفتقر لمقاصد وطنية.

إنَّ هبّة العمليات الذرية تحيل إلى غياب التنظيم السياسي الثوري، وليس إلى غياب التنسيق والترتيب والتعاقب، كما وتحيل إلى الدور المركزي للمَجال الرمزي والمجال الخيالي في تعزيز القدرة الاجتماعية على توليد الفعل السياسي الجمعي. وبالتالي، تطرح علينا الهبة شكلاً جديداً من التنظيم، لا يمكن هنا محاولة حصره كلياً في إطار واحد. سنحاول تبيان بعض معالمه المختلفة وتبيان العلاقة بين هذا الشكل من الفعل وأشكال أخرى.

ثانياً، وجدت الهبّات سبلاً للفعل في ظلّ صعوبة وغياب إمكانية التنظيم بشكله «التقليدي-الحزبي». إنَّ النقاشات التي تُخاض حول التنظيم عادة ما تحاول الإجابة عن سؤال: ما هو الشكل الأفضل للتنظيم؟ وبالتالي تخضع تلك النقاشات إلى ثنائيات تحليلية ومعيارية على شكل التنظيم الأفقي مقابل العمودي، أو أهمية التنوّع مقابل مدى التماثل داخل التنظيم، والانضباط مقابل القدرة والمساحة المتاحة للإبداع. ولكنّها عادة ما تغفل أنّه ليس هناك شكل مثالي للتنظيم، وأنّ كل الأشكال تحمل في طيّاتها معضلات وتوترات متعددة، تنتج بالتالي مخاطر وتحديات مختلفة ومتنوعة.

[8] في دراسة أشرف عليها المعهد الدولي لمحاربة الإرهاب، تم تصنيف المنفذين للعمليات إلى ثلاثة أنواع: الأول، المنفذ الأيديولوجي؛ الثاني، المنفذ الذي تنبع حوافزه للقيام بالعملية لأسباب شخصية أو اقتصادية او اجتماعية او عائلية؛ أما الثالث، فهو المنفّذ الذي تنبع حوافزه من رغبة نفسية بالموت. ينظر:
The International Institute for Counter-Terrorism (ICT), "Why Intelligence Services Struggle to Identify Lone-Wolf Terrorists," The International Institute for Counter-Terrorism (ICT) (23 March 2022), https://ict.org.il/in-media/why-intelligence-services-struggle-to-identify-lone-wolf-terrorists/ (Accessed on 07 February 2024).

إنّ كل نمط من التنظيم هو نمط مشحون الإشكاليات، وكل نمط من التنظيم أيضاً يمتلك جوانبَ قوة ومواقع ضعف. هنا يصبح السؤال سؤالاً معيارياً يحيل إلى ما يجب أن يكون، دون التطرق إلى ما هو كامن في الواقع. أي يحيل إلى معيارية مرتجاة أو متوقعة تقفز عن أمرين، أولاً: تقفز عن فكرة أنَّ الخصم أو العدو أيضاً يمتلك القدرة على، والرغبة في، ممارسة ما يحول دون تشكل التنظيم السياسي الحزبي، من اعتقال ورقابة واغتيال وغيرها. يقودنا ما سبقَ إلى القول إنّ الهبّة كانت الفسحة التي حضر من خلالها سؤال التنظيم في الحاضر، معبّراً عن نقص وفقر وحاجة سياسية، وربما عن هوّة بين ما هو متاح وما هو ممكن أو مرغوب. ولكنّها أيضاً طرحت سبلاً للفعل في ظل هذا الغياب، وهذا السبيل لم يكن دون عمليات الإنتاج التي تخللها أيضاً: التنسيق والترتيب والصناعة والتحريض والتأويل.

وهنا لا بدّ ألّا نفصل بين عدّة أنماط من الفعل، فلم تكن هبّة العمليات الذرية كشكل فاعل في الزمن الحاضر منسلخ تماماً عن الأشكال الأخرى التي صعدت، من حملاتٍ سياسية أصبحت هبّات، كهبة براقر، مروراً بهبّة العمليات الذرية، ووصولاً إلى هبّات كبرى، مثل باب الأسباط وباب حطّة وهبّة رمضان العام 2021 والعام 2022.

ثالثاً، تعتبر المقاومة منظومة مناعية، فلطالما تمحور البحث في التنظيم السياسي حول محاولات قياس مدى نجاعة التنظيم في تحقيق أهدافه المعلنة، أو مدى قدرته على تنسيق الجهود الجماعية لخلق آليات للتدخل الناجح في الواقع، خاصّة من قبل قوى سياسية كانت تسعى إلى التدخل وتغيير هذا الواقع. هناك تاريخ وإرث طويل من النقاشات التي تتناول مسألة التنظيم، والعديد من التجارب التاريخية التي تتناول ماهية التنظيم، بما فيها تجربة اليسار العالمي (طلائعية وهرمية لينين والتنظيم الشعبي الماوي، وبؤرية جيفارا وديمقراطية وتشاركية

لوكسمبورغ) والجدل ما بين الإصلاح والثورة، وما بين العنف واللاعنف، وما بين فضاءات الثورة (الريف والمدينة)، وما بين الذوات الثورية (فلاح مقابل عامل)، وما بين فكر طلائعي هرمي، وما بين التنظيم كحياة بديلة تؤسس لآليات اتخاذ قرارات تشاركية-أفقية لا تستند على علاقة تراتبية ما بين القائد والقاعدة.

ما يجمع بين هذه الروافد المختلفة المهمّة لمفهوم التنظيم أنّها عبّرت بالغالب عن صراع تيارات سياسية على «السلطة»، بما فيها الرؤية للسلطة على أنّها شيء خارج الذات يمكن الاستحواذ عليه وتوظيفه. وبالتالي تكمن أهمية التنظيم في أنّه ماكينة تمكّن عملية التعاون الاجتماعي بغاية الاستحواذ على السلطة السياسية، وضمن هذا المنطق يمكن موضعة التنظيم على أنه وسيط ميكانيكي للاستحواذ ونيل السلطة والاحتفاظ بها.

هناك شقّان من الأهمية بمكان الإشارة لهما هنا: الأول يتعلق بأنَّ المقاومة الفلسطينية خاصّة في بزوغها الأنطولوجي، أي السابق لأشكالها الأيديولوجية المعروفة التي هي أقرب لما يسميه كارل شميت بالمقاوم المحلي أو الأرضي (Telluric)، بمعنى أنَّ العداء الذي يمتلكه هذا النوع من المقاومة يملك حدًا فضائياً واضح المعالم، فهو بحالة دفاع مستميت عن علاقته المباشرة مع الأرض من دون وسائط فكرية أو سياسية، أي الأرض بكونها علاقة نجاة مادية يتأسس عليها إمكانية بزوغ الثقافة.[9] ومن المهم هنا رؤية المقاومة، وأنماط تشكلها في سياق استعماري إحلالي، على أنّها تعبر عن حقيقة هذا الاستعمار، خاصّة وأنهّا عادة ما تتمثل وتظهر على الحدّ المتغير والمتوسع ما بين بنية الاستعمار والمجتمع الفلسطيني، كما كان ظاهراً في هبّة العمليات

[9] Carl Schmitt, *Theory of the Partisan: A Commentary/Remark on the Concept of the Political*, trans. Alfred Clement Goodison, (Michigan: Michigan University Press, 2004).

الذرية، أي استهداف تلك العمليات بشكل خاصّ للطرقَ ومحطات الباصات ومسارات خطوطها نحو القدس، كفضاء آخر يتكثف فيه صراع التوسع الاستعماري والبقاء والصمود الفلسطيني برمزيته الدينية والاجتماعية المركزية. ما يهمنا هنا هو أنَّ المقاومة في الحالة الفلسطينية خاّصة على التخوم الفاصلة بين المستعمِر والمستعمَر التي هي أقرب للمنظومة المناعية، تتكون كفعل مُعزِّز للحصانة في وجه عملية التوغل والتوسع الإحلالي.

هذا لا ينفي أنَّ العديد من الأيدولوجيات السياسية استطاعت إيجاد تربة خصبة في فلسطين، بما فيها أيديولوجيا ترتبط بنمط آخر من المقاوم الذي يتناوله شميت، أي المقاوم المتحرك، والذي يمتلك عداءً مطلقاً لا يحده فضاء أو مكان محدد، وقد كان لهذه الأيدولوجيات امتدادها في لحظة فقدان الأرض، أي عقب لحظة التطهير العرقي الواسع في سنوات النكبة التي تكثّفت بمقولة الشهيد وديع حداد «وراء العدو في كل مكان».[10] ولأنّ المقاومة تتخذ هذا الشكل الأنطولوجي الأولي، أي قتالها على علاقة غير منقطعة مع الأرض كجهاز مناعة وحصانة، فهي أيضاً لا تحمل بالكثير من الأحيان المحمولَ التحليلي العالي الذي يغذي محاولات تفسير بزوغها، خاصة وأنّها سيرورة لا تنقطع في ظل الضغط والقلق الوجودي الذي تغذيه بنية الاستعمار الاستيطاني ومَنطقها الإحلالي الذي يسعى إلى قطع أو نفي الإنسان الفلسطيني عن علاقته المباشرة مع الأرض. أي أن صفتها المناعية تنبع من نشأتها المتولدة بشكل تلقائي بمجرد وجود جسد دخيل متمثل بالاستعمار.

رابعاً، نتج غياب التنظيم عن تفكك البنى التنظيمية التقليدية، بسبب سياسات اقتصادية-سياسية «براغماتية». لا يمكننا الحديث

[10] تتعدد الأمثلة هنا ولكن تجربة وديع حداد ومنظمّته تشكل مثالاً جليّاً على ما يمكن تسميته بالمقاوم المتحرك.

عن تذرير الفعل المقاوم من دون الحديث أيضاً عن أسباب غياب أو تغييب التنظيم، ومن دون أن نتناوله ضمن سياق التحولات الاجتماعية والسياسية الكبرى التي حصلت منذ أفول الانتفاضة الثانية، خاصة مع انتصار تيار سياسي أطلق على نفسه تيار «الواقعية-البراغماتية»، وهو التيار الذي صعد في ظل تصفية تيار المقاومة في الضفة الغربية، تحديداً من خلال سياسات الاعتقال والاغتيال. بكلمات أخرى، فإنَّ هبة السكاكين والعمليات الذرية كانت بلا شك عارضاً من عوارض هذا الغياب والتغييب للتنظيم السياسي الثوري، بل تحويل التنظيم في الضفة الغربية إلى «سلطة أصلانية»، كما وصفها محمود ممداني، التي تعمل ضمن بنية تعاون أمني مع الاستعمار.

ولا بدَّ هنا من محاولة تفكيك البُعد الميثولوجي في استلاب هذا التيار لمفهوم «الواقعية»، أي الميثولوجية التأسيسية للمدرسة الواقعية-البراغماتية الفلسطينية. بمعنى أنَّ ادّعاء هذا التيار السياسي، المتمثل في برجوازية منظمة التحرير الفلسطينية والرأسمال الفلسطيني ورجالات الأمن، إنّه يمتلك القدرة على رؤية الواقع من دون أي شوائب أو زوائد أيدولوجية، وأنّ قدرته تلك هي التي تجعل منه مؤهلاً لبناء منظومات سياسية أصلانية وقيادة تلك السلطة. يمكن لنا هنا تحديداً القول إنَّ هذه القراءة هي قراءة ميثولوجية بحد ذاتها، وتؤسس لفانتازيا الواقعية، وليست واقعية موضوعية مجردة من الأحلام والقفزات الإيمانية، فأيديولوجيتها تكمن بادّعائها إمكانية الولوج للواقع من دون أي وسيط إيديولوجي. ومن ناحية أخرى، تنكر الطبقة الحاكمة أيضاً تحيّزها الطبقي والاجتماعي الكامن في بناء معجم «الواقعية» السياسية في فلسطين الذي يُمهد للتعاون الأمني والاقتصادي مع استعمار استيطاني إحلالي على أسس المنفعة الاقتصادية لتلك النخب الضيقة. وكأن «الواقعية» في رؤية هذا التيار هي واقعية موضوعية يمكن لنا اكتشافها بعد

أن نتخلص من الزوائد والأحلام السياسية الكبرى: الاستقلال وتحقيق المصير والتحرير والعودة وغيرها من أحلام كوّنت أساس الهوية الفلسطينية الحديثة، كهوية معلقة ودفاعية.

ومن هنا علينا توخي الميثولوجيا التي تكاد تنزلق إلى فتيشية[11] في هذا النمط من الفكر السياسي، ألا وهي ميثولوجيا إمكانية استمرار التعاون البنيوي ومُراكمة رأسمال في ظلال «استعمار استيطاني إحلالي»، التي في جوهرها ابتعادٌ عن واقعية ماهية البنية الاستعمارية، إي سعيه لاجتثاث الفلسطيني. علاوة على ما سبق، تكمن خطورة الواقعية الفلسطينية في أنّها تقدم نفسها على أنّها تستطيع أن تفرق بين ما هو ممكن سياسياً وما يستحيل، وبالتالي تستطيع المناورة في ظل تلك الحقائق الموضوعية المباشرة على ما هو ممكن. وهنا بالتحديد تكمن قوتها الأيديولوجية في أنّها تدعي أنّ كل ما يمكن تحقيقه قد تحقق، وأنَّ أيّ تصورات مستقبلية هي محض خيالات طفولية، فلا تمتلك تلك السلطة عوامل القوة التي تستطيع فرض واقع الدولة المنتظرة، ولا النبوءات الدينية، ولا القدرة على استشراف المستقبل، أو حتى أن تلزمنا بما هو قائم، فحتى القائم نفسه يتآكل ويتقلص.[12] بتعابير أخرى، السلطة قادرة على بناء ميثولوجيا تقديم الواقع على أسس واقعية.

هذا بالتحديد ما شكّلته أوسلو بالنسبة لتيار عريض من الطبقة البرجوازية داخل منظمة التحرير الفلسطينية. فمثلاً، تتجلّى

[11] فتيشية: نزعة تقديس (المحرر).

[12] ينظر حول تقليص الصراع:
Al-Haq, *Designated Shrinking Space: Israel's Systematic Harassment Campaigns Against Al-Haq, are the Acts of an Illegal Apartheid Regime*, (Ramallah: Al-Haq, 2021), https://www.alhaq.org/advocacy/19143.html (Accessed on 7 February 2024); Tzimzum, Shrinking the Conflict, (Tzimzum, n.d.), https://www.tzimzum.org.il/wp-content/uploads/2021/03/Shrinking-the-Conflict-About-Us.pdf, (Accessed on 7 February 2024).

عمليـة التـآكل البطـيء لقـوة وسـلطة وبنيـة الحكـم الذاتـي نفسـه، كمـا حصـل فـي السـنوات الأخيـرة، مـن خـلال انخفـاض نسـب التمويـل للسـلطة الفلسـطينية، والتوقـف عـن ضـخّ دعمهـا لقطـاع غـزة واتّخـاذ مسـافات مـن قضايـا الفلسـطينيين فـي الشـتات، والتقلّـص فـي قـدرة عمـل المجتمـع المدنـي الفلسـطيني، والمنـاورة فـي ملفـات تمويـل الأسـرى وعوائـل الشـهداء، وقطـع العديـد مـن المسـتحقات الماليـة لأسـر مناضلـة. تشـير كل تلـك القضايـا إلـى قبـول السـلطة الفلسـطينية بتَقلصهـا، بحيـث قبلـت حتّـى بـأنْ يتقلص ادّعائهـا امتـلاكَ مشـروع وطنـي. بالطبـع هـذا لا يعنـي أنهّـا لا تحـوز مصالـح ومـردودات مـن إدارة عمليـة التقلـص والتـآكل الذاتـي، ذلـك أنّ تـآكل البنيـة يتحقـق مقابـل منافـع للأفـراد القائميـن علـى تلـك البنيـة، ومُضحّيـن بهـا.

إذن، السـلطة هـي بنيـة فـي حالـة تفـكك وإعـادة بنـاء دائـم التقلّـص، بحيـث يكـون القتـال علـى مـا يسـمى «بالأمر-الواقـع»، هـو بالفعـل قتـال علـى سـيرورة مـن التقلّـص والتمزّق والتـآكل. لهـذا كانـت هبّـة العمليـات الذريّـة مهمـة علـى مسـتوى إعـادة تعريـف الممكن سياسـياً، مـن خـلال إحـداث فسـحة فيمـا هـو ممكن تكتيكيـاً، وفيمـا ولّدتـه تلـك الهبـات أيضـاً مـن عواملَ مهمـة أظهرت: قبل كل شـيء، الإرادة القتالية الحيـة التـي مـا زال ينبـض بهـا المجتمـع الفلسـطيني. وأصـدرت، خطابـاً سياسـياً نافـذاً وناقـداً لسياسـات النخبـة الفلسـطينية، ونذكـر هنـا وصايـا الشـهيدين باسـل الأعـرج وبهـاء عليـان، وسلسـلة طويلـة مـن الشـهداء والأسـرى. وأحدثـت الهبـة تحـولاً فـي معماريـة الاسـتعمار، خاصّـة فيمـا يمكـن موضعتـه علـى أنّـه الحـد الجديـد للمواجهـة علـى الطـرق والمفـارق ونقـاط الاحتـكاك الأساسـية فـي الضفـة الغربيـة، وبالتالـي سـاهم هـذا التدخـل المعمـاري إلـى تحفيـز اسـتحضار وابتـكار أدوات جديـدة فـي المواجهـة، تتـراءى اليـوم مـن خـلال الخلايـا المنظّمـة والمسـلّحة التـي بـدأت تنتشـر فـي مناطـق مختلفـة، خاصّـة فـي شـمال الضفـة الغربيـة ورام اللـه.

وأخيراً، إن أردنا تتبع ما هو منظَّم في هبَّة العمليات الذرية، فعلينا تتبع طرق وتقنيات قمع الهبة، فهي تخلف وراءها مداخل معرفية مهمة عدة: كيف قرأت البنية الاستعمارية هذا النمط من التمرد؟ وكيف حاولت معالجة هذه الظاهرة؟ ولكن الأهم إحالتها إلى ما هو مركب ومعقد من حيث فهمنا لظاهرة المقاومة الذرية وشكلها وأثرها ونشأتها.

خامساً، كانت المقاومة في الهبة، في مجملها، حالة تعاقبية موجية من دون قيادة. لا يمكن القفز عن حقيقة أنَّ ما تفتقر له الهبات المتتالية هي قيادة سياسية واضحة المعالم تُعبر عنها، ولربما أيضاً تساهم في تنظيمها وتطويرها بالمعنى التكتيكي والعَملي والسياسي. هناك روافد تنظيمية مختلفة تساهم في الهبّات، ولكن بقيت الهبة من دون قيادة. يمكن القول إنّ غياب التنظيم عادة ما يحيل إلى غياب القيادة أو التنظيم الهرمي المنضبط خلف قيادة طلائعية ثورية. وقد كشفت الهبة عن أزمة تعتري الطبقة الوسطى الفلسطينية وقدرتها على إنتاج القادة، وأزمة توسعها وتضخمها من خلال تضخّم الوظيفة الحكومية والقطاع الخاص المرتبط بالشركات الخدماتية الكبرى. ولكنَّها أيضاً أزمات مختلفة ترتبط بالتروما التاريخية للتنظيم السياسي والتجارب التي أبعدت أجيالاً كاملة عن التفكر والتأمل والاشتباك بالسياسة، وأزمة تمركزها حول الحياة الخاصة، وانشغالها وإشغالها بمجموعة متعاظمة من متطلبات الحياة المادية، وأزمة فقدانها الأمل في السياسة كموقع لتحقيق الأحلام الكبرى.

ولا يمكن كذلك الحال، إغفال عوامل عدة تقف مانعاً أمام نشأة قيادية سياسية، أهمها سهولة الاعتقال والاغتيال، وغياب الثقة الاجتماعية بمفهوم القائد إجمالاً بعد سنين من نماذج ترجمة مفهوم القيادة إلى تجارة سياسية أو إلى موقع تفاوضي يضعها بموقع مساومة مع الاستعمار. هذه العلاقة المتوترة مع مفهوم القائد وتجلياته السياسية الإمبريقية في الحياة

السياسية الفلسطينية، أحالت إلى محاولات سعي دائم لقطع الرأس في الحركات السياسية والهبات المختلفة التي صعدت في العقد الأخير. هناك القيادة بمعناها النموذجي، أي الشهيد الذي يصبح قدوة، أو الأسير، أو أبو الشهيد الذي يصبح صوتاً سياسياً ضميرياً. وهناك الدور القيادي الموزع، وأدوار يستطيع لعبها العديد من الأشخاص ويستطيعون تدويرها. ولكن القائد بمعناه السياسي الرمزي والعملي يغيب عن المقاومة بشكل عام في الضفة الغربية تحديداً. ولا بدَّ أن نقول أنَّ هذا الغياب لم يكن تاماً، ولا نهائياً.

سادساً، تجب الإشارة إلى أهمية الانطلاق من واقع الهبة في التأطير لها فكرياً. فعند الحديث عن التنظيم، تشكل هبّة العمليات الذرية حالة خاصة من حيث كونها أولاً خارج الأدبيات العالمية التي تتناول أشكال الرفض السياسي لارتباط الهبّة بالعنف الثوري، وبالتالي إلى كونها حالة لا تتسق مع الحساسيات الليبرالية واليسارية في الشمال العالمي. أما ثانياً، فلأنّها تشكل أحد تجليات «شكل» الفعل الأفقي المفتقر للهرميّة الحزبيّة، ولكن في سياق استعماري عنيف يستدعي العنف.

هنا تحديداً تكمن أهمية دراسة شكل وطبيعة الفعل المقاوم في الزمن الحاضر، كونه لا ينطلق من «أساسات نظرية» تُسقَط جُزافاً على الواقع الاجتماعي والسياسي الفلسطيني، ولكنه يبني تصوراته من خلال إحالة الفعل الناشئ إلى الدراسة، وبالتالي إلى بناء صورة تحليلية تنطلق من الفعل نفسه. ففي سياق هبّة اتّخذت شكلاً يراوح بالفضاء «الما-بيني»، أي ما بين العفوية والتنظيم، فإنَّ الحديث عن معنىً واضحٍ ذا دلالات سياسية واضحة، هو حديثٌ يختزل الفعل ويوحده رغم تعدد معانيه المختلفة التي نستطيع التماسها واستخراجها مما يمكن تسميته علم اجتماع الحدث؛ أي تشريح الحدث بعلاقته مع الفضاء والزمان والمجتمع والإنسان. وهذا يتطلب نمطاً آخر

من الأبحاث، بل لربما نمطاً آخر من السرد السياسي، خاصة الأدبي والشعري والفني، بمعنى إخضاع الحدث أو جزئياته لقِراءة تحليلية موسعة.

وعليه، يؤشر شحّ المواد التي تتناول «هبة السكاكين» إلى القصور والإهمال البحثي في عملية إخضاع هذه الظاهرة لمحاولات بحثية، توظف فيها منهجيات بحثية متعددة ومتداخلة، تسعى للإجابة عن أسئلة متعددة، بما فيها: العلاقة بين التغيرات في البنية الاجتماعية الفلسطينية، خاصة على إثر أفول الانتفاضة الثانية، ودور تلك التغيرات وعمليات تكثيفها في اتخاذ الفعل المقاوم شكلاً ذريّاً (Atomized Action) وموجياً؟ بتعبير آخر، لماذا ظهر الفعل المقاوم ولماذا اتّخذ الشكل الذي اتّخذه؟ وما الذي تكشفه نشأة الفعل عن سوسيولوجيا إنتاجه؟ وكيف يعكس الفعل رفضاً للتحولات المتسارعة التي طرأت على المجتمع الفلسطيني خاصّة على مستوى الإحساس بالتفكك القيمي السياسي؟

وعلى صعيد آخر، فعلينا الحفر فيما هو أبعد من العلاقة الاستعمارية كأساس لفهم ما الذي نبني عليه التحليل لشكل الفعل المقاوم في الزمن الحاضر، أي إلى محاولة صياغة رؤية نقدية نظرية تجمع بين التغلغل الرأسمالي والعلاقة الاستعمارية من جهة، والجمع بين هذه التحولات في البنية الاجتماعية والاقتصادية والحياة الداخلية للذات والجسد الفلسطيني، من جهة أخرى، بما فيها أهمية الروابط كالعائلة والصداقة ومحمُولاتها الهامة في عملية إنتاج تعاقبية الفعل في هبة العمليات الذرية. أو كما سنقدم أيضا «الفضاء المخيالي» للمستعمَر، هذا الفضاء التي تغذيه أحلام اليقظة والفانتازيا التي تشكل بنية حميمية تساهم في عملية التأقلم مع البنى الخارجية العنيفة، ولكنها تساهم في بناء مخيال سابق للإمكانيات المحتملة وسبل وأدوات تحدي هده البني الخارجية. بمعنى أنَّ الفعل كصورة

متخيلة - فانتازيا أو حلم يقظة - يقع بفضاء يجمع بين الواقع والخيال، ما يمكن تسميته بـ «خيال موضوعي». الأمر الذي يقود، إلى بناء هيكل تشريحي للهبة يستحضر الفانتازيا في تكوين الفعل كأساس في فهم شكل الهبة وصيرورتها. ولكن أيضا يتيح تحليل دور الذاكرة، والصورة، والأغنية، والإشاعات، والرمزيات المختلفة التي تعلو جدران مادية ملموسة، وأخرى افتراضية أو مرتبطة بمجال خيالي.

هذا النمط من الخيال الموضوعي يحيل إلى ما قدمه ماركس حول فتشية السلعة، بمعنى تلك الأمور «التي تمتلك جسد ولكنها لا تمتلك وجود مادي».[13] ومن المهم هنا التأكيد على أنّ هذا الخيال الموضوعي هو ليس عبارة عن أوهام ذاتية تصدح بها ذوات فلسطينية منهكة باستعمار وصراع طويل الأمد، وليس عبارة عن وسيط بين ما هو ذاتي وموضوعي يتلاشى بمجرد وقوع حدث ما. بمعنى أن هذه الكيانات الخيالية هي مكون جوهري في بناء ما نطلق عليه مفاهيميا الواقع الذاتي والواقع الموضوعي، وهي تمتلك القدرة على الربط ما بينهما، وأحيانا في خلق دائرة قصر بينهما.[14] ويمكن القول إن البحث بالأساس ينطلق في سعي لفهم هذه البنى التي تمتلك جسد، ولكنها لا تمتلك وجوداً مادياً، إي الفانتازيا وأثر البنية البيروقراطية للسلطة الفلسطينية، وشبح المتعاون والرقابة، وغيرها.

وبطبيعة الحال، لا يمكن الحديث عن تذرير الفعل من دون تناول هذا التذرير من خلال تشريح عمليتين متوازيتين: عملية بناء وتعزيز بنية الاقتصاد السياسي في السياق الفلسطيني،

[13] Karl Marx, *Capital: A Critique of Political Economy*, Volume one, trans. Ben Fowkes. (New York: Penguin, 1976), 280.

[14] Adrian Johnston, Boštjan Nedoh, and Alenka Zupančič, eds., *Objective Fictions: Philosophy, Psychoanalysis, Marxism* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2022), 2.

والتفسخ الطارئ على الثقة الاجتماعية بما تولده من إمكانيات واحتمالات ثورية منظمة. عمليتان تم تكثيفهما عقب الانتفاضة الثانية، وبالتالي أنتجتا تحولات اجتماعية حادّة، وساهمتا في تسريع عملية التذرير الاجتماعي، بل في تكثيف الشكل السلطوي الاستبدادي للسلطة الفلسطينية أيضاً. وهنا نستعرض مجموعة من الإحالات لهذا العمليات المتوازية حول أشكال التنظيم والاستهلاك والرقابة.

تشكل هذه القراءة المتعددة الأبعاد أساساً لفهم الاختلال في شكل الفعل الذري، كونه عارضاً للمدخلات الاجتماعية والسياسية التي تساهم في إنتاجه، بمعنى أنّه يتشكل كحالة تضادية مع تلك التحولات الاجتماعية، ساعياً لنَفيها، ولكن معبراً عن اختلالاتها أيضاً. وهنا يكمن التوتر داخل هذا الشكل من الفعل، فهو من ناحية إنتاج اجتماعي يعبر عن كون التكتيك نفسه انعكاس للبنية، ولكنّه انعكاس زائد وعرضي لها، بمعنى أنه يشكل أيضاً تجاوزاً لها.

الشكل العام للهبّة: الإتاحة والتعاقب والصداقة

تحوّل أشكال المواجهة وأساليبها المتاحة وتخطّيها

منذ توقيع اتفاقيات أوسلو، تعاظمت إشكالية التكتيك والاستراتيجية الممكنة في المواجهة مع الاحتلال. فعملية الفصل الفضائي بين الفلسطيني والاحتلال عقب أوسلو جرّدت تكتيكات الانتفاضة الأولى الأساسية من نجاعتها، فالمزج ما بين استراتيجيات عدم التعاون والاشتباك الحميمي داخل المدن، كما كانت في الانتفاضة الأولى لم يعد مجدياً ومؤثراً في ظل وجود السلطة الفلسطينية بوصفها سلطة حكم ذاتي في مناطق «أ»، مشكلة بذلك ساتراً وعازلاً بين الفلسطينيين

والاحتلال. بالفعل، خلقت الترتيبات الفضائية الجديدة عاملاً هاماً في بحث الفلسطيني عن أدوات جديدة للمواجهة بأشكال متنوعة، تضمنت القنبلة البشرية واستخدام السلاح الخفيف في الطرق المشتركة مع المستوطنين، وتطوير العبوات الناسفة ومحاولات الاغتيال والسيارات المتفجرة والاشتباكات المسلحة على تخوم ما يسمى بمناطق «أ».

كان العمل التنظيمي في سنوات التسعينيات في أوَجه، خاصّة في إطار حركات الإسلام السياسي التي اغتنمت فرصة انسحاب الاحتلال من المناطق الفلسطينية لتعزيز حضورها الاجتماعي والسياسي، ما ساهم في خلق بؤر شبه حرة لممارسة العمل السياسي التنظيمي، بما فيه إنشاء تنظيمات عسكرية عنقودية وهرمية، تمتلك قدرات الابتكار والتصنيع للعديد من تصاميم الفعل المقاوم.[15]

على أهمية هذا البحث الجينيولوجي في تاريخ التنظيم في فلسطين، لسنا هنا بمحض إعطاء تاريخ مفصل لتطوّر العمل التنظيمي في الأراضي المحتلة، بما فيه تناول أثر ودور دخول منظّمة التحرير الفلسطينية، عقب توقيع اتفاقيات أوسلو، على اختلاق أدوات جديدة في العمل العسكري، وتوافر السلاح وغيرها من العوامل؛ إنّما ما يهم لأغراض هذه الدراسة هو كيف ساهمت تلك العوامل في تحديد معالم المواجهة في الانتفاضة الثانية وشكلها، وبالتالي أيضاً نتائجها، خاصة توسعة بؤر العمل التنظيمي العسكري في غزة من خلال الانسحاب الإسرائيلي الأحادي وتحرر القطاع من سلطة الاعتقال، والقضاء

[15] بلال شلش، «تحولات المقاومة المسلحة لحركة حماس في الضفة الغربية في أثناء انتفاضة الأقصى: من المركزية إلى الشظايا المتفجرة»، في: **قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني: الجزء الأول، في الهوية والمقاومة والقانون الدولي** (الدوحة وبيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، 417-465.

شبه الكامل على ذلك العمل في سياق الضفة الغربية بعد الاجتياحات لمدن وقرى الضفة في العام 2002-2003. وقد كان للانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى) دور هام في احتواء تيار المقاومة في الضفة الغربية وإرهاقه كحالة منظّمة، بما فيها حواضنه المباشرة من مؤسسات العمل الخيري والاجتماعي. وقد أدّى تغييب تلك التنظيمات وإلحاق تنظيم فتح بالأجهزة الأمنية إلى فراغ سياسي على مستوى تيارات المواجهة والمقاومة، ما مكّن تيارات سياسية أخرى كالبراغماتية الواقعية من الصعود والاستيلاء على أعلى هرم منظمة التحرير، وإعادة بثّ الروح في مشروع السلطة بحلّتها الجديدة. وسنتطرق إلى هذا التشكل الجديد للسلطة لاحقاً.

إذن صعدت الهبّة في ظلّ فراغ تنظيمي على مستوى قوى المقاومة وتياراتها، وهو فراغ على أصعدة عدّة: الانفكاك الجيلي التعاقبي المباشر بين مرحلة تاريخية وأخرى بسبب الاعتقال والاغتيال، والاستيلاء على فضاءات شكّلت وسيطاً مهماً لعملية التنظيم السياسي الثوري (الجوامع والنوادي والجمعيات الخيرية والرياضية) ضمن حرب مواقع مع السلطة الفلسطينية، وإعادة بناء سلطة الاعتقال (الإسرائيلية) من خلال اجتياح مناطق «أ» وتسهيل دخول الجيش إليها وخروجه منها. كما وكانت أولى تلك البرامج إعادة تنظيم بنية الأجهزة الأمنية الفلسطينية من خلال برامج تدريب جديد اقترنت باسم الجنرال الأمريكي كيث دايتون.

بهذا المعنى، كان على الإرادة أن تبحث عن تصاميمها الجديدة للفعل المقاوم، ولم يكن أمامها من إمكانيات سوى أن توظف المُتاح، بما يعنيه ذلك من قابلية توسع الفعل وانتشاره. لهذا، ارتبطت الذات المقاومة بعلاقة وثيقة بالأداة المباشرة البسيطة، خاصة في غياب القدرات الجماعية على ابتكار التصاميم الجديدة للفعل المقاوم. لهذا توطدت علاقة

الإنسان بالمتاح، وحوّل الإنسان هذا ما هو مُتاح (السكين والسيارة والحجر) إلى الأدوات الأكثر شيوعاً في الفعل، متخذاً من المواقع الأكثر احتكاكاً مع المستعمِر وجهة الفعل وموقعه. وهنا تكمن قوة وضعف أو إشكاليات هذه الهبة، في أنّها وبالرغم من قدرتها على مباغتة استقرار البنية الاستعمارية ومفاجأتها في زمانية ومكانية ظهورها، إلا أنَّ مواقع ظهورها أصبحت بالغالب روتينية ومكررة، وبالتالي أصبحت إمكانية بناء تدخلات هندسية لمواقع الاستهداف، أساساً في منع استمرارها وتطورها. يمكن فقط النظر إلى التدخلات الهندسية الإسرائيلية وتتبعها لفهم كيف تحولت تلك الفضاءات التي تكررت فيها الأفعال إلى محطات إعدام تتضمن انتزاع فاعلية الأدوات المتاحة خاصة السيارة والسكين.

هذا لا يعني أنَّ الهبة اقتصرت على المتاح، بل تعدته إلى التصنيع والابتكار والتطوير، بما حملته الهبة من نزوح نحو «الكارلو» والبنى الصناعية التي مهّدت له.[16] ولا يمكن لنا حصر الهبّة بنموذج واحد، بل نماذج عدة، تتعاقب، وتُحاكي بعضها، وأحياناً تنقد ما سبقها وتبنى عليه. بهذا المعنى، فإنَّ تعاقب الأحداث ليس خطاً أحادياً دائرياً تكرارياً ومنغلقاً على نفسه، بل إنّه تكرار يحمل ما هو مغاير في كل حدث، إنّه نمط من أنماط «المُحاكاة-المستجدة»، وبتعبير آخر إنّه شكل من أشكال التكرار المولّد للجديد.

قد تكون التسمية التي نطلقها على الحدث المقاوم في المعجم الفلسطيني تحيل إلى الثنائية المفهمية التي يتضمنها أي حدث

[16] موقع عرب 48، «الكارلو: سلاح الفقراء الذي 'زعزع' أمن إسرائيل»، **عرب 48** (6 تموز/يوليو 2017)، https://bitly.ws/3aMja (تاريخ الوصول 7 شباط/فبراير 2024).

مقاوم؛ فاصطلاح «عملية» أكبر دليل على تعدد المعاني المركبة لمفهمة هذا النمط من الأحداث، فمن ناحية تُحيل العملية إلى حدث ذي حدود زمنية واضحة المعالم له بداية وله نهاية، ولكنّها في الوقت نفسه تحيل إلى كونها جزءاً من صيرورة منبثقة، لا يمكن حصرها أو تحديد قالب زمني لها. أي أنَّها انبثاق وانبعاث يخرج على شكل تدفق. هذا المعنى الثنائي للعملية يُحيل إلى ما هو معقد في شكل الفعل الفلسطيني تاريخياً، بل ويحيل إلى طبيعة الاصطلاح وما يحيل إليه من شقيْن، أي إلى كونه نتاج مجموعة معقدة من المُدخلات، وبالتالي إلى كونه نمطاً من أنماط الصياغة المتواترة التي تأخذ ما سبقها عاملاً فيما تأتي به من جديد ومن قديم-جديد، وإلى ما تحيل إليه من انفتاح دائم على قدرة هذا النمط من الحدث على إعادة إنتاج نفسه زمنياً. وعليه فإنّ العملية ليست فقط تدخل محدود ومنغلق زمنياً، بل هي تدخلٌ يحمل في طيّاته الحدود الزمنية الخاصة به، ويُحيل إلى ما يأتي بعده، وإلى كونه جزءاً من سيرورة انبثاق سابقة، كما إلى كونه احتمالاً مستقبلياً ممكناً.

دور الصداقة في صفة «تعاقبية الأُخرية-الحميمية» للعمليات الذرية

هناك مميزات عدة لهبّة العمليات الذرية، أهمّها قدرتها العالية على إنتاج الفعل المكثف والمتعاقب الذي تمظهر على شكل موجات متلاحقة تتصاعد وتخفت وهكذا دواليك. وقد تكون إحدى الأمور العجيبة هي الأبحاث الإمبيريقية التي صاغتها المراكز البحثية القريبة من المؤسسة الأمنية الصهيونية، التي أقرّت بأنَّ ظهور فعل واحد يزيد من فرص حدوث آخر بمقدار 250%، وبالتالي هناك ضرورة لفهم هذا الرابط التعاقبي بنشأة توالد الفعل المفتقر للتنسيق المسبق أو للتنظيم الهرمي أو العنقودي

المولد للتعاقب،[17] أو ما هو الفضاء الذي يمهّد للتعاقبية؟ ما هو الوسيط الذي ينشئ التعاقبية بغياب الوسيط التنظيمي الهرمي أو العنقودي؟ هذا الوسيط المتلاشي بعد حدوث التعاقب نفسه. ولا يمكن هنا المرور عن التصور الجيولوجي التشريحي الذي نقدمه من كوْن الهبة تتمظهر على شكل موجات، فهذه الصورة الجيولوجية تحيل إلى ما ينفي فردية/ فرادنية الفعل بمقاصده وبعملية ظهوره وبقدرته على الالتحام مع ذرات أخرى مشكلاً تكتلاً مَوْجياً.

ولهذا الظهور الزلزالي المَوْجاتي أساسات عاطفية واجتماعية وتنظيمية بما فيها ما سنطلق عليه «تعاقبية الأُخرية-الحميمية»، وهي تلك التي تنبع من تعاقب الأصدقاء والأقرباء على الفعل الذرّي، كما هو ظاهر في العديد من العمليات في الهبَّة. يشكل مفهوم الصداقة هنا أهميةً قصوى في عملية إنتاج تعاقبية الفعل الفلسطيني، وقد تنبّهت دولة الاحتلال وجهازها الاستخباري لذلك منذ بدايات الهبّة، وقامت بإخضاع المحيط الاجتماعي القريب لأيّ منفذ أو منفّذي العمليات إلى الرقابة الخاصة للحيلولة دون أيّ تعاقبية تنبع من تلك الدوائر.[18] تبدو الصداقة مسألة ذات أهمية قصوى، ليس في بناء تعاقبية الفعل وظهوره على شكل موجات فحسب، بل أيضاً لدورها المهم في تفكيك سردية فردية الفعل.

تكاد تكون الصداقة هي الأساس الذي يمكّن عملية رؤيتنا لذواتنا من خلال أعين الآخر-الحميمي، الآخر كامرأة، والصديق «كأنا-أخرى» كما يؤطّرها أرسطو. فكما يعلّل جاك

[17] Shaul Bartal, "Lone Wolf or Terror Organizations Members Acting Alone: New Look at Last Israeli Palestinian Incidents, *Middle Eastern Studies* 53, no. 2 (2017): 211-228.

[18] إبراهيم عز الدين. من جزّ العشب إلى اقتلاع الجذور، **باب الواد** (2017)، http://bitly.ws/SFjd (تاريخ الوصول 7 شباط/فبراير 2024).

دريدا، قد تكون الرغبة الجوهرية في بنية الصداقة هي تلك الرغبة أو الأمل المشترك بتخطّي الموت، ولكنّه أيضاً يؤكد أنَّ بنية الصداقة نفسها دائما ما تتضمن إمكانية موت أحد طرفي الصداقة، وبالتالي كل صداقة مرتبطة بهشاشة الموت، وإمكانية الحداد.[19]

بهذا المعنى تحديداً، هناك عنصران مهمان في فهمنا لتعاقبية الحدث المقاوم وارتباطه بالصداقة: يتعلق الأول باعتبار الصداقة بنية تساهم في بناء المعرفة الحميمية للذات، فيما يصف الثاني الصداقة كمحاولة بائسة لتخطي الموت، بل كبنية لموت أحد طرفي الصداقة وما تتركه من ضرورة الحداد على الفراق. يصف دريدا بنية الصداقة بالآتي: أن يكون لديك صديق، وأن تنظر إليه، وأن تتبعه بعينيك .... هو أن تعرف... أنَّ أحدكم، حتماً، سوف يرى الآخرَ يموت... سيأتي اليوم الذي لن يرى واحد منا نفسه وهو يرى الآخر.»[20] فموت الصديق بالنسبة إلى دريدا يعكس اختفاء عالم، بل انتهائه، فالموت لا يأخذ منّا فقط حياةً تعيش داخل هذا العالم الواسع، ولا يأخذ منّا فقط لحظاتنا الممكنة مع الصديق الغائب، بل يأخذ منّا شخصاً يفتح العالم لنا، وبالتالي فإنَّ موت الصديق هو موت هذا الانفتاح.

ما يهمّنا هنا ليس بالضرورة ما يراه دريدا ذا أهمية في بنية الصداقة نفسها، وهو كوْن الحداد جزء مكوّن للصداقة منذ لحظة نشأتها، وكوْن الحداد عملاً يتضمن انغلاق العالم وانتهائه، خاصة أنَّ دريدا يؤكد على تمايز كل صديق، بل تمايز كل علاقة. ما يهمنا هنا وبالتحديد في سياق الهبة، بل لربما

[19] Jacque Derrida, *Politics of Friendship*, tans. George Collins (London, Verso, 2020).

[20] Jacque Derrida, The Work of Mourning, edited. Pascal Anne Braut and Michael Naas (Chicago: Chicago University Press, 2001), 107.

في سياق التجربة الفلسطينية، هو رفض البعض القيامَ بعمل الحداد، وأن يموت مع الصديق أو عقب الصديق.

استشهاد الصديق وقيامه بالفعل هو انفتاح الأنا على إمكانية تضحيتها، أي حميمية القرب للتضحية ومعانيها الاجتماعية ورمزياتها السياسية تعني انفتاح الصديق الناجي على إمكانية تضحيته هو. ولأنَّ الصداقة هي علاقة حرة تجمعنا بالآخر الحميمي، فإنَّ موت الصديق على يد نقيض الصديق، أيْ العدو، هو أيضاً حدث تأسيسي في عملية إنتاج التعاقبية، لأنَّ الوفاء المطلق للصديق في التجربة الفلسطينية لا يكتفي بعملية «تأبينه» وإعلان الحداد، أو التعايش مع أحاسيس الذنب والحزن لغياب الصديق، بل يأتي أيضاً من خلال رفض القيام بعمل الحداد نفسه. فمن جهة، استشهاد الصديق، خاصة استشهاده القتالي الفاعل هو انفتاحٌ على إمكانية الفعل، ولكنَّه أيضاً يحمل إمكانية الانغلاق على عمل الحداد. هذا الانفتاح-المغلق يؤدي إلى تعاقبية تساهم في استمرارية الفعل الفلسطيني المقاوم وتكثيف، كما حصل في العديد من الحالات خلال الهبَّة منذ العام 2015. وهو، من جهة أخرى، وسيط يتلاشى بمجرد حدوث الحدث التالي للحدث أو الأحداث التأسيسية السابقة، وهذا الوسيط الحميمي، من «أنا-أخرى» تغلق انفتاحاً على العالم، وتفتح أفق التضحية والموت.

باختصار، تشكّلت الهبّة في ظل ثلاثيّة مهمة: أولاها، التعويل على الإرادة وعلى المتاح، مُسقطة بذلك سطوة الأدوات. ثانيها، أتت الهبّة في ظل غياب التنظيم السياسي الثوري وتغييبه، ونمت في ظل ترابطية العلاقات الحميمية التي ساهمت في تأسيس بعد مهم من تعاقبية الفعل، إلى جانب القناعات السياسية لمنفذي العمليات ومقاصدهم من القيام بتلك الأفعال. أما ثالثها، فيتعلق بعنصر مهم سنتطرق له تالياً، وهو عنصر الفانتازيا وأحلام

اليقظة الثورية، واختلاط الافتراضي بالواقعي في تفسير العلاقة بين تعاقبية الأحداث، خاصّة وأنَّ التعاقبية لا تحدث فقط من خلال القرب الحميمي، ولكنَّها أيضاً نتاج فضاء خيالي مشترك يجمع الغريب بالغريب.

الفانتازيا كفضاء اجتماعي مقاوم

كما تطرقنا سابقاً، تمظهرت الهبّة على هيئة موجات متقطعة، تتباين فيها الكثافة والحدّة، ولكنّها تظهر بما ليس فيه أيّ لَبس الدورَ المهم والمركزي لما يمكن فهمه على أنَّه انفلات وتحلل من «المقاومة الداخلية» لدى كل منفّذ، أي المقاومة الداخلية التي تقف كمانع أمام تحويل الفعل المقاوم من احتمال إلى تحقق في الواقع، أو تحويل الفعل مما هو كامن إلى ما هو ظاهر، ومحولاً الفانتازيا إلى حدث. فكما يعلّل جورجيو أغامبين في نقاشه الموسَّع حول الفعل الإبداعي أنَّ المقاومة تكمن في العلاقة الداخلية التي تنتج الفعل الإبداعي، أي أنَّ الفعل الابداعي بتحققه يتضمن إمكانية عدم حدوثه أو يتضمن احتمال ألا-يتحقق، وبالتالي المقاومة - بمعناها الداخلي - هي محطة أساسية في إنتاج الفعل تفضي إلى حالتين: إمكانية ألّا يحدث الفعل، وإمكانية أن يتحقق. أغامبين بالتالي يضع عقبة-عتبة مهمة في وجه إمكانية بناء الفعل، أنه حتى في ظهوره وتحققه هو يعكس احتمال ألا يظهر.

في مقاربة أغامبين تساهم المقاومة الداخلية في عملية إنتاج الفعل الإبداعي على المستوى الجمالي، فهي تمثل العقبة-العتبة على طريق انفتاح الفعل الإبداعي الذي يُبنى على أخطاء عملية الإنتاج نفسها. بهذا المعنى، مثلاً، ما يمنع الكاتب من الكتابة هو المولّد الإبداعي للكتابة، وما يمنع الفعل السياسي من الظهور هو بحدّ ذاته المولد الإبداعي لما ينتجه الفعل

المقاوم.[21] ما يطلق عليه الصهاينة «الردع» هو المدخل الأساسي في عملية إنتاج الشكل الإبداعي للفعل المقاوم، فشكل الردع ونمطه وبنيته هو ما يفضي إلى محاولات تجاوزها ومقاومتها.

هذه العلاقة المركَّبة ما بين احتمال حدوث الفعل واحتمال بقائه رهين الاحتمال هو أساسُ الانطلاق التحليلي لطبيعة الفعل الذي يأتي في سياق اجتماعي متخم بالموانع والضوابط، بل من الموانع التي تعزز من احتمالات ألا يتحقق الفعل. فما يجمع الفعل في الهبة الحالية هو تعبيره عن فانتازيا تنشأ بلحظة اللقاء العنيف مع المستعمِر، وهي فانتازيا نشطة واعية لذاتها، وأقرب إلى «أحلام اليقظة» التي يجد فيها المستعمَر نفسه مُدخِلاً لكل البيانات الحسية الملموسة، ومحوّلاً إياها إلى مادة للتفكير في كيفية اختراق وإعطاب وإضرار المنظومة الاستعمارية، وما تمثّله من بنية هندسية وأجساد متناثرة وأسلحة مسلطة على الجسد الفلسطيني. بتعبير آخر، فإنّ الفانتازيا هي أولى التصورات لإمكانية تجاوز البنية وتفكيك هيمنتها. وبهذا المعنى تحديداً، فالفانتازيا أحيانا ما تكون استراتيجيةً تأقلمٍ وهروب من واقع متخم ومشبع برمزيات السطوة على الجسد، ولكنَّها في الوقت ذاته الوسيطُ المشترك الذي يمهَّد ويمكِّن تعاقبية الفعل وتمظهرها على شكل موجيّ، إذ إنها تعبّر عن فانتزيا اجتماعية تتولَّد من خلال سطوة الرمزيات المختلفة التي يولّدها المستعمر. كما تقول جاكلين روز في معالجتها لدور الفانتازيا: «إذا كانت الفانتازيا فضاءاً خاصّاً فقط... ومهما كانت محتوياته فاحشة، فإنَّه سيكون عاجزاً عن التأثير في العالم المحيط أو تغييره».[22]

[21] Giorgio Agamben, *The Fire and the Tale* (Stanford, USA: Stanford University Press, 2017), 58.

[22] Jacqueline Rose, *States of Fantasy* (NY, USA: Oxford University Press, 1996), 2.

مـا تلمـح إليـه روز هـو أنَّ الفانتازيـا لهـا دور مهـم، ليـس فقـط كحالـة داخليـة تنشـأ كمـا يعلِّـل الكثيـرون كنمـط مـن أنمـاط الهـروب مـن الواقـع، بـل لأنَّهـا تعبِّـر أيضـاً عـن منشـأ خـارج عـن الـذات نفسـها، وعـن كونهـا نمطـاً مـن أنمـاط التفكيـر المتأثـرة بالعديـد مـن الضغوطـات المحسوسـة، وبالتالـي ارتباطهـا بـولادة اجتماعيـة تسـاهم فـي خلـق خيال/فانتازيـا مشـتركة. فالفانتازيـا لهـا موقـع أنطولوجـي بالعلاقـة مـع الـذات، فهـي تلعـب دوراً مهمـاً فـي الحـركات الاجتماعيـة والسياسـية التـي تسـعى لتغييـر الواقـع الاجتماعـي والسياسـي، وهـذا لا ينفـي أنَّهـا قـد تكـون أيضـاً مهرَبـاً واسـتراتيجية تأقلـم وتقبّـل لهـذا الواقـع العنيـف أيضـاً. مـا ندّعيـه هنـا، هـو أنَّ اللقـاء بيـن المسـتعمِر والمسـتعمَر يؤسّـس لحالـة فانتازيـا نشِـطة عنـد المسـتعمَر، فانتازيـا تسـتدعي الفاعليـة فـي مواجهـة المحـو والاقتـلاع الاسـتعماري. لهـذا يسـتطيع الفعـل المقـاوم التعبيـر عـن رفـض جماعـي، لأنَّـه يتأسـس علـى فانتازيـا مشـتركة، وإن اتَّخـذ حميميـةً خاصـة عنـد كل فـرد. بالطبـع إنّ جـود الفانتازيـا نفسـها لا يعنـي بالضـرورة نشـأة الفعـل، فمـا تتطلبـه نشـأة الفعـل هـو العديـد مـن المدخـلات التـي تحيـل إلـى «انفـلات» المقاومـة الداخليـة لعـدم القيـام بالفعـل، أي قـدرة الفاعـل علـى تجـاوز تلـك الموانـع الرادعـة، التـي تسـاهم فـي نشـأة شـكل الفعـل ومـدى نجاعتـه.

هـذا تحديـداً مـا يحصـل فـي العديـد مـن الحـالات، خاصَّـةً تلـك التـي تحرّكهـا مجموعـة مـن المشـاعر، بمـا فيهـا تلـك التـي ترتبـط بالانتقـام أو الحـب أو الفقـدان أو محاولـة ترجمـة قيـم معينـة وتحويلهـا إلـى تدخـلات فـي الواقـع تتخـذ مـن الفعـل البطولـي النهائـي طريقـاً نحـو ملحميـة التوكيـد علـى حقيقـة وأصالـة الفعـل نفسـه.[23] فـي هـذا

[23] عبـد الجـواد عمـر، «أطفـال العكـوب: الصداقـة والروابـط الاجتماعيـة فـي الهبـة الشـعبية»، **بـاب الـواد** (30 حزيران/يونيـو 2018)، https://bitly.ws/3bAAR (تاريخ الوصول 7 شباط/فبراير 2024).

تحديداً، نجد مثلاً أنَّ كتابات بعض الشهداء في الهبة لعبت دوراً مهماً في تحديد خطابها السياسي العام الذي لم يقف عند الفعل، بل حاول التأسيس لنقد اجتماعي داخلي يتضمن الوعي بمفارقة توافر السلاح بيد السلطة الفلسطينية وتوظيف السكاكين أو الأسلحة المصنعة محلياً في الفعل.[24] فمثلاً يكتب عمر العبد في وصيته عن «عار الفتن وعار استدعاء السكين» في عمليته، بينما يُستخدم السلاح في إطلاق نار عمودي خلال المناسبات الاجتماعية المختلفة. وقد قدَّمت الهبَّة مجموعة واسعة من الوصايا التي سأتطرق لها بخاتمة هذا الورقة، في محاولة للإضاءة على ما خلَّفه الشهداء من أثر تعليل وتفسير لماهية أفعالهم.

علاوة على ما سبق، يمكن فهم نشأة الفعل في العام 2015 تحديداً من خلال العلاقة مع الحرب على غزة، فقد ساهمت حرب العام 2014 في تنشيط هذا الخيال المقاوم من خلال العمليات النوعية التي سعت إلى الالتحام المباشر مع قوات الجيش على تخوم غزة من مسافة الصفر، والتي خُصَّص لها العديد من الأدوات بما فيها وحدات خاصة وأنفاق وعمليات تسلل دقيقة. هذا العمليات تم تصويرها بكاميرا GO-PRO ومن زاوية النظر الخاصة لحامل الكاميرا «POV».

تقول شركة Go-Pro إنهّا صنعت هذه الكاميرا «لتحرر الناس وتمكنهم من الاحتفاء باللحظة، ولتُلهم الآخرين ليحذوا حذوها.»[25] لا تخلُ هذه العبارات من إيديولوجية تُعلي من أهمية النشوة، بل من أهمية عدم الانهماك بأيّ فعل خارج عن فعل

[24] متابعة الحدث، «وصية منفذ عملية حلميش (صورة)»، 22 تموز/يوليو 2017، bit.ly/4bH87KO (تاريخ الوصول 19 شباط/فبراير 2024).

[25] GoPro Website, Link: https://gopro.com/en/us/about-us#:~:text=-GoPro%20frees%20people%20to%20celebrate,meaningful%20and%20way%20more%20fun.

الاستمتاع باللحظة نفسها، والإحالة هنا لفعل التصوير الذي يلتقط التجربة بكليَّتها الشعورية من زاوية نظر الإنسان الذي يخوض التجربة. بمعنى آخر، صعدت كاميرا الـ GO-Pro ليس لتلتقط اللحظة من زاوية نظر المتفرج، فحسب، ولكن لتلتقط التجربة نفسها من زاوية نظر الفاعل.

تبقى الأمور مبهمة هنا، بمعنى هل يمكننا خلق رابط سببي واضح ما بين عمليات المقاومة في غزة ونشأة العمليات في الضفة الغربية وتسارعها؟ هذا الرابط يبقى مشوشاً بعض الشيء، ولكن هذا لا يعني أنّه غير موجود، فما سطّرته عمليات المقاومة في غزة هو القدرة على الوصول إلى جسد الجندي العدو من خلال الطوبوغرافيا-الأنفاق، وما تضمّنه ذلك من بنى تحتية عسكرية معقدة، بينما تتناثر أجساد الجنود على المفترقات المختلفة في الضفة الغربية (بما فيها القدس) والداخل المحتل. أي أنَّه ومن حيث الإتاحة فهناك شكلان لها: الأول، هو استخدام ما هو متاح من أدوات وتحويلها إلى سلاح، والثاني يتضمن الإتاحة الكامنة بسهولة الوصول النسبي إلى جسد العدو. باختصار، وكأنَّ التجربة التي سطّرتها المقاومة في غزة في حرب العام 2014 أشعلت الرغبة بمحاكاة التجربة «والحذو حذوها»، بما هو متاح في بقية أنحاء فلسطين.

وهناك مدخل آخر نتوسّله لفهم دور الفانتازيا من خلال النظر إلى مجموعة التدخلات الهندسية التي تعززت في ظل هبة العمليات الذرّية، وساهمت في تغيير شكل مفارق الطرق وطبيعتها في الضفة الغربية، بما فيها القدس. كانت إحدى أولى التدخلات الهندسية هي بناء نمط من أنماط الحواجز التي يستطيع فيها المستوطن الوقوف خلفها من دون أن يتعرض لخطر الدهس.

هذه العوازل الصفراء تساهم في قطع خيال الدهس وتحييد قدرة السيارة على الوصول إلى الأجساد، وبالتالي يمكن فهمها على

أنهَّا قواطع مادية، إلا أنَّها تستهدف «الخيال النشط للسيارات المارة». بالإضافة إلى تلك القواطع، تم تشييد غرف حديدية يقبع الجنود خلفها، لتحميهم من الرصاص وتوفر للجندي الذي يحرس نقاطَ حمايةٍ عند مواقف المواصلات. وتغذّي أيضاً الشعور بأنَّ إطلاق النار يقابله إطلاق نار، وأنَّ فريق الإعدام جاهز للقيام بعمليات الإعدام. فمن جهة تمثل هذه المنصات والأبراج المستجدّة محاولة لحماية جسد الجندي، ولكنَّها في الوقت نفسه مسعى لتذكير الذات المشتعلة بـ «أحلام اليقظة» وفانتازيا الممكن بواقعية الموت في أيَّ مواجهة محتملة.

أدّت عملية عاصم البرغوثي في العام 2019 إلى تكثيف التصورات المرتبطة بمواقف الباصات، خاصّة على المفرق الذي نفَّذ فيه عمليته التي أودت بحياة ثلاثة جنود. ففي موقف مستوطنة جفعات إساف المقامة على أراضي مجموعة من البلدات الفلسطينية، أُجري إعادة ترتيب للفضاء، حتى وصلت المخيلة الاستعمارية لدرجة بناء غرفة حديدية شاملة حول موقف الباصات، بحيث يجد المستوطن نفسه داخل هذه الغرفة مع فوّهات تتيح للمستوطن رؤية الشارع وحركة السيارات. وقد أدى وضع هذه الغرفة الحديدية إلى احتجاج المستوطنين، بمن فيهم قيادات استيطانية، ووصل الأمر حدّ وصف نفتالي بينيت، رئيس الحكومة الحالي، هذه الغرف على أنَّها تمثل «استسلاماً وهزيمة» أمام الفلسطينيين. وانتهى الأمر بإزالة هذه الغرف الحديدية.[26]

وقد نشير إلى أمرين تسارعا عقب الانتفاضة الثانية: **أولاً**: التوسع الديمغرافي والمادي للاستعمار في الضفة، وما يعنيه هذا أيضاً من تمدد في جغرافيا الطرق، ليس فقط على صعيد

[26] Jacob Magid, "IDF installs fortifications at West Bank Bus Stop, swiftly removes it after uproar," *Times of Israel*, (2019), https://www.timesofisrael.com/idf-installs-fortification-at-west-bank-bus-stop-swiftly-removes-it-amid-uproar/

السيارات وآليات التنقل، ولكن أيضاً على صعيد محطات الوقوف والمفارق الرئيسية ومحطات الوقود ومراكز التسوق الاسرائيلية. وقد تُرجم الهدوء النسبي على الطرق إلى توغل فاعل للاستيطان في هذه الحيّزات الجديدة، ما أنتج حدوداً جديدة للمواجهة مع الاستعمار، وهي الحدود المرتبطة بالمفارق ومواقع تنزيل الركاب وتحميلهم من خلال وسائل النقل العام والخاص. وهي مشاهد غابت في سنوات الانتفاضة الأولى وصولاً إلى الثانية. وهكذا فإنّ تشكل هذه المفارق، بما فيها معالمها، وحضور المستوطن فيها، وإعادة رسم مجالها اللغوي من خلال اللافتات والإشارات.. الحدَّ المستجد في محاولات تطبيع المستوطنة، وبالتالي خروج أوّلي للمستوطن خارج القلعة الاستيطانية في الضفة الغربية. لهذا مثّلت الغرفة الحديدية انغلاقاً وعودة إلى خلف حدود القلعة بهيئة غرفة حماية حديدية، ما شكل بالنسبة لقيادات المستوطنين هزيمة أو «رمزيات الهزيمة» أمام الفعل الفلسطيني.

ثانياً، هناك أهمية لديمغرافيا الاستيطان الحالي، فهي تعكس زيادة ملحوظة عن زمن الانتفاضتين. ففي بداية الانتفاضة الثانية، كان هناك ما لا يزيد عن 200 ألف مستوطن في الضفة الغربية، أما اليوم فأعداد المستوطنين وصلت الى 450 ألف مستوطن. وهو رقم لا يعكس أعداد المستوطنين بمحيط القدس الذي يصل إلى نحو 300 ألف مستوطن إضافي. هذا التوسع الديمغرافي يعكس من جهة أهمية الهدوء النسبي الذي شهدته الضفة الغربية في إتاحة عملية نقل المستوطنين إلى الضفة الغربية، ويعني من جهة أخرى، إرهاق المنظومة الأمنية بحماية المزيد من المستوطنين وشرايين الاستيطان المتصلة بالطرق.

وقد نذكر هنا أيضاً تدخلات أخرى فضائية قامت بها قوات الاحتلال في السنين الماضية، بما فيها وضع سواتر إسمنتية

تفصل بين الأحياء العربية في القدس والمدينة الأوسع، وإصرار بلدية القدس على رفد تلك السواتر بمقولة تؤكد على كونها مؤقتة في هبّة الشهيد أبو خضير، ومحاولات وضع بوابات حديدية أدت إلى هبةّ الأسباط، ومحاولات وضع حواجز حديدية في هبه رمضان العام 2021.[27] شكّلت هذه التدخلات المعمارية والهندسية اللاحقة، في العديد من الأحيان، أساساً لعمليات ذرية لخلق الظروف السياسات الاستعمارية، للانتفاض الشامل وإلى إقحام الكتل البشرية في الصراع السياسي.

ما يشير إليه مما سبق، هو أنَّه وبالرغم من السعي لبناء أشكال متنوعة من الحدود/الحدّ فإنَّ عملية اللقاء مع الاستعمار ما زالت مشحونة بالتوتر، وما زالت تؤدي إلى حالة أقرب للهستيريا كما يؤطّرها فرانز فانون.[28] باختصار، تشكّل هذه المحطات والمفارق - التي عادة ما يكون موقعها خارج المستوطنة - موقعاً أساسياً للفعل الفلسطيني. ولذلك تُستهدف لأنَّها المواقع التي تنشط فيها أحلام اليقظة والفانتازيا الفلسطينية.

وبالرغم مما سبق، إلا أنّه وكما ذكرنا سابقاً، شكّلت تكرارية الاستهداف بالأدوات المتاحة - بالسكين والسيارة - ضعفاً في بنية هذه التكتيكات، ذلك أنّه أصبح من السهل بناء مجموعة من

[27] محمد وتد، «الاحتلال لن ينصب الحواجز عن باب العامود في رمضان»، **عرب 48**، http://bitly.ws/SFpD. (تاريخ الوصول 28 شباط/فبراير 2024).

[28] القصد بالهستيريا هنا هي القلق المتولد من حالة استعمارية تستحضر إمكانية الفناء والموت للمجتمعات المستعمرة، بل تولد خيارات مختلفة في خيال المستعمر، اما التعاون أو القتال أو الحياد. بهذا المعنى تنبع الهستيريا من كون الحالة الاستعمارية حالة مولدة لسؤال الوجود نفسه. فانون يوظف الهستيريا في تفسير توظيف العضلات في السياق الاستعماري، إي في تفسير عنف جمعي تلقائي ينشأ في ظل كثافة الأسئلة الوجودية.
Frantz Fanon, *The Wretched of the Earth* (NY, USA, Grove, 1968), 42.

التدخلات المعمارية التي ساهمت في إفراغ فعالية الفعل المبني على المتاح من فاعليته، من خلال مجموعة من التدخلات كإعادة البناء الهندسي، من أبراج وغرف للجنود والشرطة وترتيبات فضائية مختلفة تساهم في «تحييد» الفعل إمّا قبل اتّخاذ القرار أو عقب اتخاذه. في الختام، هناك الكثير مما يُمكن أن يقال عن هذه البنى الهندسية التي تتفاعل مع الفعل المقاوم، فمن جهة هي أدوات مادية تسعى لقتل الفعل الفلسطيني المقاوم، ولكنَّها من جهة أخرى نقش وحفر فلسطيني في شكل المستوطنة وشكل بنيتها التحتية، أي أنّها علامة فلسطينية محفورة في شكل المستوطنة.

أثر البنية: البيروقراطية والسلطة بحلّتها الجديدة

ما انفكّت تحضر «أوسلو» باعتبارها محطة تاريخية مهمة تُحيل إلى الانقطاع والتحول والتغير الذي أصاب الحركة الوطنية الفلسطينية. وهناك مداخل عدة لنقد/نقض اتفاقات أوسلو، وفهم طبيعة وشكل التغيرات التي طرأت عقب إبرامها، يمكن تقسيمها على الأسس التالية: **أولاً**، هناك النقد الخفيف لأوسلو كحالة احتيال تفاوضي، تجاوزت المفاوضات في مدريد، ولم تحقق الحدَّ الأدنى المطلوب لإنشاء دولة فلسطينية، بما في ذلك تأجيل ما يسمى بقضايا الوضع النهائي كالقدس واللاجئين والاستيطان.[29] **ثانياً**، هناك مدرسة حاولت تأطير التغيرات في أوسلو من زاوية الاقتصاد السياسي المتحول، وخاصّة في بناء فضاء اقتصادي فلسطيني ضمن فضاء اقتصادي إسرائيلي أوسع، ولكن يملك بعض الاستقلالية في بعض الجوانب المحدَّدة، خاصة في مجال السياسات الضريبية وبعض جوانب

[29] Ghassan Khatib, *Palestinian Politics and the Middle East Peace Process: Consensus and Competition in the Palestinian Negotiating Team* (NY, USA: Routledge, 2011).

السياسات المالية والتجارية.[30] ثالثاً، هناك من يرتكز في نقده لأوسلو على التحول نحو تأبيد المرحلية في الفكر السياسي الفلسطيني، والتخلي عن التحرير كمفهوم ناظم ساهم في بناء الحالة الوجدانية والسياسية للحركة الوطنية في بداياتها، أي السعي لتحرير فلسطين. وهذا النمط من نقض أوسلو هو نقض ليس لشكل الاتفاقية، بل لمدلولاتها الرمزية والأيديولوجية والتاريخية، بحيث يتم بوتقتها في إطار كونها استسلاماً أو خيانة أو كليهما.[31]

على الرغم من أهمية الأطروحات السابقة، إلا أنّ الدراسات التي تتعاطى مع أوسلو على أنّها عملية تحوّل في التراكيب الاجتماعية والطبقية، من خلال تأسيس سلطة تمتلك بيروقراطية مدنية وأمنية، ما زالت شحيحة. فهنا يقفز معظم التناول التحليلي والبحثي للمجتمع الفلسطيني ما-بعد أوسلو على التعقيدات الاجتماعية التي ولّدتها الأخيرة بما فيها: ولادة طبقة مهنية متضخمة، وطبيعة الشكل التنظيمي والهرمي لهذه الطبقة المنظمة، لما فيه من استقطاب طبقي ناشئ ما بين الرأسمال

[30] يشير عدد من الدراسات إلى هذه الأنظمة المتداخلة من السيطرة. وللاطلاع على مقاربة في الاقتصاد السياسي تُبرز طابع الترتيبات الاجتماعية-الاقتصادية وطبيعتها، ينظر:
Fawaz Gharaibeh, *The Economies of the West Bank and the Gaza Strip* (Boulder, Colorado: Westview Press, 1985); Sara Roy, *The Political Economy of De-Development*, Second Edition (Washington, DC: Institute of Palestine Studies, 2016); David Cobham and Noman Kanafani ed., *The Economics of Palestine* (Abingdon: Routledge, 2004); Khalil Nakhleh, *Globalized Palestine: The National Sell-Out of a Homeland* (New Jersey: The RedSea Press Inc., 2011); Toufic Haddad, *Palestine Ltd.: Neoliberalism and Nationalism in the Occupied Territory* (London: I.B Taiurs, 2006).

[31] Edward Said, "The Morning After," *London Review of Books* 15, no. 20, (October, 1993), https://www.lrb.co.uk/the-paper/v15/n20/edward-said/the-morning-after.

الفلسطيني الصاعد والمتنوع وغير المتجانس، والطبقة الوسطى المهنية الملتصقة إمّا ببيروقراطية السلطة أو بالمجتمع المدني، وبين طبقات عاملة تعوّل إما على السوق المحلي أو على سوق العمالة في الداخل الفلسطيني المحتل.

لا يمكن اختزال أوسلو بمسمّى عملية السلام، ولا يمكن أيضاً رؤيتها فقط من زاوية تغلغل النيو-ليبرالية كإيديولوجية سياسية ملاصقة للرأسمالية المتأخرة، بل علينا تحليل أوسلو من خلال ما ولّدته من حدود فاصلة ومبهمة ما بين «السلطة/الدولة» والمجتمع. وبالتالي فإنَّ أيَّ محاولة لفهم تاريخ الفلسطيني منذ الاتفاقيات التي أسّست للسلطة، عليها أن تتناول هذه الحدود وتحولّاتها أخذاً بعين الاعتبار المركّبات التالية: الشرائح والطبقات الاجتماعية التي تلعب أدواراً وظيفية في بنية البيروقراطية المتضخمة (الطبقة الإدارية، والموظفين وعناصر الأمن وقيادات الأجهزة)، والشرائح الاجتماعية والطبقات التي أُبعدت عن البيروقراطية خاصّةً بعد أفول الانتفاضة الثانية، وتلك التي تبوأت دوراً فاعلاً في إدارة السوق. بمعنى آخر، علينا بناء تاريخ للصراع على البيروقراطية نفسها، بما فيها السؤال القائل: كيف ساهم تنظيم فتح في الانتفاضة الثانية في تقويض الطبقة البيروقراطية داخل السلطة؟ بل وكيف وظّفه الرئيس ياسر عرفات كتنظيم خارج مؤسسة الدولة يساهم في تقويض بنية الدولة نفسها؟

وهذا يستند بطبيعة الحال على النقد الذي قدّمه تيموثي ميتشيل لما أطلق عليه المدخل الدولاتي في تفسير العلاقة بين المجتمع والدولة، وعلى ضرورة فهم الدولة كحالة خارجية وداخلية في آن واحد، خاصّة بعلاقتها مع تطوير أنماط من التنظيم الاجتماعي، وما يحمله هذا التنظيم من تقسيمات جديدة للفضاء، على سبيل المثال: تطوير منظومات جديدة من السجون والمقرات الأمنية والوزارات والمجتمع المدني، التي تخضع إلى

تنظيم اجتماعي هرمي يمتلك طبقة إدارية تقوم بإرساء القواعد العامة للمنظومة البيروقراطية وإطارها القانوني.

لا يغفل ميتشل بالطبع أهميةَ تجاوز القراءات التحليلية التي تنطلق من رأس الهرم إلى القاعدة، بحيث تشكل القاعدة ما لا يتعدى الأداة في منظومة ميكانيكية لا تمتلك فيها سوى الامتثال. هذا التوازن بين السلطة والمقاومة عند ميتشل ينبع من الطبيعة الثنائية للبنى الدولاتية نفسها، كونها داخل وخارج الذات في آنٍ معاً، وبالتالي فإنّ هذه العلاقة بين الداخل والخارج هي علاقة قد تحيل إلى الاغتراب والاستغلال والتحايل والمقاومة والتماثل وغيرها من ردود الأفعال المعقدّة الممكنة بين المجتمع وبين البنية أو التصورات الخاصة للأفراد المشكِّلين للبنية نفسها. فهو لا يفترض بنية خارجية من دون كونها بالأساس نوعاً من أنواع الأثر البنيوي، أي أنّه لا يوجد بالواقع خارج الذات بنية ميكانيكية مسقطة وذات معالم واضحة تؤشر للأفراد بما هو متوقع منهم، بل تتشكل البنية من مجموعة من العوامل الضاغطة واللاعبين المشكِّلين لها، والمشكلين للتصورات حولها. ما يوجد في الواقع هو أثر البنية، أي التصورات التي يحملها الأفراد حول تفسير البنية وتأويلها، فكما يقول ميتشل:

> إنَّ التحديد الدقيق للفضاء والوظيفة التي تميز المؤسسات الحديثة، وتنسيق هذه الوظائف في ترتيبات هرمية، وتنظيم الإشراف والمراقبة، وتحديد الوقت في الجداول الزمنية والبرامج كلها، تساهم في بناء عالم يتراءى على أنّه غير مكون من مجموعة معقدة من الممارسات الاجتماعية، ولكن من خلال نظام ثنائي: من ناحية، الأفراد وأنشطتهم، ومن ناحية أخرى، كبنية ثابتة وخاملة موقعها بطريقة ما منفصلة عن الأفراد أنفسهم، بل تستبقهم وتشكل إطاراً عاماً لحياتهم. في

الواقـع، يمكـن اعتبـار فكـرة المؤسسـة ذاتهـا، علـى أنَّهـا إطـار مجـرّد منفصـل عـن الممارسـات الخاصّـة التـي تسـاهم المؤسسـة فـي تأطيرهـا، وعلـى أنهّـا نتـاج مجمـوع هـذه التقنيـات.[32]

بالفعـل، أوسـلو عبـارة عـن حالـة تنظيـم اجتماعـي جديـد، تتداخـل فيهـا الحـدود بيـن السـلطة والمجتمـع الأوسـع، بحيـث يشـكل هـذا التداخـل نفسـه حالـةً مـن الالتبـاس حول موقع ودور وشـكل السـلطة الجديـدة كبنيـة ترتسـم بكونهـا، مـن جهـة تتخـذ شـكلاً خارجيـاً عنيفـاً بالعلاقـة مـع المجتمـع، ولكنّهـا فـي الوقـت نفسـه تتداخـل مـع شـرائحه الاجتماعيـة وتعيـد ترتيـب شـرائحه الطبقيـة. بمعنـى رؤيـة السـلطة كبنيـة خارجيـة، خاصّـة فـي محمولهـا الإيديولوجـي، ولكنهـا بنيـة داخليـة خاصـة فـي قدرتهـا علـى إعـادة تنظيـم الحيـاة اليوميـة، وببنـاء قاعـدة ولاء للسـلطة نفسـها. يكمـن أثـر البنيـة فـي التصـورات التـي يخلقهـا الأفـراد والقـوى الفاعلـة حـول المتوقـع منهـا فـي ظـل منظومـة اسـتعمارية تقـوّض البيروقراطيـة وتهـددّهـا وتقلّصهـا وتمنـع عنهـا مجـالات سياسـاتية (ماليـة وتجاريـة وسـيطرة علـى المـوارد) وفـي الوقـت نفسـه تمنـح الأفـراد المشـكلين لهـذه البيروقراطيـة الأمـان المـادي والاسـتقرار الزمنـي فـي تلقـي الرواتـب.

عـلاوة علـى مـا ورد، مـن المهم التذكير بأنَّ أيَّ فهـم دقيق للتحولات فـي شـكل ووظيفـة السـلطة الفلسـطينية والـرؤى المتصارعـة حـول شـكل هـذه السـلطة، عليهـا أن تأخـذ التفاعـل مـا بيـن البيروقراطيـة الاسـتعمارية والبيروقراطيـة الفلسـطينية ضمـن مجموعـة أوسـع مـن الصراعـات الحزبيـة والمناطقيـة والتوازنـات الاجتماعيـة المختلفـة التـي سـاهمت فـي تشـكيلها وفـي بنـاء صيـرورة مـن التحـولات فيهـا.

[32] Timothy Mitchell, "The Limits of the State: Beyond Statist Approaches and Their Critics." *The American Political Science Review* 85, no. 1 (1991): 77–96, 91.

بهذا المعنى، قد يكون أهم عنصر في التغير الذي طرأ عقب اتفاقيات أوسلو هو نشأة بيروقراطية حديثة، بما تمتلكه من شبكات اجتماعية وصراعات داخلية، بل ما تحيل إليه من تشكل هذا العالم الثنائي، أي السلطة والمجتمع، والسلطة والأفراد والطبقات المشكلين لهذه السلطة، ومن التصورات المتخيلة حول المتوقع من الأفراد المشكلين للبنية قبل البنية. وعلى الرغم من أهمية التسعينات في تأسيس الهيكل الأساسي لبيروقراطية السلطة، إلا أنّه لا يمكن إغفال مدى عمق التحول الذي طرأ عقب أفول الانتفاضة الثانية، أي في نشأة السلطة بنسختها الجديدة.

ليس من باب المصادفة أن يكون العام 2012 هو سنة تتويج مشروع الدولة الذي قاده الاقتصادي في البنك الدولي والعائد إلى فلسطين بإيعاز ودعم أمريكي، سلام فياض، في هذا العام أعلن المانح الأوروبي والمؤسسات الدولية الداعمة لبنية السلطة الفلسطينية أنها جاهزة للتحول إلى مصاف الدولة.[33] لم تكن «الفياضّية» نواة تفكير الرجل وحده، كما لم تكن مجرد تعليمات تقوم بإصدارها مكاتب البنك الدولي والمؤسسات المالية العالمية الكُبرى. لقد كانت الفياضية مشروع انتشال وتشييد لنخبة جديدة، ويمكن مفهمتها على أنّها مشروع طبقي مُنظَّم لإعادة تشكيل دورة الإنتاج الفلسطيني، بما يخدم الرأسمال الفلسطيني والنخب السياسية والأمنية التي تدير السلطة الفلسطينية. بالفعل امتلكت هذه الطبقة مثقفيها، وأدواتها التنظيمية وعلاقتها الجيو-سياسية، ففي الوقت الذي تمت فيه تصفية تيار المقاومة بشخوصه وقياداته وتنظيماته العسكرية، استحوذت النخبة السياسية الجديدة على مقاليد السلطة، وتحولت من هوامش

[33] Joel Greenberg, "UN Report: Palestinian Authority ready for statehood" *Washington* Post (12 April 2011), https://www.washingtonpost.com/world/un-report-palestinian-authority-ready-for-statehood/2011/04/12/AFoKaUSD_story.html

النخب في فترة الانتفاضات الكُبرى إلى الواجهة. لقد شكل فياض مفصلاً أساسياً في «الحركة الاجتماعية» النيو-ليبرالية، بل كان رأس حربتها وعنواناً جديداً لصيرورة تاريخية نبعت من الصراع القائم منذ نشأة الحالة الفلسطينية، بالعلاقة مع البُنية الاستعمارية وما تخلفه من استقطاب بين قطب التعاون مع الاستعمار وقطب مقاومته.

تجسّد هذا الاستقطاب عقب أفول الانتفاضة الثانية بالتفسّخ الجغرافي ومآلاته السياسية، ما بين قطاع غزة التي انتصر فيها تيار المقاومة المحمول على حركات الإسلام السياسي، وما بين اضمحلال تيار المقاومة في الضفّة وانتصار التيار البراغماتي-الواقعي في حركة فتح - من خلال الدبابة الإسرائيلية - وتبوئه الواجهة السياسية على إثر «اغتيال» الراحل ياسر عرفات. لقد كانت أركان «الثورة-المضادة» جاهزة للانقضاض على مفاصل السلطة المركزية في رام الله، وتحويل الانتصار العسكري الصهيوني في الضفة الغربية، بما فيها من تصفية لبؤر المقاومة وشخوصها، إلى صياغة مشروع جديد يُستكمل فيه مشروع أوسلو وما حمله من ثلاثية: تحويل حركة تحرير وطني إلى شبه-كيان تمثيلي يلعب دوراً وظيفياً أمنياً، والتعاطي مع منظمة التحرير الفلسطينية كجسر للتطبيع بين العدو والعالم العربي، والحفاظ على وتوسعة مصالح الرأسمال الفلسطيني والمكتسبات الاقتصادية التي حققتها النخبة الحاكمة.

وهكذا انتشلت «الحركة الاجتماعية النيو-ليبرالية» ما تبقى من روح المواجهة على إثر أفول الانتفاضة الثانية، وحوّلتها نحو طاقة وأمل بناء الدولة، بما عناه من تمرير لمشروعين متوازيين. كان أولاهما مشروع إعادة بناء الأجهزة الأمنية الفلسطينية، بما يخدم دورها الصاعد كقوة ضاربة تستطيع احتواء ومكافحة التمرد، أي في قدرة تلك الأجهزة على اتقانَ «دور العضلات» في قمع نشأة مقاومة منظمة في الضفة الغربية. أما ثانيهما،

فتمثّل بعنصر الإتاحة في الاقتصاد وما أنتجه من استقطاب طبقي ساهم في خلق تجاذبات اجتماعية جديدة مشرذمة من البنى التضامنية الفلسطينية الداخلية المبنية على تاريخ طويل من التكاتف الداخلي والعداء المشترك، بل وجعلت من السوق وأيديولوجياته الموقعَ الأهمّ لتطوير الذات الفلسطينية، بما يحيله السوق، لكوْن التنافس والتسليع هما القيم الإنسانية الأسمى. لهذا لن يكون هناك حل سحري لما يسمى الانقسام السياسي الفلسطيني، فهو ليس خلافاً على تكتيك سياسي يمكن إعادة بناء التوافق عليه، بل هو إعادة تعريف العدو من الصديق، وبالتالي هو تحديد مستجدّ للمجال والزمن السياسي في كل من الضفة وغزة، كما أنّه يقابل بين «ديستوبيا» التعاون مع الاستعمار و«تشاؤل» المقاومة.

في العقد ونيّف الماضي تم تطوير تقنيات تحكّم مستجدة تساهم في لجم بيروقراطية السلطة وفي إرساء المتوقع منها من قبل المستعمِر، وأحياناً في ظل تماهي شبه تام من قبل الطبقة الإدارية لتلك البيروقراطية. ومن مجموع تلك السياسات: اللا-استقرار الزمني، الدخول الدوري في أزمات سياسية ومالية، وسلب البيروقراطية، خاصّة بشقها المدني، من قوّتها السياسية من خلال القمع المباشر أيضاً. فعلى سبيل المثال، لا يمكننا فصل أزمة الرواتب المتكررة أو المتتابعة في السلطة الفلسطينية عن علاقة هذه الأزمة بخلق منظومات التماثل/الإذعان داخل البيروقراطية. وقد يكون نموذج تفكيك نقابة الموظفين بعد إنشائها بهدف محاربة وإفشال تجربة حركة حماس في إدارة الحكومة في العام 2006 أحدَ الأمثلة التي تستطيع الإضاءة على شكل العلاقة بين الطبقة الإدارية للبيروقراطية والبيروقراطي نفسه. فقد كان لنقابة الموظفين دورٌ مهم عندما نشأت كأداة وظّفتها النخب السياسية الفلسطينية المرتبطة بمنظمة التحرير، بمحاولات تقييد نفوذ حركة

حماس داخل السلطة الفلسطينية، ولكن بعد فوز الأخيرة في الانتخابات التشريعية، كان لا بدَّ من جسم نقابي يتم توظيفه لخلق أزمات إدارية لإفشال التجربة الحكومية الجديدة والإبقاء على السلطة كامتداد اجتماعي لشبكات ريعية تديرها الطبقة الإدارية للسلطة الفلسطينية في رام الله. المفارقة أنَّه وفي اللحظة التي تحولت فيها تلك النقابات للعمل على تحصيل حقوق الموظف، بما فيها العمل على وقف سياسات تأجيل دفع المستحقات المالية وغيرها من إجراءات متعددة، تم توظيف المؤسسة الأمنية للجم وقمع نقابة الموظفين وإعلانها نقابة غير-قانونية واعتقال القائمين عليها، ووصل الأمر إلى حدّ الاعتداء الجسدي عليهم في العام 2014.[34]

وفقاً لما يشير إليه توفيق حداد، لم تكن تجربة المؤسسات الدولية النابعة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي خاليةً من مفاهيم من قبيل «الهندسة الاجتماعية»، ومحاولة الأخيرة بناء شبكات ريعية-اقتصادية تستطيع من خلالها بناء سلطة فلسطينية قادرة على تحمل الأعباء الأمنية المرتبطة بقمع المقاومة. وقد دخلت تلك الاعتبارات تحديداً في تحديد الشبكات الاجتماعية التي يمكن دعمها وتوفير ضخّ مالي ورأس مال اجتماعي لها، وتحديد الشبكات التي يجب محاربتها واحتوائها، أي في انتقاء تلك المؤسسات والشبكات التي أظهرت استعدادها لتكثيف عملية تحويل السلطة، من أداة لتحقيق دولة إلى كون الأداة نفسها غاية، وبالتالي إلى إمكانية المساومة على شكل وهدف الأداة. بهذا المعنى كان من السهل بعد تصفية تيار المقاومة إرساء معادلة جديدة، بحيث تتحول السلطة من مشروع بناء دولة إلى مشروع سلطة أصلانية.

[34] عوض الرجوب، «اعتقال نقيب الموظفين الفلسطينيين: بين السياسة والقانون»، (تشرين الثاني/نوفمبر 2011)، http://bitly.ws/SFqp.

قد تكون هذه العملية بالذات هي التي وظفتها الباحثة دانا الكرد في سعيها لتبيان موقع السلطة الفلسطينية كوكيل للاستعمار، وسلطة «أصلانية» تسعى لنهش البنى الاجتماعية القادرة على توليد الكتل السياسية المقاومة، التي تتضمن - بحسب قراءتها - التشابك العالي بين الطبقة البرجوازية والسياسية الوسيطة في فلسطين وبين المانح والاحتلال، ومجموعة من الممارسات بما فيها بنائها لشبكات نفعية، وإنتاج الكتلة الاجتماعية التي لديها مصلحة من استمرار التعاون مع الاحتلال، واحتواء المجتمع المدني الفلسطيني.

ما لم تعكسه كلياً الكرد في بحثها هو أمرين: **أولاً**، الحاجة إلى إعادة تعريف العدو من الصديق، بحيث تعرف النخب علاقتها مع المجتمع الفلسطيني على أساس عداء طبقي وسياسي مرَّ، من خلال ما أطلق عليه «الانقسام السياسي»، ولكن أيضاً إلى الحرب التي تخوضها النخب الفلسطينية الوسيطة على جميع التكتلات السياسية والاجتماعية المطلبية والسياسية، التي يمكن لها أن تتحول لبديل، إمّا في وساطتها مع الاستعمار أو كبديل أيديولوجي وطني يعيد إلى الواجهة سؤال المواجهة مع الاستعمار. بهذا المعنى، هي عملية تسعى إلى تفتيت الروابط الاجتماعية وتذريرها أيضاً، وتسعى إلى أن تكون هي التكتّل الاجتماعي الوحيد المنظَّم. **ثانياً**، إنّ إعادة تعريف العدو من الصديق على أسس حزبية فصائلية، قاد إلى أن يصبح الخصم الداخلي هو العدو الحقيقي الذي تمارس السلطة عليه حرباً سياسية وامنية دائمة، بينما يتم تحويل الاحتلال كعدو بعيد ومبهم، ولا يمكن في مواجهته ممارسة سياسات الحرب التي يولدها تعريفه كعدو.

في المقابل، موضَع توفيق حداد العديد من هذه التغيرات من خلال التركيز على الشرخ ما بين الادّعاءات النظرية للمؤسسات الدولية، وفشلها في بناء الدولة، من دون الأخذ بشكل كافٍ

بأهمية ودور «البرقرطة» كأساس لبناء سياسي أصلاني يشابه من حيث منطقه «السلطة الأصلانية» بتعابير محمود ممداني، مع فارق مهم، هو أنَّ السلطة الأصلانية في الحالة الفلسطينية بُنيت أساساً على التحالف بين الطبقة البرجوازية والبيروقراطية لمنظمة التحرير والاستعمار. أي أنّها نتاج زواج مصالح سعى إلى تحويل حركة التحرير الوطني إلى سلطة أصلانية، وليست قائمة على شرعيات سياسية تقليدية مبنية على العشيرة أو الطائفة أو غيرها من تلك الأشكال. وقد كان للانتفاضة الثانية دور كبير في إعادة تحديد الأولويات المرتبطة بالبيروقراطية وعملها والشبكات التي ستلعب دوراً واضحاً في المرحلة التي تلت الانتفاضة.[35]

أدّت مجموع السياسات المختلفة، على شاكلة: إحالة جزء كبير من عناصر الأمن والموظفين إلى التقاعد المبكر، ومحاولات تقليص البيروقراطية، ومن ثم إعادة إنتاجها بشكل موسَّع ولكن بكادر مختلف، وإعادة تنظيم صفوف الأمن من خلال عقيدة أمنية جديدة ارتكزت على تعزيز العداء لحركة حماس على حساب العداء للاحتلال، وتعليل دور الأمن على قاعدة المواجهة مع المجتمع الفلسطيني تحت ستار الانقسام السياسي؛ أدّت هذه السياسات إلى تغيرات ملموسة في أثر البنية، أي في تصورات الأفراد المشكِّلين للبنية، باختلاف أدوارهم وما هو متوقع منهم، وهو ما نتج عنه توتر متصاعد بين الطبقة الإدارية للسلطة والبيروقراطية الأوسع حول هذا «المتوقع». هذا تحديداً ما نستطيع لمسه في التظاهرات التي طالبت بمحاسبة قتلة الشهيد نزار بنات، وخاصّة مع رفض العديد من العناصر في الجهاز الأمني الفلسطيني المشاركة

[35] Haddad, Palestine Ltd; Mahmood Mamdani, *Citizen and Subject: Contemporary Africa and Legacy of Late Colonialism* (Princeton: Princeton University Press, 1996).

فـي عمليـات القمـع التـي حصلـت فـي محيـط ميـدان المنـارة، مقابـل قبـول وتحمّـس وإذعـان آخريـن.[36]

لا يمكننـا هنـا التطرق بشـكل تفصيلـي إلـى العديـد مـن السياسـات التـي تسـاهم فـي اسـتباق وإجهـاض إمكانيـات خلـق وإبـداع وبنـاء التنظيـم القـادر علـى مواجهـة التوغـل والتوسـع الاسـتعماري. ولكـن مـا كان جوهريـاً فيمـا ورد هـو الإضـاءة علـى مـا أسـميناه أثـر البنية، ليـس فقـط كعمليـة تعيـد ضبـط وترتيـب العلاقـات الاجتماعيـة، ومـا هـو ممكـن فيهـا ومـا هـو غيـر ممكـن، ولكـن أيضـاً الإضـاءة علـى مـا هـو أصـلاً منظَّـم وطبيعـة وشـكل وأثـر هـذه البنيـة التنظيميـة، خاصّـة فيمـا تفتـرض أنّـه «متوقـع» منهـا. بتعابيـر أخـرى، إنَّ تحييـد شـرائح اجتماعيـة وخاصـة الطبقـة الوسـطى المرتبطـة بـأدوات تنظيـم البيروقراطيـة، أو الطبقـات العاملـة مـن خـلال منظومـات التحكـم بالحركـة خاصـة بقـدرة تنظيـم وتحديـد مـن يدخـل الداخـل الفلسـطيني المحتـل للعمـل ومـن لا يمكنـه؛ يسـاهم فـي خلـق مجتمـع حيـادي فيمـا يرتبـط بقتـال البنيـة الاسـتعمارية وتوسـعها، أي خلـق مجتمـع يبنـى البنيـة التـي سـتنفيه، بمعنـى أنّـه مجتمـع واسـع مـن الفاعليـن المنفصليـن عـن الفعـل المقـاوم، وفـي الوقـت نفسـه هـو مجتمـع براغماتـي يحـوّل مقولـة «العيـش» إلـى مقولـة إيديولوجيـة تنافـس مقولـة المقاومـة.

إن التقنيـات التـي توظَّـف فـي عمليـة تقويـض البيروقراطيـة الفلسـطينية والعمـال (بمـا فيهـا صراعـات القـوى داخـل البيروقراطيـة علـى مواقـع القـوة المختلفـة، وعلاقـة البيروقراطيـة بنظيرتهـا الاسـتعمارية) تشـكّل امتـداداً للأخيـرة وموفـرةً العتبـة التـي تمكـن اختـراق الطبقـات الاجتماعيـة الفلسـطينية وبنـاء شـرائح جديـدة تمتلـك علاقـة معقـدة مـع تصوراتهـا حـول البنيـة ومـا تتوقعـه

[36] Abdaljawad Omar, "How the Palestinian Authority Manage Dissent", *Electronic Intifada*, (July 2021), https://electronicintifada.net/content/how-palestinian-authority-manages-dissent/33546.

منها. باختصار، يتطلب وجود واستمرارية هذه السلطة وطبقتها الإدارية (القيادات السياسية والأمنية والرأسمالية) غيابَ وتغييب القدرة الاجتماعية على توليد التنظيم المقاوم.

الرقابة والثقة المهزوزة

يكفي في الحالة الفلسطينية النظر إلى المعجم المتغير والمتضخم الذي يحيط بأشكال التعاون/العمالة المرتبطة وببنية السلطة أو الاحتلال نفسه أو بالعلاقة بينهما، لنجدَ اصطلاحات من قبيل: المطبّع، العميل، الجاسوس، العصفور، الاعتراف، التنسيق الأمني، الخيانة، المندوب والتعاون البنيوي وغيرها، كاصطلاحات لها دلالات وإحالات مختلفة، ولكنَّها جميعاً تدور في فلك محاولات صياغة مفهمةٍ لأشكال التعاون مع الاستعمار، المباشرة منها أو تلك التي تتخذ أشكالاً أخرى أكثر تعقيداً. وتصدر بعض الاصطلاحات عن أيديولوجيات النخب الحاكمة، وأصبحت جزءاً من المعجم السياسي الفلسطيني كالتنسيق الأمني أو الالتزام بالاتفاقات الثنائية كمثال آخر. ولكن ما يهمنا هنا ليس تحليل هذا التنوع الهائل في الاصطلاحات، وما تحيل إليه من أشكال متعددة من التعاون التي تتطلب بدورها اصطلاحات متعددة من تحديد شكل وحديّة وكثافة التعاون مع الاستعمار ودرجة القبول الاجتماعي لهذا الشكل أو ذاك، بل يهمنا أثر هذا الاتساع الاصطلاحي على طغيان الشعور بأنَّ أشكال هذا التعاون أصبحت جزءاً جوهرياً من النسيج الاجتماعي الفلسطيني، وبالتالي إلى كلية تواجد (omnipresence) التعاون بأطواره المتعددة الذي يتخذ حالةً أقرب لكلية الوجود. فكما تقول حنا أرندت في كتابها حول العنف:

> لقد لوحظ في كثير من الأحيان أنَّ فعالية الإرهاب تعتمد بشكل شبه كامل على درجة التذرير

> الاجتماعي، واختفاء كل نوع من أنواع المعارضة المنظمة، وهو الأمر الذي يجب تحقيقه قبل أن تتحرر قوة الإرهاب المطلقة. هذا التذرير - وهو اصطلاح أكاديمي وباهت ولا يلتقط كلية الرعب الذي يحيل إليه - يصان ويتكثف من خلال وجود المخبر في كل مكان، الذي قد يكون حرفياً حاضراً ضمن كل العلاقات الممكنة، لأنَّ المخبر لم يعد مجرّد إنسان يمتهن نقل المعلومات ويقبض بمقابلٍ راتباً من الشرطة، ولكنَّه تحول إلى إمكانية أن يكون «المخبر» هو كل شخص تلتقي به.[37]

وقد تكون إحدى أهم التعليلات المتداولة لعمليات التذرير الاجتماعي هي بالتحديد تفكّك الثقة الاجتماعية المولّدة للتنظيمات الجماعية. وبالطبع لا نقصد تفكّك «الثقة» كمؤسسة مهمة ترتبط بالتداول في السوق أو ببناء العائلات على سبيل المثال، ولكن بمعناها السياسي والاجتماعي المستهدف من قبل ثنائية أمنية فلسطينية-إسرائيلية. ما تشير اليه أرندت هو شبح الخيانة الذي يطوف ويحوم حول كل لقاء اجتماعي، وبالتالي، هذا الوجود الكلّي للمخبر لا يعني أنَّ المجتمع تحوّل إلى مجتمع من المخبرين، بقدر ما يعني أنَّ شبح «الخيانة» يحيط بكل لقاء. بهذا السياق، تتآكل بسهولة القدرة على التنظيم، وتتصاعد أنماط من الأفكار التهكمية بقدرة الذوات الفلسطينية على التجمع وتنسيق الجهود وبناء الاستراتيجيات المشتركة. بالإضافة إلى ما سبق، لا يمكن إخفاء الربط بين بنية البيروقراطية التي تقسّم الأعمال وتبني هذا الانسلاخ ما بين الفعل والفاعل، وما بين نشأة وتطوّر الأجهزة الأمنية الفلسطينية التي استطاعت التوسع داخل المجتمع وتحويل آلاف

[37] Hannah Arendt, *On Violence* (NY: Harcourt Publishers, 1969), 55.

العناصر لبناء سلطة أصلانيّة وحمايتها.[38] ولهذا نجد اليوم أنَّ الجهة الأكثر تنظيماً هي السلطة نفسها، وهو التيار الذي يعتاش على مكافحة المقاومة وإمكانية نشأتها.

ولكن لا يمكن تعليل التذرير فقط من خلال التركيز على دور المخبر، وأنماطه وأطواره في السياق الفلسطيني، بما فيه تطور بنية مخبرية كاملة تتمثل بالسلطة الفلسطينية. فهناك عنصرٌ آخر دخل في السنوات العشرين الماضية، وهو توسعّ ما سنطلق عليه «استعماريّة الرقابة». في إحدى مقابلة بحثيّة أجريتها لغايات بحث آخر، حول الانتفاضة الثانية، يذكر أحد الأسرى السابقين أهمية الهاتف بالنسبة لجهاز المخابرات، ويخصّ بالذكر كيف حاول ضابط المخابرات إقناعه بضرورة اقتناء هاتف ذكي من النوع الذي يمتلك خصائص الدخول للإنترنت، وأنَّ وجود هذا الهاتف سيبعد عنه كل شكوك لدى المخابرات حول تحركاته، وبالتالي ستتركه المخابرات وشأنه ولن يتعرض للاعتقال الإداري المتكرر الذي عانى منه على مدى سنوات طويلة.[39] ناهيك عن الحديث المتكرر من قبل العديد من المناضلين والأسرى المحررين عن كوْن «الهاتف المحمول» جاسوساً تحمله معك إلى كل مكان.[40]

ما يهمنا هنا تحديداً هو طبيعة العلاقة ما بين الإنسان والآلة، وبالأخصّ شكل وطبيعة هذه العلاقة التي ترتسم بكونها أقرب لفخّ معسول. لقد تحولت أدوات التواصل، والبنى التحتية،

[38] Yezid Sayigh, "*Policing the People, Building the State: Authoritarian transformation in the West Bank and Gaza*", The Carnegie Papers, (Washington D. C.: Carnegie Endowment for International Peace, 2011), https://carnegie-mec.org/2011/02/28/policing-people-building-state-authoritarian-transformation-in-west-bank-and-gaza-pub-42924

[39] مقابلة أجراها الباحث في 3 أيلول/سبتمبر 2021، في رام الله.

[40] عدة مقابلات أجراها الباحث ما بين تموز/ يوليو 2020 وأيلول/ سبتمبر 2021.

وأدوات اللهو إلى مصفوفة معقدة مصدّرة لبيانات مختلفة تشي بتدفق معلوماتي هائل يصل جهاز المخابرات الاسرائيلي. فمن جهة، تشكّل الأداة حاجة اجتماعية للتواصل، وأصبحت بالفعل نقطةً بين العديد من النقاط التي تصدر بيانات يتم حفظها وتحليلها في محاولات لفهم هذه البيانات وتصنيفها والبحث عن علامات محددة تفضي إلى تحييد المخاطر الأمنية. فما هو جوهري في عمل هذه المصفوفة هو ما تمكّنه من ثلاثيّة مهمة: أولاً، بناء مركز تجميع معلومات هائل يسهّل هندسة السياسات الاقتصادية والاجتماعية ويُعقّدها بالوقت ذاته. ثانياً، مساهمة هذه المنظومة الرقابية بنقل عمليات «تحسيس الوجود» إلى كل أنماط الاحتكاك بين الفلسطيني والتقنية، وبالتالي إلى تحصين وتعزيز منظومات الردع المبنيّة على كليّة الرقابة. ثالثاً، مساهمة هذه المنظومة الرقابيّة في إيجاد واكتشاف الأهداف وتحييدها استباقاً لفعلٍ ما أو عقبَ فعلٍ مقاوم (ونجاعتها تكمن بالغالب في العنصر الأخير).

هنا لا بدَّ من وقفة تعريفية جنيالوجية مهمة لشكل الرقابة الحديثة المعقَّد، ونستند عليها من خلال قراءة جورجيو شاميو لطبيعة الفضاء الرقابي الجديد، خاصّةً المستند على تجميع أكبر عدد ممكن من البيانات وإخضاعها لعمليات الحفظ والتصنيف.[41]

ولكن من المهم أيضاً الوقوف على نقطة هامة ترتبط بمقاربة شاميو التي تنطلق من التوترات الرقابية في مجتمعات الشمال العالمي، وما بين كون فلسطين حالة من «الاستثناء» بتعابير جورجيو أغامبين، بحيث لا يشكل التوتر بين الأمن والحرية عقبةً أمام اتّساع المجال الرقابي الاستعماري في فلسطين، لكوْن السلطة السيادية تتخذ شكلاً معادياً للوجود الفلسطيني، بمعنى

[41] Gregorie Chamayou, "Oceanic Enemy", *Radical Philosophy* (May/Jun 2015), https://www.radicalphilosophy.com/commentary/oceanic-enemy

أنَّـه لا يوجـد العديـد مـن «الأصـوات» التـي تحـاول لجـم الرقابـة الاسـتعمارية وتطورهـا فـي الضفـة الغربيـة. ففـي فلسـطين مختبـر تتـاح فيـه كل الممارسـات التـي تخضـع فـي بلـدان ومجتمعـات أخـرى إلـى عمليـات لجـم.[42] فعلـى سـبيل المثـال، لاقـت سياسـات مـن قبيـل الاقتحـام الليلـي لبيـوت الفلسـطينيين نقـداً مـن صحيفـة هآرتـس، خاصـة لتلـك البيـوت التـي لا يقطنهـا «مخربـون» بحسـب تعبيـر الصحيفـة. علّلـت الصحيفـة عـدم ضـرورة هكـذا نـوع مـن العمليـات، كـون المجـال الرقابـي الحديـث يغنـي عـن التمـاسّ المباشـر مـع السـكان الفلسـطينيين وإزعاجهـم بالليـل، وبالفعـل وافقـت البيروقراطيـة الاسـتعمارية التابعـة للجيـش علـى وقـف هـذه العمليـات والاكتفـاء بتوظيـف أدوات الرقابـة الحداثيـة، لأنّهـا تتضمـن هـذا العنصـر مـن «تحسـيس الوجـود»، ولكـن بقالـب غيـر مباشـر ومـن دون تدخـل ليلـي سـافر.

هـذا بالفعـل هـو أقصـى مـا يمكـن للنقـد مـن داخـل المجتمـع الصهيونـي أن يولـدّه مـن حيـث التعديـل فـي سياسـات معينـة، فـي ظـل وجـود أدوات تقنيـة أخـرى أكثـر كفـاءةً وأكثـر شـموليةً وبالتالـي تغنـي عـن الأولـى. فـإنّ السـياق الاسـتعماري فـي فلسـطين هـو سـياق إتاحـة رقابيـة شـبه شـاملة ومـن دون ضوابـط حقيقيـة، بـل وتوظَّـف فيهـا أدوات رقابيـة متعـددة وهجينـة: الأبـراج والكاميـرات وأجهـزة التقـاط الصـوت وأجهـزة الرقابـة الاجتماعيـة والتعذيـب، لاسـتخراج البيانـات وبنـاء أنمـاط مختلفـة مـن قواعـد البيانـات التـي تغـذي الفضـاء الرقابـي، كسـجلّ السـكان وغيرهـا مـن الممارسـات الهامّـة فـي عمليـة فـرز السـكان وتقسـيمهم الإداري، وبهـذه الحالـة أيضـاً تقسـيمهم الأمنـي ومـدى خطورتهـم علـى البنيـة الاسـتعمارية. وسـنعود لهـذا لاحقـاً فـي معـرض حديثنـا عـن العلاقـة بيـن مجموعـة مـن السياسـات التـي تطـورت فـي ظـلّ الهبّة التي سـعت إلـى مكافحة

[42] Giorgio Agamben, *State of Exception* (University of Chicago Press, 2005).

الشكل الجديد من الفعل الفلسطيني المقاوم. فلسطين في هذا الصدد هي مختبر وفضاء وحالة متقدمة من فرض سياسات الرقابة وممارستها وتبيان نتائجها الإمبيريقية، وبالتالي تسليعها وبيعها كما حدث في سياق برنامج بيغاسوس مثلاً.

وكما يشير جورجيو شاميو، يكفي النظر إلى المسمّى اللاتيني الذي أطلقته وكالة الأمن القومي الأمريكي على برنامج الرقابة الأول الذي ابتكرته في خضمّ الحرب الباردة، وهو «scientia potentia est» (المعرفة هي سلطة)، في محاولة للربط بين الرقابة والسلطة، ودور الرقابة كتقنية مهمة، بل جوهرية في عملية بناء سلطة الإمبراطورية نفسها واستمراريتها. وما تمنحه منظومات الرقابة الحديثة ليس بالأمر البسيط، فهي من جهة تتيح تسليع التواصل الإنساني كما قامت شركات التواصل الاجتماعي، ومن جهة أخرى تتيح اختراق هذا التسليع. بل وتقحم شبح الخيانة بكليّة العلاقات الاجتماعية من دون الحاجة إلى الوسيط الإنساني المرتبط بالمخبر البشري. هذا السعي نحو الوصول إلى معرفة كليّة الشبكات الاجتماعية والسياسية وتوجهات الأفراد والجماعات السياسية، بل حتى عوالمهم الداخلية من خلال التعويل على مدارس التحليل النفسي، ساهمَ في تعظيم القدرات المخابراتية في ظل التوسّع الديمغرافي الفلسطيني وتعقّد الواقع الاجتماعي الفلسطيني. بمعنى أنّه كان ضرورياً في استدامة قدرات متابعة حثيثة للمجتمع الفلسطيني وتغيراته، وخاصّة أنّه لم يعد مجتمعاً مكوناً في الأراضي المحتلة من عدة مئات الآلاف، بل أصبح مجتمعاً واسعاً ومركباً يصل إلى ما يقارب الثلاثة ملايين.

يقدم شاميو أصول الرقابة المبنية على ما يسمى بالبيانات الضخمة، من خلال البحث في جينيالوجيا ومصادر تشكلها في التاريخ الحديث، ويعود إلى حرب الغوّاصات في الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد إلى المواجهة بين الغوّاصات الألمانية والسفن

البحرية الأمريكية والبريطانية في المحيط الأطلسي. ولا يختلف مفهوم الرقابة في العوالم الرقمية عن المعضلة التي واجهت قوات البحرية الأمريكية التي أرادت ابتكار أجهزة تحوّل الصوت إلى تمثيل صوري، يستطيع فيه المراقب والمحلل التمييز بين أشكال الصوت المختلفة في المحيط، والوصول بشكل دقيق إلى أصوات المحركات الخاصة بالغواصات، وبالتالي تحديد موقعه الدقيق. وقد ساهمت منظومة السونار بحلّ هذه المعضلة، فهي استطاعت تحويل الأصوات إلى شكل صوري يفرّق بين أنواع تلك الأصوات، وبالتالي استطاعت إعطاء معطيات دقيقة حول الغواصات ومواقع تواجدها داخل محيط من الأصوات المختلفة، موفرةً بذلك القدرة على استهداف الغواصات.

يطلق شاميو مسمى «العدو المحيطي» على عملية استخراج المعلومات الدقيقة التي تحتاجها أجهزة الاستخبارات لإنتاج الهدف ومن ثم تحديد طريقة استهدافه. إذن، لا تكمن المفارقة في شحّ المعلومة في عالم الرقابة الاستعمارية المعتمد على ما يصدره الناس أنفسهم من معلومات وصور ومواقع وتفاصيل بنكية، ولكنها تكمن في تدفقها الهائل. وبالتالي يكمن دور المخابرات في القيام بعملية تمييز بين العلامات التي تؤشر إلى الخطر وتلك التي لا تفضي إلى أيَّ خطر ضمن محيطٍ من البيانات، خاصةً إذا ما كان أساس العمل المخابراتي هو استباق الحدث ومنعه. وبهذا المعنى، فالفضاء الرقابي هو أيضاً فضاءٌ رمزي مليء بالإشارات والعلامات والدلالات التي تحتاج إلى عمليات تنقيح وتحليل وتصنيف. وتكمن نجاعة هذا النظام في القدرة على العودة إلى الوراء بعد حدوث الفعل، أكثر من القدرة على استباق حدوث الحدث نفسه. فكما يقول شاميو هناك حدود للتشبيه بين عالم السونار الذي يعتمد على الإصدار الميكانيكي لأصوات الغوّاصات وبين العوالم الاجتماعية:

قامت الأدمغة التي تم تدريبها في خضمّ الحرب

الباردة بين تشبيه خاطئ من خلال سعيهم للمطابقة بين نموذج ميكانيكي (إشارة محرك الغواصة، كإشارة ثابتة وضرورية) على عوالم البشر (غير متجانس ومتعدد الأشكال وقادر على التكيف وملييء بالغايات السياسية المختلفة).[43]

ما أراد شاميو قوله، وما تظهره التجربة، هو إنَّ الرقابة تساهم في خلق واقع اجتماعي جديد، وتساهم أيضاً في بناء ذوات جديدة. وفي الحالة الفلسطينية تؤدي إلى إضفاء طبقة أخرى على المراقِب لكونه مراقَباً، وبالتالي إلى تكثيف عمليات التذرير الاجتماعي بما فيها تعقيد قدرة بناء وتنسيق الجهود، وعلى الرغم من أنَّ «المعرفة سلطة» بحسب شعار وكالة الأمن القومي الأمريكي، ولكنها لا تفضي إلى سلطة المعرفة المطلقة، بل أحياناً إلى سلطة الأداة الرقابية على المراقِب والمُراقب. الرقابة إذن هي نظام «تمثيل»، وتحتاج بالتالي إلى تقنيات متعددة ترفد القدرة على تحليل الكم الهائل من البيانات، بما فيها كيف يتم تصوير تلك البيانات ونقلها كمحمول رمزي مكثف لعين المراقب. وهناك بالمعنى الأنطولوجي شرخ أو هوّة ما بين الواقع وطرق وأدوات تصويره، وهذا الشرخ أيضاً يشكل جزءاً من التحدّي في مجالات الرقابة والحرب عموماً، أي إذا نظرنا من منظور المراقب كيف نحوّل البيانات الكلية إلى مادة تصويرية مكثفة وبسيطة تستطيع التقاط الواقع المعقّد وتحويله إلى بيانات مرئية.

لهذا كانت الهبة قادرة على تخطّي منظومات الرقابة وتجاوزها من خلال زمنية الفعل، أي عفويته الصفرية في العديد من الأحيان، ولكن أيضاً من خلال التنوع الاجتماعي والسياسي للمنفّذين، إذ نجد مثلاً أنَّ غالبية الأبحاث التي صدرت عن المؤسسات

[43] Chamayou, "Oceanic Enemy."

البحثيـة الصـهيونيـة سـعت إلـى تحويـل «الذئـب المجهـول» إلـى «الذئب المعـروف مسـبقاً».[44] ولـم تلـقَ أجهـزة الاسـتخبارات العديد مـن النجاحـات فـي وقـف العمليـات قبـل حدوثهـا فـي هبـة العمليـات الذريـة لهـذه الأسـباب تحديـداً، لأنّهـا بالمجمـل عمليـات لـم تتطلـب تنسـيقاً عاليـاً قبـل حدوثهـا، كونهـا نبعـت فـي العديـد مـن الأحيـان مـن فئـات اجتماعيـة لا تخضـع لرقابـة خاصّـة.

وعلـى مسـتوىً آخـر، سـاهمت اسـتعمارية الرقابـة بتكثيـف عمليـات التذريـر الاجتماعـي، بمنطـقٍ غيـر منفصـل عـن منطـق «المخبـر»، كونهـا حاضـرةً بشـكل واسـع فـي غالبيـة اللقـاءات الاجتماعيـة. لقـد أصبـح الهاتـف المحمـول مثـلاً حاجـة اجتماعيـة وآلـةً يسـتخدمها الغالبيـة العظمـى مـن السـكان. وفـي تقريـر إحصائـي لمجلـة ديجيتـال، يقـدّر عـدد مسـتخدمي الهواتـف المحمولـة فـي فلسـطين بـ 4.35 مليـون، ويشـكل هـذا الرقـم حوالـي 85% مـن مجمـوع السـكان فـي الضفـة الغربيـة وغـزة. هـذه الشـبكة الواسـعة مـن الهواتـف المحمولـة بمـا تحملـه مـن ميكروفونـات وكاميـرات، ومـا تصـدره مـن بيانـات، تسـاهم فـي عمليـة الرقابـة الاجتماعيـة الموسَّـعة التـي تسـتطيع توثيـق وتسـجيل الغالبيـة العظمـى مـن أشـكال التواصـل البشـري.

كمـا يشـير العديـد مـن الأسـرى للمعضلـة الكامنـة فـي اسـتخدام الهاتـف، فمـن جهـة كل أشـكال التنظيـم تحتاج إلى عمليـات تواصل، ولكـن هـذا التواصـل بحـدّ ذاتـه هـو أشـبه بـ «كعـب أخيـل» الـذي يـؤدي فـي العديـد مـن الأحيـان إلـى الاعتقـال وأحيانـاً لعمليـات الاغتيـال. هـذا التوتـر مـا بيـن الفعاليـة التنظيميـة والتواصـل

[44] ينظر على سبيل المثال:
Irwin Mansdrof, "From 'Lone Wolf' to 'Known Wolf': The role of 'Cultural Fuels' and 'Personal Trigger'". *Jerusalem Center for Public Affairs* (7 January 2018), https://jcpa.org/article/from-lone-wolf-known-wolf-role-cultural-fuel-personal-triggers/.

هـي إحـدى أهـم مكامـن التوتـر فـي البنـى التنظيميـة الفلسـطينية التـي حاولـت ابتـداع طـرق للفصـل بيـن الرسـالة والمرسـل بمـا فيهـا: النقـاط الميتـة، التلثُّـم فـي اللقـاءات، أو الحديـث مـن خـلال جـدار أو حاجـب وغيرهـا مـن الممارسـات التـي تسـعى لحمايـة المرسِـل مـن المرسَـل اليـه، وبالتالـي حمايتهـم معـاً. وعليـه يُلقـي دخـول الهاتـف وأشـكال الرقابـة الحديثـة علـى عاتـق التنظيمـات الاجتماعيـة والسياسـية تحديـاً واسـعاً، فمـن جهـة يسـاهم هـذا الفضـاء الافتراضـي فـي خلـق أنمـاط مـن التواصـل الجديـدة، ولكنّـه مـن جهـة أخـرى وسـيلة لتواصـل رقمـي يخضـع لعمليـات الأرشـفة.

يسـاهم هـذان الشـبحان فـي بنـاء جـدران مـن اللا-ثقـة فـي العمـل السياسـي الفلسـطيني، ويخضعـان الفـرد الفلسـطيني لشـعور عـارم بـأنَّ أسـراره الحميميـة وعلاقاتـه المتشـعبة كلهـا محفوظـة فـي فضـاء رقابـي معقـد، تتضمـن حركـة جسـده، وأفكـاره الخاصـة التـي يشـاركها علـى المنصـات المتعـددة. تسـاهم هـذه السـلطة الرقابيـة ببنـاء الـذات الفلسـطينية وتعثّـر جهـود التنظيـم الاجتماعـي والسياسـي، وتـؤدي إلـى توحيـد الجهـود فـي تكتـلات اجتماعيـة هرميـة تـؤدي إلـى مشـاعية سياسـية متشـعبة، تشـبه مـن حيـث بنيتهـا الجذمـور الديلـوزي. بمعنـى آخـر، نجـد أمـام عمليـات التذرير الاجتماعـي السـعيّ الجمعـي للإبقـاء علـى ذات اجتماعيـة تحـارب التذريـر وتسـعى إلـى إيجـاد الحلـول لمعضـلات الثقـة المتآكلـة مـن خـلال التشـعب والحفـر الأفقـي بـدلاً مـن البنـاء العمـودي.

هـذا المشـاع مبنـى علـى العديـد مـن الروافـد أهمهـا: ضـرورة وجـود العنـف المضـادّ فـي سـياق عنيـف وإحلالـي، ودور الذاكـرة الاجتماعيـة فـي إعـلاء نمـاذج البطولـة وإعـادة إنتاجهـا فـي الزمـن الحاضـر، ودور الصـورة وحركـة الصـورة التـي تعلـو علـى الجـدران الفعليـة والافتراضيـة فـي تشـكيل فضـاء خـارج الـذات ومتصـلٍ بهـا فـي الوقـت نفسـه، ومسـاهم فـي خلـق أرض مشـاعية خصبـة لإمكانيـة تحقـق الفعـل. يمكننـا هنـا التركيـز علـى هـذا الفضـاء الافتراضـي

كموقع حقيقي ولكن غير محقّق، أو إلى كون تحققه مُحاط بصور ضبابية افتراضية.[45] يقترح ديلوز بهذه المفهمة الضبابية للافتراضي بأنَّ أيَّ تحقق أو أيَّ شيء فعلي لا يمكن عزله عن واقع غير-فردانيّ أو فردي، أي أنَّ هناك فضاء ما قبل فردي منفصل، وفي الوقت ذاته متفاعل مع ما يُمكن أن يُطلق عليه مسمّى «الواقعي». بالأساس، ما نسعى إليه هنا تحديداً، هو رؤية كيف يمكن لما هو افتراضي، لهذا الفضاء الما-قبل فردي أن يكون الأرضية التي تتأسس عليها الأفكار والأشياء والأحداث؟

فكما أنَّ نظام الرقابة هو نظام تمثيلي يحمل دلالات معينة لمن يسعى أن يحوّل الرقابة لمنظومة سيطرة، فإنَّ هذا الفضاء الافتراضي من الصور والخيال والذاكرة والكتابة، هو أيضاً فضاء تمثيلي واقعي يحمل دلالات لمن يملك إرادة تحويل المقاومة إلى فعل قابل للتحقق في الواقع. فهناك علاقة حميمية تجمع ما بين الخيال، والمنظومة الرمزية التي تغذّي الخيال، وما بين الفعل السياسي نفسه. هذا الفضاء السياسي المشاعي هو انعكاس لعمليات التذرير ومحاولة تجاوزه أيضاً، ولكنه كما يخلق فاعلين داخله يخلق أيضاً مجتمعاً فرجوياً بعلاقته مع الفعل المقاوم، ويخلق مجتمعاً ينظر إلى الفعل كمشهد خارجي، ولكنه لا يقوم بالضرورة بعملية تذويب لهذا المشهد في عملية صياغة فعاليته الجماعية. فالفرجوية تنبع من التعقيد الاجتماعي والتقسيمات الزمنية الحياتية التي تجعل كل من مشهد المقاومة ومشهد استمرار الحياة والاستقطاب بينهما حالةً دائمةً تعيد إنتاج نفسها. فحتّى في الهبّات الكبرى التي سطّرتها القدس والداخل والضفة بما فيها هبّة رمضان في العام 2021، كان الفعل الجمعي المبنى على الكتلة يخرج ولكن سرعان ما يتلاشى خلال

[45] Gilles Deleuze and Charles T. Wolfe, "THE ACTUAL AND THE VIRTUAL." ANY: Architecture New York, no. 19/20 (1997): 19.6-19.7, http://www.jstor.org/stable/45048853.

أسابيع، ليس فقط لأنَّ التنظيم السياسي يغيب عنه، ولكن أيضاً لأنَّ الحياة الاجتماعية نفسها تتضمن طبقات من التنظيم المرتبط بالسوق والمهن والوظائف والعمل والبيروقراطيات المختلفة.

محاولات مكافحة الفانتازيا: من اقتلاع الجذور لكسر الامواج

كانت أولى الردود الصهيونية لهبّة العمليات الذرّية ملتبسة، فهي نبعت من حيث لم تتوقع المنظومة الأمنية، وكشفت موقعاً مهماً في ضعف منظومتها الرقابية، وتعويلها على أشكال السيطرة غير المباشرة من خلال العلاقة مع السلطة الفلسطينية. فكيف تبني استراتيجية مواجهة مع عدو يمكن أن يظهر في أيّ لحظة ومن دون أن يترك أثراً وعلامات مسبقة تشير إلى إمكانية قيامه بالفعل.[46] ما هو جلي أنَّ هبّة العمليات الذرية، أو «الذئاب المنفردة» كما تسمّيها مراكز الأبحاث الصهيونية، أظهرت الهوّة بين مجموع الأدوات التي تمتلكها البيروقراطية الاستعمارية وبين ظاهرة جديدة تتجاوز العديد من تلك الأدوات. هذا التخبط أعادَ سؤال «ما العمل؟» في أروقة الأجهزة الأمنية إلى الواجهة، بما فيه أيضاً سؤال: كيف نكشف «الذئب المنفرد» ونحوّل شبحه إلى معطىً نستطيع معالجته؟ وما الآليات الممكنة ضمن الأدوات المتاحة لبناء استراتيجية تسعى إلى اقتلاع جذور الفعل نفسه؟ أي سلب الفلسطيني فانتازيا الفاعلية في وجه الآلة الاستعمارية، وسلبه أيضاً رغبته بالفعل.[47]

تطرّقنا إلى بعض التدخلات الهندسية التي حاولت المنظومة

[46] Avner Barnea, "Challenging the 'Lone Wolf' Phenomenon in an Era of Information Overload", *International Journal of Intelligence and Counter Intelligence* 31, vol. 2, (2018): 217-234.

[47] عز الدين، من جز العشب.

استدخالها في محاولة قطع صفرية الفعل الزمنية، وأخرى حاولت رفع منسوب «الردع» من خلال رفع منسوب العقاب اللاحق للفعل. بهذا المعنى كانت غالبية التدخلات في حيّز سلب الفعل فعاليته، في لحظة ظهوره خاصّة، وأنّ الفعل اتّخذ شكلاً روتينياً مستهدفاً المواقع ذاتها، وبما أمكن بناء ما يمكن تسميته بـ «حاجز دخول» إنْ صحَّ التعبير، بحيث يكون هناك محاولات رفع منسوب الألم اللاحق لأيّ فعل، لتكون هذه الإجراءات العقابية تنقيحاً للعدد الذي يبدي استعداداً للقيام بتنفيذ هكذا عمليات.

بالطبع لا تخلو هذه الأدوات التأديبية من بعد عقابي انتقامي لا يرتبط بأيّ حال من الأحوال بأيّ نظرية أمنية نفعية حول قتل الفعل أو بناء الردع. وإذن فهناك ثلاثة عناصر أساسية: أولاً، محاولات استباق (رقابة على المحيط المباشر للمنفذين، وعمل المخابرات المعتاد كالرقابة على خطوط الاتصال مع التنظيمات وتجار الأسلحة وغيرها). ثانياً، محاولات نزع فاعلية الفعل من خلال تدخلات فضائية ومعمارية. ثالثاً، منظومات عقابية لاحقة لزيادة ثمن القيام بأي فعل، وبالتالي بناء الردع أو فلترة عدد المنفذين المحتملين.

كنا قد تطرقنا إلى أنَّ التدخلات في الفضاء لا تعني عدم وجود مجموعة من التدخلات الأخرى التي سعت المنظومة الأمنية لاستحداثها، ومنها: أولاً، رفع مستوى الضخ المالي للسلطة الفلسطينية في العام 2015-2016 وللمجتمع المدني الفلسطيني العامل في القدس وغيرها من المناطق، بحيث شهد الدعم الخارجي ولمدة عام ارتفاعاً واضحاً. ثانياً، إنّ محاولة استحداث الأزمات السياسية في بنية السلطة من خلال ربط استمرار الضخّ المالي بوقف المستحقات المالية لعوائل الشهداء والأسرى، فيه إعادة تأكيد على هشاشة الوظيفة وراتبها ضمن دورة أزمات تساهم في خلق الشعور بالا-

يقين، ما يساهم في خلق تماهٍ وتماثل أعلى بين البيروقراطي والطبقة الإدارية للبيروقراطية، كما أنها تمنح السلطة الفلسطينية معركة يمكن لها أن تطيل فيها أمد التعاون الأمني والاقتصادي مع العدو من خلالها. ثالثاً، يتم بناء استراتيجية للتدخل في الحيّز الافتراضي الفلسطيني، من خلال عسكرة هذا الحيز، بتوسعة سياسات الاعتقال لمن يشاركون خواطرَ وصوراً وأفكاراً اعتبرتها المنظومة الأمنية «تحريضية»، أو عبر بناء شبكة وصفحات علنيّة وأخرى مموّهة تحتكّ بشكل مباشر مع المحتوى الفلسطيني، وتحاول اختراق هذا المحتوى من خلال بناء استراتيجيات خطابية متعددة، بما فيها التشكيك في السرديات الوطنية للفعل ومحاولات بناء معجم نفسي يربط الفعل بمنطلقات شخصية ذاتية لا تمتلك علاقة مباشرة مع منظومات العنف المولِّد للعنف المضاد.

وقد يكون الشعاران الأكثر أهميةً والتي رفعتهما تلك الصفحات، هما: «بدنا نعيش» و«بدنا ولادنا».[48] هذا بالإضافة إلى بناء علاقة أوثق مع صفحات التواصل الاجتماعية تلك، وإخضاع المحتوى لرقابة عالية لتصبح فلسطين مختبراً لشركات كفيسبوك وتويتر وغيرهما، وخاضعة لعمليات الرقابة الخطابية التي وظفتها الشركات تلك في العديد من الدول والفضاءات السياسية الأخرى خاصّة على مستوى تقنين الخطاب السياسي المسموح فيه في هذا الفضاء.[49]

[48] Hillel Cohen, "Marketing the Occupation to the Palestinians of the West Bank: Shabak Facebook Pages in Historical Context." *Israel Studies* 27, no. 1 (2022): 1–34, https://www.jstor.org/stable/10.2979/israelstudies.27.1.01.

[49] Omar Zahah, "Digital Apartheid: Palestinian being Silenced on Social Media," *Aljazeera* (13 May 2021), https://www.aljazeera.com/opinions/2021/5/13/social-media-companies-are-trying-to-silence-palestinian-voices.

لقد شكّلت أدوات التواصل الاجتماعي عنواناً عريضاً ومهماً، وعدواً يمكن للأجهزة الأمنية الإسرائيلية توجيه سهامِها عبره، في ظلّ عدم وجود عدوها المنظم المعتاد. فلم تسعفها شبكات العمالة، ولا تعاون الأجهزة الأمنية الفلسطينية، في اجتراح أدوات لمكافحة الهبّة أو إيجاد عنوان واضح يمكن توجيه سهامها تجاهه. لذلك كان لهذا المجال حصّة كبيرة من أدوات التدخل المستحدثة في مكافحة الفانتازيا/الهبّة، بما فيها شعور تلك الأجهزة بأنَّ عدم تواجدها في الحيز الافتراضي الفلسطيني يحرر ذلك الفضاء من تأثيرها. وعلى عكس افتراض هليل كوهين في تحليله الخطابي لصفحات المخابرات الإسرائيلية المستحدثة، فليس الهدف من تلك الصفحات «كسب عقول وأفئدة» الفلسطينيين، بل هي امتداد لسياسات «تحسيس الوجود»، بما فيها المحتوى السياسي الضحل لهذه السياسات المتواجد في كافّة الفضاءات التي يمارس فيها الفلسطيني حياته اليومية، بما فيها الفضاء الافتراضي المتمثل بمواقع التواصل الاجتماعي.[50]

يوضح هليل كوهين المركبات المختلفة لعمليات التأثير النفسي (عمليات التأثير النفسي أو الحرب النفسية) التي استحدثها الاحتلال ضمن مصفوفة من الأدوات العاملة في هذا المجال، تتضمن: المتحدث الرسمي باللغة العربية باسم جيش الاحتلال، وصفحات الإدارة المدنية (الحاكم العسكري)، وصفحات جهاز المخابرات، وغيرها من الصفحات التي قد تمتلك عنصراً واضحاً يشير إلى من يُديرها، وبالطبع هي صفحات خفيّة لا تشير إلى من يُديرها.[51]

لا تشكل هذه الصفحات ورسائلها السياسية انفصالاً عن «الهاسبرا» الصهيونية منذ نشأة الحركة الصهيونية، بل هي

[50] Cohen, "Marketing the Occupation."
[51] Ibid.

امتداد طبيعي لها، بما في ذلك حضورها في وسائط مختلفة، كالجرائد ووسائل التواصل الاجتماعي.[52] وبالرغم من أنّ كوهين في مقاله يرتكز أساساً على محاولات نقاش محتوى الهاسبرا، بما فيه الخطاب السياسي الكامن فيه، إلا أنّه لا يتعاطى بشكل كافٍ مع كون هذه الصفحات بالأساس تعبيراً عن فشلٍ أولي في اجتراح أدوات تمكّن من مكافحة هبّة العمليات الذرية، ولكن الأهم من ذلك أنّها لا تزيد عن عملية إظهار «الوجود» العسكري، لتذكير الفلسطيني أنَّ هذا الفضاء ليس فضاءاً حرّاً، بل تذكيره بما يمكن أن نطلق عليه سهولة الإتاحة في التواصل مع ضباط المنطقة. أي أنّها بطريقة أخرى موقع مهم لموضعة الخيانة وشبحها في حيز الافتراضي الفلسطيني. هذا بالإضافة إلى بناء مجموعة من التدخلات الخطابية التي هدفت إلى تفكيك السرديات الوطنية التي فسرت وعلّلت وساهمت في إضفاء شرعية سياسية على الفعل المقاوم الذرّي وتمظهرت في بناء تواجد «إسرائيلي» معسكَر على صفحات التواصل الاجتماعي، ومن ثم تعزيز التوجهات الذريّة الاقتصادية التي باتت تشكل عنواناً مهماً في عمليات السيطرة، من خلال فتح أبواب «الرزقة» أو العمل في الداخل المحتل من خلال بناء منظومات «السلطة الحيوية» (Bio-Power)، ومن ثم توظيف تلك السلطة في حملات محو «المنع الأمني».[53]

ما تمثله الشريحة «الممنوعة أمنياً» هو كونها الشريحة التي تمتلك القابلية الأعلى لبناء تكتلات اجتماعية تنظيمية تمتلك حوافز وخبرات إعادة بناء التنظيم الثوري، على الأقل بحسب التصنيف الأمني الإسرائيلي. فهي تتضمن غالبية الأسرى المحرَّرين،

[52] Ibid.

[53] مدار نيوز، «الإدارة المدنية تنظم حملات رفع المنع الأمني عن الفلسطينيين»، **مدار نيوز** (2019)، http://bitly.ws/SFsk (تاريخ الوصول 28 شباط/فبراير 2024).

والعديد من أقارب وأصدقاء المناضلين والشهداء، كما أنّها تضم العديد من المُحرّبين في الفصائل الفلسطينية المختلفة ممن لم يُعتقل سابقاً، وقطاعات عمرية واجتماعية تمتلك قابلية المساهمة في التنظيم. وبما أنَّها الشريحة الأكثر قابليةً على بناء التنظيم، ففتح «باب الرزقة» وإعطاء تلك الشريحة فرصة «لتنظيف السجل الأمني»، وما يعنيه ذلك من إمكانيات العمل والتحصيل المادي، فإنَّ سياسة رفع المنع الأمني أتت لبناء رادع إضافي أمام تلك الشريحة وايهامها بإمكانية تحسين ظروفها المادية. وبالتالي العمل على خلق ما يكفي من حوافز طاردة لانضمام هذه الشريحة للهبّة أو وضع ثقلها في بناء التنظيمات.

كما عملت المنظومة الأمنية على استخدام مكثَّف للعنف في عمليات قتل منفّذي العمليات والتنكيل بهم، واحتجاز جثثهم، وصولاً إلى هدم منازل المنفذين أو منازل عائلاتهم، أي توظيف سلطة الحياة والموت (Necropolitics) كما يعلّلها أشيل مبمبي، بما فيها سلطة الاعتقال ما بعد الموت، بهدف منع الجنازات كحدث جماهيري جامع واستفتاء شعبي يرسم خطوط المواجهة خاصّة في القدس.[54] وكما يشير خالد عودة الله يشكّل وضع الجثث في الثلاجات، وبقائها في حرارة منخفضة جداً، وفي وضعيات مختلفة، شكلاً من أشكال التنكيل بجسد الشهيد، وكانتقام حداثي ليبرالي من خلال وضع جسده في ثلاجات الموتى لفترات طويلة وفي درجات حرارة تترك الجسد بحالة متيبسة.[55]

ما تشير إليه مجموع هذه السياسات، أولاً وقبل كل شيء، هو هجانة النظام العقابي في السياق الصهيوني ومرونته

[54] Achille Mbembe, "Necropolitics," *Public Culture* 15, no. 1 (2003): 20.

[55] خالد عودة الله، «جثامين الشهداء كأداة للعقاب والضبط الاستعماري في فلسطين»، **دائرة سليمان حلبي-الجامعة الشعبية** (9 تشرين الثاني/نوفمبر 2015)، https://soundcloud.com/decolonizenow/09112015a.

العالية، ويشير أيضاً إلى البنية التحتية الهندسية والاجتماعية والسياسية التي تمكّن من استحداث أدوات مختلفة، بمعنى وجود هيكل قابل للتعديل والبناء الهجين عليه، ضمن الظروف والتطورات على الأرض. ولكن هذه التدخلات أيضاً حاولت على عكس ادّعاء بعض أفراد المنظومة العسكرية الصهيونية ليس اقتلاع الجذور فحسب، بل ومنع عملية التشجير أيضاً، أي منع تحوّل ظاهرة العمليات الذريّة إلى ظاهرة تنظيمية قادرة على استحداث أدوات أكثر نجاعة وتأثيراً، لأنَّ نشأة هكذا تنظيمات تشكل خطراً على السلطة وعلى الوضع القائم في الضفة الغربية، بما فيها الهدوء النسبي التي تشهده منذ الانتفاضة الثانية.

خاتمة

ما يهمّنا هنا هو أنّ سياسات مكافحة التمرد لم تكن ناجعةً، بل أدت أحياناً إلى عكس منطق السياسات، أي محاولات منع حدوث الحدث المقاوم. كما وشكّلت تلك التدخلات الاستعمارية حافزاً لتشكل تكتلات اجتماعية مقاومة. ففي هبّة الأسباط مثلاً - التي ضمّت شرائح اجتماعية مقدسية عريضة - كانت محاولة وضع البوابات الحديديّة محاولةً لحماية أفراد الشرطة القابعين في منطقة الحرم الشريف على إثر عملية أبناء الجبّارين التي أودَت بحياة شرطيين إسرائيليين. وقد كان لهذا التدخل المعماري الأمني تبعات وخيمة، إذ بدلاً من أن تحمي البواباتُ الشرطةَ، أصبحت الشرطةُ تحمي البواباتِ الحديدية، كما أشار إلى ذلك عودة الله. وما تقوله لنا هذه الحادثة هو إنَّ العديد من التدخلات المستحدثَة في الأنظمة الأمنية هي بالفعل أدوات تخلق توترها الخاصّ، وتؤدي في العديد من الأحيان إلى عواقب غير محسومة، وبالتالي إلى تحفيز الكتلة المنتفضة التي حاولت سياسات مكافحة الهبة مكافحتها.

يمكن لنا في هذا الباب رصد العديد من التدخلات والعديد من القضايا المهمة، بما فيها سياسة احتجاز الجثامين، والكيفية التي قاوم فيها الفلسطيني هذا الاحتجاز، خاصّة في مواقع كالخليل والولجة، ما أدّى إلى تسليمها.[56] يمكن أيضاً التوغل أكثر في البحث حول سياسات التحفيز (الجزرة)، بما فيها المدى الذي كانت فيه حملات رفع المنع الأمني ناجعة. ولكن ما يهمنا التركيز عليه هو التالي: منذ العام 2012 وحديّة العنف الفلسطيني الموجَّه نحو الاستعمار تزداد، بعد أن وصل مشروع أوسلو إلى نهايته، خاصّة في ظل فشله في بناء خيالٍ يحاكي مستقبلاً مقبولاً للفلسطيني. وبالفعل، هناك أكثر من سبع أحداث مفصلية بما فيها خمس هبّات وثلاثة حروب (الأسباط، وباب حطة، والعمليات الذرية، وهبة رمضان العام 2021، وهبة أبو خضير العام 2014، وحرب وحدة الساحات 2022) والتي تشير من دون لبس إلى ازدياد شراسة المواجهة. وقد تكمن المفارقة في أنَّ العديد من السياسات التي حاول العدو رسمها، بما فيها محاولات ادّعاء «اقتلاع الجذور»، قد ساهمت في إشعال تلك الانتفاضات بدلاً من إخمادها.

ومن الواضح أيضاً في الآونة الأخيرة بدء تشكل معالم حالة منظمة، ولو بشكل جنيني، في مناطق شمال الضفة الغربية وغيرها، كما أظهرت عملية «عين بوبين»، مشيرةً إلى انتقالٍ في نمط الفعل الفلسطيني وطبيعته وانتشاره، إلى اتخاذه شكلاً مسلحاً مرتبطاً بتنظيمات سياسية يسارية ووطنية مختلفة، ومنظماً ضمن مجموعات وخلايا صغيرة. وقد أدّت تلك العمليات المنظَّمة إلى معجم تدخليّ جديد أعاد صياغة المواجهة في الضفة، بما فيها استهداف مؤسسات المجتمع

[56] دعاء زاهدة، «'سلميّة' حتى استرداد الجثامين». **جبهة النضال الشعبي الفلسطيني** (11 تشرين الثاني/نوفمبر 2015)، https://bitly.ws/3drwN (تاريخ الوصول 28 شباط/فبراير 2024).

المدنـي الفلسـطيني، ومحاولـة تقليـص المسـاحة المتاحـة للعمـل المدنـي. وقـد سـاهمت التدخـلات الهندسـية فـي الطـرق الالتفافيـة إلـى عمليـات البحـث عـن أدوات جديـدة ذات قـدرات أوسـع.

وبالتالـي، علـى الرغـم مـن عـدم ارتبـاط هـذه الظاهـرة فقـط بالعوائـق الموضوعـة أمـام العمـل الـذرّي، إلا أنهـا تشـير إلـى أنّـه، وبـدلاً مـن أن يقتلـع الاحتـلال الجـذورَ، فـإنّ تدخلاتـه أيضـاً سـاهمت فـي بنـاء التربـة الأسـاس للعديـد مـن الأشـكال التنظيميـة المسـتجدّة. مـا يهمنـا هنـا هـو أنَّ طـرق حفـر الفلسـطيني لـم تعـد فقـط تهتـم بعمليـات التشـجير التـي تحيـل إلـى البنيـة الهرميـة السياسـية والعلاقـة بيـن القاعـدة والقيـادة، بـل علـى العكـس مـن ذلـك، فـإنّ طـرق الحفـر تأخـذ شـكلاً أفقيـاً تنـاور خـارج منطـق الاسـتعمار وبيروقراطيتـه، وتجـد منفذهـا إلـى السـطح ضمـن مشـاعية فاعلـة تهـدف بالحـدّ الأدنـى - خاصـة فـي ديسـتوبيا الخيانـة - إلـى أن تحافـظ علـى وتيـرة منخفضـة مـن المواجهـة والـردع المتبـادل.

وجـدت المقاومـة موقعـاً جديـداً للتشـجير فـي شـمال الضفـة الغربيـة، وخاصـة فـي مناطـقَ ذاتِ فضـاءٍ ديمغرافـي ومعمـاري مكتـظّ. وقـد اتخـذت المقاومـة أطـوارّ فعلٍ تسـتحضر فيهـا أشـكالاً بؤريـة جديـدة، مـن خـلال السـيطرة علـى المخيمـات، كجنيـن وبلاطـة وعسـكر، ومناطـق حضريـة مكتظـة كالبلـدة القديمـة فـي نابلـس. فبعـد تجربـة الجبهـة الشـعبية التـي ارتبطـت بعمليـات إطلاق النار وتفجيـر العبوات المصنعـة، بـدأت حـركات سياسـية أخـرى العمـل أيضـاً علـى إعـادة بنـاء حضورهـا التنظيمـي العسـكري. وقـد كانـت أهـم تلـك المحاولات محاولـة الجهـاد الإسـلامي الالتحـامَ مـع محـاولات شـبّان أعـادت المقاومـة إلـى فضـاءاتٍ غابـت عنهـا فـي شـمال الضفـة الغربيـة، وتعزيزهـا مـن خـلال رفدهـا بإمكانيـات ماديـة وعسـكرية وتدريبيـة. لهـذا، فـإن مـا نـراه اليـوم مـن تطـوّر مطّـرد لكتائـب عسـكرية، ذات تدريـب محـدود، وإدخـال أسـلحة جديـدة، يشـير إلـى بدايـة نشـأة بـؤرٍ صغيـرة خـارج سـيطرة السـلطة والاحتـلال، بـؤرٍ دفاعيـةٍ تسـعى

إلى بناء بيئة تغذي الفعل بابتكارات وصناعات جديدة. ومن غير المستغرب أنّه وبدل اقتلاع الأمواج، أصبح الحديث الصهيوني عن كسر الأمواج، بعد أن فشلت في اقتلاع الجذور، وبعد أن نجح الجذمور في أن يجدَ منفذاً للخروج من الباطن إلى الظاهر، بأطوارَ وطرقٍ مختلفة.

حاشية: الفعل المقاوم والبطولة

تنتمي الهبّات والانتفاضات والثورات إلى التاريخ، ولكن في الوقتِ نفسه، تشكّلُ الهبات والانتفاضات محاولةً للتمرد على منطق غائية التاريخ. تأتي هذه المحاولة للإفلات والانفلات من ثقل التاريخ في سياق فلسطيني مُتخمٍ بسرديات الهزيمة والعجز، بل وفي ظل منظور أيديولوجي لنخبة حاكمة حوّلت العجز إلى صيغة مُطلقة، وحوّلت العدو إلى سلطة/قوة مطلقة (أيْ تعزيز العجز المُطلق في مواجهة سلطة/قوة مُطلقة). أتت الهبة لتؤكدَ على نسبية العجز، ونسبية تقنيات السيطرة وقدرتها على بسط السيطرة وتطويع المجتمع الفلسطيني. بهذا المعنى قرعت الهبة أبواب الزمن القائم، ودحضت العجز كمقولة سياسية يتم تقديمها منمقةً بأنماط وأطوار متعددة.

تتجلى بوضوح إذن حقيقة واحدة، وهي أنَّ التعاون مع المستعِمر، والتطويع الناعم المرتبط بالسوق، والتضخّم في البيروقراطية الفلسطينية القائمة على شبكات الريع، والتغلغل التقني في الحياة اليومية، وما يعنيه ذلك من قدرات غير معهودة في تقنيات المراقبة والقتل والاعتقال، لم تستطع تركيع أفراد (وحديثاً جماعات منظمة) وجدوا أجوبتهم في مقولة قديمة ما زالت تنبت في الحاضر، وهي مقولة الرفض.

يُمكن القول إنّه لا يوجد قوة أو سلطة قادرة على جعل الفعل المقاوم مستحيلاً. كما لا يُمكن تفسير هذا التمرد بشكل وافٍ،

ولا يُمكن، بشكل كامل، تفسير خيارات أفراد أو مجموعات أو حتى شعوب تعي أنَّ الموت نصيبها إذا ما قالت «لا»، وتصرّ على قولها فعلاً في الحاضر. انهال مئات من «الشهداء» على الشوارع الالتفافية وفي مواقع الاحتكاك وعلى أبواب القدس وطرقها، لتقول «لا»، فاتحةً الإمكانيات وانفتاحَ التاريخ على بدائله. هذا هو سؤال الحاضر المستمر في سياقنا الفلسطيني، ولربما العربي الأوسع أيضاً، إذ كيف يُمكن لنا التفكير بالحرية والثورة والتغيير في سياق أطروحة السلطة الفلسطينية وتيارات التعاون إجمالاً في العالم العربي التي ترى عجزاً مطلقاً في مواجهة سلطة/قوة مُطلقة؟ وترى عجزها مدخلاً لتبرير تعاونها وتسويغه، وتراه جسراً نحو الحفاظ على مكتسبات اقتصادية ضيّقة، مقدّمة لنا النجاة «كأيديولوجيا»؟ أو لربما في سياقنا السؤال هو: كيف نمنع الانحدار نحو العدمية كموقف اجتماعي وشكلٍ من أشكال التعاطي مع المستقبل؟ أي في خلق رؤية ديستوبية من المستقبل، نقبل بها، بما تُحيل إليه من سردية التهاوي والتفكك، وتقبل أيضاً بأنَّ القادم أسوأ.

تشكل هبّة المتاح والعمليات الذرية طوراً جديداً من البطولة، أي البطل في علاقته التواصلية مع المجتمع، وليس كنتاج بنية سياسية منظمة تؤطّر الفعل وترفِده بتمويل وتدريب وتوجيه وتثقيف. لذا، نجد البطل الجديد مهموماً بالدفاع عن فكرة البطولة نفسها، وعن قدرتنا على توليد البطل، كما يقوم باسل الأعرج بذلك من خلال استحضار مجموعة متنوعة من الأمثلة أو كما قدم لنا بدمائه.

بهذا المعنى تحديداً، فإنّ الهبّة هي هبّة البدايات، وهي نزعة الإحالة نحو البطولة مجردةً من ملحقاتها السياسية ومتشابكة معها في آن، فهي ترتبط برمزية وسردية المجاهد والشهيد والفدائي والاستشهادي، ولكنّها لا تقترن بهم فقط. تستحضر الهبّة أطواراً متعددة من التضحية الفاعلة التي أنتجها التحام

الفلسطيني مع البنية الاستعمارية على مدى أكثر من قرن، ولكنَّها تتجاوز تلك النماذج من خلال العودة إلى أنطولوجيا التضحية، أي إلى البطولة بلحظةِ ولادتها في مجابهة البنية الاستعمارية. لهذا لا تقدّم لنا الهبّة مشروعاً مكتملاً، فهي تتمظهر كصفعة تحفر أثرها في مؤسسة أمنية تكابرت على إثر أفول الانتفاضة الثانية، وتصفية تيار المقاومة في الضفة الغربية، وصفعة تأملية تطلقها صوب المجتمع المُتماهي إجمالاً مع عمليات الإخضاع المتعددة، طارحةً لنا التأمل والتفكّر والحوار مدخلاً نحو إعادة صياغة البوصلة في زمن تبعثرها، بما فيها توجيه نقد لنخب حاكمة امتهنت التعاون مع العدو. لهذا ما زلنا قادرين على خلق سرديات البطولة، وما زال البطل يعود بهيئة جديدة، طارحاً نقداً «اجتماعياً داخلياً»، فهو نقد تتخلله تضحية نهائية وبطولية، وليس نقداً متعالياً أو متكبراً، وبالتالي ليس منفصلاً أو يحيل إلى الانفصال أو الهجران عن المجتمع.

بهذا الصدد، لطالما شكلت أحاديث وهواجس وأيدولوجيات الشهداء محاولة لصياغة ادّعاء ومحاججة سياسية في فضاء فلسطين المكتظ بالمشاريع المتنافسة بالتصورات المختلفة حول مستقبلية فلسطين. في الهبة شهداء كُثر وسرديات وقصص متعددة، لا يمكن اختزالها بمبنى عام واحد أو ادّعاء شامل. هذه التعددية هي بحدّ ذاتها ما يجعل من الهبة حدثاً جمعياً، وما يحيل إلى «المعقد» وغير القابل للتفسير كلياً، وإلى سحر الفعل ومآلاته، وإلى أهمية عدم انتزاع السياسي منه. ويمكن ببساطة القول بضرورة أن نمنح الشهيد آذاناً صاغية وقادرة على التأمل فيما تعنيه هذه البطولة، وبما يمثّله الحدث من عوارض لأزمات سياسية واجتماعية عميقة مرّ ويمر بها المجتمع الفلسطيني. باختصار، قدّمت لنا الهبة نموذجاً حميمياً في التضحية، يُعلي من مسافة الصفر في أزمنة القتل عن بُعد، واتّخذت من المتاح وسيطاً نحو البطولة ونحو تأصيل الفعل ورفده بمعاني التضحية،

مشـكلةً بذلـك نقـداً اجتماعيـاً وسياسـياً داخليـاً سـاهم فـي بنـاء التكتـلات الكبـرى التـي شـاهدناها فـي الأعـوام الثمانيـة الماضيـة. إنّهـا تكتـلاتٌ أصبحـت اليـوم كتائـبَ مصغـرة سـيطرت علـى بعـض البـؤر فـي الضفـة الغربيـة، وبالتأكيـد للحكايـة تتمّـة.

قائمة المصادر

الرجوب، عـوض. 2014. «**اعتقـال نقيـب الموظفيـن الفلسـطينيين بيـن السياسـة والقانـون**». **الجزيرة الإخباريـة**. https://bitly.ws/3drfV.

زاهـدة، دعـاء. 2015. «'سـلميّة' حتـى اسـترداد الجثامين». **جبهـة النضـال الشـعبي الفلسـطيني**. https://bitly.ws/3drwN.

شـلش، بـلال. 2015. «تحـولات المقاومـة المسـلحة لحركـة حمـاس فـي الضفـة الغربيـة فـي أثنـاء انتفاضـة الأقصـى: مـن المركزيـة إلـى الشـظايا المتفجـرة». فـي: **قضيـة فلسـطين ومسـتقبل المشـروع الوطنـي الفلسـطيني (الجـزء الأول): فـي الهويـة والمقاومـة والقانـون الدولـي**، 417-465. الدوحـة وبيـروت: المركـز العربـي للأبحـاث ودراسـة السياسـات.

عـز الديـن، إبراهيـم. 2017. «مـن "جـز العشـب" إلـى "اقتـلاع الجـذور"». **بـاب الـواد**. 29 آب/أغسـطس. https://bitly.ws/3drqG.

عمـر، عبـد الجـواد. 2018. «أطفـال العكـوب: الصداقـة والروابـط الاجتماعيـة فـي الهبـة الشـعبية». **بـاب الـواد**. https://bitly.ws/3bAAR.

وتـد، محمـد محسـن. 2022. «الاحتـلال لـن ينصـب الحواجـز عنـد بـاب العامـود برمضـان». **عـرب 48**. https://bitly.ws/SFpD.

Agamben, Giorgio. 2004. *State of Exception.* Chicago: The University of Chicago Press.

—. 2001. *The Coming Community.* Translated by Michael Hardt. Minneapolis: Univ Of Minnesota Press.

—. 2017. *The Fire and the Tale.* Stanford: Stanford University Press.

Al-Haq. 2021. *Designated Shrinking Space: Israel's Systematic Harassment Campaigns Against Al-Haq, are the Acts of an Illegal Apartheid Regime.* Ramallah: Al-Haq. https://www.alhaq.org/advocacy/19143.html.

Arendt, Hannah. 1969. *On violence.* New York: Harcourt, Brace & World.

Barnea, Avner . 2018. "Challenging the "Lone Wolf" Phenomenon in an Era of Information Overload." *International Journal of Intelligence and Counter Intelligence* 31 (2).

Bartal, Shaul. 2017. "Lone Wolf or Terror Organization Members Acting Alone: New Look at Last Israeli Palestinian Incidents." *Middle Eastern Studies* 53 (2).

Bogdanov, Aleksander. 1980. *Essays in Tektology.* Translated by George Gorelik. Seaside, CA: Intersystems.

Chamayou, Gregoire. 2015. "Oceanic enemy: A brief philosophical history of the NSA." *Radical Philosophy* 2-12.

Cobham, David , and Nu'man Kanafani. 2012. *The Economics of Palestine Economic Policy and Institutional Reform for a Viable Palestine State.* New York: Routledge.

Cohen, Hillel. 2022. "Marketing the Occupation to the Palestinians of the West Bank: Shabak Facebook Pages in Historical Context." *Israel Studies* 27 (1).

Deleuze, Gilles, and Charles Wolfe. 1997. "The Actual and the Virtual." *The Virtual House* (Architecture New York).

Derrida, Jacque. 1997. *Politics of Friendship.* 2. Translated by George Collins. London: Verso.

—. 2001. *The Work of Mourning.* Edited by Pascal Anne Braut and Michael Naas. Chicago: Cicago University Press.

Fanon, Frantz. 1968. *The Wretched of the Earth.* New York: Grove.

Gharaibeh, Fawzi. 1985. *The Economies Of The West Bank And Gaza Strip.* New York: Routledge.

Greenberg, Joel. 2011. "U.N. report: Palestinian Authority ready for statehood." *The Washington Post*. https://www.washingtonpost.com/world/un-report-palestinian-authority-ready-for-statehood/2011/04/12/AFoKaUSD_story.html.

Haddad, Toufic. 2018. *Palestine Ltd: Neoliberalism and Nationalism in the Occupied Territory.* London: Bloomsbury Publishing.

International Institute for Counter-Terrorism (ICT). 2022. "Why Intelligence Services Struggle to Identify Lone-Wolf Terrorists." https://ict.org.

il/in-media/why-intelligence-services-struggle-to-identify-lone-wolf-terrorists/.

Israeli Ministry of Foreign Affairs. 2023. *Wave of Terror 2015-2021.* 18 05. https://mfa.gov.il/mfa/foreignpolicy/terrorism/palestinian/pages/wave-of-terror-october-2015.aspx.

Johnston, Adrian, Nedoh Boštjan, and Zupančič Alenka. 2022 . *Objective Fictions: Philosophy, Psychoanalysis, Marxism.* Edinburgh: Edinburgh University Press.

Khatib, Ghassan. 2011. *Palestinian Politics and the Middle East Peace Process: Consensus and Competition in the Palestinian Negotiating Team.* Routledge.

Lucretius. n.d. *On the Nature of Things.* Vol. Book II.

Magid, Jacob. 2019. "IDF installs fortification at West Bank bus stop, swiftly removes it amid uproar." *The Times of Israel*. https://www.timesofisrael.com/idf-installs-fortification-at-west-bank-bus-stop-swiftly-removes-it-amid-uproar/.

Mamdani, Mahmood. 2018. *Citizen and Subject: Contemporary Africa and the Legacy of Late Colonialism.* Princeton, New Jersey: Princeton University Press.

Mansdorf, Irwin. 2018. "From "Lone Wolf" to "Known Wolf": The Role of "Cultural Fuel" and "Personal Triggers"." *The Jerusalem Center for Public Affairs.* https://bitly.ws/3droe.

Marx, Karl. 1976. *Capital: A Critique of Political Economy.* Translated by Ben Fowkes. Vol. Volume one. New York: Penguin.

Mbembe, Achille. 2008. "Necropolitics." In *Foucault in an Age of Terror*, by Stephen Morton and Stephen Bygrave. London: Palgrave Macmillan.

Mitchell, Timothy. 1991. "The Limits of the State: Beyond Statist Approaches and their Critics." *American Political Science Review* 85 (1).

Nakhleh, Khalil. 2012. *Globalized Palestine: The National Sell-Out of a Homeland.* Beirut: Institute for Palestine Studies.

Omar, Abdaljawad. 2021. "How the Palestinian Authority manages dissent." *The Electronic Intifada*. https://bitly.ws/3driI.

Rose, Jacqueline. 1996. *States of Fantacy.* New York: Oxford University Press.

Roy, Sara. 2001. *The Gaza Strip: The Political Economy of De-development*. Beirut: Institute of Palsetine Studies.

Said, Edward. 1993. "The Morning After." *The London Review of Books* 15 (20).

Sayigh, Yezid. 2011. "POLICING THE PEOPLE, BUILDING THE STATE: Authoritarian Transformation in the West Bank and Gaza." *Carnegie Endowment for International Peace*. https://bitly.ws/3drkA.

Schmitt, Carl. 2004. *The Theory of the Partisan: A Commentary/remark on the Concept of the Political.* Translated by Alfred Clement Goodson. Michigan: State University Press.

Zahzah, Omar. 2021. "Digital apartheid: Palestinians being silenced on social media." *Al Jazeera*. https://bitly.ws/3drs7.

هذا الكتاب

يدور نقاش واسع ومتجدد حول طبيعة المشروع الوطني الفلسطيني وآفاقه، وضرورة بناء رؤية متجددة له. ويكمن جزء من صعوبة التجديد في ضرورة العودة إلى التشخيص المتعلق بطبيعة القوى المهيمنة، وتحالفاتها، وظروف الهيمنة وأدواتها، وكذلك طبيعة قوى التحرر وطاقتها وتناقضاتها وأدواتها. وتتطلب رؤية التجديد الوقوف على عناصر القضية الفلسطينية في وقعها الآني ومستقبلها، وأخذ تناقضات القوى الفاعلة فيها وانسجامها وتحالفاتها بعين الاعتبار. ويشمل ذلك فحص تناقضات قوى الهيمنة وتحالفاتها؛ وتناقضات قوى التحرر وتحالفاتها؛ وتناقضات قوى الهيمنة مع قوى التحرر من جهة، ووجود وكلاء لقوى الهيمنة في عقر دار قوى التحرر، وكذلك وجود قوى تحررية في عقر دار قوى الهيمنة من جهة أخرى.

ما يقدمه هذا الكتاب، هو مساهمة في مقاربة هذه الظواهر من منظور الاقتصاد السياسي، ومحاولة تفكيك طبيعة القوى الفاعلة فيها، ومكوناتها المتنوعة، باستخدام الاقتصاد السياسي منهجاً.

تهدف سلسلة «مداخلات وأوراق نقدية» إلى تفعيل وتعميق النقاش النقدي حول قضايا محورية تتعلق بالتحولات في فلسطين والعالم. وهي تعكس في الغالب ما يدور في المؤتمرات والندوات التي يعقدها المعهد بشكل مستمر.

ISBN 978-9950-408-23-4